تَوضيحًا للعقيدة السَّلفيّة، ودِفاعًا عن أئمة السُّنَّة النبويّة:

الرَّدُّ البُرهاني

في الانتصار للعلّامة المحدّث الإمام

الشّيخ محمّد ناصِر الدّين الألباني

نقضًا لتسويد: «حقيقة الإيمان عِند الشّيخ الألباني»!

للمدعُو: (د. محمّد أبو رحيّم)!! وتقديم: (الشّيخ محمّد إبراهيم شَقرة)!!!

مَن تزيّا بغَير ما هُو فيه — فضَحتْهُ شَواهِدُ الامتِحانِ

كتبهُ

الراجي عفو ربّه العليّ

عليّ بن حسَن بن عَلي الحلبيّ، الأثريّ، السّلفيّ

كانَ اللهُ لهُ

مكتبة الفرقان

عجمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الرَّدُّ البُرهانِي

في الانتصار للعلّامة المحدّث الإمام

الشيخ محمّد ناصِر الدّين الألباني

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م



مكتبة الفرقان

تليفون: ٧٤٤٤٤٣٥ ـ ٠٦ / فاكس: ٧٤٢٤٠٩٤ ـ ٠٦
ص.ب: ٢٠٢٨٨ ـ عجمان ـ ا.ع.م.
E-mail: furqan1@emirates.net.ae

- مُقدِّمةُ المُؤلِّف -

إنَّ الحمد للَّه؛ نَحمَدُه، وَنستَعِينُه، ونسْتَغفِرُه، ونَعُوذ باللَّهِ من شُرُورِ أَنْفُسِنا، وسيّئاتِ أَعْمالِنا، مَن يهْدِه اللَّهُ فلا مُضِلَّ له، وَمَن يُضْلِل فلا هادي له.

وَأَشهدُ أَنْ لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ -وحدَه لا شَريكَ له-.

وأَشهَدُ أَنَّ مُحمّداً عبدُهُ ورَسولُه.

أمّا بعد:

فإنَّ المسلمَ الحقَّ -الطَّالِبَ للعِلْمِ- تتملَّكُهُ دَهشةٌ عَارِمَةٌ لَمَّا يرى (**رُوَيبضَةً = تافِهاً** [1]) -لا قِيمةَ له، ولا عُنوان!- (يصولُ) بجهلِه، و(يجولُ) بِحُمْقهِ -في مَيْدانِ كُلِّ جبان!- (مُتَنَقِّلاً) بين البُهتان والعُدوان-؛ يُطَاوِلُ قِمَّةً سامِقةً شاهِقةً؛ لِيُقْرَنَ بِها، ويَسِيرَ بحِذائِها، ويُلْحَقَ بها؛ رغبةً -وطَمَعًا-(!) في أنْ يكونَ له اسمٌ على مدار التاريخ، أو مَوقعٌ في مَسار الجغرافية!!

---

(١) كما في قولِهِ ﷺ: «سيأتي على النّاسِ سَنَواتٌ خَدّاعات، يُصَدَّقُ فيها الكاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فيها الصّادقُ، ويُؤْتَمَنُ فيها الخائِنُ، ويُخَوَّنُ فيها الأمِينُ، ويَنْطِقُ فيها (**الرّويبضة**)»، قيل: وما (**الرّويبضة**)؟ قالَ ﷺ: «**الرَّجل (التّافه)؛ يتكلَّمُ في أَمْرِ العامّة**».

وهو مُخَرَّجٌ في «السّلسلة الصّحيحة» (١٨٨٧) لشيخنا الإمام العلاَّمة الوالد محمّد ناصرالدّين الألبانِيّ -رحمه اللَّه-.

وما (قد) يُظَنُّ (من بعض) هذا الكلام -أو ما سيأتي -بعد!- أنّه شديد (!)؛ فليس هو أَمام **الطّعن بشَيْخِنا في العقيدة والتّوحيد**-؛ إلاَّ شيئاً (يسيراً) غيرَ طائلٍ ولا مَدِيد؛ فهو -«حَقِيقةً»- مُحْتاجٌ إلى مَزِيدِ مَزِيد!!

يا ابنَ الكِرامِ ألاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فَما راءٍ كَمَنْ سَمِعا

﴿إنَّ في ذلك لَذِكْرَى لِمَن كان له قَلْبٌ أو أَلقى السَّمْعَ وهُوَ شَهِيد﴾...

يا ناطِحَ الجبلِ العالي ليَكْلِمَهُ   أَشْفِقْ على الرأس لا تُشْفِقْ على الجبلِ

وتـزدادُ تلكـم الدهشـةُ اتِّسـاعاً -وتعظُـم!- عندمـا يكـونُ هذا (الرُّوَيبضةُ) صـاحبَ غُـرورٍ **مُدْقِـعٍ**، مَـعَ كِـبْرٍ **مُفظِعٍ**؛ تكادُ قَدَماهُ -**لِثقَلِ كِبْرِه، وكِبَرِ جَهْلِهِ**- لا تقويانِ على حملِهِ!!

□ **بين (الشرق) ، و (الغرب) :**

ثـم يشـتدُّ الأمـرُ، ويكـبُرُ الشـرُّ -أكـثرَ وأكـثرَ!- عندما يكون هَذا (الرويبضةُ) مُسـيَّراً (بـالرّيموت كُنـترول)! -**وهو في الشرق!**- مِن قِبَلِ رؤوسِ جهلةٍ وضلالةٍ **في الغـرب !!** يؤزُّونه أزّاً، ويَمُدُّونه بِمَدَدِهم(!) لِيغْدُوَ أداةً طَيِّعَةً لهم، وأُلعوبةً (نطّاطَةً!) بيـن أيديهم؛ مُؤدِّياً -لهم -عنهم!- بعض (الخِدْمات!) بكلِّ (**سرور**)، سواءٌ أكان (**يشعرُ، أم بغير شعورٍ!**[1]) -هذا (المُغامِر) المغمور، **والغُمْر المغرور** -!!

إنْ كنتَ لا تدْري فتِلكَ مُصيبَةٌ   أَو كنتَ تَدري فالمُصِيبَةُ أَعظَمُ

فـالمعروفُ -**يقينـاً**- عـن أولئـك (الـرؤوس الجَهَلَـةِ) -**الحزبيِّين!!**- واقعاً وتاريخـاً- أنَّ طرائـقَ تعـامُلِهم الحزبيَّـةَ -**الظالمـةَ المظلمَةَ**- مبنيَّةٌ على توقيتٍ (**مصلحـيٍّ**) لا ينخـرمُ!! بحيـث إذا قضـى لهـم (عملاؤهـم) -أو بعضٌ منهم!- مصـالحَهم، أو(خِدْمـاتِهم) -تلـك- (المُوكَلَـةَ) إليهم-: كان ذلك إيذاناً حاسماً بنهايـة الصِّلـةِ، وخِتـامِ العلاقـة؛ فمصيرُ ذلك (**العميلِ**) المحتومُ -ساعتَئِذٍ- النَّبْذُ نبْـذَ النّـواةِ... ولا كرامـة؛ إذ (أُولئِـكَ) يعلمـون (جيّداً) أنّ (المُسْتَخدَم) لهم (!) -مِـن قِبَلِهـم!- قـد يُسْتَخدَم لغيرهم؛ فليس منه فائدة!! **لأنَّ (الحقَّ) ليس قِبْلَتَه، ولا الهُـدى رائـدَه!** كـأحوالِ أصحـاب الجاسوسيَّة (!) العالَمية؛ فيما بَلَغَنا عن **أساطيرِهم**، أو قرأنا من **سطورِهم**...

ومِـن أَعجَبِ أَحوالِ هؤلاءِ (القوم) -**أنْفُسِهم**- أَنّهم إذا سَمِعُوا -أو قرؤوا-

---

(١) قارن بكتابي «التعريف والتّنبئة» (ص ٨٧)

نَقْدَ عالمٍ سلفيٍّ لواحِدٍ من (رؤوسِهم!)[1] -**أو المقدَّمين عندهم!**-: استشاطُوا غضباً؛ واصفِينَ العالِمَ السّلفِيَّ **بالظُّلمِ**، وهَضْمِ الحقِّ، **وهَدْرِ الحَسَناتِ بمقابل السَّيِّئات !!**

وهذا -كلُّه- إذا كان (الحالُ) بِجَنْبِهم؛ يَصُبُّ في مَصْلحَتِهِم (!)؛ أَمَّا إذا كان العكسُ: **فالعكسُ!!**

فأَين -**في مقامهم الذي (نحن) فيه**- **(الموازنات)** تكون؟!

أم أنهم عنها عَمُون؟!

بل إنَّهُ الهَوى الهاوي بأهلِه -**شاخصًا للعيون**-!

---

(١) كمثل (**الكاتِبِ الأديب**) سيّد قُطْب -غفر اللَّهُ له-؛ فإنّه كان كثِيرَ المُخالَفةِ للشّرع -لعدَمِ تخَصُّصِه، وضعفِ فقهه-.

وقد ردّ عليه فضيلةُ شيخِنا الأستاذ العلاّمة الشيخ ربيع بن هادِي المدخلي -نفع اللَّه به- في عدّةِ كتُبٍ مُستقلّة؛ منها: كتابُ «**العواصم ممّا في كتب سيّد قطْب من القواصم**»؛ أبانَ فيه -عليه- كثِيراً من المآخذ العلميّة -بعامّة-، والعقائديّة -بخاصّة-.

ولقد نقلتُ أنا -بنفسِي- من خَطِّ أُستاذِنا الوالد **الإمام الشّيخ محمّد ناصر الدّين الألباني** -رحمة اللَّه عليه- في آخر صفحةٍ من **نُسختِه** مِنَ الكتاب المذكور - قولَه:

«**كلُّ ما رَدَدْتَهُ على سيّد قطب حقٌّ وصواب؛ ومنه يتبيّن لكلّ قارئ مسلم على شيءٍ من الثّقافة الإسلاميّة: أنّ سيّد قطب لم يكن على معرفة بالإسلام -بأُصوله وفُروعه-؛ فجزاك اللَّه خيراً أيّها الأخ الرّبيع على قيامك بواجب البيان، والكَشف عن جهله، وانحرافه عن الإسلام. ناصر**».

قلتُ: هذا ما كتبْتُه في مقدّمة الطبعة **الثّانية** من كتابي «فقه الواقع بين النّظريّة والتّطبيق» (ص ٦) -قبل تمام سنتين-.

ثمَّ رأيتُ كلامَ فضيلة المحدّث العلاّمة -دُرّة اليَمَن- **الشّيخ مقبل بن هادِي الوادِعي** -رحمه اللَّه- في كتابه «**غارة الأشرطة على أهل الجهل والسّفسطة**» (٢/ ٢١٨)- بحقّ كتابي -هذا-، وهو قولُه:

«**وهُناك كتابٌ -ما علمتُ له نظِيراً- لأخِينا علي بن حسن عبد الحميد- بعُنوان: «فقه الواقع بين النّظَريّة والتّطبِيق»؛ فأسأَل اللَّه أن يجزِيَه خيراً، وأَنصحُ جميعَ إخوانِي باقتنائِه**»..

أقول: فجزاه اللَّهُ خيراً .

❏ سكوتٌ لم يُجْدِ :

ولقد صَبَرْنا على جهلِ ذاك (الرويبضة التافه) المتعَالِمِ، وغُرورِهِ: كثيراً، وكثيراً (جدّاً)؛ لَعلّه يَرْعَوِي، أو يؤوبُ، أو ينقطعُ!!

فما زاده سكونُنا إلاّ طُغياناً! وما عَمِلَ فيه سكوتُنا إلاّ استمراراً!!

وكُنّا -معه- كحالِ ذاك الشاعر -القائل-:

قُلْ ما بدا لك مِنْ زُورٍ ومِن كَذِبٍ حِلْمي أصمُّ وما أُذْني بصمّاءِ

وَمثلِه:

أَوَ كُلَّما طَنَّ الذُّبابُ زَجَرْتُهُ إنَّ الذُّبابَ -إذاً- عَليَّ كَرِيمُ

نعم؛ لقد زخرف له **عفاريتُ الجنّ** سوءَ عملِهِ؛ وزادَ سوءَهم سُوءاً تزيينُ **شياطين الإنسِ** -له-؛ أنّه صار على (شيءٍ) من الشهرة بين الناسِ!! بعد أنْ (كان) نكِرةً [(١)] مجهولاً؛ لم يُجْدِ معه -في التعريف به، وإشهارِهِ!- لا شهادةٌ، ولا جامعةٌ، ولا مالٌ، ولا سطوةٌ، وَلا مَنْصِبٌ!!

فهي له فرصةٌ! **وأيُّ فرصةٍ!؟**

فكيف تفوتُه؟! بل كيف -هو- يُفَوِّتُها؟!

---

(١) وليس يُجْدي المموِّهين -تمريراً لتلبيساتهم!- **تنكِيرُ الأسماء أو النَّسَبِ** لأهل الحقِّ!! فالنُّكْرَةُ -«حقيقةً»- نُكرةُ الحال، ونُكْرَةُ الواقع والمآل.. كمثل ما حذفوا (!) -في مواضِعَ من تسويدِهم!- الألفَ واللامَ من نِسْبَتي: (الحلبي)؛ لتصير: (حلبي)!! -**كمَداً من عند أنفسِهِم**-! ولو (استطاعوا) حذف (اللام) من البقيّة الباقية (!) لفعلوا!! فلْيَفْعَلوا -إذاً-! ولكِنْ؛ لا؛ فإنّها ستُكتَبُ: (حبي)! وقد (تُلْفَظُ): (حُبّي)!! **وليسوا هم منه، ولا به، ولا إليه!**

بل هم عكْسُه، وضِدُّه، ونقيضُهُ؛ فَلْيُجْمِعُوا أمْرَهم - (بِحُلَفائِهم!) - عليه!!

فأقولُ لهُمْ -جَمِيعاً-: (**أَمَا آنَ لكم أنْ تذُوقُوا طَعْمَ «الْحُبّ»**)؟!

أَمْ كُلُّ (ذاك) حِبْرٌ على وَرَق؛ و(قولٌ) لِمَحْضِ الألَقِ؟!

وأمّا (العَمَلُ) بِهِ(!): فَمُوجِبٌ للأرَق، ومُوقِعٌ في الفَرَق!!

أمّا كيف هذا الكَيْف؟! فلا تَسلْ! **فالغايةُ (تُبرِّرُ) الوسيلة؟!** ولو بالباطلِ والحَيْف:

جهلٌ..

كذبٌ..

نميمةٌ..

دَسٌّ..

غِشٌّ..

تحريفٌ..

تزييفٌ..

..كلُّ ذلك يكونُ.. وفي العَيْبَةِ -بغيرِ عَيْبٍ!- غَيرُهُ! **والشيطانُ يَقْظان!!**

وَهو -في جُلِّ ما ذَكَر- متأَثِّرٌ -جدًّا- بما يُلْقَى إلَيه ...

أَثَّرَ البُهْتانِ فِيهِ وَانطَلَى الزُّورُ عَلَيْهِ

يا لَهُ مِنْ بَبَّغاءٍ عَقْلُهُ في أُذُنَيْهِ

لقد كان هذا (الرويبضةُ) -بعد «حقيقته» الأولى[1]!- يُعَرِّف نفسَه(!) على الجاهلينَه -وهم كُثْرٌ كثيرًا!- بأنَّه (**الرادّ على عليٍّ الحلبي**[2])!! وكفى بذلك -عنده!- تعريفاً بنفسه!!

❑ حقُّ شيخنا، وباطل غيره:

والآن؛ إذا به يترقّى(!) -**هاوياً مُتهاوِياً!**- دركَةً! بل دَرَكاتٍ!! -بعد

---

(١) أعني: كتابه (!): «حقيقة الخلاف بين السلفية الشرعيّة، وأدعيائِها في مسائل الإيمان»! وينظَر له: رِسالَتِي «**طليعة كشف الجهل المخيّم من أباطيل د. محمّد أبو رحيّم**».

(٢) وفي هذا المقام: لا بُدَّ (له) من (أل) التعريف -للتعريف!-؛ وإلاَّ: فلا تعريف!! تناقضت فِعَالُهم؛ جهلٌ وتحريف، ظلمٌ وتزييف!

«حقيقتِه» الثانيـة! -؛ فهـا هـو يتطـاول على (إمام أهل الحديث والجماعة)[١]، أُستاذِنَا العـلاَّمـة المتفَنِّـن، الأسـتاذ المحَدِّث، الشيخ[٢] أبي عبدالرحمن محمد نـاصر الديـن الألبـاني -تغمّـده اللّـه برحمته-؛ حتّى إذا جاءَه أُناسٌ آخرون -أو **ذَهَـبَ هـو إليهم!!**- فالفمُ -حينها!- سيمتلئ! واللسانُ سيطـولُ ويطولُ! **واللّهاةُ سترتجُّ يمينـاً وشـمالاً** ! فهو اليوم: (الرادّ **على الشيخ الألباني**)!! نعم؛ الرادّ على الشيخ الألباني!!! ولِمَ لا يكونُ؟!

إنَّها فُرصَةٌ أَعظَمُ مِن تلكَ؛ **فلا -ولن- تُعوّض!!!**

على معنى ما قيل :

وَكان امْرَءًا من جُند إبليسَ فارتقى   به الحالُ حتى صار إبليسُ مِنْ جُندهِ

ويكفـي -هـا هنـا- لكشـف (!) «حقائقـه» -كلِّها- **بَدئها والمُنتهى!** -أَنْ أُوردَ ما سمعتُه -بحقّها- من شَيخِنا الألباني -رحمه اللّه-.

وقـد كـان كلامُـهُ -رحمـه اللّـه- بحـقِّ (أوّل) تسـاويده -وهـو المُسـمّى: «تحذير الأمّة ...»[٣]! -ما نصُّه- **بالحرف الواحد**-:

«كلامـه حِقْـدٌ وحَسَـدٌ مقيـتٌ؛ منذ قرأتُه علمتُ أنّه جاهلٌ متحاملٌ، وهذا حـالُ (بعـض) الدكاترة؛ فإنّ الواحد منهم ما إن يحصلُ على الدكتوراه[٤]! حتى

---

(١) هـذا مـا خطّـه هـذا (الرويبضةُ) -قبلاً- بيمينِهِ- (**اللّه أعلم! قد يكون بشماله!!**)- على طُـرّة أُطْروحتـه الماجسْـتِيرِيّة(!): «الإمـام عثمـان بـن سـعيد الدارمي..» -في إهدائه لشيخنا -رحمه اللّه-، بتاريخ ٢/ جمادى الثاني/ ١٤١٦هـ!!!

(٢) ذاك المـدحُ (!) (كـان) أَوّلاً !! **وأمّـا آخِراً**؛ فلم يَحْظَ (!) أُستاذنا الإمام العلاَّمة الألباني -رحمه اللّه- من هذا (الرويبضة) - في جُلِّ ما سَوَّدا- إلاّ بوصف (**الشيخ**) -فقط!!

هـذا الوصـف الـذي يُطلـق - اليوم!- علـى أي ذي لحيـةٍ، **حتـى لـو كـان غِـرّاً فَتِيّاً!** أَو **جاهلاً غَوِيّاً!!**

(٣) انظر ما سيأتي -حولَه- (صفحة: ٧٦ و١٥١) -من هذا الكتاب-.

(٤) **«فقـد كَشَـفَ بذلِكَ -كُلِّه- أنّ هذه الشّهاداتِ العاليَةَ -وما يُسَمُّونَه بـ (الدكتوراه)!!- لا** =

يُصبح رأسُه في السماءِ! وهو لا يزالُ في الحضيض»..

واللَّهُ -سبحانه- كفيلٌ شهيدٌ.

وقال -رحمة اللَّه عليه- بحقِّ «حقيقته» الأولى -في طبعتها الأولى!- ما لفظه-:

«خلطٌ كثيرٌ، وتناقضٌ كثيرٌ، وجهل كثيرٌ». أو قال: كبيرٌ -الشكُّ منّي-!

... أيُّها (الرويبضةُ) المُسَيْكينُ!! لقد هَتَكْتَ سِتْرَك بيدِك!! وأَمَطْتَ لِثامَك بنفسِك!! وأَوْبَقْتَ ذاتَك في حُفرةٍ لا قرار لها، ولا مُنتهى!!

لقد نزَعْتَ -يا هذا- حتّى- ورقةَ التُّوت!! فمِتَّ قبلَ أنْ تموت!!

النَّاسُ صنفانِ: مَوْتَى في حياتِهِمْ وآخَرونَ بِبَطْنِ الأرضِ أحياءُ

ثم إنَّ الزُّمرةَ التي (تُزغرِدُ) لك -اليوم-، وتُحيط بك (تُغَرِّدُ)، وتؤزّك، وتهزُّك -وتفرحُ لها، وبها!-: **سوف تلفِظُك في الغدِ القريب** -إنْ كان عند (بعضها) مُسْكةٌ من خيرٍ- ولا أقولُ: **عِلم**!-؛ إذ إنّ كُلَّ الذي عندك(!) قُلْتَه و(قِثْتَهُ)؛ وهو -كلُّه- كلماتٌ محدودة، لمسائلَ معدودة؛ تلفُّ حولَها وتدور -بكلِّ غُرور-؛ تُرْغي بها وتُزبِد، وتتنمَّر فيها وتُعربد!!! ثم **تُرَدِّدُها** على صُورٍ وأشكال، وَأنماطٍ وأحوال -**بطرائقَ مُجْترّة؛ لأنوفٍ مُحْمَرّة**-:

فـ«حقيقتك» الأولى: (إنشاءٌ) هزيل..

و«حقيقتك» الأخرى -بل **الأخيرةُ**؛ **نَعَمْ**؛ **الأخيرةُ**[1] !-: (إحصاءٌ) ذليل...

نعم؛ مِن اللُّغةِ إلى الرياضيّات؛ ظُلمات، وجهالات..

= **تُعطي لصاحِبِها عِلماً، وتَحْقِيقاً، وأَدَباً**».

قاله شيخُنا الألباني -رحمه اللّه- في رسالَتِه «دفاع عن الحديث النّبويِّ والسّيرة..» (صفحة:ب) - في مقامٍ آخَرَ!- بتاريخ (١٣٩٧هـ)!

(١) فإنِ استكبرَ مِنْ جديدٍ!! فهي (الأخيرةُ) -**حُكمًا**-، وإن لم تكن (**الأخيرة**) واقعًا !

ولَسوف يعلم المخلِصون (!) ممّن قدِ اغترُّوا بِشِقْشِقاتِك الفارغةِ- حيناً من الدهر! - أنَّك فاشل، وجاهل، وفوق هذا كُلِّه: (مستكبرٌ) ومغرور.. إضافةً إلى سوء خُلُقٍ - مشهور -؛ وتَهَوُّرٍ (بيِّنِ) الظُّهور...

ولقد صَدَقَ رسولُ اللَّه ﷺ -حين قال- في (أمثال) هذا (الحال)-في الاستكبار-: «ثلاثةٌ لا يكلّمهم اللَّه يومَ القيامة، ولا يزكّيهم، ولا ينظُر إليهم، ولهم عذابٌ أليم: شيخٌ زانٍ، ومَلِكٌ كذَّابٌ، وعائلٌ (مستكبرٌ)»[1].

وبمناسبة تَسويد هذا المفتري المُمتَري -ثمّ نَقْضي له- أَقولُ:

□ بيني وبين (الأحباب) و (الخصوم) :

لقد قلتُ -مِن قبلُ- كلمةً؛ ولم أَسْتَحْيِ منها، ولم أَتوانَ فيها، ولم أتترَّس بأَحدٍ وراءَها؛ وإني -الآن- أقولها، وسأظلّ أقولها:

لقد استفدتُ -في عددٍ ليسَ بالقليلِ- من مسائل العلمِ- من خصومي وأعدائي(!)؛ بما (قد) يكونُ أكثرَ -كثيراً- مِن استفادتي مِن أحبابي وأوليائي؛ ذلكم أنَّ المحبَّ يُحسِّنُ الظنّ، و(يلتمس) العُذْرَ، ويقبلُ القول؛ فما قد يراه من خطإٍ -أو يحصل من خلافٍ للأوْلى-: فإنَّه يُمشِّيه ويُسَلِّكُهُ:

وعينُ الرضا عن كل عيبٍ كليلةٌ ....

أمَّا (الخَصْمُ) -ولو أنّه لم يَرَكَ، ولم يعرفْك، ولم يسمعْك، ولم يقرأْ لك(!) -فضلاً عن أنْ يُجالِسَك!-؛ إلاَّ أنّه خاصمك عبرَ الهاتف! أو من خلال الإنترنت! أو من طريقِ الأوامر الحزبيَّة، أو الإشارات الطُّرُقيَّة!-: فإنَّه يتربَّص بك، ويبحثُ -لا بين السطور- بل بينَ الحروف وجوفَ الصّدُور- عن خطإٍ -ما-؛ ليهوِّلَه -لا ليهوِّنه!-، ويفتِّش تفتيشَ الوالِهِ(!) عن ثغرةٍ -ما- ينفُذُ منها، ويَلِجُ خلالَهَا؛ (يتلمّس) الفَلَتَاتِ والأغلاطَ؛ ليُشِيعَها، ويُشَنِّعَ بها:

---

(١) رواه مسلم (١٠٧) عن أبي هريرة.

.... ولكنَّ عينَ السُّخْط تُبدي المَسَاوِيَا

فماذا كان موقفي من (هؤلاء) و(أولئك)؟!

لـم يكـن منِّـي -«حقيقـةً»- إلاّ النَّظَـرُ المتـأنِّي، والفَتْشُ الهادئ، والبحثُ الدقيـق؛ مُراقبـاً ربِّي -سبحانه-؛ مستحضراً قولَه -جلَّ في علاه-: ﴿بل الإِنسانُ علَى نفسِه بصيرة. ولو ألقى معاذيرَه﴾..

فلم أُجاوز في ذلك الحُبِّ والوُدِّ إطارَه..

ولم أُغادر في ذيّاك الخصام الهادِرِ مقدارَه..

ولكـنَّ ربِّـي -عـزَّ وجلَّ- لم يَخْذُلْني، وظنِّي الحسَنُ به -عزَّ شَأنُهُ- أنّه لن يَخْذُلَنِـي-؛ فلا يزالُ سَتْرُهُ عليَّ - سبحانه- مُسْدَلاً، ولا يزالُ عفوُهُ -تعالى- عنّي -فيَّ- كبيراً...

فما لمستُهُ مِن إفراطِ المحبِّ رَفَضْتُهُ...

وما لَحَظْتُه من تفريطِ الشانئ نقضتُهُ...

ثـم كـانت العِبرةُ -والفائدةُ- بين هذا وذاك -بلا غُلُوٍّ ولا تَقْصير-؛ فالحقُّ -دائماً- وَسَطٌ بين نقيضَينِ؛ على حدِّ قول مَن قال:

.... كِلا طَرَفَيْ قَصْدِ الأمور ذميمُ

وأجـلُّ منـه قـولُ ربِّ العـالمين: ﴿وكذلـك جعلنـاكم أُمـةً وسَـطاً لتكونوا شُهداء على الناس ويكونَ الرسولُ عليكم شهيداً﴾، و«الوسط: العَدْل».[1]

فواللَّـهِ - الـذي لا معبُـودَ - بِحَـقٍّ - سـواه -؛ إنّـي لأنظرُ إلى الردّ - أو النقـد- مِـنْ أيٍّ كـان!- نظـرةَ إنصـافٍ صادقـةً واعيةً؛ لأعرفَ من خلالها ما أنا

(١) كمـا صـحّ ذلـك عـن النّبيِّ ﷺ - فيما رواه البخاري (٣٣٣٩) عن أبي سعيد الخُدْرِي -رضي اللّه عنه -.

عليه -أو فيه- مِن دَرَجاتِ الحقِّ والصواب، أو ما (قد) أقعُ فيه مِن دَرَكاتِ الخطإ أو الارتياب؛ فإنْ وجدتُه: فرحتُ بهِ، وسارعتُ إلى إصلاحه؛ وإلاَّ: كان منّي ردٌّ على النقد، أو نقدٌ على الردّ ...

والذي رأيتُه مِن نفْسي -في مسألة (الإيمان والكفر)[1] -هذه- التي هي -«حقيقةً»- فتنةُ هذا العصر- أنّني انتفعتُ (كثِيراً) بما حَصَلَ فيها من أخذ وردّ. وكتابات، وتعليقات[2]- وإن كان بعضُ تلك الكتاباتِ -بل أكثرُها- صادراً ممّن هو دون أهليّتها -بحثاً ودرايةً-، فضلاً عن القُدْرةِ عليها -تصنيفًا وكتابةً-...

ومِن مشهور كلامِ العُلماءِ؛ ما قيل قديماً: (مَن ألّف فقد استُهدف؛ فإنْ أحسن فقد استُشرف، وإنْ أساء فقد استُقذف)...

لقد قرأْتُ وطالعتُ -بدقّةٍ ناصرة، وعينٍ باصرة- سائرَ الكتابات والتآليف في مسألة الإيمان والكفر -هذه-؛ منذ فجرها الأوّل -الذي أدركتُه-: سنةَ (١٣٩٨هـ)، إلى عَصْرِها الآخِر -ولن يكونَ الأخيرَا!- الذي عِشْتُه وعايشْتُه -هذا-: سنة (١٤٢٢هـ)؛ وبين التاريخَيْنِ خبايا وخفايا، ومصائبُ وبلايا، وفتنٌ ورزايا؛ لا تزال الأمة تُكوى -شديداً- بنارها، وتتجرّع -بمرارةٍ- ويلاتِها...

ولقد كنتُ أرى -في (بعضِ) ما أُطالعُ، وأقرأُ، وأنظرُ -مِن ذلك- تنبيهاتٍ جيِّدة، وأنابيشَ قويّة؛ تدفعُني حثيثاً للبحث؛ فأبحثُ، وأبحثُ؛ فإذا بصاحبِ ذاك التنبيهِ -أو هذا التنبيشِ!- قد وُفِّقَ في قَدْحِ الذهن بنقده، لكنّه لم يُسَدَّد -لِسُوءِ فهمِه، أو قِلَّةِ عِلمِه!- في نتيجةِ هذا النقد أو ثمرته...

فأُراني مُمْسِكاً بطرَف خيطِهِ؛ ليقودَني بحثي ودَرْسي إلى نتيجةٍ غيرِ نتيجتهِ، ونهايةٍ لن تكون -إن شاء اللّه- كنهايتِهِ...

---

(١) فضلاً عن غيرها من المسائل - التي هي أَقلُّ منها ودُونَها-!

(٢) مع التّنبيهِ (!) إلى أنْ ليس شيءٌ من ذلك -إلى الآن!- ضمن تساويد هذا (الرّويبضةِ) -بداهةً!-؛ لفراغِها وخَوائِها!!!

نعم؛ له فضلٌ لا أجحدُه؛ ولكنْ بِقَدْرٍ له حَدُّه...

وما أجملَ ما ذكره الإمام الشاطبيُّ في كتابه اللطيف «الإفادات والإنشادات» (ص١٤٩) -فيما (يُشْبِه) ما نَحن فيه-:

عُداتي لهم فَضْلٌ عَلَيَّ ومِنّةٌ فلا أبعدَ الرحمنُ عنّي الأعاديا

هُمُ بحثوا عن زَلَّتي فاجتنبتُها وهمْ نافسوني فاكتسبتُ المعاليا

... وهذا كلُّه -والفضلُ للَّهِ- أوجد عندي معرفةً -ليست قليلةً!- بمدلولات الكلمات، ومعاني المصطلحات، ومثار النقاشات، ومدار المساجلات؛ فرأيتُني أضبطُ ألفاظاً كنت استعملتُها -قديماً- لتصير أدقَّ في المقصود، وأدلَّ على المراد! وأُغَيِّرُ كلماتٍ -أو عباراتٍ- قد أُسِيءَ فَهمُها ! ورأيتُني أُحاذِرُ من مصطلحاتٍ كنتُ أتوسَّع فيها، ولا أتحاشى من تَرْدادِها -مُضَيِّقاً دائرَتها-؛ وذلك لِمَا رأيتُه من التبايُن بين الفُرَقاءِ -والمُتباحِثِين- في توحيد فهْمِها، فضلاً عن استيعابها وهضمِها...

فكان الأمرُ -في جُلِّ هذا- ولا يزال منه بقايا!- كمثل ما قال القائلُ :

سارت مُشَرِّقةً وسرتَ مُغَرِّباً شَتَّانَ بين مُشرِّق ومغرِّبِ

❑ فِعال المخالفين :

... وفي غَمْرَةِ هذا -كُلِّه- تبرزُ أصواتٌ ناشزةٌ -من هنا أو (هُناك)-؛ تُريد -وتسعى- أن يُسمَعَ صوتُها، أو أن يُجابَ صَدَاها... أصواتٌ تجهدُ -حثيثاً- لِبَثِّ الفُرقَةِ بينَ الشُّيوخِ والشّبابِ، والتفريق بين أهل السُّنَّةِ ودعاةِ منهجِ السَّلَف -فيما بينَهم-؛ ليكون لها -بينها!- موطِئُ قدم؛ تدوسُ فيه جماجمَ هؤلاء، وبقايا أشلائهم -إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً!-؛ فلا وجودَ لها -«حقِيقةً»- إلاَّ بين الرِّمَم، ولا بقاء لها إلاَّ مع زَلَّةِ القدَم، أو في العَدَم(!) -ومنذ القِدَم!-...

ولكـنْ... هيهـاتَ، وهيهـاتَ، وهيهـاتَ... **فـالعلمُ فضَّـاحٌ لغير أهلهِ**، والحقُّ وضَّـاحٌ لنهـج جُندِهِ، ولَسوف يذوبُ هؤلاء -**إن لم يتوبوا ويؤوبوا**-، ولسوف يطوي التـاريخُ صفحـاتِهم المظلمـةَ القاتمـةَ الظّالمـةَ؛ بَـدءاً مـن رأس الفتنةِ في العصر الأول، ومـروراً بـذاك الأحمق المُتهاوي -كـ **(البرق = الهاوي)**[1]!- الذي ليس له مـن اسـمه نصيـبٌ (!)-، وانتهـاءً بهـذا (الرويبضـةِ) الجاهل، **والمتعالم الفاشل**؛ الّـذي أعمـاه كِبْرُهُ الطـاغي عـن ستر عورتهِ؛ **فأزاح غِطاءَها**، جاعلاً منها لواءَها!! ليكونَ -بما جَنَتْهُ يداه، واقترفه بِهواه- **عِبرةً للمعتبرين، وأُضحوكةً للناظرين** ...

إنّي كأنّي أرى مَن لا حياءَ لهُ ولا أَمانَةَ وَسْطَ القَوْمِ عُرْيانا

وأُعاجِلُهُ بالقَوْل -**سواءٌ استكبَرَ أَوْ رَضَخَ**-:

يَدَاكَ أَوْكَتا وفُوك نَفَخَ!!

ولقـد كنـتُ كتبـتُ كتابـاتٍ عـدَّةً فـي مسـألة **(الإيمـان والكفر)** -هذه-، ونشـرتُ منهـا عـدَداً لا بـأس بـه؛ ابتـداءً من «**التحذير من فتنة التكفير**»، ومروراً بـ«**صيحـة نذيـر**»، و«الأجوبـة المتلائمـة»، وانتهـاءً بـ «التعريف والتنبئة» -**وَطبعتُه الثّالثـةُ وشـيكَةُ الصُّـدُور**-، ولاحِقـاً -إنْ شـاءَ اللّـهُ-: «**التنبيهات المتوائِمَة ...**»،

---

(١) هُـوَ (عصـام البرقاوي = أبو محمد المقدسيُّ)؛ صاحب التساويد (الشهيرة!) في (تنظيرِ الفكرِ الخارجيِّ الحروري، وتهييجِ الأتباعِ -الرَّعاعِ- على عُلماءِ الأمَّةِ في سائرِ البقاع...

ومِـن (آخِـرِ) مـا رأيـتُ لـه: تسـويدٌ أحمـقُ؛ عنوانُـه: «تبصـيرُ العقـلاء بتلبيسـاتِ أهـلِ التَّجهُّمِ والإرجاء»؛ في **الردِّ على كتابي «التحذير..»**! يَطعُنُ -بصراحةٍ، ووقاحةٍ -فيه- بعلمائِنَا الأكابر المشاهير...

فلم يَسلَمْ مِنْ إقذاعِ سبِّه -والمَيْن-: لا عُلماءُ الشامِ، ولا عُلماءُ الحرمين..

مِـن ذلـك: تصريحُـه (ص ١٠) بأنَّـه هـو -مُؤلِّـف كتـاب «**الكواشف الجليّة في كُفرِ الدَّولَةِ السـعوديّة**» !! وفـي (ص ١٢٧) -منـه- طعنُـهُ بسماحةِ الشَّيخِ ابنِ عُثيمين، ووَصْفُهُ -له- مع عُلماءَ آخرين بـ: **(علماء الحكومات)** !!

وفي (ص ٥ و٧ و٣١ و٩٧ و١١٥ و١٢٦ و.. و..) !! طعوناتٌ أُخرى!!!

عاملَهُ اللّهُ بعدلِه؛ جزاءَ قُبحِهِ بِجَهلِه ...

و«الحجَّة القائمة...»، و «كشف المناهج..»، و «الإيمان..»، و «كلمةٌ سواء..»، و«نُصوص العُلماء والأئِمّة..»، وغيرها...

وكنتُ نقلتُ -في هذه الكتب- مئاتِ النُّقول من عشرات -بل مئات- الكتبِ؛ بحيثُ أظنُّني -ولله الحمدُ- **قطعتُ الشبهة، وأبَنْتُ القضيَّة**...

فَخَرَجَتْ -أثناءَ ذلك، وبعدَه- الكتاباتُ أُخرى، وصدرت الهَمَساتُ تتوالى وَتَتْرى، وتعالَتِ الصيحاتُ بأوضحَ وأَحْرى:

- فمِن قائلٍ: **هذا تراجُعٌ** !!

قلتُ: وماذا يضيرُكم -إن كان- أو يضرُّكم؟! فـ(الرّجوعُ إلى الحقِّ فضيلةٌ)!

- ومِن قائلٍ: **هذا (تطوُّر) و(مرحليَّة)**!!

قلتُ: إلى الأحسن، أم إلى الأسوإ؟! فـ(العلمُ لا يَقْبَلُ الجُمود)؛ بلا حدُود!

- ومِن قائلٍ: **(هؤلاء) يكتبون خلاف ما يعتقدون؟!**

قلتُ: ليس هذا إلاَّ إلى اللَّه العزيز الغفور: ﴿**إنَّهُ عليمٌ بذاتِ الصُّدُور**﴾؛ فـ ﴿إنّ المنافقين في الدَّرْك الأسفل من النار﴾ -أَيُّها الأشرار-...

- **ومن قائلٍ ومتقوّل، ومائلٍ ومتحوّل** ...

أَبِعِلْمٍ تَقُولُ هذا أَبِنْ لِي أَمْ بِجَهْلٍ والجَهْلُ خُلْقُ السَّفِيهِ

... إلى آخر ما هنالك من كلماتٍ تُمرِضُ القلبَ؛ لسوئها، وتُغثي النفسَ؛ لظلمها... و«**الظلم ظُلُمات**»، واللَّهُ شاهِدٌ..

❑ ثلاثيّة الهُدى :

لم يُدرك (هؤلاء) -أو أنّهم أدركوا، **لكنْ**: **تعامَوْا!**- أنّ جمالَ العلمِ في الازدياد منه، وأنَّ بهاءَ الحقِّ في تمحيص دلائلِهِ، وأنَّ قوّة العقيدةِ في الثبات عليها..

وهذه **الثلاثيةُ الراقيةُ الرفيعةُ**: منظومةٌ بحبلِ التقوى، ومسلوكةٌ بخَرَزِ

الإخلاص، ومسبوكةٌ بجلالِ الصّدقِ.

أمَّا الفاقدُ لهذا، أو له ضَيَّع.. **فَلْيُعَجِّلْ له بتكبيراتٍ أربع**... والسنةُ إلى تِسع!

ورحم اللَّهُ -تعالى- (**فقِيدَ الأمّةِ**)[١] شيخَنا الكبير، الوالدَ[٢] المبارك أبا عبدالرحمن، أسدَ السنةِ الهُمام، وصيرَفِيَّها **الإمام**، أستاذَنا الجليل -**وعُمْدَةَ الجيل- محمد ناصر الدين الألباني** -تغمّده اللَّه بواسع رحمتِهِ-؛ الّذي تربّينا على مِنصَدةِ علمهِ؛ **منذ** (**نحو**)[٣] **رُبعِ قرْنٍ**؛ كم سمعناه -مرارًا وتكرارًا- يقول لنا-مُرَبِّيًا، ومعلّماً-: (**العلم لا يقبلُ الجمود**)؛ فلا جُحود...

□ ناشر الجهل :

والأسفُ يشتدُّ ويشتدُّ: لَمَّا يكتبُ -**إِنْ كان هُو الكاتبَ الحقيقيَّ**!- (ورّاقٌ دفتريّ)، يظنُّ نفسَه(!) أنه صرَّاف (جوهريّ) -**بقلمٍ باردٍ**، وعقلٍ **شاردٍ**!- قائلاً:

---

(١) عَجَبٌ عَجِيبٌ -جدًّا- مِمَّن تباكَى (!) على شَيخِنا (**فقيد الأمّة**) -رحمه اللَّه- بإسباغِ الأوصافِ الكَبيرة عليهِ، ثمّ إذا بِهِ يَكِرُّ عليه بأَبشَعِ الصّفاتِ وأَشْنَعِها؛ إرجاءً، **ومُرْجِئَةً**!! مُخالَفَةً له في عقيدتِهِ السّلفيّةِ النَّقيّةِ!! **فكيفَ يجْتَمِعِ النقيضانِ**؟!

و(**رحمَ اللَّه**) مَن قال:

هذي الفِعالُ فِعالُ مَنْ قد حرَّفا[أ] (**ضَحِكٌ بوجْهِي طَعْنَةٌ عند القَفا**)!

(٢) لقد كان أُستاذُنا -رحمه اللَّه- «حقيقةً»- نِعْمَ (**الوالد**)؛ في علْمِه، وأَخلاقِه، و (**وفائِه**)، وصِلَتِه، و (**كَرَمِه**) -**بِرَغَب بلا رَهَب**!- بحيثُ عَوَّضَنا -«حقيقةً»- عن سنواتِ فَقْدِ أَبِ النَّسَبِ...

وما أَجْمَلَ ما قيل: (**الأبوّةُ الدِّينيّة أقوى من الأبُوَّة الطِّينِيّة**) -كما في «النظّائر» (ص ٢٨٤) لفضيلَةِ الشّيخِ بكر أبو زيد -عافاه اللَّه وسدّده-.

وأمّا حالُنا (بعدَه) -رحمه اللَّه-: فلو قيلَ فينا: **كالأيتام على موائد اللِّئام**؛ لَمَا أخطأ الصّوابَ قائلُ هذا الكلام!!

ما اصفرَّ وجهُ الشّمسِ عند غُروبِها إلاّ لِفُرقَةِ حُسْنِ ذاك المَنْظَرِ

... لكنَّ الأمرَ كما قال ربُّ العالمين: ﴿**فاللَّهُ خَيرٌ حافِظاً وهو أَرْحَمُ الرّاحمين**﴾...

(٣) انظر ما سيأتي حول هذا (ص ١١١ - ١١٢).

(أ) بالحاء المهملة، ويجوز أن تُكتب بالخاء المعجمة من فوق !

(ونحسب الشيخ لو كان حيّاً، وقرأ ما كتب الدكتور(!) لعدّه أمراً يُحترم جدّاً..)...

إذْ قد ظنَّ هذا الجهولُ نفسَه فارساً مُجِدًّا[١]!!

سوف ترى وينجلي الغُبارُ   أفرسٌ تَحْتك أم حمارُ

أمَا لك عقلٌ أيُّها الورَّاق الجاهل -**والنّاشر الفاشل**-؟! فمتَى كان حُسْبانُ (أمثالِك) ذا قيمةٍ أو وزن؟! وأنت ودكتورُك (الرويبضة)-هذا- لا في عِيرٍ، ولا في نفير!!

فَلْتهنأْ به بلا وَرَع؛ فالطيورُ على أشكالها تَقَع!!

لُكَعٌ على لُكَع!

وعلى ما حَسِبْتَهُ -**لجَهْلِك!**- مِن (الاحترام): السلام!!

وليس (أمرُكما) -بهذه الشّراكةِ الهابطة!-؛ إلاّ وَفْقَ ما قيل: **لكُلِّ ساقِطة لاقطة !!**

... فاجْعَل **حُسبانَك هذا -يا هذا-! عند المجرّة**، وتُب إلى ربِّك مِن أوّل مَرّة! فإنّ مخالَفةَ الحقّ مُرّة، ودلائلَ الهُدى ثابتةٌ مستقرّة!!

ولكنْ؛ عندما يكون (**الحُسْبان = الدفتريّ**) قائماً على (**الحِساب = الجوهريّ**) !! فَخُذ ما شئتَ، ودَعْ ما شئتَ؛ **فالهَوى بأهلِهِ لَعّاب**؛ والمتَلَبّسُ بِسَوادِهِ -بجهْلِه- يُقْدَحُ، ويُذَمُّ، ويُعاب!!...

فَكَمْ دَقَّتْ وَرَقَّتْ واسْتَرَقَّتْ   فُضُولُ الرِّزْقِ أَعْناقَ الرِّجالِ

... **﴿لا يحبُّ اللّهُ الجهرَ بالسُّوء من القولِ إلاّ مَن ظُلم﴾**.

﴿وما ربُّك بظلاّمٍ للعبيد﴾.

(ولدينا مَزيد)...

---

(١) وقد أوقع هذا (الفارسَ) جهلُه (!) مِن على مَتْنِ فرَسِه (!)، وعلى أُمِّ رأسِه! فَلَمْ يفرِّق بين (مرفوع) و(منصوب): هذا (الفارِسُ) (المغْلوب)!!!

☐ كيف تغيب «الحقيقة» ؟!

... ففي غَمرة تلكم النُّقولات -وإن كانت علميّة!-، وفي طيّاتِ هذه المقولات -وإنْ كانت جليّةً!-: تغيبُ «الحقيقة»، وَيهِي نورُها، ويَهَنُ أثرُها... فَيُفْتَحُ المجالُ للدُّخلاء، وتكثُرُ (الدعوات) من البُخلاء!!! فـ«**الحقيقةُ**» -«**حقيقةً**»- ضائعةٌ -**عند هؤلاء!**-؛ **لا لقلّة أهلها، ولكنْ لفقد محلِّها** -وقد يَجتمعانِ على السَّواء-...

سأكتُم عِلمي عن ذوي الجهل طاقتي ولا أنثرُ الدُّرَّ النفيسَ على الغَلَمْ
فَمَن منح الجُهَّال علماً أضاعه ومَن منع المستوجبين فقد ظلَمْ[1]

مِن أجل هذا الواقع الصعب -كلِّه-: رأيتُ أن أكتبَ -هنا- **كلاماً مختصراً -محدوداً**[2]-؛ لعلَّ (هؤلاء) يفهمون؛ فيرتدعون... أو يعقلون؛ فيَرْعَوُون...

وإنْ كنتُ -**مُخَطِّئاً نفسي**!- أُسيءُ بأَكثَرِهمُ الظنَّ(!) إلى درجةٍ كبيرةٍ، وكبيرةٍ جدّاً!- بسبب **تجارِبَ** سابقةٍ- منّا -، **و(تجارُبٍ)** مُتَقَدِّمٍ- مِنْهُم!-؛ فلا أنتظر منهم توبة، ولا آمُلُ منهم بأوبة...

إذا اعْتادَتِ النّفسُ الرَّضَاعَ مِنَ الهَوَى فإنَّ فِطَامَ النَّفْسِ عَنْهُ شَدِيدُ

إلاَّ أنْ يشاء ربِّي -سبحانَه- شيئاً آخَرَ؛ أفرحُ -جدّاً- بأنَّه جاءَ **على غير ما ظَنَنْتُ** ؛ ليكون -به- خَطَئِي واضحاً جليّاً؛ أستغفرُ اللّهَ -تعالى- منه -له- من قبل، ومن بعد-!!!

وهذا وَعْد ..

---

(١) انظر «ديوان الإمام الشافعي» (ص١٢٤-١٢٦)، و «الحِطّة في ذكر الصحاح الستة» (ص٥٢) بتحقيقي.

(٢) ولكنّي -بعد- لم أستَطِعْ!!
فمعْذِرَةً!!!

فجعلتُ رسالتي هذه -في أبحاثِها المُتَعلّقةِ بـ (مسائل الإيمان والكفر)- (شـواهدَ) علميَّـة، وجُمَـلاً قويّـة؛ بأسـطرٍ قليلة[١]، وكلماتٍ يسيرة، يكون ضبطُها (امتحانـاً) للأدعيـاء، وكشـفاً لِمَـا يعبثـون بـه في عقول أتباعِهم الجُهلاء؛ الذين يسمعون ولا يتكلّمون، وينشرون (!) ولا يقرؤون، ويصرخون ولا يعقلون...

إلاّ مَن رحم ربِّي، وقليلٌ ما هُم -كائنٌ ويكون-...

غُمُوضُ الحَقِّ حِينَ تَذُبُّ عَنْه ... يُقَلِّلُ ناصِرَ الخَصْمِ المُحِـقِّ

تَضِلُّ عن الدَّقِيـقِ فُهُومُ قَـوْمٍ ... فَتَقْضِي لِلْمُجِلِّ على المُدِقِّ

... **ومعـذرةً مـن إخوانـي؛ فلم (أستطِع) -بَعْدُ- الاختصار**؛ فالرجُل مِهْذار، ذو جهالاتٍ كِثَار، وكِذْباتٍ كِبَار[٢]...

وبَعْدُ :

فهـذا «رَدٌّ» علـى جهـالاتِ غاشِـم، وظُلُمـاتِ جاهل، وتُرَّهاتِ فاشل؛ لعلّه يستحي علـى نفسـِه، ويخجـلُ مـن ربِّه؛ ليكسرَ قَلَمَه، ويُوطِئَ رأسَه؛ ليعودَ إلى سابق حالِه، و(حَلْبَة) نزالِه؛ **فما له وللعلم!! فليس هو من أهله، ولا من رِجالِه!!**

ولا مـانعَ -عندنـا- (!) مِـن أن يُعَلِّـق (الدكتور)[٣] على الجُدران شهاداتِه

(١) تَذكّر أنّي قلتُ -قريباً-: «**لم أسْتَطِعْ**»!!
وانظر ما سيأتي بعدَ بضعةِ أسطرٍ!!

(٢) **وهذا السَّطرُ -الّذي هنا- أَضفْتُه بعد تأليفي الكِتابَ، وأثناءَ تنضِيدِه!!**
فمعذِرَةً أُخرى ...

(٣) وللأسـتاذ العلاّمـة الأديـب **محمـود محمـد شـاكر** -رحمـه اللّه- كلمـةٌ أنيقةٌ (عميقةٌ) تكشـف شـيئاً(!) مـن حـال (بعض) (دكاترة) آخر الزمان؛ وذلك في كتابهِ المِعْطار «أباطيل وأسمار» (ص٩٥-٩٦) -حيث قال-:
«أريد أن أسأل -بعد هذا كُلِّه- سؤالاً واحداً:
أهـذا سـلوك أُستاذٍ جامعيٍّ يحمل لقباً يدلِّس به على صغار الناس وكبارهم، ويغتالُ غَفَلاتهم عن عُواره؛ ثقةً منهم بكرامة هذا اللقب وكرامة من يحمله؟! =

(للذكرى)... فإنَّ ﴿الذكرى تَنفع المؤمنين﴾؛ وإن كانت ليست كُلُّ (ذِكرى) (ذِكرى)!! أقولُ هذا (للذكرى)!!! ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ...﴾...

فدَعْ عنكَ الكتابةَ لستَ منها ... ولو سوّدتَ وَجْهَك بالمِدادِ

وأَقولُ -ثَمَّتَ-:

جهولٌ جاهلٌ جهلاً بجهلٍ ... ولو قد نِلْتَ (أَلقابَ) البلادِ

❑ ردٌّ قاصِمٌ :

... هذا «ردٌّ» على كتاب:

(حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني، دراسة نصيّة تأصيليّة.

بقلم: د. محمد أبو رحيّم [(١)]

تقديم: الأستاذ الشيخ محمد إبراهيم شقرة

[طباعة]: دار الجوهري للنشر والتوزيع)...

= وجوابُ كل ذي عقلٍ -**أو حَصَاة من عقل**-: لا، ولا كرامة؛ فإذْ لم يكن هذا السلوكُ سلوكَ أستاذٍ جامعيّ، ولا مبتدئ جامعيّ، **ولا طالب ثانويّ**(!)، ولا أحدٍ من عُرْض الناس- يشدو دراسة الآدابِ أيّاً كانت، وفي أي لغةٍ شئتَ -؛ فكيف أستحلُّ بعد ذلك لنفسي أنْ أُلْزق باسمه لفظ «الدكتور»؟!

لا -ولا كرامة-؛ لن أستحلَّ ذلك، تنزيهاً لهذا اللقب(!) عن الابتذال، **وحمايةً للنشء من التغرير، واستنكافاً عن أن أغمسَ مِدادَ قَلَمي في كذبٍ مفضوحٍ يعين على تغفُّل القراء!**

وكنتُ أظنُّه واجباً قديماً على جامعاتنا؛ أن تُعيد النَّظَر في هذه **(الإجازات)** التي تمنحها بعضُ جامعات الدول الكبرى -اليومَ!- **لبعض من يُثْبت الاختبارُ أنّهم دُخلاءُ:**

ما هي هذه الإجازات؟

وكيف مُنحت؟

ولمن تُمنح؟

وعلى أيِّ أساس؟» ا.هـ.

قلتُ: وانظر ما تقدّم حول (الدكترة) (صفحة:١٠)، وما سيأتي حول (الإجازات) (صفحة: ٤٢).

(١) مُصَغَّرة!! ومِثلُها: «الرُّوَيْبِضة»! **-حظًّا، ولَفْظًا-!!**

هذه صورةُ الغلاف؛ بلا خلاف!

... في مئة وعشر صفحات من القطع الوَسَط؛ **بِكُلِّ جهلٍ، وغُلُوٍّ، وشَطَط!!**

أُعِيذُها نَظَـرَاتٍ مِنْكَ صادِقَــةً أَنْ تَحْسَبَ الشَّحْمَ فِيمَنْ شَحْمُهُ وَرَمُ

ولستُ أُريد في «ردِّي» -هذا- التَّتَبُّعَ الشاملَ[1] لأغلاط هؤلاءِ (!)، وأباطيلهم؛ وإلاَّ وَقَعْنا -مرةً أخرى- فيما فَرَرْنا منه!! نُقولٌ ثَرَّةٌ كثيرةٌ؛ **يَعْسُر فهمُها على (هؤلاء) -ورَبْعِهم!-، ويصعُب عليهم -لجهلِهم! -هضمُها- أفرادِهم وجَمْعِهم !!-**؛ فلا يَفيدون منها، ولا ينتفعون بها.. بل تزيدُهم -أكثرَ وأكثرَ!- فيما هُم فيه- انحرافاً عن الحقِّ، ومُجافاةً لأهلِهِ..

ولَسْنا -واللّهِ- بمريدين ذلك لهم، ولا منهم! وإنْ كانوا -هُم- مُرتَضينه لأنفسِهم!

والَّذي اخْتَطَطْتُهُ منهجاً لهذا «الردّ» هو -كما قدّمتُ- ذِكرُ (شواهد) مُختصرةٍ مُوجزةٍ[2]؛ **تكون (امتحاناً) لهؤلاء الأدعياء...**

وعند الامتحان؛ يُكرم المرءُ أو يُهان...

مَنْ تزيَّا بغيرِ ما هُوَ فيه فَضَحَتْهُ (شواهدُ الامتحانِ)

❏ قوّةُ الحقِّ :

... ولئن (جَمَحَ) **قَلَمي** -شيئاً ما- **في (هؤلاء)** -أو (جَنَح)!-؛ **فإنَّ لي** مندوحةً (شرعيَّةً) **لا تُوقِعُني -إنْ شاء اللَّهُ- في إثم**، ولا تجرُّني -بإذنِ اللَّهِ- **إلى** معصيَةٍ؛ فإنَّ **(جمُوحَ)** هؤلاء -و**(جُنوحَهم)**!- وَصَلَ بهم إلى القَدْحِ -بغيرِ أَناةٍ ولا حِلْم!- **طَعْنًا في كبار أهل العلم؛ وصولاً إلى التّشكيك بهِم، والنَّقْضِ على عقائدهم** ؛ فَمَا رَعَوْا لهم حقاً، ولا قالُوا فيهم صدقاً؛ والقاعدةُ النّبويّة أنوارها

---

(١) وإنْ كنت -(وللأسف!)- قد أوشكتُ، وقاربتُ!!

(٢) وأُكرِّر -ثالِثاً، ورابعاً!-: أنّي لم أَستَطِع!

تتلالا [١]: «إنّ لصاحبِ الحقِّ مقالا»...

وهذا «الحقُّ» -**الحقيقُ بالقَبُول**- «حقيقتُهُ» -ودافعُه- أمرانِ:

الأول: أنَّ صَبْرَنا على ذاك الجهولِ -**سنواتٍ وسَنَواتٍ(!)**- إنَّما كانَ لأنَّ طعنَه في شيخنا (ظَلَّ) -إلى حدٍّ ما!- مُستتراً خفياً، **والآنَ: صار وقِحاً جليّاً!!**

مع كون (الرويبضةِ) -نفسِهِ- قد طَبَعَ «حقيقته» -الأولى!- من قبل- أربعَ مرّات؛ بكلِّ ما أوقره -بها- فينا- نحن وإخوانِنا -من طُعُونات! وما (حشاها) من افتراءات وجهالات!!- **فلم نَرُدّ عليه سوى بقليلٍ من الكلمات -وبالإشارات!!-** .

فإذْ قد وَصَلَ بَهْتُهُ وطعنُهُ إلى شيخنا؛ **فلا سكوتَ ولا صُمَات...**

فلْيَأذن -من الساعةِ- بِحَرْبٍ ضَرُوس؛ تَذِلُّ لها -بالعلم والحقِّ- رِقابٌ ورؤوس؛ لتكونَ عُرْبوناً (عمليّاً) -مُعَجّلاً!- لقول النبيِّ ﷺ -فيما يرويه عن ربِّه-: «مَن عادى لي وليّاً: فقد آذَنْتُهُ بالحرب» -والضَّرْب!-، ومن تكلّم في العُلماءِ بالثَّلْب: ابْتَلاهُ اللَّهُ بموتِ القَلْب..

ولا أَقولُ هذا سرًّا، ولا في الخفاء! وإنَّما بالعَلَنِ -جهرًا- ودونَ التِوَاء؛ عليه وعلى (أَعْوانِهِ) وأَخْدانِهِ(!) مِن (الحُلَفاء!)!!

أمّا الأمرُ الثّاني :

فإنَّ (صِنْفَ) هذا (الرويبضة التافه) لا يُجْدِي معَه لُطْفٌ، ولا يُصْلِحُهُ تَلَطُّفٌ؛ لِظُلْمِه وعُدوانه، وعِنادِه بِبُهتانهِ!!

ولا أَرَى -في هذا المقام- **ولكلِّ مقامٍ مقال!**- أجملَ -وأكملَ- من قولِ

---

(١) بدون همزٍ -تسهيلاً-.

والحديث: رواه الشيخان عن أبي هريرة -رضي اللَّه عنه-.

شيخِنا الإمام - في أمثالِ هذا الظالم، وأشباهِهِ الطَّغام؛ حيث قال[١] -رحمه اللَّه ذو الجلال-:

«ومثـلُ هـؤلاء الظَّلَمـةِ لا يُفيدُ فيهم -في اعتقادي- الصفحُ واللِّين؛ بل إنّه قد يضرُّهم، ويُشَجِّعُهم على الاستمرار في بغيهم وعُدوانهم؛ كما قال الشاعرُ:

إذا أنـتَ أكرمـتَ الكريـمَ مَلَكْتَـهُ وإنْ أنـت أكرمـتَ اللئيـمَ تمـرّدا

ووضـعُ الندى في موضع السيف بالعُلى مُضـرٌّ كوضع السيف في موضع النَّدى»

❑ مشيخة ؛ ماذا وراءَها ؟!

وهـا هنـا تنبيـهٌ لا بُـدَّ منـه؛ وهـو: **أَنَّ التغريـرَ -مـن (مسـوِّد) هذا الكتابِ (ومقدِّمـه)!!- كمـا سيأْتِي!- يَصِلُ حدَّهُ الأعلى-ولا حولَ ولا قُوَّة إلا باللَّهِ! -لمَّا (يُظهِرانِ) - في بعضِ كلامِهما!!- تبجيلَ شيخِنا -رحمه اللَّه-، واحترامَه!**

مـع أنَّهمـا -فـي الآنِ نفسهِ!- **يُخالفانهِ(!) في أصلِ مُعتقدهِ،** وينقُضانِ له نهجَه وكلامَه!!

بـل يجعـلانِ (!) المُرجـئَ[٢] المبتـدعَ الغويّ -كأبي عَذْبَةَ، والبَيْجُوريّ!- شيخَه(!) وإمامَه!!

فيا تُرى؛ ماذا وراءَ هذا (الخليطِ) -كلِّه-، أو أَمامَه؟!

---

(١) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٢-٢٨-الطبعة الجديدة)؛ ضمن كلام حسن ماتع.

ومـن عجـبٍ عجيب: أنَّ الوَلَدَ العاصي (عاصٍ) (!) في «ردوده..» (صفحة...!) **(وَقَعَ) على كـلامِ شيخِنا -هذا-، ونقله(!) تقويًّا على الطعن بنا-؛** حالِفاً على افترائه علينا -فيه- **بيمينٍ غَمُوس** باقِعٍ؛ تَذَرُ الديار بلاقع!! بشهادةِ الواقع!

ونَحنُ مُنتَظِرون ...

وانظر -حولَ «ردُود..» (عاصٍ) -هذا!- مَا سيأْتِي (صفحة: ٨٧ و١١٥ و١٢٠).

(٢) والإرجـاءُ: **عقيـدةٌ ضالّـةٌ لِفِرْقَـةٍ خَبِيثَـةٍ؛** (أرجـأَتِ) **العَمَـلَ عـن الإيمـانِ -وأَخَّرَتْهُ!-، بل أَخرجَتْهُ منه؛ فالإيمانُ -عندهُم!- يكونُ كاملاً -تامًّا- بمجرّد قولٍ خالٍ مِن أيِّ عَمَلٍ!**

ونحن نبرَأُ إلى اللَّهِ -تعالى- منه، ومِن كلّ مُوصِلٍ إليه...

... إلاَّ إنْ يكونَ تبجيلُهم(!) -ثمَّ مخالفتُهم(!) -**كلاهما!**- من باب:

على كَتِفَيْهِ يَصْعدُ (المجدَ) غيرُهُ وهَلْ هُو إلا للتسلُّقِ سُلَّمُ

... فآنَ للمخبوءِ أن يُكْشَف، وآنَ للصَّوتِ أن يَعْلُوَ، وآن للحقِّ أن يظهرَ؛ **وآن للسَّوْطِ أن يُؤدِّب**...[١]

﴿واللَّهُ يقولُ الحقّ وهو يهدي السبيل﴾، وهو -سبحانه- بكل جميل كفيل، وحسبي اللَّهُ، ونعم الوكيل...

وكتب

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي، الأثري، السلفي

-كان اللَّه له-

قُبيلَ منتصف ليلة الثلاثاء، المُسفِرِ صباحُها

عن يوم -أو يومين- بقِيا من **شهر رجب**[٢]

سنة اثنتين وعشرين بعد الأربع مئة والألف

مِنْ هجرة مَن له العزّ والشرف ﷺ.

---

(١) أرجو أنْ يكونَ (بياني) -هذا- عُذراً لي عند (بعض) إخواني - الذين (قد) يُخالِفونَني -شيئاً ما- في (بعض) أسلوبي -زادَهُمُ اللَّهُ فضلاً-...

ومَن جرّب مثل تجربتي: عرف مثل معرفتي!!

ولو تأمّلوا بدِقَّةٍ -وفَقَّهُمُ اللَّه-: لَعَرَفوا -يقيناً- أنَّ (أشَدَّ) **ما عِندِي لا يُساوِي -«حقيقةً»- عُشْرَ (أهونِ) ما عِندَ هؤلاء !!**

فَسَلْ ذا خِبْرَةٍ يُنْبِيكَ عَنْهم لِتَعْلَمَ كمْ خبايا في الزّوايا

وأقولُ:

جهالاتٌ وظلمٌ وافتراءٌ وكِذْبُ الحاقِدين له بقَايَا

ولكنّ الإلَه نَصِيرُ عَبْدٍ يَرُدُّ الظُّلم عن خَيْرِ البَرَايا

(٢) وقد قِيلَ - قديماً -: عِش رَجَبا: تَرَ عَجَباً!!

... وقد رأينا ذلكَ، وعايناه، **وشَمِمنا رائحته**، وابتُلينا به!!

مَدْخَــلٌ

أَقولُ -ابتِداءً-:

إنَّ الكتـابَ المـردودَ عليـه -«حقيقـة الإيمـان»!- فيـه (الكثيرُ الكثيرُ) من حُظوظ النفس الآثمةِ الظّالمَةِ؛ **بأسلوب مكشوف، وَنَمَطٍ معروف!!!**

ولمّـا كـان مؤلِّفُـهُ -(الرويبضـة)- واصـلاً إلـى وَهْدَةٍ (ساقطةٍ) من دَرَكاتِ الجهـلِ الكُبَّـار، وظُلمـةٍ قاتِمةٍ من الغرور والاستكبار: كان هذا -بيده!- (سلاحًا) مـن أَقـوى أسلحته (!) **لإظهار نفسه أكثرَ**، ونقض (مُخالفهِ) بصورةٍ أوفرَا!!! فطَرَق قضايا (شخصيَّةً) مَحْضَةً؛ **ليشفيَ غيظَ قلبِهِ، ويَبْرُدَ حرَّ صدرِهِ!!!**

... فـإِذْ كـان (لا بـدّ) مـن الوقـوف (!) أمـامَ بعـضٍ مـن تلـك الحظـوظِ (النّفسيّة) الآثِمَةِ- لِزاماً! -؛ فلسببينِ:

١- عكسُها على مُدَّعيها..

٢- كشفُ كذبِهِ فيها..

... والآنَ؛ أبـدأ بذكـر «الشـواهد»؛ الواحـدَ تِلْـوَ الواحـد، سـائلاً اللَّه -تعالى- الإخـلاصَ والسَّـداد -في (**القولِ، والعمل، والاعتقاد**)-، وهدايةَ هذا (الرويبضةِ التافهِ) طريـقَ الرّشـاد؛ ليعـرفَ قَدْرَ نفسه، وليقومَ (بعضُ) مَن لا يَزَالُ(!) حولَه (بإعانتِه) على سَتْرِ بادي عورتِه، وظاهر سوأَتِهِ.. **فَلَقَد طَفَّ الصاع، وانكشف القناع ...**

وقبـل هـذا كلِّه أُقدِّمُ للقراءِ **النُّبهاءِ** -تيسيرًا عليهم، وتسهيلاً لهم- تلخِيصاً[1]

---

(١) وإلاَّ؛ فـإِنَّ الأمـرَ مُحتـاجٌ إلـى مَزيـدٍ مِنَ التفصيلِ؛ وقد فَعَلتُه -ولِلَّهِ الحمدُ- في كتابي **«التَّعريف والتنبئة بتأصيلات العلامة الألبانيّ في مسائلِ الإيمان والردِّ على المرجئة»**.

وبـالوقوفِ عليـه -**ومطالَعَتِـه**- يندفِـعُ -بمشيئةِ اللَّـهِ- ما (**قد = يُتَوَهَّمُ**) مِنْ (بعضِ) كلامِ شيخِنا -رحمه اللَّه- أَنَّهُ يُعارِضُ شيئًا مِمَّا هُنا؛ **فهُوَ إمَّا مُجمَلٌ فُصِّلَ، أَوْ قولٌ أُخَرَ** ... و (**العلمُ لا يَقبَلُ الجمود**) .

لأساسِ كتابِي هذا، وأهم تأْصِيلاتِه- على نَسَقِ جداولَ[١] علميَّةٍ (دقيقةٍ)؛ تُقرِّبُ وجهَ الحقّ لراغِبيه، وتنقضُ تهويشَ أهل الباطلِ وقائلِيه...

والناظِرُ إلى هذه (الجَداولِ) -نظرةَ إنصافٍ عجْلَى-: يتجلَّى له -بها- وجهُ الصّوابِ على التَّحقِيقِ -كأَغْلى التُّحَف-: ائتلافاً تامّاً -وللَّه الحمد- مع عقيدة أئِمّة السَّلَف، ومُفارَقَةً كامِلَةً -والفضلُ للَّهِ- لعقائِدِ الْمُرجِئَةِ الضّالّةِ من أَفراخِ الخَلَف ...

وإذا أراد اللَّهُ نَشْرَ (عقِيدَةٍ) (ظُلِمَتْ) أَتاحَ لَها (كِتَابَ) جَهُولِ

وبخاصّةٍ أنَّ مُسَوِّدَ ذاك الكتابِ -الجاهِلَ- قد اعْتَصَرَ مباحثَ(!) تسويدِه المَقِيتِ -مُلبِّساً، ومُغَرِّراً!- في جداولَ بتراءَ فاشلة!! **بناها(!) على مَحْضِ فُهومِه العاطِلَة، وجهالاتِهِ الباطلة؛** وذلك -حصرًا- (صفحة: ٥١ و٧٩ و١٠٤) من «حقيقتِه»!

ولعلَّ التلبيسَ بِجداولِه -هذه!- يَعْظُمُ في عُقُولِ بعضِ الجهلةِ: لَمَّا يَقرَأُ(!) على غلافِ تَسوِيدِه عبارةَ: (دراسة نصيَّة تأصيليَّة)!! فيَظُنُّهُ يَكتُبُ (بأكاديميَّةٍ)، وحيادٍ، وإنصَاف!!

وليس هو -في «الحقيقةِ»!- إلاَّ كاتبَ (أكاذيبيَّةٍ) اعتسافٍ، وإجحاف!!

وإنَّ عَناءً أنْ تُفَهِّمَ جاهلاً فيحسبُ -جهلاً- أنَّه منك أفهمُ

❑ كلمةُ إنصافٍ :

وممّا لا يجوزُ تأْخِيرُه -في هذا المقام- ممّا له صلةٌ شديدةُ المِساس به: أمرٌ دقيقٌ نَبّه عليه بعضُ الباحِثِينَ (المُنصِفِينَ)[٢] -جزاه اللَّهُ خيراً-، قائلاً :

«ليس كلُّ مَن رُمِي بالإرجاءِ فَهُو مُرجِئ! لا سيّما في عصرِنا هذا، فإنّ

---

(١) وما هذا إلاَّ لكوني أعلمُ -يَقِينًا- أنَّ هِمَمَ (الكثير) مِنَ الناسِ مُتقاصرةٌ عن قراءةِ (!) كتابي هذا -بأكملِه-؛ **فضلاً عن مُتابعةِ دقائقِه!**-...

(٢) «القدريّة والمرجئة» (ص ١٢١) للدّكتور ناصر العقل - سلّمه اللّه -.

قلت: و(لعلّه) -يُشيرُ في كلامِه الأخير- إلى (الدّكتور) **سفَر الحَوالِي** -غفر اللَّهُ له-؛ فتأمَّل.

أصحابَ النّزعةِ التّكفيرية وأهلَ التّشدُّدِ -سواءً مِمَّن كانوا على مذاهب الخَوارِج، أَو مَن دونَهم- مِنَ الذين يَجهلون قواعدَ السَّلفِ في الأسماءِ والأحكامِ[١]-، أقول: إنَّ أصحابَ هذه النّزعاتِ صارُوا يرمُونَ المُخالِفِينَ لهم مِن العُلماءِ وطُلاّبِ العلم بأَنّهم مرجئةٌ!! وأكثرُ ما يكونُ ذلك في مسائِل الحكم بغيرِ ما أَنزل اللّهُ، ومسائل الوَلاءِ والبَراءِ -ونحوها-، وقد يقَعُ بعضُ (المُنتسبِين) للعِلْمِ والسُّنَّةِ في شيءٍ من ذلك دونَ رَوِيَّةٍ!!

بل مِن الجدِيرِ بالتَّنْوِيهِ: أَنَّ بعضَ طَلاّب العلمِ الكِبارِ (!!) الّذين كتَبُوا في مسائِلِ التّكفيرِ - في هذا العصر - رَمَوُا المُخالِفين لهم في التَّوَجُّهات: بالإرجاءِ في مسائلَ خلافِيّةٍ بين السّلفِ، ولا تدخل - عند التّحقيق - في أُصولِ الإرجاءِ». فتأَمَّلْ ...

... لهذا -كلِّه- رأيتُ التعجيلَ بهذا الخيرِ -نقضاً له، وهدّاً لِرُكْنِه-؛ نُصرةً للحقِّ -عُموماً-، وانتصاراً لِشيخِنا الإمام (فقيد الأمّة) -بحقٍّ- خُصوصًا-، واستجابةً -قَبْلَ هذا وذاك- لبعضِ الأحِبَّةِ الأفاضل في (تنقيح) هذه (الجداول)- بالنَّقل الدَّقِيق، والتّمْحِيص بالتّوثِيق-...

ورحمَ اللّهُ الإمامَ ابنَ سيرين؛ القائلَ -نُصحاً (للمُخلِصين)-: «إنَّ هذا العلمَ دين؛ فانظروا عمَّن تأْخُذون دينكم[٢]» -بالحقِّ واليقين-.

فدُونكُم -طلبَةَ الحقِّ!- هذه (الجداولَ)؛ بِـ (البراهِين)[٣]:

---

(١) نعم؛ واللهِ ...

(٢) رواه مسلم في مقدّمة «صحيحه» (١/ ١٤).

(٣) والمقصودُ الأصليُّ مِنْ هذه (الجداول): تحقيقُ ما يقولُه شيخُنا -رحمه اللَّهِ- بالنصِّ-؛ موافقةً لعقيدةِ السَّلفِ النُّبلاء، ومُفارقةً لضلالاتِ أهلِ الإرجاء؛ ردًّا على (المُتصيِّدةِ) مِنْ أهلِ الأهواء..

أمَّا عَقيدةُ السَّلفِ -بنفسِها- لوضوحِها-؛ فلا تحتاجُ بيِّنةً، ولا تَفتَقِرُ إلى (عَزوٍ) !

وكذلك الحالُ بالنسبةِ إلى ضَلالاتِ المُرجئةِ الرَّدِيَّةِ: فهي -لِسُوئِهَا- أَقلُّ مِنْ أن تُناقَشَ أدِلَّتُها، أَو (تُحرَّرَ) أقوالُ أئِمَّتِها !!

أقوالُ الإمام الألباني **وموافقتها**:	عقيدةَ السَّلَف الصالحِ **ومفارقتُهما**:	ضلالةَ الإرجاء ، والمرجئة!
١- الإيمان؛ قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ. والأعمال الصالحة من حقيقة الإيمان. انظر: «الذب الأحمد» (ص ٣٢-٣٣).	١- الإيمان؛ قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ. والأعمال الصالحة من حقيقة الإيمان. انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة» (٧/ ١٧١).	١- الإيمان قولٌ واعتقادٌ -فقط-! وقالوا -أيضاً-: الإيمانُ: هو المعرفةُ! وقال غُلاتُهم: هو قولٌ -فقط-! واتفقوا -جميعاً- على أنّ الأعمالَ الصالحةَ ليست من الإيمان! انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٩٤)، و (١٣/ ٣٨).
٢- بل الأعمال ركنٌ[1] (أَصليٌّ) في الإيمان. انظر: مقدّمة «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٥٨).	٢-الأعمالُ ركنٌ في الإيمان. انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٦٤، ٤٧٢، ٥٠٦، ٥٨١، ٦١٦، ٦٧٢).	٢- قالوا: هي ثمراتٌ له؛ لا جزءٌ منه؛ فضلاً عن أن تكونَ ركناً فيه!! انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٠٤).
٣- الإيمان يزيد وينقص[2]. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٣٦٩).	٣- الإيمان يزيد وينقص . انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥١)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٣٤) لابن أبي العِزّ الحنفي .	٣-الإيمان وحدةٌ واحدةٌ ؛ لا يتبعّض ولا يتجزأُ! فإذا ذهب بعضُه: ذهب كلُّه!! انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٧٤ -٤٧٥) .

---

(١) ومِن هذا البابِ -نفسِه- : (أركانُ الإسلامِ) -الخمسةُ-؛ فهي (أركانٌ) -قطعاً-، ثمَّ لا يلزمُ التكفيرُ بترك كلِّ واحدةٍ منها -لُزوماً- عدا الشهادتين -إجماعاً- تَرْكاً، أو نَقْضاً- على ما هو مُقرّرٌ-؛ وهذا واضحٌ.

وانظر لبيان الوجهِ في ذلك -أكثرَ- كتابَ «مِرْعاة المفاتيح» (١/ ٣٧) للعلامة الشيخ عُبيدالله الرحماني – شيخ الجامعة السّلفيّة، في الهند-، وسيأتي كلامُهُ -بنصّه- (ص١٩٣ـ١٩٤)-.

(٢) وفي «السنة» (٣/ ٥٨١) -للخلال-؛ أن الإمام أحمد بن حنبل سُئل عمَّن قال: الإيمان يزيد وينقص؟ فقال: «هذا بريء من الإرجاء».

وقال الإمامُ ابنُ المبارك -كما في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٠) - للقاضي أبي يعلى-: «ومن قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ فقد خرج من الإرجاء -أوّلِه وآخره-».

وقال مثلَه -أيضاً- الإمام البربهاري في «شرح السنة» (١٣٢).

هكذا يقرر أئمةُ السلفِ عقائدَ السَّلَفِ، (ويتزيَّدُ) عليهم بعضُ المعاصرين(!) -مِن الخَلَف!- بذكر تقييدات أُخرى! وقيود تترى!! بما لا دليل معهم عليه، ولا حجة لهم فيه . . .

أقوالُ الإمام الألباني	وموافقتها: عقيدةَ السَّلَف الصالِح	ومفارقتهما: ضلالةَ الإرجاء، والمرجئة!
٤- وجوب التلازم بين الظاهر والباطن؛ (أعمال القلوب، وأعمال الجوارح). انظر: مقدّمة «رياض الصالحين» (صفحة ل-ن).	٤- وجوب التلازم بين الظاهر والباطن؛ (أعمال القلوب، وأعمال الجوارح). انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٨٦-١٨٧، ٥٨٥، ٦١٦، ٦٤٢).	٤- لا تلازُمَ بين الظاهر والباطن؛ فقد يصدُر الكفرُ الأكبرُ -حقيقةً- من قلبٍ مُطمئنٍ بالإيمان!! انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٨٣).
٥- جواز الاستثناء في الإيمان. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٦/ ١٥٢).	٥- جواز الاستثناء في الإيمان. انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٤٠-٤٧).	٥- لا يجوزُ الاستثناءُ في الإيمان! انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٢٩).
٦-الفاسق من أهلِ المِلّة: ضعيفُ الإيمان يُخشى عليه الكفر. انظر: «السلسلة الضعيفة» (١/ ٢١٢).	٦-الفاسق منِ أهل المِلّة: ضعيفُ الإيمان يُخشى عليه الكفر. انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥١-١٥٣)، و(٢٣/ ٣٤٥-٣٤٩).	٦-إيمان أفسق الفاسقين؛ كإيمان أعظم الطائعين! انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٧٩).
٧- الكفر يكون باللسان، والقلب، والجوارح[1]؛ تكذيباً، وجحوداً، وعِناداً، ونفاقاً، وإعراضاً، وشكاً. انظر: «التحرير لمسائل التكفير»، و«السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٣٤- تحت الطبع).	٧- الكفر يكون باللسان، والقلب، والجوارح - بأنواعهِ المعروفةِ -جميعِها- انظر: «فتاوى اللجنة الدائمة» (٢/ ٣)، و يُراجع: «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٩٨)، و «مدارج السالكين» (١/ ٣٣٥-٣٣٨) لابن القيِّم.	٧- الكفر لايكونُ إلاّ بالقلب؛ لأنَّ الإيمان لا يكون إلاّ بالقلب! انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٤٧).
٨-الكفرُ كفران؛ أصغرُ وأكبرُ، وكذا الفِسقُ، والظلمُ. وأثرُ ابن عباس في ذلك «قاصمة ظهر جماعة التكفير». انظر: «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٣٤)، «السلسلة الصحيحة» (٦/ ١١٢)	٨-الكفرُ كفران؛ أصغرُ وأكبرُ، وكذا الفِسقُ، والظلمُ. انظر: «مجلة الدعوة» (عدد٥٥٧) مقال الشيخ ابن باز -رحمه الله-، ويُراجع: «تعظيم قَدْر الصلاة» (٢/ ٥١٧) للمروزي، و«الصلاة» (٥٣-٥٤) لابن القيِّم، و «فتح الباري» (١/ ١٢٦) لابن رجب.	٨-الكفر لا يكون إلا بالقلب! انظر: النقطة السابقة.

(١) وإطلاقُ شيخِنا -رحمة الله عليه- أحكامَ التكفيرِ (الاعتقاديِّ) على كثيرٍ مِن (الأعمالِ) الشِّركيّةِ -كالطواف بالقبور، والذبح لغير الله، ونحوها . . - أكثرُ من أن يُحصى، ويُحصَر؛ سواءً في مجالسِهِ وفتاويه، أم في كتاباته ومُصنَّفاتِهِ؛ فتأمَّلْ.

أقوالُ الإمام الألباني	وموافقتها: عقيدةُ السَّلَف الصالح	ومفارقتهُما: ضلالةُ الإرجاء، والمرجئة!
٩- الصلاة أعظم أعمال الإسلام، وتاركها -المُقِرُّ بوجوبها- على الرّاجح- ليس كافراً، وإن كان يُخشى عليه الكفرُ. فإذا قدّم السيفَ عليها: كفر، وخرج من الملّة. انظر: «السلسلة الضعيفة» (١/ ١٣٢) و«الصحيحة» (٧/ ١٣٧).	٩- الصلاة أعظم أعمال الإسلام، وتركها - مع الإقرار بالوجوب - من حيث التكفير - موضعُ خلافٍ بين أهل السنّة، وأصحاب الحديثِ. فإذا قدّم السيف عليها: كفر -اتفاقاً-. انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٥٩و ٣٠٢و٣٦٩)، (٢٠/ ٩٧- ٩٨)، (٢٢/ ٤٨).	٩- الصلاة -كسائر الأعمال!- من ثمرات الإيمان! وليست من لوازمهِ -ولا من أعماله!- وهي لا تخرج بالإيمان عن حدّ الكمال المستحبّ! انظر: «التمهيد» (٤/ ٢٤٢-٢٤٣) لابن عبد البرّ، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ١٦٥، ٢٠٤).
١٠- سبّ الله، أو رسولِهِ - وما في معناهُما-: كفر أكبر -يضادّ الإيمان من كلّ وجه[1]-؛ وهو مُخرجٌ للمتلبِّس بهِ من دائرةِ الإسلام؛ بوجود شرطهِ المعتبر[2]. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٣٤).	١٠- سبّ اللهِ، أو رسولِهِ - وما في معناهُما-: كفر أكبر -يضادّ الإيمان من كلّ وجه-؛ وهو مُخرجٌ للمتلبّس بِهِ من دائرةِ الإسلام؛ بوجود شرطهِ المعتبر. انظر: «الصلاة وحُكم تاركها» (ص ٥٣-٥٤) لابن القيّم، و«مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٥).	١٠- سبّ الله، أو رسوله: ليس كفراً! ولكنّه علامةٌ على الكفر! بل قد يُجامع حقيقةَ الإيمان!! انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٥٧، ٥٨٣).

---

(١) لأجلِ هذا فإنّهُ لا يُشتَرَطُ فيه -لتكفير فاعلِه- (الاستِحلالُ) - كبقيّةِ أنواعِ الكُفر العملي-.

ومَن اشترطَ له (الاستِحلال) -فيه-؛ فقد وقع في (زلّة منكرة، وهفوة عظيمة) - كما قال شيخُ الإسلام في «الصّارم المسلول» (٣/ ٩٦٠) - مُتَعَقِّباً القاضيَ أبا يعلى الحنبليَّ -رحمهما الله-.

وانظر «مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (٢/ ١٥٤-١٥٥)- للتّفصيل على التّأصيل - .

(٢) وهو من أهمّ قواعدِ عقائدِ أهلِ السنّةِ؛ إذ لا بُدَّ -لُزُوماً- مِن (وُجود الشروط)، و(انتفاء الموانع)؛ للحُكم على الأعيان بالتكفير؛ سواءً في هذا الناقضِ، أم في غيرِه.

ومـا وَرَدَ في شيءٍ من كلامِ شيخنا -رحمه الله- في بعض مجالسهِ - من ذكر (سوء التربية)- في هذه المسألةِ؛ إنّما يتعلّقُ بورودِ (سَبَبٍ) -لا على وجهِ اللزوم؛ فقد يتخلّفُ!- يتحقّقُ به وجودُ (المانع) مِن التكفير؛ وهو -هنا- عدمُ قصدِ الفعل؛ لِسَبْقِ اللّسان به؛ فتأمّلْ.

وانظر -للتفصيل- «التعريف والتنبئة . .» (ص٧٤-٧٥)، و«شرح كشف الشبهات» (ص٤٣) لفضيلة الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-.

أقوالُ الإمام الألباني	وموافقتها: عقيدةَ السَّلَفِ الصالحِ	ومفارقتها: ضلالةَ الإرجاء ، والمرجئة!
١١- قائلُ: لا إلـه إلاّ الله -مخلصاً بها قلبُه- ينجو من الخلود في النار -بمشيئةِ الله- ولو كان تاركاً لأعمال الجوارح [١]-؛ وإيمانه منقوصٌ؛ حتى لا يكادَ يبقى منه ذرّة. انظر: «حكم تارك الصلاة» ، و«السلسلة الصحيحة» (٧/ ٦١٦)، «شرح العقيدة الطحاويّة» (ص٣٣٣)- وفيه نقلُ إجماعٍ مهمّ-؛ فانظره. انظر (رقم : ١٢) -فيما يأتي-.	١١- الخلاف في تكفير تارك أعمال الجوارح -لقائِل: لا إلـه إلاّ اللهُ؛ مُخْلِصاً بها قلبه- خلافٌ بين أهل السنّة، وأعظمُهُ: مسألةُ ترك الصلاة. انظر: «الدرر السَّنِيّة في الأجوبة النجدية» (١/ ٤٧٩) - من كلام الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن ابن حسن بن محمد بن عبد الوهاب - رحمهم الله -. ومنه: قولُهم: لا نكفّر إلا بتركِ[٢] ما أجمع عليه العُلماءُ ، وهو الشهادتان . انظر: «الدرر السنيّة» (١/ ١٠٢) - من كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله -. ويُراجَع: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٠٢) ، و«ذم الكلام» (٢/ ٣٩٣) للهروي ، -وهو مهمّ-.	١١- قائلُ: لا إلـه إلاّ الله -التارك لأعمال الجوارح- تامّ الإيمان!! انظر: «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٧١). ثم اختلفوا ؛ هل يدخل النار؟! أم لا يدخُلُها؟! وغُلاتهم لا يشترطون الإيمان القلبي لاعتبار القول ، وإثبات الإيمان! انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٩٧ و٤٨٦) .

(١) والتعبيرُ عن ذلك -أو نقيضهِ!- بـ(الشرط)، أو (الركن)، أو (الجنس)، أو (الكمال)، أو (الكُلّ)!! -أو غيرها-: اصطلاحيٌّ محضٌ؛ يجبُ الاستفصالُ من قائله؛ قبل الإنكار أو الإلزام، فضلاً عن الموافقة على وجه التّمام . . .
وانظر ما سيأتي -قريباً- من كلام شيخ الإسلام.

(٢) والناقضُ بـ (الفعل) شيءٌ آخرُ؛ فلا تغترّ بتلبيس (بعض) الملبِّسين!!

أقوالُ الإمام الألباني	وموافقتها: عقيدةَ السَّلَف الصالِح	ومفارقتهُما: ضلالةَ الإرجاء، والمرجئة!
١٢- الحكم بغير ما أنزل الله: كفرٌ؛ لكنّه قد يكون أصغرَ؛ غيرَ مُخرجٍ من الملّة -بمعنى الفِسْق- إذا كان عملياً، وقد يكون أكبرَ؛ مخرجاً من الملّة إذا كان عن استحلال[1] عقائدي[2]، أو نحوه . . انظر: «التحذير من فتنة التكفير»، و«السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٣٤).	١٢- مَن استحلّ الحكم بغير ما أنزل الله عقائديّاً . . فقد كفر كفراً أكبر . . . ومَن فعلها بدون استحلال: كان كفره كفراً أصغرَ -بمعنى الفِسْقِ-. انظر: «مجلة الدعوة» (عدد٥٥٧) - مقال الشيخ ابن باز -رحمه الله-، ويُراجع «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣١٢)، و«كتاب الصلاة» (ص ٥٣-٥٤) لابن القيّم -وهو مهمّ-.	١٢- الحكم بغير ما أنزل الله لا يؤثّر في الإيمان ضعفاً! ولا يُوقعُ بصاحبِهِ أيَّ كفر! لأنّ إيمانه كاملٌ؛ لا يزيدُ ولا ينقصُ! انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٦٣-٣٦٤) (١٢/ ٤٧١) .
١٣- الكافرُ مَن كفّره اللهُ ورسولُه؛ ولا دليلَ على القطع بتحقّق شيءٍ من ذلك -على سبيل الردّة- إلاّ بترك الشهادتين، أو نقضِهما -قولاً، أو فعلاً، أو اعتقاداً-. انظر: «السلسلة الصحيحة» (١/ ٢١٣)، و «حكم تارك الصلاة»، و «التوحيد أولاً...». وانظر (رقم: ١٠) - فيما تقدّم-.	١٣- العُلماء الذين قالوا بعدم كفرِ مَن ترك أعمال الجوارح - مع تلفّظه بالشهادتين، ووجود أصل الإيمان القلبي-: هم من أهل السنة والجماعة، وليسوا من المرجئة. انظر: «مجلّة الفرقان» (عدد:٩٤) -لقاء الشيخ ابن باز -رحمه الله-، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٢٣-٤٢٤)، و(١١/ ١٣٧). والكلامُ حول (جنس العمل) -و(آحاده)- كلامٌ لا معنًى له، وطنطنة لا فائدةَ منها. انظر: «الأسئلة القطرية» للشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -.	١٣- لا كُفرَ إلاّ في الباطن! فكما أنّ العَمَلَ ليس من الإيمان؛ فالكفرُ لا يقعُ بهذا العمل! انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٦٠).

(١) ويَكْفي في اعتبار ذلك القرائنُ الراجحةُ -المعتبرةُ عند كبارِ العلماء الرَّبانيين، الراسخينَ في العلم والدِّين-؛ كما أشار إليه شيخُنا -رحمه الله- في حاشية «التحذير . . » (ص٧٧)؛ وانظر (ص٢٠٥-٢٠٧) -فيما يأتي-.

(٢) انظر تقسيمَ فضيلة الشيخ ابن عُثيمين -رحمه الله- (الاستحلالَ) إلى (عمليّ)، و(عقديّ) في «لقاء الباب المفتوح» (رقم:١٢٠٠)؛ فهو مهمٌّ.

أقوالُ الإمام الألباني	وموافقتُها: عقيدةَ السَّلَفِ الصالحِ	ومفارقتُهما: ضلالةَ الإرجاء ، والمرجئة!
☐ وأخيراً[1]: يرجِّحُ الإمامُ الألباني - رحمه الله - أنّ الخلافَ بين أهلِ السُّنّةِ ومرجئة الفقهاءِ: خلافٌ حقيقي، وليس صوريّاً لفظيّاً. انظر: «العقيدة الطَّحَاوِيّة: شرح وتعليق» (ص ٦٢-٦٣).	☐ بينما يُرجّح شيخ الإسلام ابن تيميّة، والإمام ابن أبي العزّ الحنفي، والإمام الذهبي -وغيرهم من علماءِ أهل السّنة- أنّ الخلافَ صوريٌّ، لفظيٌّ ! انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٣٣)، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٩٧ و٣٩٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٣٦) .	. . . .

(١) وقد نَشَرَ مركزُنا العلميُّ العامرُ -إنْ شاء الله- (مركز الإمام الألباني، للدراسات المنهجيّة والأبحاث العلميّة) -هذه (الجداولَ) -عن كتابي هذا- بمقدّمة لطيفةٍ- نشرةً علميّةً- تحت عنوان: «الدِّفاعُ عن أئمة السُّنّة النّبويّة، وبيان (ائتلافِ) عقيدتِهِمُ السّلفيّة، و(مُناقضتِهم) للمرجئة الرديّة»؛ أخرست المتغوّلين، وأسكتت المتقوّلين!!

وقد استفدتُ - بعدُ- من ملاحظاتِ عددٍ من إخواننا طلبة العلم -الحريصين -عليها-؛ فجزاهم الله خيراً -أجمعين-.

وفي ضَوْءِ ما تقدّم؛ أقولُ:

❑ الوقوف مع النصّ :

- «الواجبُ على الخَلْق أنّ ما أثبتَه الكتاب والسنّة: أثبتوه، وما نفاه الكتاب والسنّة: نَفَوْه، **وما لم ينطِقْ به الكتاب والسنّة**[1] **-لا بنفيٍ ولا إثباتٍ- استفصلوا فيه قولَ القائل**؛ فمَن أثبت ما أثبته اللّه ورسولُه: فقد أصاب، ومَن نفى ما نفاه اللّهُ ورسولُه: فقد أصاب، ومَن أثبت ما نفاه اللّه، أو نفى ما أثبته اللّه: فقد لَبَسَ دينَ الحقِّ بالباطلِ؛ **فيجبُ أنْ يُفَصَّل ما في كلامِهِ من حقّ وباطل، فيُتَّبَعَ الحقّ، ويُتْرَكَ الباطل**». «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة» (٧/ ٦٦٤-٦٦٥- الإيمان).

- «**فإذا حصل الاستفسارُ والتفصيل: ظهر الهُدى وبان السبيل.**

وقد قيل: **إنّ أكثر اختلاف العُقلاء من جهة اشتراك الأسماء**، وأمثالها -ممّا كثُر فيه تنازُعُ الناس بالنفي والإثبات-؛ **إذا فُصِّل فيها الخِطاب: ظهر الخطأ مِن الصواب**». «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٦٤- الإيمان).

---

(١) كمصطلحات (الشرط)، و(الركن)، و(الجنس)... -في باب **الإيمان**-، ومصطلحات (الجسم)، و(الجوهر)، و(التشبيه)، و(الجهة)، و(الحيّز)... -في باب الصفات-؛ **وهكذا في أبوابٍ غيرِها...**

لذلك؛ قال فضيلة الأخ الكبير الدكتور الشيخ صالح بن سَعْد السُّحَيمي -نفع اللّهُ به- **رئيس قسم العقيدة في الجامعة الإسلامية- في المدينة النبويّة -سابقاً- مُحَقِّقاً** -:

«**القول بأنَّ العملَ (شرط صحّة): ربّما (أوهم) باعتقاد الخوارج، والقول بأنّه (شرط كمال): ربّما (أوهم) بمعتقد المرجئة**». كذا في كتاب «التبيان لعلاقة العمل بمسمّى الإيمان» (ص١٦٨)! - للأخ علي آل سوف -سدَّدَه اللّهُ-!

وهو كلامُ حقٍّ وعدلٍ -**وقلّ أنْ يجتمعا!**-؛ فجزاه اللّهُ -تعالى- خيراً.

وانظر ما تقدم -تحقيقًا- لمسألةِ **(الاصطلاحات)** -هذه- (ص ١٥)، وما سيأتي (ص ١٥٦ و١٦٦).

❑ **صحة مذهب السلف :**

- «وهـذه الأمـور -كلُّهـا- **إذا تدبّرهـا المؤمـنُ -بعقلـهِ**[(١)]-: يتبيّن له أنَّ **مذهـبَ السلف هو المذهبُ الحقُّ** -الذي لا عُدولَ عنه-؛ وأنَّ مَن خالَفهم لَزِمَهُ فسـادٌ معلـومٌ **بصريح المعقول وصحيح المنقول**؛ كسائر ما يلزمُ الأقوالَ المخالفةَ لأقوال السلفِ والأئمّةِ، واللّه أعلم». «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٨٥- الإيمان).

❑ **لعنة اللهِ على الكاذب :**

- ورحـم اللّـهُ الإمـامَ ابـنَ جريـرٍ الطبريَّ -القائل- كما في كتابه «صريح السنّة » (ص٢٦-٢٧)-:

«**فمَـن روى علينـا، أو حكـى عنّـا -أو تقـوّل علينـا-؛** فادّعى أنّا قُلنا غيرَ ذلـك: **فعليـه لعنـةُ اللّهِ وغضبُه**، ولعنةُ اللاعنين، والملائكة، والناس -أجمعين-؛ لا قَبِـلَ اللّـهُ منه صَرْفًا ولا عَدْلاً، **وهتك ستره، وفضحه على رؤوس الأشهاد** ﴿يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾».

وبقولِه -رحمه اللّه- أقولُ، **وبحولِه -سبحانه- أصولُ وأجولُ.**

فهذا **الحقُّ** ليسَ بِهِ خفـاءُ ... فَدَعْنِي مِنْ بُنَيَّـاتِ الطَّرِيــقِ

وأَقولُ على نَسَقِه، وَرَوِيِّه، وقافِيَتِه:

وخُـذْ حقًّا لأشيـاخٍ عِظَـامٍ ... «حقيقتُهُ» مـن الفهـمِ الدقيقِ

---

(١) **لا بعاطفتِهِ، أو حِقدِه، أو هواه!**

ورحم اللّهُ مَن قال:

فهـذا الـذي يقضي بـه العـقلُ مسْلكًا ... وهـذا الـذي نختـارُ فيمـا نُناضِلُـهْ

وهـذا الــذي أختــارُه متمسَّــكًا ... ويقضيـهِ عقلـي مســلكًا وأُحاوِلُـهْ

ومَـنْ كان لا يهوى انتصارَ ذوي الهُدى ... وخِـذلانَ أهـلِ الشـرِّ فاللّـهُ خاذِلُـهْ

... كمـا فـي كتـابِ «**إجمـاع أهـل السـنة النبوية على تكفير المعطلة والجهمية**» (ص١٧٨) للشيخ سليمان بن سَحْمان -رحمه اللّه-.

ودَعْ عنك التدخُّلَ في عُلُومٍ — تدخُّلَ جاهلٍ في ذا المَضيقِ

تَقبَّلْ حقَّنا دونَ انزعاجٍ — بِلا فِعْلِ الزَّفيرِ ولا الشهيقِ

ولا تَقْبَلْ أُخوَّةَ غيرِ حقٍّ — ولا وُدٍّ كَذَيّاك الصديقِ

فإنَّ الحقَّ يعلوهُ بهاءٌ — بهاءُ العلمِ والهَدْيِ الأنيقِ

«حقيقةُ» جهلهِ جهلٌ تمادى — به سوءٌ إلى الجهلِ العميقِ

(رُحَيِّمُهُمْ) جهالاتٌ كِبارٌ — وَحِقدٌ بالغٌ حدَّ النَّعيقِ

فلا لِينٌ ولا حِلْمٌ مُضَافٌ — كذا (الحُلفاءُ) من هذا الفريقِ

فهل هذا (الوفاءُ) بحقِّ شيخٍ — جليلٍ (ناصرٍ) فَهْمٍ شفيقِ

لَئِنْ كانَ (الوفاءُ) دليلَ فضلٍ — فإنَّ (المَنَّ) بابٌ لِلْحَرِيقِ

فحاذِرْ أَنْ تَكُونَ كَثِيرَ مَنٍّ — كَحَالَةِ أرْعَنِ الدِّينِ الرَّقِيقِ

ويا ليت التأدُّبَ كان سَتراً — لجهلهمُ سوى القولِ الصفيقِ

فلا يَغْرُرْك مِن جهلٍ سَناءٌ — ولا لونٌ له حُسْنُ الْبريقِ

فـ(ناصرُنا) و(بازٌ) و(العُثَيمُ) — أئمّتُنا إلى هذا الطريقِ

طريقِ السنَّةِ الغرّا بفهمٍ — هو الدُّرُّ المصفَّى كالعقيقِ

فَتَصفِيَةٌ وتربِيَةٌ سَوِيًّا — لَهَا رَوْحٌ كَأَطيَبِ ذَا الرَّحِيقِ

بِعِلْمٍ أَصلُهُ زَادٌ عَظِيمٌ — مِنَ القُرآنِ وَالسَّنَدِ العَرِيقِ

سبيلُ السالفين لنا شِعارٌ — كذاك دِثارُنا نهجُ العَتيقِ

﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾...

ورسـولُ اللَّـهِ ﷺ يقـول: «أنا زَعيمُ بيتٍ في رَبَضِ الجَنّة، لِمَنْ تَرَكَ المراءَ وإنْ كانَ مُحِقّاً..»[١].

... واللَّهُ الهادِي، وعليه توكُّلي واعتمادي.

﴿إِنْ أُرِيـدُ إِلا الأَصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾...

«ومِن ضَنائنِ العلمِ: الرجوعُ إلى الحقِّ»[٢].

... فإلى الكتاب؛ حِرصاً على الحقِّ والصَّواب:

❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) «السّلسلة الصّحيحة» (٢٣٧) -لشيخِنا الجليل، (فقيد الأمّةِ) الكبير- تغمّده اللَّه برحمته-.

(٢) «الحجّة في بيان المحجّة» (٢/ ٥٣٥)-للأصبهاني-رحمه اللَّه-.



الشاهد الأوّل

تقديم الأستاذ الشيخ محمد شقرة -سدّده الله-

جاءَت كلمةُ فضيلةِ الشيخ -سدّده اللَّه- في خمس صفحات لم تكتمل آخِرُها؛ وَحَوَتْ -مع كونها صغيرَة!- عدّةَ مسائلَ كبيرة:

الأولى: بيانُ عِظَم الفتن، وبخاصّة الناشئة عن حُبِّ إنسانٍ -ما-!!

الثانية: ذِكر حال أهل العلم وطُلاَّبِهِ، وأنّه حالٌ محزنٌ!

الثالثة: ذِكر (شيء!!) من [**شمائل، ومناقب**، وخصال، وأخلاق، وفضائل، ومحامد!!] (الرُّويبضة التافه)، المسوِّد لذاك الكتاب -(**د. محمد أبو رحيّم**)-!!!

فكان مِن (ذلك): أنَّه (يصل من غير طمع، ويقطع من لا يرغب؛ إلاَّ أن يكون رحى فتنة[1]، ويُحسن إلى من يسيء إليه، يرعى حُرمةَ أخيه في غَيبته، و..و..)!!! إلى آخِرِ ما (هنالك) من: (**شمائل، ومناقب**، وخصال، وأخلاق، وفضائل، ومحامد!!) **هذا الجاهل المُتهالك!!!**

وذِكرُ بعضِها كافٍ -كافٌّ- لإبانةِ ما وراءَه (!) ممّا هو وراءَه!!

الرابعة: الإشادة بموقف (الرويبضة التافه) (الذي وقفه، **نافح فيه عن عقيدة السلف** (!)، وانتصر فيها لإخوان له نِيلَ منهم في دينهم وعلمهم)!!

الخامسة: **بيانُ أنَّه أُسيء إلى كلِمَتي (السلف)، و(الأثر)** (بانتساب الجمّ الغفير إليها)، معَ الإشارَةِ (!) إلى أن الشيخ الألباني -رحمه اللَّه- حذّر (!) من

---

(١) والدليلُ بين أيدينا حاضِر!!

والواقِفُ على (بعض) قَصص (!) هذا (الرّويبضة) -التّائه- مع (زُملائِه) - ولا أُريد أَنْ أَقول: أَقربائِه، وأَنسبائِه!-: ينكَشِف له نَزْرٌ (يسيرٌ) (!) من عظيمِ بلائِه وابتِلائِهِ!! وما راءٍ كمَن سَمِعَ!!

الثانيَـةِ منهمـا -(الأثَـر)-، وأنّـه كـان (**حقاً على الشيخ أن يحذّر من النسبة إلى (السلف)**... وهي... أشدّ فتنةً من النسب إلى (الأثر)؛ لكثرة المنتسبين إليها)!

السادسـة: الإشـارة إلـى (المنـاظرة) (!!) الّتـي (دُبِّـرَتْ!) -**وَحُبِكَـتْ! وَحِيكَـتْ!!**- بيـن (**الرويبضة التافه**) وكاتب هذه السطور، وذِكر كيف (أظهره اللّه [أي: (الرويبضـة)!] فيهـا عليـه؛ بمـا أُوتي (!) من حُجَّة دامغة، وأسلوب هادئ رصيـن)، **ثـم إشـهاد اللّه** (!!!) أنَّ القضاء لذاك (الرويبضة) لم يكن إلاَّ (لظهور حُجَّته، ولقوة عارضتِه، ودقَّة علمه[1])!

---

(١) وقـد قـال فضيلـة الشيـخ -فـي مقدّمتـه- (ص٧) -معلّقـاً على هذا الموضع-: «**وفرق شاسعٌ بين علم يُجْمَع لصاحبِهِ بالإجازات... وبين علمٍ يُجْمَع لصاحبِهِ بالإهالات**»!!

فـأقول: **نعـم -صَدَقْـتَ وَبَـرَرْتَ- فضيلةَ الشيخ-؛ فالإجازات العلمية من مشايخ العلم وأهل الفضْـل هـي الأصـل الأصيـل -النّـافي جهلَ كلِّ دَخِيلِ-**؛ وقد منّ اللّهُ علينا -وله الفضلُ -وحدَه- بعـددٍ منهـا عن عددٍ منهم -**وأثباتُهم في ذلك محفوظَةٌ**-؛ كالشيخ العلامة حمّاد الأنصاري، والشيخ العلامـة بديـع الديـن السِّنْدي، والشيخ العلامة عطاء اللّه حنيف الفوجياني، والشّيخ العلاَّمة عبداللّه ابـن سـعيد اللّحْجـي، والشّـيخ العـلاَّمـة محـبّ اللّـه الرّاشـدي، **والشـيخ العلامـة محمـد السالك الشنقيطي، -وهو حَمُو فضيلةِ الشيخ-**؛ وغيرهم...-رحمهم اللّه- جميعاً-.

ولقد جَمعتُها -كُلَّها- مُفَصَّلةً -منذ أكثر مِن خمسة عشر عاماً- في ثَبَتٍ جامِعٍ وجيزٍ؛ سمّيتُهُ: «**مسالك المستفيد؛ في مسائل الإجازة، والرواية، والأسانيد**»، -وهو تحت الطبع- **بحمد اللّه**-.

و(**الإجـازات**) -العلميـة- هـذه- فـي أَصل وضعها- **هي المُعَبِّرَةُ -تماماً- عن «حقيقة» الثقة العلميّة الممنوحة من قِبَلِ المُجيز في المجاز**.

وأمّـا (**الإهـالات**)؛ فهـي -كمـا بيّـن فضيلتُه!- «حقيقةً»- **لا تعبِّر -ألبتّة- عن أيّ ثقةٍ علميّة، وإنّمـا هـي مَحْضُ** (شهادات) -**فارغة**-، و (**ألقاب**) -**خاوية**-؛ وإلا؛ فماذا يُغْني عن (**رويبضةٍ تافهٍ**) أن يصفَ نفسَه -متبجّحاً- بـ: (**الدكتور.. خرّيج... رئيس قسم..**)، أو حتّى: (**رئيس جامعة...**)؟!!

ماذا يُغْنيه ذلك -كلُّه- عن جهلِهِ، وسوء حاله؟!

وعليه؛ فإنَّ (أقصى) -**وليس أقسى**!- ما يُقال في حقِّ هذا (**الغِرّ**) -بِالغَيْنِ!- وأمثاله:

ألقاب مملكةٍ في غير موضعها (**كالهرِّ**) يحكي انتفاخاً صولةَ الأسد

ومعلـومٌ -مِـن قَبْـلُ- رأيُ فضيلـة الشيخ -سدّده اللّه- في (أكثريّة) حَمَلة هذه (الدكاتَوْراة) -من شهادات الزور!-.

=

السابعة: الإشادة -**مِنْ جديدٍ!** -بأخلاقِه(!)- لكنْ، هذه المرّة- (**العلمية، والكتابية !!**)، وأنَّه (لم يُعرف عنده سرقة، أو نُهبة، أَو غول (!) طمع، أو تزوير، وتدليس فيما يكتب، **أو سيكتب** -**إن شاء اللَّه**-(!!)، ورسالته هذه خير شاهد)[1]!! وكيف أنّه (لا يتكسَّب بالعلم المنهوب)!!

الثامنة: **الإقرار (الواضح، الجليّ، الصريح)** -دون مُوارَبة! **هذه المرَّة!!**- بموافقة محتوى هذه الرسالة، التي (جاءت... **كاشفةً مُوضِّحةً مُبيِّنةً ما كان عليه الشيخ ناصر -رحمه اللَّه- من معتقد**، وارتحل معه، والناس مختلفون فيه)!!!

التاسعة: **إيراد السبب (الحقيقي!!)** الدّاعي إلى تأليف هذه الرسالة؛ وهو ما (أسفرت به وجوه الذين **بَغَوْا في الأرض، وسَعَوْا فيها فساداً، وأرضخوا دينَهم لهواهم، عن سُعار الشهوة، وعَرَامة الإثم**)!!

العاشرة: السؤال (البريء) - المختوم به (!)-: (**وماذا يَضِيرُ الشيخَ -رحمه اللَّه- أن يُظْهَرَ (!) خطؤه في الناس إن أخطأ**؛ فالعلم دائرٌ بين الخطإ وبين الصواب..)، ثم الإشارة إلى (**نفر ممّن لم يكن يُحسن إلاَّ الصمتَ أمام الشيخ في دروسه العامّة**)، وذِكر (شيء) من (**كذباتهم**)!!

...هذه هي أهمُّ[2] المحاور التي دارَتْ عليها (رَحى) مقدمة فضيلة

= فيا تُرى!! هَلْ غَيَّرَ ؟! أَم (تَغَيَّرَ)؟! أَم (غُيِّر) ؟!

وعلى ضوءِ ما تقدّم؛ ما هو (الذي يصدُق) - «**حقيقةً**»- في هذا (الرويبضة التافه): (الإجازات)، أَمِ (**الإهالاتُ**)؟!!

وانظر ما تقدّم حول (الدكترة)، و(الإجازات) (صفحة: ١٠ و ٢١).

(فائدة): الشعر المذكور هو لابن رشيق، وهو في «ديوانِه» (ص ٦٠)، وَنَقَلَهُ عنه -كذلك- عَبدُالواحدِ المرّاكشيُّ في «المُعْجِب» (ص ١٠٥).

وَيُنْقَل -فيه- على بعضِ الألسُنِ-: «سَوْرة الأسد»، ولم أَقف عليه!

(١) نَعَم -واللَّه-؛ **هي خيرُ شاهِد! لأيِّ سامعٍ، أو مُشاهِد!!**

(٢) وهي متفاوِتةٌ (!) في (**الأهمّيّة!**)، ويوجد غيرها؛ لكنّ ما هنا كفاية -**لأهل النّظر والدّراية**- ...

الشيخ -سدَّده اللَّه- لكتاب ذلك (الرويبضة التافه)...

ولي عليها (ملاحظاتٌ) سريعةٌ -**مع الاعتذار لفضيلةِ الشيخ** -سدَّده اللَّه-؛ فالحقُّ أغلى -**واللَّه**-...

فأقول -وبِحَولِهِ -سبحانَه- أَصول-:

❑ فضيلة الشيخِ ، والقراءة :

أولاً : أرجو اللَّهَ -سبحانه- أن يكون فضيلةُ الشيخ -سدّده اللَّه- قد (**قرأ**) -«حقيقةً»- هذا الكتابَ الأبتر، أو -**على الأقلّ!**- (**نَظَرَ**) **فيه**؛ فإنَّ الذي نعلمه عنه -مِن قُربٍ قريبٍ- أنّه -سدّده اللَّه- **لا يقرأُ** إلاَّ لِمَاماً؛ وما ذاك إلاَّ لأنّه (**مشغولٌ**)، بل (**مشغولٌ جدّاً**)!!!

ومواقفُ كثيرةٌ -منه- عفا اللَّه عنه - دلَّتْنا على ذلك -عنه- **أعني**: **عَدَمَ قِراءَتِه !!** مِن أبرزها موقفُهُ -المشهورُ!- من كتابي «أحكام الشتاء»، **وحربُه له!!** لا لشيءٍ؛ إلاَّ لأنّني تعقَّبتُه تعقُّباً علميّاً -رقيقاً جدّاً!- في إنكارِه مسألةَ جواز الجمع بين الصلاتين[(١)]... وبعد الَّتي والَّتَيّا[(٢)] -كما يُقال- **أوقف حَرْبَه**؛ وذلك لمّا أنبأْتُهُ -بعد مُساجلاتٍ عدَّةٍ- ومُداولات!- أنّني حذفتُ(!) تعقُّبَه!!

ومع ذلك... فلم يقرإ الكتاب- حينَها -**ولعلّه إلى الآن!**- كما أخبرَني هو بنفسِه!! - منذ زمان -!

ولقد (صَبَّرَني) **شيخُنا الألباني** -رحمه اللّه- على ذلك؛ عندما عرف بموقف فضيلة الشيخ -السَّلْبيِّ- مِن كتَابي المذكور -يَوْمَها- بقولِهِ: (**إنّها سابقةٌ خطيرةٌ في الدعوة السلفية**)...

---

(١) وليس هذا المبحثُ في المطبوع المتداول بين الناس من الكتاب المشار إليه؛ فقد غيّرتُ الكتاب -**مُمَزِّقاً بعضَ ملازمِهِ!**- عَقِبَ طبع (٣٠٠٠) نسخة منه! -**ثلاث مرّات!**-؛ استرضاءً له، وحرصاً عليه... **ومَعَ ذلك!!**

(٢) بفتح اللام لا بضمّها؛ تصغير (الّتي)؛ وانظر «أوضح المسالك» (٣/ ٢٧٥) لابن هشام.

ومـن المواقف الدالَّة على ذلك -أيضاً-: تلك المناظرة (!) -التي سبقت الإشـارةُ إليهـا- بينـي وبيـن ذيّـاك (الرويبضة التافه)؛ فقد جلس (فيها!) فضيلة الشيخ حَكماً بين مُتناظِرَين (!)؛ **دون أن يكون قد قرأ الكتَاب!**

نعم -**واللَّهِ**-؛ دون قراءة الكتاب؛ كما اعترف هو، وأقرّ(!) بِهِ أمام الجميع.

أقـول: فلعلَّـه مِـن أجـلِ ذا: جـاءَ الحكـمُ منـه علَيَّ (لظهور الحجَّة، وقوّة العارضـة، ودقّـة العلـم) -**مـا شـاء اللّـه!**-؛ التـي هـي (جـزءٌ) -يسـيرٌ(!)- من (شمائل) ذيَّاك (الرويبضة)، ومناقبه!!

وأخـيراً -**وليـس آخِـرًا**- كمـا يُقـال (!)-: موقفـه من كتابنا «تنوير الأرجاء بتحقيـق مسـائل الإيمان والكفر والإرجاء»؛ حيث أشار إليه في مقدمة كتابه «هي السـلفية» -**الجديـدة!**- (ص١٠)؛ قائلاً: «**فلا واللَّهِ ما أَجَلْتُ بصري فيما كتبوا، ولا نظرتُ حرفاً مما به أجلبوا**»[1]!!

فلماذا؟! أَلا يُمْكِن أَنْ يكونَ فيه حقٌّ -**ولو بالقَلِيل**- فضيلَةَ الشّيخ-؟!

وليـس بخفِـيٍّ علـى فضيلـة الشّـيخ -سـدّده اللَّه- **أَنَّ غَمْصَ -أَوْ غَمْطَ- النّاسِ مِنَ الكِبْر** ؟!

فهل كتابُ (الرويبضة) -«الحقيقة»! -هذا- مِن هذا الباب نفسه؟!!

أرجو -«حقيقةً»- أن لا يكونَ...

فـإنْ لـم يكُـن كمـا رَجَـوْتُ(!)؛ فلسـتُ أشكُّ -قِيدَ أُنْمُلةٍ- أنَّ (شواغلَ) فضيلة الشيخِ و (أشغالَه) لم تترك له -مرَّةً أُخرى!- وقتاً (يُدَقِّق) فيه بما يَقرأ، أو يُتابِعُ من خلالِهِ ما (قد) يُقرَأُ عليه!!

---

(١) مع كونـهِ -سـدّده اللّـه- وفـي الموضـع نفسِـه- حكـم (!) علينـا بـ (التقوى الغائرة)! و(السّيّئات)! وحكم على كتابِنا بـ (فواقر العلم) و (ناقص العبارات)!!

فهل (نقبَلُ) -منه!- الأولَى، أَم الأخِيرَة؟!!

و ... الأحوالُ -يا إخوانِي!- مريرة، وخطيرة!

□ حالُنا هو دليلنا :

ثانيـاً: نحـن مع فضيلة الشيخ -سدّده اللَّه- فيما ذكره حول (عِظم الفتن، وبخاصّة الناشئة عن حُبّ إنسان)، وأنَّ (حال أهل العلم وطلابه: حالٌ مُحزن)!!

... والأدلّـة علـى هـذا وذاك موفـورة، متوافرة... وما نحن فيه مثالٌ صارخٌ بصـورةٍ وافرة.. لكنْ **مُتنافِرة! غيرُ مُتضافرة، قد تُؤَدّي** ببعض أَدعيائها(!) -هلاكاً- إلى **(الجنوح إلى الحافرة)**[١]!!

فلا أُطيل...

□ حقيقةُ (المناقب) :

ثالثـاً: أمّـا (الفضـائل، والمنـاقب، والشمائل[٢]، و...و..!)؛ **فإنَّ لسانَ أهل (الأدَب**) والشعر في (مثل) هذه (المقامات) **معروف... ومأْلوف!**

لا تقولُوا «حطَّنا الدهرُ» فما **هو إلاّ من خيال الشعراءْ**

وفضيلة الشيخ معذورٌ -في ذلك- معذور..

وله من أمثالِه كلماتٌ -شهيراتٌ!- دارت، وتدور .. و (ستدور) ...

بعضُها (مَسمُوعٌ)، وبعضُها -الآخرُ- مسطور..

ولـو أَنّنـا نَظَرْنا نَظْرَةَ «**استِئناسٍ**» -عَمِيقةً-؛ لَعَرَفْنا -«**حقيقَةً**»- كيف نَضْبِطُ مخالَفاتِنـا النَّفْسِيّةَ -غـيرَ المطمئنّـة!- بـ«**عودةٍ إلى السُّنَّة**» -صادقةٍ-؛ «**حَتّى لا يحْـزَنَ المُحِبُّون، وَلا يَفْرَحَ الشّامِتُون**»؛ بصدقٍ مأْمُون، وثباتٍ لا يُردُّ ولا يَهُون؛ وَمَنْ

---

(١) وهذا (عنوانُ) كتابٍ له قِصَّةٌ! ليس هذا وقتَ إيرادِها وذِكرِها !!

(٢) ولقـد (قـرأ) غـيرُ واحـدٍ مـن إخواننا كلامَ (فضيلة الشيخ) -في مقدّمته!- أثناءَ عدِّ هذه (الفضـائل، والمنـاقب، والشـمائل...) -وسـردِها!-: فَحَسِبَها -ابتداءً- (!) مُوَجَّهةَ الثّناءِ على شيخِنا الألبـاني -رحمـه اللَّه-؛ تلطيفاً للأجواء بين يَدَي (!) الطعن بالإرجاء!-؛ فإذا بهم (!) يُفاجَؤون -بل يُفجَعون!- بأنّها (موجَّهةٌ) إلى (رويبضة) تافه! وجاهلٍ تائه!!

خالف ذلك -أو ناقَضَهُ- فهو متعصِّبٌ مجنون؛ فَـ«**التعصُّب عدوُّ صاحبِهِ**»، وهو واحدٌ من كثيرِ مصائبِهِ!!...

ولستُ أُريدُ ذِكرَ الضدِّ بالضدِّ؛ فالشهودُ والشواهدُ كثيرةٌ؛ **وفي التاريخ عِبَر، وفي الوقائع مُعْتَبر... وما راءٍ كمن سَمِع!** فهل -يا **تُرى!**- يقتَنع؛ فيَمتَنِع؟!

وإذا امرؤٌ مَدَحَ امرَءاً لِنَوالِهِ وأَطالَ فيهِ فقَد أَرادَ هِجاءَه

❑ هكذا العقيدة !

رابعاً: أمَّا (عقيدة السلف) التي (انتصر فيها لإخوان له): فيكفي أن يُعلم -وهو معلومٌ، ولكنْ!- **أنَّه كَرَّ بالنقض -فيما (ادُّعِي!) له فيها- على شيخ الدنيا، وإمام الزمن**، و(**فقيد الأمةِ**)، **وعلاَّمة العصر**؛ لِيَحْشُرَه ويَحْصُرَه- في زُمرة أبي عَذْبَةَ الأشعريّ، والبيجوري (الجوهري)؛ ليجمع شملَهم مع هذا الإمام المجاهد، في جَدْوَلٍ واحد [(١)]!!

والتبجُّحُ **الجاهل** -من هذا **الجاهل**- يصلُ ذِروتَه -**إلى حضيضِهِ!**- لَمَّا يقولُ في «حقيقته» -الأولى- (ص٢٩-الطبعة الأولى): «**ومَن كان سلفه أبو** [(٢)]

---

(١) وممّا (يليقُ) ذِكْرُهُ في هذا المقام: سَوْقُ شهادةٍ (واقعيةٍ) أوردها أخونا الفاضل إسماعيل العُمري -وفقه الله -عبر الإنترنت- بتاريخ: ١/١٠/٢٠٠١م -تحتَ عُنوان: «**إيضاح المعاني في بيان حقيقة موقف أبي رحيِّم من الإمام الألباني**»؛ نَقَلَ فيها -ضمن قصَّةٍ طويلة- عن أخينا الفاضل **محمد ابن أحمد أبي ليلى** -وفَّقه المولى- سَماعَه من (الرويبضة التافه) -المذكور- قولَه -بحقِّ شيخنا-: «**لا يلزمُني علم الشيخ ناصرا عندي ما يكفيني من العلم**»!! وسماعَه -كذلك- سدّده الله- من شيخنا الشيخ ناصر قولَه -في (الرّويبضة) -المذْكُورا-: «**هذا الرجل ليس عنده علم، وجاهلٌ**»!!

... وكلُّها تأكِيداتٌ لِمَا مَضى، ولِمَا سيأْتِي!

(٢) كذا!! صوابه: أبا؛ وهذا مِن (أسهلِ) أمثلة **جهلِهِ المُدقِع بأبجديّات العلمِ**؛ من اسمٍ وخَبَرٍ، أو فعلٍ وفاعل ومفعولٍ به.. وله من أمثالِه كثيرٌ كثير...

وكان قد ذكر الكلمة نفسَها -قَبْلُ- (ص٢٠) بالغَلَطِ نفسِه!!

وبمناسبَة ذِكر أبي (عَذبَة) -هذا- في مقامِنا هذا- أَقول:

وَجُرْمٍ جرَّه سفهاءُ قومٍ فَحَلَّ بغير جارِمِهِ (العَذَابُ)

عذبة وأمثاله من الأشاعرة، فسلفه غير سلفنا، ومنهجه غير منهجنا»!!

فأيُّ كلامٍ أوضح -**بل أوقح**!- من هذا القولِ القبيح، الَّذي هو حُكْمٌ -عَلَنِيٌّ- صريح! له طرفان -**ضِدَّ القولِ الصَّحيح**-:

- **أولهما**: أنَّ الألباني موافقٌ للأشاعرة والمرجئة!!

- **ثانيهما**: أنّ الكاتبَ (!) مخالفٌ لعقيدةِ الألباني!!

فلا أدري -وقد أدري!-: هل فضيلةُ الشيخ -سدَّدهُ اللَّهُ- على معرفةٍ -أَوِ انتِباهٍ!- بأمثالِ هذه الكلماتِ ونتائجها؟! أم ماذا؟!

فإنْ كان -دون التِمَاسِ المعاذِيرا-: **فهي القَشَّةُ (!) الّتي (قَصَمَتْ) ظَهْرَ البعير ...**

فإنْ لم يكن بانتباه... فالمصيبةُ أعظمُ...

ونقولُ -دون أدنى جَوْر-: **نَعُوذُ باللَّهِ من الحَوْر بعدَ الكَوْر...**

وهُنا تَنبيهٌ مهمٌّ -غايةً- مُتعلِّقٌ بأصلِ هذا الكتابِ (الأبترِ) -**وعُقدتِه**!-:

فَمسوِّدُه -**عاملَه اللَّه بعدلِه**- لم يَذكُر في (جداولِه) الفاشلةِ -الَّتي أرادَ بها تَثْبيتَ وَصْمِ الإرجاءِ بشيخِنا -وإلصاقَه به!- موافقةً لأبي عَذبةَ، والبيجوريِّ!- **إلاَّ نصفَ (الحقيقة) -حَسْبُ!- مُلَبِّسًا بها، ومُدَلِّسًا-، وأما نصفها الآخر: فهو جاهلٌ بِهِ! بعيدٌ عنه!! مُضَيِّعٌ له!!!**

وبالتّالي؛ فإنَّ «الحقِيقَةَ» ستظْهَرُ على غير وجْهها، بَلْ ستَنْقَلِبُ إلى ضِدّها!!

وإيضاحُ ذلِك بهذا المِثالِ:

يُعَدُّ مَن قَرَأ: ﴿.. الّذين آمنوا لَهُم عذابٌ أليمٌ في الدنيا والآخرة﴾! أنّه قَرَأ قُرآنًا -بلا شكّ!-؛ لكنّه -بما (نقصه) منه!- شَوّه (الحقيقة)! **فغيّر المراد!! وأوقع بالمعنى الفساد!!!**

ولـو أن ذاك القـارئ (!) ذكـر نصـفَ (الحقيقة) -الأوّل!- لَمَا حـوّل، ولا تحـوّل !! ألا وهـو قـولُ اللّـه -تعـالى-: ﴿إن الذيـن يحبـون أن تشيع الفاحشة فـي الّذيـن...﴾ إلـخ... فـإذا (الحقيقـة) مُكتَمِلَـةٌ بأجزائهـا -جميعـاً-، ومعناها -كُلِّه- ... ولكنْ!!

☐ **موافقة المبتدعة لأهل السنة :**

وعليـه؛ فمـا كـان من مقالات المرجئةِ -أو غيرِهم من أهل البدَعِ!- موافقاً (لبعـض) أَقوالِ أهلِ السنَّةِ[1]: لا يُؤاخَذُ في شيءٍ منه أهلُ السنةِ؛ لأنهم الأصلُ، وعقيدتَهـم هـي الأسـاسُ، وإنّما تقعُ المؤاخَذَةُ فيما فارق فيهِ المرجئةُ -أو غيرُهم من أهل البدع- أقوالَ أهلِ السّنّة، وخالفوهم... فتنبّهْ!

... وهـذه هـي (عُقـدة) البحـثِ -الدقيقـة-؛ الّتي أضاعها -وغَيّبها!- مُسَوِّدُ «الحقيقة»!! ولبّس فيها على مَن اغترّ به(!) من جَهَلَةِ الخَلْقِ، وضُعَفاءِ الخليقة!!!

فالشـيعةُ الشـنيعة -مثـلاً- (يُوافِقون) أهلَ السنّةِ في حُبِّهم آلَ البيت! فهل يُؤاخَـذ سُنِّيٌّ سَلَفِيٌّ بِحُبِّه آلَ البيتِ- فضلاً عن أن يقال فيهِ -بِسبَبِ ذلك!-: إنه شيعي -بَلْهَ رافضيّ-!؟

أم أن المؤاخَـذَةَ -بـل البدعـةَ والضلالـةَ- تَكْمُـنُ فيما (فارق) فيه الشيعةُ أهلَ السنّةِ؛ من الغُلُوِّ، والتّعصُّب، والاعتقاد الفاسد؟!

فتأمّل هذا -جيِّداً- رعاك اللّه، وسدّدك إلى هُداه-..

وفيمـا يُشـبه مسـألتَنا -ممّا يتَعلّق بالإيمان والكفر- قولُ الإمام ابن عبدالبَرّ فـي «التّمهيد» (٤/ ٢٤٢ - ٢٤٣)؛ فبعد أنْ ذَكر -رحمه اللّه- مسألةَ تكفير تاركِ الصّلاة؛ مشِيراً إلى القَولِ بعدمِ التّكفير؛ قال:

«هذا قولٌ قد قال به جماعةٌ من الأئِمّة ممّن يقولُ: الإيمانُ قولٌ، وعمَلٌ.

---

(١) وليس العكسَ ! فتنبّه !!

وقالت به المُرجئَةُ -أيضاً-؛ إلاَّ أَنّ الْمُرجئَة تقولُ: (الْمُؤمِنُ الْمُقِرُّ مُستكمِلُ الإيمان)!

وقد ذكرنا اختلافَ أئمّةِ أهل السُّنَّةِ والجماعة في تاركِ الصّلاة»[(١)].

أقولُ:

فاشـترك (المُرجئة) مع (الأئمّة) في قول (واحد)[(٢)]! مع افتراقِهما في أصلٍ (ثانٍ)!! فتأَمّلْ.

ومـا هـذا -عنـد المرجئـةِ الخَبيثـةِ الضَّالَّـةِ- انحرافـاً!- إلاَّ لكَونِ الإيمانِ -عندهـم- كيفمـا كـان!- تامّـاً لا يتجزّأُ، فإذا ذُكِرَ (الإيمان) -مِنْ قِبَلِهِم -أينما كان!-: فهو (التّامّ = الكامل)!!

وانظُرْ «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٠٥)، و (١٣/ ٥٠).

ولشـيخ الإسـلام ابـن تيميـة -رحمه اللّه- كلمةٌ ماتعةٌ يُشيرُ فيها إلى هذا الأصل الدّقيق؛ وذلك في كتابه «تفسير آيات أشكلت» (١/ ٣٦١)؛ حيث قال:

«الصـوابُ ذِكْـرُ أقوالِ السَّلفِ -وإنْ كان فيها مرجوحٌ -فهي أَوْلى مِن ذِكْر أقوال المتأخِّرين؛ وإنْ قُدِّر أنَّ ذلك القولَ ضعيفٌ؛ فالحُجَّةُ تُبيِّنُ ضعفَه.

---

(١) ثمّ تمّم -رحمه اللّه- قائلاً-:

«فأمّا أهلُ البِدَع؛ فإنّ المُرجئَةَ قالت: تاركُ الصّلاة مؤمِنٌ مُسْتَكْمِلُ الإيمان؛ إذا كان مُقِرّاً غيرَ جاحِدٍ، ومُصَدِّقاً غيرَ مُسْتَكبِرٍ.

وحُكِيت هذه المَقالةُ عن أبي حَنيفَةَ، وسائر المُرجئَة، وهو قولُ جَهْم.

وقالت المُعْتَزِلَةُ: تاركُ الصّلاةِ فاسقٌ؛ لا مُؤْمِنٌ ولا كافِرٌ، وهو مُخَلَّدٌ في النّار، إلاّ أنْ يتوبَ!

وقالت الصُّفريَّةُ والأزارقَةُ -مِنَ الخوارجِ-: هو كافرٌ، حلالُ الدَّم والمالِ[(أ)].

وقالت الإباضيّةُ: هو كافرٌ، غيرَ أنّ دَمَه ومالَه محرّمانِ؛ ويُسمُّونَهُ كافرَ نِعْمَة.

فهذا (جميعُ) ما اختَلَفَ فيه أهلُ القِبْلَةِ في تارك الصّلاة».

(٢) وانظر مثالاً آخرَ في عقيدةِ (الخوارج) -بِمَا يُشبِهُ ما نحنُ فيه- (ص ١٥٥).

(أ) انظر ما سيأتي حول هذه الدّقيقة (ص ١٥٤)، وتأَمّلْ !

فلا يُعْدَلُ عن ذِكر أقوالهم -(لكونها قد وافَقَها قولُ طائفةٍ من أهل البدع)-؛ فنذكُرُ ضَعْفَها، ونُبَيِّنُهُ بالحُجَّةِ».

ومَن تأَمَّلَ كلامِي هذا -فقط!- انكَشفَتْ(!) له خبايا هذا (الرُّويبضة) وخفاياه، وعرَفَ «حقيقةَ» جهلِهِ وبلاياه!!

❑ **الأثريُ السَّلفيُ :**

خامسًا: التحذيرُ من الانتساب إلى **(الأثر)** و **(السلف)**، والادّعاء على أُستاذنا الألبانيِّ أنّه حذّر من الأولى، وأَنّ حقّاً عليه -كان!- التحذير من الثانية..

.. فهذا من الدلائل الكثيرة على ما ذكرتُه -(أَوّلاً)- مِن أَنّ **فضيلَةَ الشّيخ -أعانَه اللَّهُ- (لا يقرأُ)!!**

فلقد رددتُ على (الرويبضة التافه) -هذا- استدلالَه -ذاك-! (العَيِيَّ = الغَبِيَّ) **-القديم!-** بكلام شيخنا -رحمه اللَّه- حول نسبة **(الأثري)** بنقولٍ متعدّدةٍ، وشواهدَ كثيرةٍ، وذلك في كتابي «صيحة نذير..»[1] (ص ١٠٨-١٠٩) **-المطبوع منذ نحوِ خمسِ سنوات!-**؛ بحيث يقطع (القارئ) لها -والواقف عليها- ببطلان ذاك الادِّعاء على أستاذنا الشيخ، **بل يَجْزِمُ بأَنَّ هذه نسبةٌ (واجبةٌ) -لِمُستحقِّيها!- كما قالَه سَماحة أُستاذِنا الشيخ عبدالعزيز بن باز -رحمه اللَّه- فيما نقلتُه عنه -هنالك-.**

ولكنِّي أُكرِّر التماسَ (العُذر) لفضيلة الشيخ -سدَّده اللَّهُ-؛ **فهو لم يقرأ! و(قد) لا يستطيع (!) أن يقرأ؛ لكثرة (شواغِلِه)، و(أشغاله)..**

فَتَكرارُ فضيلة الشيخ -سدّده اللَّه- لشبهة (الرّويبضة التافه) **-القديمة**

---

(١) وكنتُ قد أرسلتُ إلى فضيلَة الشّيخ -سدّده **اللَّه**- نسخةً منه -قبل طباعتِهِ- لقراءته-!! كما ذكرتُ في مقدّمته (ص٦)!!

فلعلَّه (!) -أيضاً!- لم يقرأه!

(الجديـدةِ) المنقوضـة- **تقليـدًا**-: تقليدٌ لا يرضاه -هوا- لنفسِه(!)، ولسنا نرضاه -نحن!- من باب (الوفاء)- له ...

وأَعـزُّ (الوفاء): ما كان لأعيانِ العُلَماء؛ مُوافقةً لعقيدتِهِمُ السّواء، وَتوحيدِهم ربَّ الأرضِ والسّماء ...

وما أجملَ ما قيل:

وَجَرّبْنا وجرَّبَ أَوّلُونا   فلا شيءٌ أعزَّ من (الوفاءِ)

وأقولُ:

وفاءٌ نحوَ أَشياخٍ كبـارٍ   وفاءٌ في العَقِيدَةِ كالشِّفـاءِ

ثـمَّ؛ مـاذا يفعـلُ فضيلـة الشـيخ بكتابهِ -هو- الذي سمّاه: «**هي السلفيّة؛ نسـبةً، وعقيـدةً، ومنهجـاً**»؟!! هل سُيغَيِّرُ عُنوانه في الطبعة (الثالثة) -المنتظرة-؛ كمثل ما فَعَلَ في أهمِّ(!!) مضامينِه(!) في الطّبعة الثانية -**المتأخّرة!**-!!؟

ومثلُـهُ: كتـاب «المِرْقـاة في نهج السلف سبيل النَّجاة»[١]؛ الذي كتبه أَحَدُ إخوانِنـا الأفـاضل -زاده اللّـه توفِيقـاً- **فـي إثبـات شرعية النسبة إلى (السلف)، و (السلفية)**، وقدَّم له فضيلة الشيخ -نفسه- بمقدّمة وتقريظ؟!

فيا تُرى؛ هل (سيسحب) الشيخُ هذا التقديمَ، ويُبطِلُهُ، و(يتراجع) عنه؟!

أخشـى -**بـل أخشـى مـا أخشـى!**- أن تكـونَ الأيّـامُ القادمـةُ حُبالَى بالعَجائِب! كاشـفةً لِعظَـائمَ ومصـائب؛ تتجـاوزُ هـذا المُعلَـنَ (!) عنـه إلـى ما

---

(١) وفـي آخـرِ هذا الكتاب -نفسه- (ص ٧٣) إيرادُ أسماء (**كتب منهجيّة يُنصَح بقراءَتها**)، ذكر منها الأخُ الكاتبُ -جزاه اللّه خيراً- كتابي: «**التحذير من فتنة التكفير**»! ...

فكيف (وافق) فضيلَةُ الشيخ -سدّده اللّهُ- عليه؟!

أَمْ أنّ هـذا الكتـابَ -المُقـرَّظَ- أيضـاً- (مُلْحَقٌ) بالأمثِلَـةِ السـابِقَةِ -**ممّـا لـمْ يقـرأه فضيلَةُ الشّيخ**- ؟!

يناقضه من المحظور؛ ممّا أَكْثَرُهُ -الآن(!)- غيرُ منظور. ولا يعلمُ به إلاّ ربُّنا العليُّ الغفور ..

❑ المناظرةُ وما إليها :

سادسًا: أمَّا (المناظَرةُ) -**المَضنُونُ بها على غيرِ أَهلِهَا!**- فإنَّ حيثيَّاتِها كثيرةٌ، والكلام عنها له مقدّمات وذيولٌ؛ أجتزئُ القَولَ فيها بنقاطٍ قليلة:

١- المناظرةُ مَكيدَةٌ دُبِّرَتْ بليلٍ -**أو نهار!! اللَّهُ أعلم!**- حيثُ فُوجئتُ بها باتِّصالٍ هاتفيٍّ -قُبَيْلَها!-، وَفُجِعتُ (بِعَدَدٍ) من حاضرِيها؛ **من هدّامٍ، وولهانَ، وفَلْتَانَ** ... فضلاً عن التسجيل (المفاجئ) الذي قُطع عليه (للعُمومِ) -أمامَنا!- عَهدٌ بالخصوص؛ **لكنَّ القوم لُصوص!** فإذا بالتّسجِيلِ(!) يطوفُ الدنيا- بعيداً عن الآخرة!- بلا عهدٍ وَلا ذِمّة!! **ناهِيك عمّا عَبَثُوا به، وغيَّرُوا فيه!!!**

٢- تكلّمت في مجلسٍ لي بعنوان: (**كلمة من الحقّ**) -وهو مُسَجَّلٌ، ومُتَداوَلٌ- على جمِيع النقاط الّتي لم يُفسح لي المجالُ (!) بشأنها؛ فالمجادلُ لي -يومئذٍ- حقيقةً -ليس هو مَنْ أَمامي (!)؛ **ولكنّه فضيلةُ الشيخ -الّذي عنه كان يَذُبُّ و(يُحامي)!!**-؛ فإنَّ (الرّويبضة التافه) -هذا- لجهلِهِ!- **أضعفُ وأَوهنُ** من **أَنْ يقدر على إبداء حُجّة، فضلاً عن إقامتها!!!** فكنت (**حينَها**) -بين (الاحترامِ) والاستِحياءِ!- **أَسكتُ**[1] عن كثِيرٍ ممّا يقُولُه فضيلةُ الشّيخِ -أَعانَه اللَّه وسدَّده-.

---

(١) وما فُسِحَ لي (المجالُ) (!) فيه -وهو قَليلٌ-: **كنتُ أردُّه** (**بقوّة**)، و(**أَعلو**) **فيه -بحقٍّ-**.

وليس يُزعجني -البتَّةَ- **ذلكَ الغمْزُ** -بي- من قِبَلِ فضيلة الشيخ -سدّده اللَّه- في مقدّمته (ص٧)؛ إشارةً إلى (**الأصوات**)! و (**الأوداج**)!!

فمِن أبواب (كتاب العِلم) - المشهورة! - من «صحيح البخاري»: (**٣- مَن رفع صوته بالتعليم**) ، و: (**٢٨-الغضب في الموعظة والتعليم**).

ولْيُنظر كتابي «التحذير» (ص١٤١-١٤٢)؛ ففيه إلماحةٌ أخرى حول هذا الموضوع -نفسه- بلا تَغْرير -!

وانظر ما سيأْتِي (ص ١٢٣).

وكان حالي -وقتئذٍ!- في (كثيرٍ) من الأحيان- على نحو ما قال الشاعر:

ولو أنِّي سَمَحتُ ببذل وجهي لَسُدْتُ مُظفّراً سهلَ الطريقِ

فمَن وفّقه اللَّه -تعالى- لسماع مجلسي **(كلمة من الحقّ)**: يظهر له الحقّ -بالحقّ-...

٣- تلمُّسي المعذرةَ -مُكرَّرًا!- لفضيلةِ الشيخ -سدَّده اللَّه- دَفعني لأن أذهب إليه في بيتهِ -بعد المجلس بأيّام- **لمعاتَبتِهِ في بعضِ الأمر** -ولو على تَوَجُّسٍ!- فقدّم لي -جزاه اللَّهُ خيراً- (شيئاً من العذر!!) لم أجد نفسي أمامَه إلاّ ساكِتاً، صامتاً، ساكناً!! **-لكنْ بِذُهولٍ كبيرا!-**، لقد قال لي -(ما معناه = بكامل فحواه)-: **(عُذري أنّني في هذه الأيّام متقدِّم لخِطبة ابنةِ (الدكتور!) لولَدي)** !!

فكان (عُذرًا) لا يُرَدّ!! و (حُجّةً) لا أقدِر لها على أدنَى صدّ!!

ومِن (فضلِ) اللَّهِ على فضيلَةِ الشيخِ -الذي لا (يُحمَدُ) على مكروهٍ سواه!- أنَّ هذه الخِطبةَ لم تتمَّ **-لأسبابٍ أجهَلُها!!-**؛ فكيف -باللَّهِ- لو تمَّت؟!

ومِن باب ذِكْر الشيءِ بمثالِه -للمقارَنَةِ، والتاريخ!-؛ فإنَّ فضيلةَ الشيخ -سدّده اللَّهُ- قد تقدّم -بعدُ- لِخِطبَةِ ابنة أحد إخواننا طلبة العلمِ -المعروفين الفُضلاءِ- لولده المذكور -أَوْ آخَرَ؛ لا أَدري!-؛ فاعتذر الأخُ الفاضلُ اعتذاراً رقيقاً مهذّباً لطيفاً، دون إبداء **(الأسباب الحقيقية)** لاعتذاره.. فما كان مِن فضيلة الشيخ -غفر اللَّه له- إلاّ مقاطعةُ هذا الأخ، ونبزُه في بعضِ دروسه، والتّأليبُ عليه في عدَدٍ من مجالسِه...

فلماذا هذا -فضيلةَ الشيخ-؟!

وما الذي فرّق -عندك- بين ذاك الجاهلِ -ليُسكَت عنه!-، وبين طالب العِلمِ -هذا- ليُقاطَعَ وَيُنبَزَ؟!

أَمْ أَنّ (سطوَةَ) ذاك، وضعْفَ هذا: هما السّبب؛ الدّافعُ (!) للعَجَب؟!

وأَيُّ (سَطوَةٍ) -هذه- المَبنيَّةُ على الجهلِ، ورقَّةِ الدِّينِ، وقلَّةِ الأدب ؟!

وما هي (المُخالفَةُ) الشّرعيّةُ الموجبةُ لمثل هذه الصّنائع؟!

وما أجملَ ما تردّد على ألسنَةِ الأدباء، مِمّا سُئِلَه بعضُ الحُكَماء: ما **أَعظَمُ الصّبر ؟!**

فقال: «**الصَّبرُ عمّن لا تُوافِقُك أُخلاقُه، وَلا يُمْكِنُكَ (!) فِراقُه**»!!

... إنّي لأرجو لفضيلَة الشيخ -سدّده اللّه- مِن أَعماقِ قلبِي -**بل أَلْهَجُ بالدُّعاءِ له في أحسنِ مقاماتي -إلى الآن!-** استقامةً على الأمر، وسداداً في الرأي، ورُشْداً في القولِ، و(رُجوعاً) إلى الحقّ-؛ **وأَنْ ينفضَّ -هوا-** عن هذه الشّرذمة الّتي حوّطَتْهُ، قبل أن ينفضُّوا -هم!- عنه؛ لأنّهم -بالتَّجْرِبَةِ المُتكَرِّرة- إنّما يصْدُرون (**عن هوًى [فظيع]، أَو غرَضٍ آنِيٍّ وضيع**)؛ به «الحقيقة» تغيبُ وتضيع!!

مودّتُه إذا دامَتْ لِخِلٍّ فمِن وقت الصّباح إلى المساءِ

... فبالأمس (القريب) -عندما (كُنّا) مَعَ فضِيلَةِ الشّيخ -سدّده اللَّه- **كان هؤلاء -أنفسُهُم- هاجرينَ له؛ لا يقتربون منه، ولا يقربون مسجدَه؛ بل لا يُجيزون(!) الصلاة وراءَه، ويصفونه بالنفاق -بالاتفاق!-، وأنّه (ذَنَب السلطان)! بكلِّ قَحَةٍ وعُنْفُوان!!**

فَمَن (مِنهما) الّذي (تَغَيّر)، أَو (غَيّر)؟!

وما هِي ضوابطُ ذلكَ -**عند الطّائفَتَيْنِ!**-، ومقاييسُه؟!

تَغيَّر في عينِ الصديق بهاؤه وأَضحى يَرى منه الذي كان لا يُرى

واللّهُ -تعالى- يقول: **﴿أتستبدِلُون الذي هو أدنى بِالَّذي هو خير﴾**؟!

٤- ومِن تداعيات (!) تلكُم «المناظرة» -المزعومة!- أنَّ (الرّويبضة

التافه) طار -وربعُهُ-(!) بكلمةٍ قالَها -**بعصبيَّةٍ وانْفِعَالٍ!**- أثناءَ المَجْلِس- فضيلةُ الشّيخ - غفرَ اللَّهُ له -؛ وهي قولُهُ عنِّي - في حَيْثِيَّاتِ كلمةٍ دار حولَها -واحْتَدَّ- بحثٌ ونِقاشٌ-: **(لو قالَها غَيْرُك لقطَعتُ يدَه)!!**

فلمَّا ذكرتُ صنيعَهم(!) لفضيلة الشيخ -سدَّده اللَّه- أَجابَني بنقطتين:

- **الأولى**: أنَّ هذا -مِنْه!- لي!- مَدْحٌ، لا قدْحٌ؛ شارحاً ذلك بقولِه: (فما **قلتَه أَنتَ غيرُ ما قالَه -أَو يَقولُهُ- غيرُك**)...

- **الثانِية**: قولُه لي -فيهم! -مُغاضِباً-: «**تبيَّن لي (أَنّهم) ذَوو أَغْرَاضٍ! واللَّهِ لأقطعنّ أَلسِنتَهم**».

أَقول هذا وأَنقلُه -**للحقِّ، والعِبرة، والتاريخ**-، وإنّي أُشهدُ ربِّي -تعالى- عليه، بل أقول -بملء فِيَّ-: **لعنةُ اللَّهِ على الكاذب في نقْلِه**...

... **وإنِّي أُعافي فضيلَةَ الشيخ** -سدّده اللَّهُ- مِنْ تَبِعَةِ مُخالَفَةِ ذلك(!)، أَو مُناقَضَتِه، أَو إنكاره (!)؛ وأُقدّم له عُذراً إضافِيّاً -سلَفاً-؛ لعلَّه... وَلَعلَّه...

فإنْ (أَصَرَّ)[1] وأَراد؛ فلسْتُ له برادّ...

---

(١) وقد كان فضيلةُ الشيخ -هداه اللَّه- (أَلمحَ) إليَّ -في بعضِ كتاباتِه!- **مُكَذِّبَنِي(!) في كلمةٍ سمعتُها -بحقّه- من شيخنا -رحمه اللَّه-**، ثمّ نقلتُها إلى بعض إخواننا **-في نطاق محدود-!** وذلك في كتابه «هي السلفيّة» (ص٨٠-٨١ و١٣٨-١٣٩) **-الجديد** -بأسلوبه - الإنشائيِّ- المعهود!

وإذِ اقتضى المقامُ الإشارةَ إليها؛ (فلا بُدّ) من ذِكْرِها؛ وهي كلامُهُ -رحمه اللَّه- فيما أضافَهُ (فضيلة الشيخ) لرسالته «إرشاد الساري» -من (مباحث) الكفر والإيمان!!- **لمَّا أوقفتُهُ عليهِ قبل طباعتِه ونشرِه !**-؛ فقد قال شيخُنا -بحقّه- ضمن كلام- لي: **(أراد الرجلُ أن يفضحَ نفسَه)!!**

فَلْيَعْلَم فضيلةُ الشيخ -جيّداً- سدّده اللَّه- أَنّي (مُصِرٌّ) على إثباتِ صحّة، وصوابِ -وصدقِ- ما قلتُ -ممّا سمعتُ ونقلتُ-، **وليس مِنَ العَسِرِ عليَّ (!) تكذيبُ التكذيبِ!!**...

واللَّه شاهدٌ ..

فلو أنَّ (غيرَك قالها).... -فضيلةَ الشيخ-!!

ولسْتُ أُريدُ -(وفاءً) له!- أن أُعاملَه بما عاملتُ به **(الرويبضة التافه)** -الذي قدّم لكتابِهِ -كما سيأتِي (ص ١٠٧ و٢٣٠)- **من مُباهَلةٍ ومُلاعَنَة!** - فالبوْنُ بينهما -عِندي- **إلى الآن!**- كبير ...

والموعدُ اللَّهُ العليّ القدير ...

❑ **حول (السرقات العِلميَّة) :**

سابعاً: أمّا ما ذكرَه فضيلةُ الشيخ عن علم هذا (الرّويبضة)، وكتاباته (وما سيكتبه -إن شاء اللَّه!!-)! وَأنّه (لم يُعرَف عنده سرقةٌ، أَو نُهبةٌ، أَو تدليسٌ...) إلى آخر ما (نفى)!!

فإنّنا لا نزال نسمع من أَشياخِ أهل العلم -المُعتبَرين- قَولَهم -قديماً وحديثاً-: «**النفي ليس عِلماً**»، و: «**مَن عَلِم حُجّةٌ على من لا يعلم**»!!

ذلكُم أَنَّ جهالاتِ هذا (الرّويبضة)، ومُغالطاتِه قد (غطَّت) على ما (عنده) من سرقات، أو نَهْب، أو نحوه...

ولو أنّنا (فَتّشنا) -قليلاً!- لَوَجَدْنا من ذلك (المنْفِيِّ) كثيراً؛ صنُوفاً وألواناً:

- فانظر -مثلاً- تعليقَه(!) على «الحجّة» (٢/ ٩٦) -وهي أُطروحَتُه (الدكتَوْراتيّة)-؛حيث **خرّج**[1](!) حديث أبي هريرة -مرفوعًا-: «إن الميت تحضره الملائكة...»؛ فعزاه لأحمد، وابن ماجه، وابن خزيمة، ثم قال: «وصحّحه الألبانِيّ في «الترغيب والترهيب» ٤/ ١٨٨ - ١٨٩ مخطوط»!!

فأقول: وهذا -على رأيكم(!) ومذهبكم!-فضيلةَ الشيخ- **سرقةٌ وتدليسٌ** -في آنٍ معًا-:

- **أَمّا أنّه سرقةٌ**؛ فإنّه استفادَ(!) العزْوَ من «صحيح الجامع»، ولم يذْكُرْه -طاويًا له-!!!

- **وَأَمّا أَنّه تدليسٌ**؛ فإيهامُه قرّاءَه (!) -بل تدليسُهُ عليهم!- أَنّه عاينَ المَخطوط -ما شاء اللَّهُ!- ونَقَلَ منه!!

وكُلُّ هذا تلبيسٌ مكشوف! بكلِّ زُيُوف!!

---

(١) ولو خُتِمَتْ (بالباء) -لا (بالجيم)-: لَكَانَ أقربَ!

فواللَّهِ؛ لم تَرَهُ عَيْنُه؛ لا في اليَقَظَةِ، ولا في المَنام!

- ومثال آخر:

تخريجه (!) في «الحجّة» (٢/ ١٥٤) حديث: «أوثق عُرى الإيمان...»؛ حيث قال: «أخرج نحوه أحمد (٤/ ٢٨٦)، والطيالسي (٢/ ٤٨/ ٤١١٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ١٨٧)، **[وفي كتاب «الإيمان» ح ٤٢]**[1]، وصحّحه الألباني في «الصحيحة» (رقم ٩٩٨) لشواهده».

فماذا في هذا (التخريج)؟!

١- العطف بين قوله: «أخرج أحمد ...»، وقوله: «وصحّحه الألباني..»: يُفْهِمُ **-بل يُلَبِّسُ ويُوهِم!-** أَنّه لم ينقل عن الألبانِي إلاَّ التّصحيح!! وأَنّ العزْوَ والتّخريجَ من كِيسِه!!

ويؤكّده:

٢- أنّه أضاف إلى المصادر -التي عزا إليها شيخُنا- العزْوَ إلى [كتاب «الإيمان» لابن أبي شيبة][1] في وسَطِ الكلامِ!!

فكيف يمُكن التّمييزُ بين المعطوفِ بعضِهِ على بعضٍ، أَوِ التفصيل بين (المضاف، والمضاف إليه)! وكُلُّ ذاك في سياقٍ واحدٍ؟!

٣- حَذَفَ من عزو شيخنا لـ«المصنَّف» -المخطوط- **بجهلِهِ! ولجهلِه!!-** رقمَ وجهِ الورقة!! إذ إنَّ عَزْوَ شيخِنا -هكذا-: (١٢/ ١٨٧/ ٢)-؛ فأثبت (الجاهلُ) الخانة الأولى والثانية، وحذَف الثالثة!! وما ذاك إلاَّ لكونهِ لم يفهمه(!)، ولم يعرف (وجْهَه)!! فحذفه؛ حتّى يُريحَ ويرتاحَ!!

أَو أَنّه فَعَل (فِعْلَتَه) تغييراً للحقائق!! -إمعانًا مِنه في التّضليلِ والتّلبيسِ على عَوَامِّ الخلائِق!!- .

---

(١) وقد زدتُ هنا المعقوفين؛ للتنبيهِ إلى ما سيأتي!

وأَحلاهما مُرٌّ !!

٤- والصّواب -بلا شكٍّ، ولا ارتياب-: أنّه (**استبطن**) تخريجَه من شيخِنا الإمامِ الألباني، وكتم ذلك -كُلَّهُ- عن قرّائه(!)، ولم يذكر الألبانيَّ إلاَّ فيما يعلمُه من نفسِهِ(!) -**وعنها**!-؛ أَنّه (أَعجزُ) مِن أن يُلَبِّس به عليهم؛ ألاَ وهو التّصحيحُ!!

وللجهَلة فنونٌ وأَفنان!!

- ومثالٌ آخرُ (مِن مقامٍ آخَرَ):

فعندما نشر فضيلةُ الشيخ -سدّده اللّه- رسالتَه الوجيزَةَ «الجنائز؛ بِدَع أَقبلت، وسنن أدبرتْ» -بطبعتها (**الجديدة**)!-: صدَّرها بإيرادِ مَتْنِ حديث البراء ابن عازب -المشهورِ الطّويلِ- في عذاب القبر ونعيمه -تامًّا-؛ بزياداته، وألفاظه، وطرقه، ورواياته-، على وَفْقِ ما ذكره -بما لم يُسْبَق إليه- شيخُنا العلاّمةُ الألبانيُّ -رحمه اللّه- في كتابه «أحكام الجنائز» (ص ١٩٨-٢٠٢)-...

فماذا صَنَعَ فضيلةُ الشيخ - سدّده اللّه -؟!

أ- **لم يُشِر -لا مِن قريب! وَلا من بعيد!!- إلى هذا المصدر العزيز** -جدّاً- الذي نَقَلَ منه ما لا يُعْلَم -فضلاً عن أن يُوجد!!- في غيره!

ب- **عزا الحديثَ** -بخطٍّ عريضٍ! وفي رأس الصفحة!!- **للبخاريِّ!!**

ولا أَصلَ لذلك -ألبتّةَ-!!

فإذا تمّ لنا معرفةُ حُكم صنيعه (الثاني) -بكلّ راحة-؛ **فبماذا نحكم على صنيعِه (الأوّل) بصراحة**-؟!

أرجو من فضيلة الشيخ -أَعانه اللّهُ- **احتمالَ المقال**، و (**الوضوحَ**) في إجابَة السؤال؟!

وعليه؛ فما (الفَرْقُ) بين ما **شَغّب به علينا** -دون حُجّةٍ أَوِ استدلال-،

وبين ما هو -**والمُحامَى عنه**!- عليه- مِن (وقائِعِ) هذه (الأحوال)؟!

وثَمَّـتَ أمثلـةٌ أُخرى (كثيرة) -من السهولةِ بمكانٍ الوقوفُ عليها!- من كتابات فضيلـة الشيـخ-؛ **وبخاصّـةٍ كتاباتـهِ الأخيـرةَ**(!) -سـدَّده اللّـه-، وعلـى وجهٍ أَخصَّ -منها- (**موجودات**) الجزءَين الأخيرين من كتابِه: «إرشاد الساري»؛ فَلْيُنْظَرا !!

و «لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه [**من الخير**]»[1]...

❑ فقيدُ الأمّة :

ثامنـاً: مُوافَقة فضيلة الشيخ -سدّده اللّه- لكلامِ (الرُّويبضة التافه) ونتيجتهِ -فـي الحكـم علـى **منهـج شيخِنا (فقيد الأمّة)، وعقيدته بالإرجاءِ**!-: أمرٌ خطيرٌ، وخطيرٌ جـدّاً!! مـؤَدّاه -كمـا تقـدم (ص ٤٨)- أنّ (سـلفَه غـير سلفنا الصالح، ومنهجَـه غـير منهجهـم!!) -كمـا قالـه (الرّويبضـة التافه)- نَفْسُه -بِنَفْسِهِ!- في «حقيقتهِ» -الأولى- (ص ٢٠و٢٩) -**بصراحة، وكل وقاحة**-!!

فهـل فضيلـةُ الشيخ واعٍ -**معذرةً**!- لهذا الإقرار، وتَبِعَاتِهِ الكِبَار، وما يحملُه بين حُروفِهِ (!) من زَيغٍ وعَثَار؟!

فـ**إذا كـان واعيـاً لذلـك** -عارفـاً بِنتائجـهِ وآثاره-: **فهي** -معذرةً أُخرى-: **مصيبةٌ كُبْرى** !

---

(١) متّفـقٌ عليـه، ولمعرفـة تخريج الزيادة الأخيرة؛ انظر: «السلسلة الصحيحة» (٧٣) لشيخنا -رحمه اللّه-.

وللوقوف على أمثلةٍ -في سرقات أُخرى- من مقام ثالثٍ!-: يُنظر ما كتبتُه في مقدّمة تحقيقي لكتـاب «مفتـاح دار السـعادة» (١/ ٥٠ و٧٥ و٧٦ - مُراجَعة الشيخ بكـر أبو زيد) **ردّاً على ثالِثهما** (الهدّام)!! حتى تُعرف حقيقةُ «السرقات العلميّة» المُدّعاة! -وعلى وجهها الحقّ-!!

ولسـت أُريـدُ -بعـدُ- أنْ أُكـرِّرَ -**أو أقلِـبَ**!- مـا ذكره فضيلة الشيخ -سدّده اللّه- في كتابه «تنويـر الأفهـام..» (ص١٢٢- ١٢٣) -الجديـدة جدّاً!!- فينا! -عليه!- مُشيراً -غفر اللّهُ له- إلى: «(**اللطشِ**)، و(**الرشّ**)، و(**الوشّ**)، و(**الهشّ**)، و(**النشّ**)، و(**الحشّ**)، و(**العشّ**)، و(**الكشّ**)»!!!

... **فهذا -كلُّه- مع الاعتذار!- كلامُ (نَفْش)! وبابُ (غِشّ)!!**

وَلْيُنْظَرَ «القامُوس» (ن. ف. ش)!! وكذا «مُعجم الأخطاء الشّائعة» (ص ١٨٧) للعدنانِي.

وإذا كتَبَ ما كَتَبَ بلا وَعْي! -وهذا ما لا نَظُنُّه فيه (إن شاء اللّه!)-: فتلك -معذرةً ثالثة-: **مُصيبةٌ مضاعَفةٌ حادثة!!**

والعجبُ يتّسع ويتضخّم (!) من (هؤلاء) -جميعاً!- عندما نراهم (لا يزالون!) **ينتسبون إلى أستاذِنا الألباني،** و(يُظهِرون) تعظِيمَه، بل يجعلونه «فقيد الأمّة» !- الكبير -ولا يزالون يتشبّثون (!) (باسْمِه)- **إلى الآنَ!**- مع أَنّهم يقولون: (**سلفُه غير سلفنا، ومنهجه غير منهجِنا)!**

أو -على الأقل- **هُم لِلْهاذي بهذا مُوافِقون! ولتسويدهِ يُقرِّظون،** ولجهلهِ يمدحون!!

إذا كان هذا فِعْلَهُ بِمُحبِّهِ فماذا تُراه في أعاديهِ يصنَعُ

... فإنْ عارضوا ذلك، وردُّوه، ورفضوه، وما قبِلوه: فهذا هدمٌ -منهم!- لمن أيّدوهم، بل هو نقضٌ تامٌّ لتأييدِهم -نفسه-!! ﴿**وهم لا يَشْعُرون**﴾...

وإنْ أصرُّوا؛ **فكيف تجتمِع النّسبة إلى الشيخ، مع التبرُّؤ من سلفيّته، ومنهجه ؟!**

فَفِيمَ -إذًا- هذا الانتسابُ؟! وَلِمَ؟!

أمْ أنّها دعوى (تسويق)[1]**؛ لا تغرُّ إلاَّ الصّاحبَ والصَّديق!! ووقائعُ (تكسُّبِيَّة)**[1] **-مِن جِهَةِ جَهَلَةِ البَرِيَّة- بشرِّ البليَّة!!**

و(كأَنَّهم) احترموهُ في حياتِه؛ لِيتَسَلَّقُوا[2]**، ثُمَّ خالفوهُ -بعد مَماتِه- لِيُقَدَّمُوا!!**

وما كان لغيرِ اللّهِ -تعالى-؛ فهُو مبتورٌ مَبتوتٌ !!

ولئن كان من ذيّاك (الرّويبضة التافه) بقيّةُ استحياءٍ طَعَنَ -فيها- مِن قبلُ -علَنًا- بتلاميذ الشيخ، وعقيدتهم، ومنهجهم!! -دون (المواجهةِ) بذكر

(١) قارن بـ «حقيقة...» (الرويبضة) (ص ١٦ و ٣٩) !!

(٢) ويجوز : بالفاء !

شـيخِهم!-؛ ليتوصَّـلَ بذاكَ إلى هذا!-؛ فقد بُعِطَ[١] اليومَ -منه- عِرقُ حياته من جَـذْرِه... فإذا بالطعن صريحٌ بالشيخ، وعقيدته، ومنهجه، بل هو صريحٌ جدّاً، بل وَقحٌ جدّاً ... وكلُّ ذلك (أُعلِنَ) -بلا تَقوَى- بعد وفاتِه -رحمه اللَّه- لا قبلَها-..

ومـا أجمـلَ كـلامَ فضيلـة الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي[٢] -رحمه اللَّه- فـي كتابـِه «إجابـة السائل على أهمّ المسائل» (ص٥٥١)- في أثناءِ إشارتِه إلى بعض الرادّين (!) على شيخنا- قال-:

«وإذا تُوُفِّـي الشـيخ -حفظـه اللَّـه تعالى، وأسأل اللَّهَ العظيمَ أن يُبارك في عُمره- فسترى الانتقاداتِ أكثَر، لكنّ الناسَ يهابون الشيخ...»...

... لعلمهِ، وحُجّته، وقُوّتهِ ...

وقد حَصَلَ ما قال ...

بـل هـذا (الرويبضـة) -أمامَنـا!- يتهـوّر -أكبَر وأكثرَا- (!)، ويُفْرِدُ (!) ردّاً خاصّـاً بذلـك -لذلك!-... ويُقَرِّظُ -بالظّاءِ المُشَالةِ -له- تقريظاً نادرَ المثال!! -لا في المنام، ولا الخيال-!

وهـذا مـا كنـتُ قـد ذكرتُـهُ -قبـلاً- فـي كتـابي «التعريـف والتنبئـة...» (ص٢١)، وَأشـرتُ إليـه! -حيـث قلـتُ: «... لكنّ حقيقةَ هذا (الغمزِ) -ومآلَه-

---

(١) بمعنى: (ذُبح). «القاموس» (ص٨٥١).

وفيه (الإبعاط: الغُلوُّ في الجهل، والأمر القبيح)!!

(٢) ولا يَعـرفُ الفضـل لأهـل الفضـل إلاّ ذَوو الفضل؛ فقد سُئِل فضيلةُ الشّيخ مُقبل -رحمه اللَّه- أيضاً- عن (العُلماء الّذين يُنْصَحُ بالرُّجوعِ إليهم، وقراءة كتُبهم، وسماع أشرطتِهم)؟

فكان جوابُهُ -رحمه اللَّه- في أوّل ما قال-:

«.. منهـم الشّـيخ نـاصر الدّيـن الألبـانِي -حفظَه اللَّه-، وطَلَبته الأفاضِل، مثل: الأخ علي بن حسـن بـن عبدالحميـد، والأخ سليم الهلالي، والأخ مشهور حسن...» إلى آخِر مَن ذَكَرَ -رحمه اللَّه- كما في كتابِه «تُحفَة المُجِيب..» (ص١٦٠).

فاللَّهَ نسألُ أنْ نكونَ عندَ حُسْنِ ظَنِّه -بكَرَمِه سبحانَه- ومَنِّه-...

يرجع إلى شيخنا -رحمه اللَّه- ويعود عليه!! وإلاَّ : **فعلى دعوته، ومنهجه -إرادةَ كتمِها، وكبتِها- (لو) كانوا يعلمون!»**.

أم أنَّ «حقيقـةَ» الأمر في طعن (هؤلاء!) بشيخِنا، وانتسابهم إليه -في آنٍ معاً!- هو (الحرصُ) **على جمع الدنيا والآخرة!!؟** والتقاءُ أوليائِه وأعدائِه -معاً- في طريقٍ واحدةٍ سائرة!؟

وهذا -كلُّه- **جمعٌ بين الضِّدَّين، ومساواةٌ للنّقيضينِ**؛ فالدُّنْيا -كما يُقالُ- ضَرَّةُ الآخرة..

وصدق رسولُ اللَّهِ ﷺ -القائلُ-: «مَن أحبّ دنياه: أضرَّ بآخرته، ومَن أحبَّ آخرتَه: أضرَّ بدنياه؛ فآثِروا ما يبقى على ما يفنى»[١].

❑ سَبَب ، وعَجَب :

تاسعاً: أَمّا (سببُ تأْليف الرّسالةِ) -المذكورُ عند فضيلةِ الشّيخ!- مِنْ (**بَغْيٍ** في الأرض، وسعيٍ فيها **بالفساد**، وإرضاخٍ **للّهوى**، وسُعارٍ **للشّهوة**، وعرامةٍ في **الإثم**)!!

فلستُ أَجدُ (!) -في جَرِّ كلام فضيلتِهِ -غفر اللَّه له- ما أُناقِشُهُ بِهِ؛ ولم يذكر هو -سدّده اللَّه- دليلاً -ولا شِبْهَ دليل!- على هذه الدّعوى المَهُولَةِ المرعِبَةِ!!

و «حقيقـةً»؛ كـم كنتُ أَوَدُّ أَنْ أعـرفَ علاماتِ هذا (البغي)، و (الفساد)، و(الهوى)، و (الشهوة)، و (الإثم)!! ومُبتدأَه، وحقائقَه وَمَنشأَه:

أَهو من جِهة شيخِنا الألبانِي -وَقِبَلِه-، وَمِن طَرِيقِ دعوَتِهِ، ومنهجِهِ- الّذي قامت الرّسالةُ -أساساً- على نقضِه، وسُوِّدَت صحائِفُها -**أَصلاً**- لِكَشْفِهِ؟!

فإِنْ لم يَكُنْهُ؛ فأَيُّ سببٍ هذا المبتورُ عن مُسَبِّبِهِ!؟!

---

(١) انظر تصحيحه في: (هداية الرواة إلى تخريج أحاديث «المصابيح»، و«المشكاة») (٥١٠٧) للحافظ ابن حجر - بتحقيقي، وتخريج شيخنا الألباني -رحم اللَّه الجميع-.

أمْ أَنَّ السَّبَبَ (الحقيقيَّ) -فقط- هُوَ مجرّد (الاعتراض) أَو (التّعرُّض) -ولو بـالحقِّ !- لفضيلَـةِ الشيـخ -سـدّده اللّه-، **والقُرْبِ مِن جَنَابِهِ الكَريم!** -وتعقُّبه، والـرّدّ عليـه؟!- علـى نَسَـق القـاعدة (الصوفيـة = المعروفـة!): «**مَـنِ اعـترضَ انطَرَدَ**» !!-.

أَسلفيَّةٌ وصوفيَّةٌ ؟!

أمْ أنَّ هـذا لا يجـوزُ -فـي حقِّه- سدّده اللّهُ-؟! مع (جوازه) -منه- فيمن هو أعلى وأرفع **وأجلّ**؛ بل (مِمَّنْ) هو أَدنَى، وأقلّ، **وَأذلّ!!**

والشواهد مرئيّةٌ منظورة... **والجوانِبُ كلّها واضحةٌ مَسْطُورة!!**

❑ خطأ الشيخ الألباني !

عاشراً: أمّا ذاك (السؤال البريء) حول خطإِ الشيخ، وظهوره -أو إظهاره[١]-!!

فلا يُقالُ فيه -فيمن قيل فيه!- وهو عَيْنُهُ -ذاك (الرّويبضةُ) السّفيه!- إلاّ:

إنَّ الزرازيرَ لمّا قام قائمُها ... توهّمتْ أنّها صارَتْ شواهينا

فمَن هو (هذا) الذي يَظهر له خطأُ الشيخ، ويُظهِرُه؟!

أهو الذي لا يُفرّق بين اسم (كان)، وخبرها؟!

أم هـو الـذي لا يُجـاوِزُ نظَـرُهُ -فضـلاً عـن يـده!- كتبـاً يعرفهـا صِبيـانُ المَكاتِبِ؛ لا يُحْسِنُ معرفةَ ما فيها، فضلاً عن استكناه خوافيها؟!

أم هـو الـذي يصـفُ الشـيخَ -رحمه اللّه- بـ**(إمام أهل الحديث والسُّنَّة)**، ثـم يرميـه -بعْدُ- بموافقة **(المرجئة والإرجاء)**، ويتبرأ من سلفِهِ ومنهجِه؟! مع أنّه ليس بين كلامه الأول والآخِرِ سوى أشهُر قليلةٍ[٢]!!

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْؤٍ ... فَشَرُّكُما لِخَيْرِكُما الْفِدَاءُ

---

(١) وجاءَ التّعبير عنه بلفظ: **(يُظْهَر) اتّكاءً على (المجْهول)!!**

(٢) انظر ما تقدّم (ص ٩)، وكذا «التعريف والتنبئة» (ص ٢٣).

نعم؛ لا يضيرُ الشيخَ -وَلا يضرُّه- أن يَظهَرَ -أَوْ (يُظْهَرَ)!- له خطأٌ؛ وكيف لا يكون ذلك كذلك = وهو بشرٌ من البشَر، وله في (سلَفِهِ) من أهل العلم والسنّة عِبرةٌ ومُعْتَبَر؟!!

لا يَضُرُّ البحرُ أَمسى زَاخِرًا أَنْ رَمَى فِيهِ غُلامٌ بِحَجَرا

ولا يضيرُهُ -أيضًا- ولا يضرُّه- أَنْ يَثِبَ عليه أَجْرِياء أُجَراء -غيرُ أبرياء، ولا أَسوِياء-؛ يتناوشُونهُ، ويطعُنونَه؛ بلا علمٍ، ودون حِلمٍ.. ثمّ هم -في الوقت نفسِه- يتفيّأُون ظِلَّه، ولا يستحيون (!) من الاستمرار بالانتسابِ إليه:

واجتماعُ ضِدّين معًا في حالِ مِن أَعظم ما يأتي مِنَ المحُالِ

□ الصمت ، أم الصمُودُ ؟!

حادي عَشَرَ : أمَّا ما أشار إليه فضيلةُ الشيخ -سدّده اللَّه- حول (نفر ممّن لم يكُن يُحسِن إلاَّ الصمت أمام الشيخ)!! ثمّ طعْنُهُ فيهم!!

فَمَن همُ الأحرى بهذا الغمز -فضيلةَ الشيخ-:

أَهُمُ (الصامتون) -الصّامِدُون- المؤتلفون مع الشيخ ومنهجه؟!

أم هم (الصّامتون) -المنكسِرون!- المخالفون لعقيدتهِ ومنهجه؟!

وبخاصّةٍ أن بداياتِ تلك المناقضةِ وبواكيرَها (!)كانت في أُخْرَياتِ حياةِ شيخِنا -رحمه اللَّه-!!

تُرِكَ الكلامُ فَلا يُراجَعُ هَيْبَةً و(الصَّامِتُونَ) نواكِسُ الأذْقانِ

... (فَلا تَسمَعُ لَهُم رِكزًا)...

... هذه آخِرُ الوقفاتِ -إحدى عَشرَةَ -كاملةً- مع مقدّمة فضيلةِ الشيخ -وتقريظِه- لكتاب ذيّاك (الرّويبضة التافه) -الذي أنا واثقٌ (جدّاً) أنّه -الآنَ- في فرحةٍ عارمةِ المُنتهى... يكاد (يطيرُ) بسببها..

نَعَمْ؛ (يَطير)..

وَلَسوفَ (يطير)؛ بإذنِ اللَّهِ العليِّ القدير!!

وإِنِّـي أُجيـبُ فضيلةَ الشيخِ -سدّده اللَّه- على إشكالٍ -أَو سؤالٍ!- (قد) يَرِدُ عنه -لأنّه سبق مِثلُهُ منه!-؛ فأقول له:

إنَّ رسالَتي هذه -فضيلةَ الشيخِ -أَصْلَها وفصلَها- إنْ كان خيراً وبِرّاً -وهو مـا أَرجـوهُ- فهـو مِـن شـيخنا الكبـير -رحمـه اللّـه-، ومـا اسـتفدناه منـه -بـالصبر والمصـابرة- مـن معـارفَ وعلوم، و (ردودٍ) على الخصوم... وليس هو -أيها الشيخ- نتيجةَ تراكُبِ هموم (!)، ولا صادراً مِن (نظرٍ في النجوم)!!!

فـلا اندهـاشَ، ولا وُجُـوم! وبقلبٍ - وللَّه الحمدُ - سليم، غيرِ مريضٍ ولا (سقيم)!!

... والحُرُّ تكفيه (الإشارة)، وبأَخصر عبارَة!!

□ **عبرةٌ وعِظةٌ في الرجوع إلى الحقّ:**

وأُوردُ -أخـيراً- لفضيلَـةِ الشيخ -سـدّدهُ اللّهُ، وَأحسنَ خاتِمَتَهُ- مُخلِصاً- حديثَ رسولِ اللَّهِ ﷺ -مُذَكِّرًا-:

«أَعمـارُ أُمَّتـي بيـن السّـتين والسّـبعين؛ وأَقلُّهـم مَنْ يَجوزُ ذلكَ» ، وحَديثَهُ الآخَرَ ﷺ: «إنّما الأعمالُ بالخَواتِيم»...

ولسْـتُ أظنُّ (أَحداً) يقدرُ (!) على منعِهِ -وفّقه اللَّه- من (الرّجوعِ) إلى ما كـان عليـه - طيلـةَ نصـفِ قـرنٍ - مـن حـقٍّ -، ولن يوقِفَه -كذلك- أَحدٌ عن (العَـوْدَةِ) إلـى الهُـدى الـذي مـاتَ عليه (شيخُهُ = الحبيب) -المزعوم[1]- دون استثناء!-، و(صَفِيّه) -الذي لا يزالُ إليه ينتسِبُ، وحوله يحوم!- صباحَ مساء!...

---

(١) كان شيخُنا -رحمه اللَّه- يُداعِبُنا -كثِيراً- بذِكْرِ هذه الكَلِمَةِ -عن نفسِه-!!

وقد قيل قديمًا -فيمن هو أعظمُ (منهما)- مِن النُّبلاء-: «**لولا البخاريُّ لَمَا راح مسلمٌ ولا جاء**»!!

(**وشجاعتُه**) -سدّده اللّه- في المخُالفَة -الأولى!- مِن قبل- لن تكون أكثَرَ من شجاعَتِهِ في (**الأوبة**) -عنها- من بعد-؛ **ليس لنا، ولا على أيدينا**!! وإنّما منه -نفسِهِ!-، **وإلى ما عاش عليه -سدَّده اللَّه- أكثَرَ عُمُرِه**!- مِن حقِّه...

وأَسوقُ له -**وفَّقَه اللَّهُ لِمَراضِيهِ**- أَبياتَ[1] البهاءِ زُهير - كما في «ديوانه» (ص ٢٢٤) -**مُذَكِّراً** -:

أَتريدُ في السبعينَ ما (ذا أنتَ) في (الخمسينَ)[2] فاعلْ؟
قد كُنْتَ تُعْذَرُ (فترةً) واليومَ ذاك العُذْرُ زائلْ
(أَلْزَمْتَ) نَفْسَكَ (رُفْقَةً) فإلى متَى ترضى (بجاهلْ)؟
أَلْصَقْتَ شَخْصَك تُهمةً أَنتَ بها راضٍ وقابِلْ
أَوْبَقْتَ ذاتَكَ عُزْلَةً ذا حَقُّها صارَ كَباطِلْ

.. والمُوَفِّقُ اللَّهُ.

❑❑❑❑❑

(١) مع شيءٍ من التحوير -حسْبَ اقتضاء المقام (الأخير)-.
والبيتان الأخيران: منّي -بلا تأخير-!
(٢) وأَصلُ الشّعر: (العشرين) !

الشاهد الثاني

مقدمة (الرويبضة التافه)!!

□ حول (رحيل) الشيخ الألباني :

سوّد (الرويبضة التافه) مقدّمةً تافهةً -مثلَه!- في صفحتين إلا رُبْعاً! شوّش فيهما على مَنْ يظنّ (!) أنّه مثلُه -سوءَ حالٍ- بجهلٍ غاشم، واستكبارٍ ظالم!!

فكان مِمَّا قال (ص ١):

«رحل الشيخ الألباني -رحمه اللَّه- تاركاً وراءه جَدَلاً حولَ موقفهِ من مسائل الإيمانِ؛ رُغمَ وضوحه؛ فسألني(!) **بعض الإخوة تحرير ذلك**[1]؛ تبرئةً للشيخ ممّا افترى عليه أدعياءُ المنهج والتلمذة، ووضعاً للأمور في مواضعها اللائقة بها..»!!

فأقول:

أوّلاً : **أمّا أنّه (رحل)؛ فنعَم**، ونرجو ربَّنا -**مُخْلِصِين**- أنْ يكونَ -رحمه اللَّه- في عِلِّيِّين؛ بصحبة النّبِيِّين، والصِّدِّيقِين، والشهداء، والصالحين... ﴿وحسُنَ أولئكَ رفيقاً﴾ -نحسبه كذلك، ولا نزكّيه على اللَّه-؛ سائلين اللَّهَ -تعالى- أنْ يحشرَنا معَهم، وأَنْ يجمعَنا وإيّاهم؛ و «**المرءُ معَ مَنْ أَحَبّ**»[2]! **لا كَيفَمَا هَبَّ وَدَبَّ**!!

ثانياً: أمّا (الجدَلُ) المتروك وراءَه: فنَعَمْ -أَيضًا-!؛ **لكِنّه جَدَلٌ بين أهلِ الجهل؛ جَدَلٌ قائمٌ على سُوء الفهم، وسُوء القول، جَدَلٌ مبنيٌّ على الكِبر الظالم لأهلِه**، جَدَلٌ بين الحِزبيِّين؛ **مِن سروريِّين وتكفيريّين** -ومَن (معهم) من

---

(١) ما شاء اللَّه! لا قوّةَ إلاّ باللَّهِ!!

(٢) متّفقٌ عليه عن أنسٍ.

(الحُلفاء)، و(المُعاوِنين)-... ﴿أُولئك في الأذَلِّين﴾...

وإذا تكاثرتِ الخصومُ وصيَّحوا   فاثْبُتْ فصيحَتُهم كَمِثْلِ دُخَانِ

أمَّا أهلُ العلمِ المأمونون، وطَلَبَتُه -المُتَّبِعون-؛ فليس بينهم جَدَلٌ (ولا ما يحزنون)؛ فهم على قولٍ مؤتلِفٍ مضمون، وحُكْمٍ مَصُون؛ غيرِ مُختلفٍ ولا مظنون.

فليس **أَمَامَ الجهلة -وأشباهِهم-** بَعْدَ ذا -إلاَّ التَّسليمُ بالحقِّ لأهلِه، دون تجاوزِه أو نقضِه..

❑ كلمة حقٍّ من علماء العصر، وكبرائِه :

ولا أجدُ أمامي -**إقامةً للحجَّة في هذه القضيّة**- مِن غير تكثُّر، ولا (جَدَل)- إلاَّ (وثيقةَ)[1] محاورة علميّة بين فضيلة الأخ **الشيخ أبي الحسن المأربي** -حفظه اللَّه-، وبين سماحة أُستاذنا **الشيخ أبي عبداللَّه محمد بن صالح العثيمين** -تغمَّده اللَّه برحمته-؛ لتكون (**شاهدَ امتحانٍ**) قويّاً -وأساسيًّا!-؛ لكشفِ «حقيقةِ» هذه «الحقيقة»؛ الّتي هي بالنَّبْذِ خليقة... من غير أدنى زيوف، ولا تدليسٍ بين الحروف!!..

وهذا نصُّها:

«الحمد للّه ربِّ العالمين، والصّلاة والسلام على أشرفِ المرسلين.

أمَّا بعد:

ففي يوم الأربعاء (٢٨جمادى الآخرة ١٤٢١هـ) -وبعد صلاة الظهر- وقفت على فتوى لسماحة الوالد **الشيخ العلاَّمة محمد بن صالح العثيمين** -حفظه اللّه، ومتَّع به-، وذلك إجابةً على سؤالين قُدِّما لسماحته.

وقد وقفتُ على الفتوى مكتوبة، ومفرّغة من شريطين:

---

(١) انظر ما سيأتي (ص ٨٨) -قريبًا-.

الأول: لقاء إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر مع فضيلته، بتاريخ (٧/ ٥/ ٢٠٠٠م).

والثاني: شريط «مكالمات هاتفيّة مع مشايخ الدّعوة السلفيّة» برقم (٤) -إصدار مجالس الهدى للإنتاج والتوزيع بالجزائر، بتاريخ (١٢/ ٦/ ٢٠٠٠م)- اهـ. نقلاً عن كتاب «**التعريف والتنبئة بتأصيلات العلاَّمة الألباني في مسائل الإيمان والردّ على المرجئة**» [1] (ص ١٠٥-١٠٦) للأخ الفاضل الشيخ عليّ ابن حسن بن عبد الحميد الحلبيّ -حفظه اللَّه-.

فأردتُ أن أتثبّتَ من صحّةِ نسبَةِ الفتوى لسماحة الشيخ -عافاه اللَّه-؛ فاتّصلتُ به هاتفيًّا في نفس اليوم، فأخبرتُه بذلك، فأذن لي -سلّمه اللَّه- بقراءة نصّ الجوابين عليه، ففعلتُ، وقرأتُ عليه ما جاء في السؤال:

(يقول البعض: إنّ الشيخ الألبانيّ -رحمه اللَّه- قولُه في مسائل الإيمان قولُ المرجئة، فما قولُ فضيلتِكم في هذا؟!

فكان جواب فضيلةِ الشيخ ابنِ عثيمين -نفع اللَّه به- ما نصُّه:

(أَقولُ لكم كما قالَ الأوّلُ:

أقِلُّوا عليهِمْ لا أبَا لأبيكُمُ ... مِنَ اللّوم أَوْ سُدُّوا المكانَ الّذي سدُّوا

الألباني -رحمه اللَّه- عالمٌ مُحَدِّثٌ فقيهٌ -وإنْ كان مُحَدِّثاً أَقوى منه فقِيهاً-، وَلا أعلم له كلاماً يدلُّ على الإرجاء -أبداً-.

لكنّ الّذين يُريدون أنْ يكَفِّروا الناسَ؛ يقولون عنه وعن أمثاله: إنّهم مرجئة! فهو من باب التّلقيب بألقاب السُّوء [2].

---

(١) وقد (وقف) (الرّويبضة التافه) على كتابي -هذا-؛ ولكنّه -كعادته- لم يستفد منه، بل أَعْرَضَ -إلاَّ لِهَوىً!- عنه! وانظر ما سيأتي (ص ١٢٧ و ١٣٦).

(٢) افْهَمْ هذا التنبيه -أيُّهذا السَّفِيه-!

وأنا أشهدُ للشيخ الألبانِي -رحمه اللَّه- بالاستقامة، وسلامة المعتقد، وحسن القصد؛ ولكنْ مع ذلك لا نَقول: إنّه لا يخطئ؛ لأنّه لا أحَدَ معصومٌ إلاّ الرّسول -عليه الصلاة والسّلام-. اهـ. من الشريط الأول).

وقال -أيضًا- حفظه اللَّه، ونفع الأمّة به- ردّاً على مَن وصفَ الشَّيخَ بأنّه مرجئٌ:

(مَنْ رمَى الشيخَ الألبانيّ بالإرجاءِ؛ فقد أخطأَ؛ إمّا أَنّه لا يَعْرِفُ الألبانِيَّ، وإمّا أنّه لا يَعْرِفُ الإرجاءَ!!

الألبانِيُّ رجلٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ -رحمه اللَّه-، مُدافِعٌ عنها، إمَامٌ في الحديثِ، لا نعلم له أحداً يباريه في عصرنا، لكنّ بعض الناس -نسأَل اللَّه العافية- يكون في قلبه حِقدٌ؛ إذا رأى قَبولَ الشخص؛ ذهب يلمزه بشيء؛ كفعل المنافقين[1]: ﴿الذين يلمِزون المطّوّعين من المؤمنين في الصّدقات والذين لا يجدون إلا جُهدهم﴾؛ يلمزون المتصدِّق المُكثِرَ من الصَّدقة، والمتصَدِّقَ الفقير.

الرَّجلُ -رحمه اللَّه- نعرفُه من كتُبه، وأَعرفُه بمجالسته -أحيانًا-: سلفيّ العقيدة، سليمُ المنهج؛ لكنّ بعض الناس يُريد أن يكفِّر عبادَ اللَّهِ بما لم يُكَفِّرْهمُ اللَّهُ به، ثم يدّعي أنّ من خالفه في هذا التّكفير فَهو مرجئٌ -كذباً وزوراً وبهتاناً-؛ لذلك لا تسمعوا لهذا القول من أيِّ إنسانٍ صدَرَ).

قلتُ [أبو الحسن المأربي]: وبعد الفراغ من قراءة السؤالين، والجواب عليهما، قلتُ للشيخ -باركَ اللَّه فيه-: هل هذه الفتوى صحيحة النّسبة إليكم؟

فقال الشيخ -متّع اللَّهُ به-: «هذه صحيحةٌ؛ الأولى والثانية كلتاهما صحيحةٌ».

---

(١) هكذا يحكُمُ أَهلُ الحقّ في مخالفِ الحقّ!
أَمّا نَبْزُ المُخالف للحقّ -بهذا- أَهلَ الحقّ: فكذبٌ مجنون، وافتراءٌ له قرون..
وانظر ما سيأتي (ص ٢٤٣).

فلمّا لم يتّضح لي الجواب -لضعفٍ في صوت الهاتف-؛ أعدتُ عليه السؤالَ، فقال -سلّمه اللَّه-: «**صحيحةٌ، صحيحةٌ، صحيحةٌ**».

ثمّ قال -حفظه اللَّه-: «**هذا ما نَدينُ اللَّه به، ونُشهِدُهُ على محبَّته**» -يعني: الألباني-.

ثم قال: «**أرجو منك -أنت أيضًا- أن تَنْشُر هذهِ الفتوى**».

هذا؛ والجواب لا يحتاج إلى مزيد، فقد (**قَطعت جهيزةُ قولَ كلّ خطيب**).

واللَّه المستعانُ، ولا حول ولا قوّة إلاَّ باللَّه.

كتبَه

أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل المأربي

دار الحديث بمأرب - الأربعاء

٢٨/٦/١٤٢١هـ»[١].

أَقولُ: ولقد سُئِلَ أُستاذُنا العلاَّمةُ الإمامُ، سماحَةُ الشّيخ **أبي عبداللَّه عبدالعزيز بن عبداللَّه بن باز** -تغمّده اللَّه برحمته -في (لقاء البصائر)- وهو مشهورٌ سائر- سؤالاً حولَ هذا الأمر -نفسِه-:

«**يُثيرُ (بَعْضُهم) شُبهاتٍ حول (عقيدة)** العلاَّمة الشّيخ محمّد ناصِر الدّين الألبانِيّ -حفظه اللَّه-، وينسِبونَه إلى بعضِ الفرق الضّالّة -(**كالمُرجئة**)-؛ فما نصِيحَتُكم لأولَئِك؟!

فأجابَ -رحمه اللَّه-:

«**الشّيخ ناصر الدّين الألبانِي مِن إخوانِنا المعروفِين المُحدّثين -مِن أهل**

---

(١) وقفتُ عليها بِقَلَمِهِ -حفظه اللَّهُ-، مَمهُورةً بِخاتَمِهِ.

وقد نُشِرَت -تامّةً- أيضًا- في مجلّة (منابر الهدى) -الجزائر- العدد: ٢ (ص٢٣-٢٤).

السُّنّة والجَماعة-؛ نسأل اللَّهَ لنا وله التّوفيقَ والإعانَةَ على كلِّ خيرٍ.

والواجبُ على كلِّ مُسلِمٍ أنْ يتّقيَ اللَّهَ، وأَنْ يُراقِبَ اللَّهَ في العُلماءِ، وألاَّ يتكلَّمَ إلاَّ عن بصِيرَةٍ».

إذا قالتْ حَذامِ فصدّقوها ... فإنَّ القــولَ ما قالت حَـذامِ

وأقول -أخيراً-:

فقارِنْ بين جهلهمُ وحــقٍّ ... من الأشياخِ في هذا الكَلامِ

كَلامُ العِلْمِ والحَقِّ المُبِينِ ... يُقَابِلُـهُ كَـلامٌ كَـالكِـــلامِ

فماذا أَنت قائل -أيّها الغوِيُّ المائل-؟!

آلصّوابُ معَك؟! أَم هو الكَذبُ والمَيْن؟!

أَمْ أَنّه -بلا ريب- مع هذَيْنِ الإمامَيْن الكَبِيرَيْن؟!

كالفرقَدَينِ إذا تأمَّلَ ناظرٌ ... لم يَعْلُ موضعُ فرقدٍ عن فرقدِ

❑ وضوح المنهج والاعتقاد :

ثالثاً: أمّا أنّ موقفَ شيخِنا في مسائلِ الإيمان (واضِحٌ)! فنَعَمْ؛ بل هو واضحٌ جدّاً؛ ولكنْ عند من يحمِلُ سويّةً من العلم تُمَكِّنُه مِنَ التّمييز بين الغامض والظاهر، وبين (الواضح) والخفيّ...

أمّا مَن لا يُحسِنُ -حتَّى- النقلَ لما بين يديه، ولا الفهمَ لمَا هو أمامَ عيْنَيه: فليس له إلاّ الصمت والسكوت -إن كان يؤمن باللّه واليوم الآخر-؛ فإنْ لم يكُنْهُ: فاللَّهُ حسيبُهُ، وطبِيبُهُ[1]..

---

(١) وقد صحّ في السُّنَّةِ قولُ النّبي ﷺ: «اللّـهُ الطَّبِيبُ»؛ وهو مُخَرَّجٌ في «سلسلة الأحاديثِ الصّحيحة» (١٥٣٧) لشيخنا الكبير أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني -تغمّده اللّه برحمته-.

فاللّـهَ -تعالى- أسأَلُ أنْ (يَشْفِيَ) -بِفَتْحِ الياءِ!- هؤلاء (المرضى) -ظاهراً وباطناً!-؛ فإن لم يكونوا لذلك أهلاً: فالمأمولُ منه -سبحانه- أن (يُشْفِيَهُم)!! -بضمِّ الياءِ!- وما ذلك على ربِّنا العزيز بعزيز ...

بل يقال له: ليس هذا بِعُشِّكِ؛ فَادْرُجِي

... ومِنْ دائرةِ العلمِ؛ فاخرُجِي !!

فلئن كان موقف شيخنا (واضحاً) عند أهل العلمِ من أكابر عُلماءِ الأمةِ -كالشيخ ابن عُثيمين، والشيخ ابن باز -رحمهما اللَّه-؛ وأمثالِهما من (الكبار)[1]- فلن يكون -بداهةً- واضحاً -الوضوحَ نفسَه- ولا ما يُقارِبُهُ!- أمام (الجهلة الأغمار، والنّاشئَة الصِّغار[2])..

وقَوْلانِ أحزمُ مِنْ واحدٍ وقولُ (الثلاثة) لا يُنْقَضُ

وأقولُ:

وما خالفَ الحقَّ طُرًّا له ردودٌ سَتَتْرى لِذا يُرْفَضُ

وأمَّا المُبَدِّلُ فِي نَهجِهِ فَتَغييرُهُ نَحو ما (يَقْبِضُ)!

فمِن ههنا يتبايَنُ موقفُ الطرفين، ويتضادُّ (وضوح) الفريقين...

فأيُّهما أهدى سبيلاً، وأقوم قيلاً، وخيرٌ مَقِيلاً؟!

ومِمَّا يؤكِّد ذلك -بكلِّ (وضوحٍ)!- أنَّ (الرويبضةَ التافه) -نفسه- سوّد كتاباً -بالأمسِ القريب- سَمَّاه: «تحذير الأمّة من تعليقات الحلبي على أقوال الأئمّة»! بدعوى الانتصار لهم!-؛ وليس هؤلاء (الأئمّة) عنده -يومئذٍ!- إلاَّ مشايخنا الثلاثة: ابن باز، والألباني، وابن عُثيمين...

---

(١) كمثل ما قال أستاذُنا الشيخ العلامة عبدالمحسن العبّاد -متّع اللَّهُ بحياتِهِ- جواباً لبعض السائلينَ: «الشيخ الألباني عالمٌ كبير، ومحدّثٌ مشهورٌ، وخَدَم السنّة، وعقيدتُه طيّبةٌ، وله جهود في العقيدة، وكتاباته في العقيدة سليمة، لا يستغني طالبُ العلم عن علمه، وعن كتبه».

كذا في (درس «سنن النسائي») في المسجد النبوي، بتاريخ: ١٦/١/١٤١٩هـ؛ كما في شريط رقم (٢٣٠٠٥) من تسجيلات المسجد النبوي في المدينة المنورة.

(٢) انظر ما سيأتي (ص ٨٤ - ٨٥) -رَبْطاً بما هنا-.

فما الّذي (شوّش) ذاك (**الوضوحَ**) المُدَّعى -**وهو وَضوحٌ واضحٌ وضّاحٌ**-؛ فكـان الألبانيّ -يومَها- (إماماً) (لأهل الحديث والجماعة)، ثم هوَ - اليومَ -: (**سـلفه غـير سـلفنا، ومنهجـه غـير منهجنا**)، بل هو من رَبْعِ أبي عَذبة الأشعري، والبيجوري (الجوهري)!!

ولقـد كَـذَبَ (الرّويبضـةُ) -متعالمـاً، مُتطـاوِلاً!- مُسْـتَغْفِلاً قُرّاءه(!)- قائلاً (ص ١٠٥): «**لقـد وقفـتُ على موقف الشيخ -رحمه اللَّه- في مسائل الإيمان- منذ عرفتُهُ..**» !!

فأَيُّ دَجَلٍ أَعظَمُ مِن هذا؟! وأَيُّ كذِبٍ أَفضَحُ مِنه[1]؟!

أَعوذُ باللَّه ...

ولستُ أجدُ جواباً حاسماً -**على هذا الغُثاءِ**- أحزَمَ من قول الشاعر :

وقيمة المرء ما قد كانَ يُحسنُهُ والجاهلون لأهل العلمِ أعداءُ

❑ الانعكاسُ في الحقّ :

رابعـاً: أمّـا ذاك الزّعـمُ الكـاذبُ الخؤونُ؛ مِنْ أَنَّ (الرُّوَيبضةَ التافهَ) -هذا- إنّمـا سـوّد مـا سـوّد (تبرئـةً للشـيخ ممّا افترى عليه أدعياء المنهج والتلمذة..)؛ فهذه كِذْبَةٌ كبيرة، صَلْعَاءُ حقيرة؛ **يكفي سَوْقُها لِهَتْكِ سُوقِها!!**

فمتى كانتِ التّبرئةُ -يا هذا- بالاتّهام؟!

ومتى كانَ التّطْهيرُ بالنّجاسة؟!

ومتى كان الإقبالُ بالإدبار؟!

ومتى كان التنزيه بالتَّعْطيل -أو التشبيه-؟!

... أَم أنّه الجهلُ والتّجاهُلُ -معًا-؟!

---

(١) انظر (ص ٢٢٥).

أمّا (أدعياء المنهج والتّلمذة): فهُم -«حقيقةً»- المُخالفون للشيخ -بجهلهم وتَحَزُّبهم !!-، البعيدون عنه -بأبدانهم وأفكارهم!!-، المناقضون له -بأقلامهم وولائهم !!-، المتبرّئون منه -بمناهجهم وعقائدهم!!-!!

ولا أَزِيد؛ فالأمرُ -لوضوحه!- لا يحتاج إلى مَزيد..

خامساً: ثمّ قال (الرُّوَيبضَةُ التّافهُ) (ص ١):

«فجمعت أقواله -رحمه اللّه- مقدّماً منطوقَها على مفهومِها، ومُبَيَّنَهَا[1] على مجملها؛ من غير زيادة ولا نقصان».

أقول: فهذا جهلٌ وهَذَيان، وكَذِبٌ وبهتان؛ بل العكسَ فعلتَ -أَيُّهذا الجبان!-؛ فقدّمتَ (المفهوم القبيح) -مِنْ قِبَلِكَ!- على المنطوق الصحيح الصريح -من قول شيخِنا-، وأَخّرتَ المُبَيَّنَ الظّاهِرَ على المُجْمَلِ غَيْرِ الظّاهِرِ:

- أمّا الزّيادةُ: فبتعليقاتِك الباردة، وحواشيك السَّمِجَة؛ الّتي تظنُّ أَنّك أَتيْتَ فيها بجديد؛ ولا جديد إلا قولٌ غيرُ سديد، وجهلٌ مُتطاوِلٌ مديد..

- أمّا النّقصانُ: فَنَعَمْ؛ ومنه الكثير؛ بلا وَرَعٍ أثير، وَلا خوفٍ مِنَ اللّه العليِّ القدير..

وَالأمثلَةُ اليقينيّةُ على ذلك آتيةٌ عمّا قريب؛ لِنَقْضِ كلِّ جاهلٍ مريب، أَو مُنْدَسٍّ (غريب) !!

□ وقائع ما لها من دافع :

سادساً: أمّا قولُ (الرّوَيبضةِ التافه) -بَعْدُ- بِكِبْرٍ كَبِيرٍ، وانتفاش بلا انتعاش !-:

---

(١) جاء ضبطُه (!) لهذه الكلمة -على نُدرة ما يضبطُ (ويضبطُ)! -: (ومُبَيِّنَهَا) - بالكسْرِ- كَسَرَ اللّهُ جهلَه!-؛ ولا أَحْسِبُ هذا إلاّ من أخطاءِ (الطّبعِ)، لا الطّباعَة!! -وبكلِّ قناعة-.

«وقد كنتُ أبديتُ بعضاً منها في حياته -رحمه اللَّه-، وقبل وفاته بعامين -تقريبًا-، وَلم يُؤْثَرْ عنه ردٌّ مسموعٌ، أو مكتوب، خلافاً لعادته -..»!!

فأَقولُ:

زَعَمَ الفرزدقُ أَنْ سَيَقتُلُ مِربَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلامَةٍ يَا مِرْبَعُ!!

ما شاءَ اللَّه!!! لا قُوّةَ إلاّ باللَّه!!!

لو غَيْرُك قالَها!

فما لَكَ ولها؟!

... وكلُّ هذا -أَيّها(التّافه)!- خليطُ كذِبٍ وجَهْل!!

أَتانا أَنّ سهلاً ذمّ جَهلاً علوماً ليس يعرفهُنَّ سهلُ

علوماً لو دراها ما قلاها ولكنّ الرِّضا بالجهْلِ سَهْلُ[1]

وأقولُ:

وقُلْ هذا كذاك بكلِّ غُمْرٍ تَطاولَ جهْلُهُ فَهْوَ لأَهْلُ

بِطَعنٍ منه في الشيخ الإمامِ إمامِ العصرِ قُلْ شيخٌ وَكَهْلُ

فذا جهلٌ به جهلٌ تمادى جهولٌ جاهلٌ والجهلُ جهلُ

... وأَنتَ -يا هذا!- تعلمُ ذلك -جيّداً!- بلا لفٍّ ولا دوران؛ لكنّك تكذب على ذاتك، وتفتري على المغرورين بجهلك، والمغترّين بحماقَتِك...

وما خبرُ مكالمتك الهاتفيّة -**المغلَقة في وجهك**[2]!!- بعد السّلام!- مع

---

(١) «أدب الطلب ومنتهى الأرب» (ص ٢٠٨) للإمام الشوكاني.

(٢) وبعدها كان شيخُنا يرفضُ -مراراً- وساطاتِ عددٍ من الإخوَةِ للقاء هذا الغِرِّ المدَّعي... لكن؛ وبإلحاح من صِهرِهِ الفاضل أخينا الأستاذ أبي عبد اللَّه نظام سكّجها -زاده اللَّه توفيقاً- لترتيب لقاءٍ معه -وافق الشيخُ -وقد يكونُ على مَضَض!-، وعندما أبلغ أخونا نظامٌ ذيّاك =

شيخِنا -رحمه اللّه- بحثاً لبعضِ هذه المسائل -غائبًا عنك- وقد يغيبُ!!-، وإلاَّ؛ فهل الشيخ عاجزٌ عنك، أَو قاصِرٌ دونَكَ؛ وهو **المُصاولُ للكُبراء، والمحاقِقُ للأئمّةِ النُّجَباء** ..

إذا تلاقى الفُحولُ في لَجَبٍ فكيف حالُ البعوضِ في الوسَطِ

اسْتَحِ -يا هذا- من نفْسِك؛ وإلاَّ: فممّن قد يُبتلى (!) بتسويدك من قُرّائِك!! -لهم اللّهُ-!

أم أنّك تظُنُّهم -جميعاً!- على مستوىً واحدٍ **من الجهل** -ولا أقولُ: من العلم- ؟!

لا؛ (فلا بُدَّ) أن يكُونَ بعضٌ منهم (!) ذوي معرفةٍ(!) علميّة تُقْدِرُهُمْ -أَقلَّ ما يكونُ!- على استهجان هذا الكِبْرِ الطّاغي، ورفضِه، وعدم قَبُوله..

فإنْ لم يكُن منهم (أحدٌ) كذلك: فالخسفُ قريبٌ -لذلك-، والمَسْخُ غيرُ بعيدٍ عمّا هنالك!!

ولست أُريد -كشفاً لكذبه، ونقضاً لفِريتِهِ- إلاّ أَنْ أَسوقَ (شهادة حقٍّ)[١] كتَبَها بعضُ إخوانِنا؛ نقلاً عن شَيْخِنا -رحمه اللّه-، وهي كاشفةٌ مدى الاستمراء؛ الّذِي تَلبَّسَ به هذا الظَّلومُ -للكذِبِ -**بِمَكْرٍ وَدَهاء**-؛ واستحلائهِ للافتراء، بلا امتراء.

وهي -في الوقت نفْسِه- كفيلةٌ بنقضِ تسْويدِه مِنْ أُسِّهِ، وقَلْبِهِ على أُمِّ رأْسِهِ.. ﴿**لو كانُوا يعْقِلُون**﴾:

= الرّويبضةَ -أثناء زيارته له في بيتِهِ -بموافقه الشيخ؛ إذا به يرفض، ويتهرّب، ويأبى!! مُعَلّلاً ذلك (!) بخَشيَتِه من أن يكون وراءَ لقاء الشيخ تدبيرٌ معيّن (!)، أو شيءٌ مخفِيٌّ!!

رمتني بدائها وانسلّت!!

وعذرٌ -بِذَنَب!- أقبحُ من (مئَةِ) ذَنب وذَنْب!!

وما سيأتي -قريباً- شاهدٌ آخر على هذه (الواقعة)...

(١) وهي مشهورةٌ متداولة.

قال أخونا الفاضل الأستاذُ أبو عبداللَّه **عزمي**[(١)] **بن فيصل الجوابرة** -وفّقه اللَّه-:

(**إنَّ من دواعي الحزن والأسف على هذه الأمة؛** أن كثيراً من أبنائها ما يزال في مقتبل عُمرِه -لم يُؤْتَ حظاً من علم الكتاب والسنة، مستظهِراً بعض النقول من هنا وهناك- تراه يؤسِّس بها مذهباً، ويجمّع حوله بعض عوامّ الشباب؛ **ليبدأوا -جميعًا- بتجريح علماء الإسلام الأعلام، المشهود لهم بالعلم.**

وإن من الأسباب التي دعتني إلى كتابة هذه الورقة:

أن هناك سوءَ أدب مع العلماء، والمشايخ، وطلاب العلم الشرعي؛ ويتمثّل ذلك: بلمزهم، وانتقاصهم، وإشاعة ما يُسيء إليهم، وشحن قلوب العوامّ عليهم، والجرأة على الطعن فيهم، والتشهير بهم.

وحتى لا تنتشرَ تلك الأقوال المُغْرِضة في بعض أهل العلم -ممّن هم دونهم!- أقول هذه الكلمات -**وأرجو أن تكون للَّه**-:

قمتُ بزيارة منزلِ **شيخ الإسلام، ومحدّث بلاد الشام، العلامة الإمام محمد ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه-** بصحبة الأخوين الكريمين: (لافي الشطرات)، و(كامل جمعة القشاش) - وذلك قبل ثلاث سنوات ونصف من هذا التاريخ -تقريباً-، وقُمنا بسؤاله عن بعض المسائل العقدية والفقهية، وكان مِن بين هذه الأسئلة استفسارٌ عن الخلاف (الواقع) بين الدكتور محمد أبي رحيّم، والشيخ علي الحلبي؟!

وكان جواب شيخنا -رحمه اللَّه- صريحاً، واضحاً، وقويًّا-:

«إن الأخ علي الحلبي -عندي- يعدل ألف[(٢)] **واحد مثل أبي رحيّم».**

---

(١) وليس كُلّ (عزمي) = عزمي !! أقول هذا بكلِّ عَزْم !

(٢) وقد ساق الأخ الأستاذ عزمي -وفّقه اللَّه- في رسالته «ماذا ينقمون من الإمام الألباني، ودعوته، وتلامذته؟» (ص١٠) -في هذا المقام!- بيتَ شعرٍ جميلٍ -أو جميلًا!-؛ وهو :

وكم رَجُل يُعَدُّ بألفِ رَجُل ... وكم رَجُل يمرُّ بلا عِداد

ثم قال: «عجيبٌ أمرُ هؤلاء الناس؛ مَن حرَصْتَ على لقائه ابتعد عنك، ومن كنتَ لا تحرص على لقائه يأتيك ويُلِحُّ عليك».

ثم قال: «قلتُ للدكتور أبي رحيّم: إن كانت عقيدتك مثل عقيدة المشايخ الثلاثة الذين تدافع عنهم! -وهم ابن باز، وابن عثيمين، والألباني-؛ فعقيدة الأخ علي هي مثل عقيدتهم.

وإن كانت عقيدتُك خلافَ عقيدة الأخ علي؛ فأنا على الاستعداد للجلوس معك -رغم ضيق وقتنا-... وإلى هذه اللحظة لم يَصِلْني الرد من الدكتور أبي رحيّم[(١)]».

واللَّهُ على ما نقول شهيد.

ولا نقول ذلك -واللَّهِ- إلا من باب قول الحق والعدل، ولأن البعض صار يطعن فيه، ويرفع مَنْ هو دونه.

ولا نريد أن ندلّل على مكانة الشيخ علي من شيخنا الألباني؛ فهو من أصحابه المعتبرين، وإخوانه المقرّبين، وطُلابِه المحبوبين؛ فهذه كتبه[(٢)]، وهذه

---

(١) قال عليٌّ -كان اللَّه له-: و(رَحَل) أُستاذُنا الألباني -رحمه اللَّه- دون وصول الردّ(!)؛ بل لم يكن -من هذا (التّافه) المغرور! - إلاَّ الإعراض والصّد...

لعلَّ لها عُذراً وأنت تلومُ   ورُبَّ امرئٍ قد لام وهو مُليمُ

(٢) كما في غير موضعٍ منها؛ مِن ذلك وصفُه -رحمه اللَّه- في «السلسلةِ الصَّحيحة» (٢/ ٧٢٠) - له - بأنَّه مِن: «إخواننا الأقوياء في هذا العلم..».

قال عليٌّ -عفا الله عنه-:

وقد وَقَفتُ -قريبًا- على رسالةٍ كتبَها أَحَدُ إخواننا -طلبةِ العلمِ المصريِّين-؛ عنوانُها: «صفحاتٌ بيضاء من حياةِ الإمامِ مُحمَّد ناصرِ الدين الألبانيِّ..»؛ نقل فيها (ص ٥٢) عن بعضِ حَفَدَةِ شيخِنا، عن جَدِّهم -رحمه اللَّه- قوله: (أفضلُ اثنين في علمِ الحديثِ -اليوم- هما: علي الحلبي، وأبو إسحاق الحُويني).

أقول: فرحمَ اللَّهُ شيخَنا، وأسألُ اللَّهَ أَنْ أكونَ عند حسنِ ظَنِّه -آمين-.

أشرطةُ مجالسهِ[1]: أكبرُ دليلٍ على ذلك...

واللَّهُ -وحده- هو الموفِّق-.

وما قلنا ذلك إلاَّ إحقاقاً للحق، وإبطالاً للباطل.

وآخر دعوانا أنِ الحمد للَّه رب العالمين.

قاله الفقير إلى عفو ربه:

عزمي الجوابرة.

وشهد عليه كلٌّ من: لافي الشطرات، وكامل القشاش

حُرِّرت بتاريخ: ٢٠/ ربيع أول/ ١٤٢٢هـ

الموافق: ١٢/ ٦/ ٢٠٠١م

---

(١) وقد نَشَر الأخُ الفاضل أحمد بن صالح الزّهراني - وفّقه المولى - في (شبكة سحاب السلفيّة) -عبر الإنترنت- بتاريخ: (٥ / ٢/ ٢٠٠١) مقالاً عُنوانُه: (**أبا الحارث! لأوّل مرّة أشعر بالحسد !!**)؛ كتب فيه:

«نعم؛ الحسد، وَليس الغِبطة، وتقول: لماذا؟! أقول:من شدّة ما رأيت وسمعت من محبّة الشّيخ ناصر الدين الألباني -رحمه اللَّه- لك، وثقته بك، وتقريبه لك، **اللَّه أكبر!** واللَّهِ ما يكاد الشّيخ يتكلّم في مسألة، ولا تكاد تسمع مجلساً؛ إلاّ ويتكرّر على مسمعك: (**أين أبو الحارث؟**)، (**لنسمع أبا الحارث**)، (**ها يا أبا الحارث**)، (**ماذا عندك يا أبا الحارث؟**)، (**كأنّ أبا الحارث يريد أن يعلّق**)، (**أمْ لا يا أبا الحارث؟**)...

وأقول: هنيئاً لك يا **أبا الحارث!** ومباركٌ هذا القُرب وهذا العلم -يا أبا الحارث-، ليتني مكانك وَأَنّ الدّنيا -كلّها- أُخذت منّي.

وعندما أسمع مثل هذه المجالس أتذكّر موتوراً (!) زعم أنّ الحلبي ليس من تلامذة الألباني!! وأنّه! وأنّه! فأضحكُ، وأقول: أيّ دليل أكبر من هذا؟!

بل أقول: **هذا يدلّ على شدّة تعلّق الشّيخ الألباني بأبي الحارث، وتقريبه له، وثقته به؛** بل الّذي لمسته من خلال الأشرطة أنّ أبا الحارث أُوتي علماً وبورك له فيه؛ **فهو سريعُ الخاطر في الإجابة في مجالس الشيخ -في معلومات لا يتمكّن منها إلاّ خبيرٌ-.**

عموماً؛ لِيَهْنَكَ العلمُ -أبا الحارث-، ولا تصدّق أني حسدتك! **وإنما هي وصف حال بعضِ -وليس كلّ- الطاعنين عليك؛** فسلامي لك، ولكلّ الإخوة في اللَّه في (مدرسة الألباني) -رحمه اللَّه رحمةً واسعةً-».

قال أبو الحارث -كان اللَّهُ له-: **شَكَرَ اللَّهُ لأَهْلِ الفضلِ العارفين، ولا أقول لأولئك -الطاعنين الحاسدين الجاهلين- إلاّ: ﴿... مُوتُوا بِغَيْظِكم﴾!! لأنّكم لَسْتُم صادقين!!**

و.. اللّهم اجعَلْني خيراً مِمّا يظنُّون، واغفر لي ما لا يعلمون، ولا تُؤاخِذْني بما يقولون...

قال أَبو الحارث -عفا اللَّه عنه-:

وهـذه الشهادةُ -الحقَّةُ- إنْ شاءَ اللهُ- رادعةٌ لِسَفَهِ هذا (الرويبضة) الظالم الكـاذب الجـاهل، وكافيـةٌ لأن تكـونَ سـبباً مُقْنِعـاً لمـن عنده (بقِيَّةٌ) مِنْ إدراكٍ؛ لِيَعْـرِفَ مـن خلالها «حقِيقَةَ» هذا (الرّويبضة التافه)، وكذبَه، وتطاولَه! الذي يكتم ما عليه، ويُبْدِي الّذي لَه... شأْنَ أهلِ الأهواءِ والْوَلَه!

❑ حقيقة (المِنّة) الرّبانيّة :

سابعاً: أمّا قوله المتهاوي -بعدَ ذلك الفخر الكاذب، الخاوي-:

«ولا أُريـد قَفْـوَ ما ليس لي به علم بخرص أسباب ذلك، بل يكفي أنَّ اللّهَ مـنَّ(!) علـيَّ بعـدم ردِّه؛ إلاَّ مـا كـان منه مـن ملاحظـات عامّـة فـي «الـذَّبِّ الأحمد»...».

فأقول -لهذا الجهول-:

لقـد قَفَـوْتَ -يـا مُسَـيْكِينُ (!)- مـا ليـس لك به علمٌ -وانتهيتَ!!-، بل زِدتَ علـى ذلـك نفيـاً باتّـاً جـاهلاً مُفـترى -كمـا رأَيتَ وسترى!-؛ وكلُّ ذلك (بِخَـرْصٍ) ليس له إلى العلمِ أدنى سبب، و (بحِرْصٍ) له إلى الجهل أقوى صِهْرٍ وَنَسَب!!

والجوابُ ما ترى لا ما تسمع..

أمّـا أَنَّ (اللّـهَ مَنَّ (!) عليك بعدم ردِّه)!! فاحْمَدِ اللّهَ -تعالى- «حقيقةً»- على هذِهِ (المِنَّةِ)؛ نَعَمْ؛ فالشّيخُ أعلى وَأَجلُّ مِنْ أن يَشْغَلَ وقتَهُ بِتَتَبُّعِ جَهالاتِك!

... إلاَّ أَنْ تكونَ بهذِه (المِنَّةِ) تريدُ (!) معنى ما قِيلَ:

لَئِنْ سَاءَنِي أَنْ نِلْتَنِي بِمَسَاءَةٍ   لَقَدْ سَرَّنِي أَنِّي خَطَرْتُ بِبَالِكَا !

ويكفيـه -رحمـه اللّـه- ويكفينـي!- أنّـه وقـف على كتابي «صيحة نذير»

-قبل طباعتِه-، وقرأه، وأَقرَّهُ، ودَعا لي -فيه- بالتّوفيق؛ **رُغم أنف كُلِّ مُناوِئٍ (غريق)، ضلّ السبيلَ، وأضاع الطريق...**

وفي هذا الكتابِ -«الصَّيحة» -والحمدُ للَّه- ردودٌ كافيةٌ على (كلِّ) ما جَهِلْتَهُ -أَوْ تجاهَلْتَهُ!- في رسالتك الشوهاء -الأولى!- «تحذير الأمّة..»؛ لو كنتَ عاقلاً لِفَحواهُ، عارفاً بمُحتواهُ؛ ولكنّ (ظَنّي!) بك -اليقينيّ!!- أَنّك دون ذلك؛ **كوني اكتفيتُ بإشارات وتلميحات، دون صريح القول، و (واضح) العبارات!!**

ويُلْحَقُ(!) بذلك -**دون تردُّدٍ!**- «حقيقتُك» -الأولى!- بطبعاتها الأربعة(!) -مفترقة، ومجتمعة- بما (استَبْطَنْتَه) مِن سابقتِها!! بل إنّها هِيَ هِيَ!!! **دونَ كبيرِ تَغيير ! إلاَّ التَّقديمُ والتَّأْخير !!!**

أَمّا استثناءُ (الرويبضة التافه) بقولِه: «إلا ما كان منه من ملاحظات عامّة في «الذبّ الأحمد»..»!!

فأقولُ: الحمدُ للَّهِ؛ فهذه -منك- **لحظةُ إنصاف، ودقيقةُ اعتراف -قد لا أَظُنُّها(!) تتكرّر!-**؛ فَحَمْلُكَ كلامَ أُستاذِنا على نفسِك، وعلى حالِك -دون تصريحهِ هُوَ بذلك!-: جَميلٌ -جدًّا- منك، ومقبولٌ -جدًّا- فيك؛ وكلامُه المشارُ إليه -رحمه اللَّه- **كَكلام أكابر أئِمّة السَّلَف**، وصالِحِي علماءِ الخَلَف-: **قليلٌ كَثِيرُ البركَة** ...

وما أجمل ما قيل:

رَحِمَ اللَّهُ امرءاً عَرَفَ قَدْرَ نفسهِ!

وكلامُ شيخِنا -رحمه اللَّه- (ص ٣٣) -المشارُ إليه- بعد تقريره عقيدةَ السلف في مسائل الإيمان-:

«أَقولُ: هذا ما كُنتُ كتبتُهُ منذ أَكثرَ من عشرينَ عاماً؛ مُقَرِّراً مذْهَبَ السّلف، وعقيدةَ أهلِ السُّنَّةِ -وللَّه الحمْدُ- في مسائل الإيمان، ثُمَّ يأْتِي -اليَوْمَ-

بعـضُ الجَهَلَـةِ الأغْمـار، والنّاشئَةِ الصِّغَار: فَيَرْمُونَنا بالإرجاء!! فإلى اللَّهِ المُشْتَكى من سوءِ ما همْ عليه من جهالة وَضلالة وغُثاء...».

قال أَبو الحارث -كان اللَّه له-:

فهـذا -منـك- أَيُّهـا التّافـه التّائـه!- (قَبُـولٌ) مِـن نَفْسِـكَ -على نفسك- لِحُكـم صارم مُبْرَم -لا يُنْقَضُ!- على لسانِ مَنْ لا تَزالُ -بِقَحَةٍ مُتطاوَلَةٍ مُمتدّةٍ!- تُشَيِّخُهُ على نَفْسِكَ (!!)- لِتُسَوِّقَها! -ظُلماً لها، وتدليساً على غيرها!- أَنَّكَ مِن:

الجهلة الأغمار ...

والنّاشِئة الصّغار ...

وَأَنّك ذُو :

سوء...

وجَهالَة...

وضلالة...

وغُثاء...

فماذا تريدُ أَقوى من هذا الرَّدّ، -بلا حَدّ-؟!!!

فَلْنَحْمدِ اللَّهَ جمِيعاً على «حقيقةِ» تِلكم (المِنّة)، بقلوبٍ مُخْبِتَةٍ مطمئنّة...

❑ ❑ ❑ ❑ ❑



الشّاهد الثالث

كلام (الرُّويبضة التافه) حول (حياة الشيخ) ..

أَوَّلا : سـوَّدَ (الرّويبضة التافه) (ص١٣- ١٩) نُبذةً عن حياة الشيخ -رحمه اللّـه- ابتدأها بالغلطِ(!) فيما ذكره من نَسَبِهِ؛ قائلاً: «هو: محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي بن آدم»!

وهـذا **غَلَـطٌ**! صوابـه: (بـن نـوح نجاتي آدم) -دون (ابن) -الأخيرة-؛ لأنَّ (آدم) اسمٌ لعائلته، وليس هو جدَّ أبيه، أو أبا جدِّه!

☐ **(صحبة) الشيخ ناصر** :

ثانياً: وممّا قالَه -أيضًا- عند ذكر موت الشيخ، ودفنه-:

«وكنـت على يمين[1] صاحبه وصفيِّه الأخِ (!) الشّيخ محمّد إبراهيم شقرة، الّذي أَمَّ المُصَلّين عليه يومئذٍ»!

أَقـول: علـى يمينـه -كنـتَ-، أو علـى يسـاره! مـا الفـرقُ -أيّها المُبغض الكـارِه؟!- حتّـى لـو كنـتَ أنـتَ الإمام!! فماذا يُجْدِي ذلكَ فيك -مِن وراءَ أَو أمـام!-؛ **وأَنـتَ تتّهِمُـهُ بالإرجـاء، وَتَطْعُـنُ بعقِيدَتِهِ، وتُسوِّدُ الفِرَى تحذيراً منه، بل تصـرِّح -بـلا أدنـى سَبَب إلـى أقـلِّ أدَب!- أنّ: (سـلفَه غـيرُ سـلفِك، ومنهجه غيرُ منهجك)؟!!**

---

(١) وفـي هـذا مخالفةٌ صريحةٌ للسنّة؛ فالأصل أنْ يكون (الإمام) مُنفرداً في موقفِه -مُتقدِّمًا- بيـن يَدَي الصفـوف-؛ فـلا يكـونُ معـه أحدٌ؛ فكيف إذا علمنا أنّ اثنين آخَرين كانوا مع -هذين-؛ فصاروا أربعة... فهي مخالفةٌ جِدُّ مُبتَدعة..

ولا يُقال: ضرورة!! فلا أدنى ضرورة... إلاّ (الظّهور في الصّورة)!

وانظُـرْ -لتوكيـد ذلـك- تسـويدَ ذاك (الوَلَـد) العـاصي (!) -عـاصٍ!- المُسـمّى «الـرّدود..» (صفحة: ط)؛ لترى افتخارَه!

وانظر (ص ١١٥ و ١٢٠) لمعرفةِ نُبذة أُخرى عنه؛ لِتَحْذَرَ بها -منه- وتُحاذِرَه!!

فهل «فقيد الأمّة» مستحقٌ لهذهِ الأوصاف السّوداء المدلهمّة؟!

ولكـنْ؛ صَدَقْـتَ -هـذِه المـرَّةَ -واللّـهِ-؛ **فمَنْهَجُـكَ مَبنـيٌّ علـى الجَهْـلِ والانحرافِ والغُلُوِّ، ومنهجُهُ قائمٌ على العِلْمِ والسنّة والْحِلْمِ..**

وشَتّانَ ما بَيْنَهُما شَتّانَ!!

أَمّـا (الصُّحبَـةُ)، و (الصفـاء): فضابطُهُمـا الحـقُّ -«حقيقـةً»- هـو الشّرعُ والـولاء، ومُتابعةُ (الأئمّة) والعُلَماء، والموافقةُ في الحقّ واليقين، والمنهجِ والدين؛ وليس مُجَرَّدَ اللُّقْيا، على مَحْض الدّنيا..

وَلا أُطِيلُ التكملةَ والتَّتْمِيم؛ فالعِبْرَةُ بالخَواتِيم...

ثالثـاً: ثـم قال -مِنْ ضمن ما قالَ!-: «وقدّم الشيخ محمد راغب الطبّاخ **(وثيقـة)** «الأنـوار الجليـة فـي مختصر الأثبات الحلبيّة»، وإجازته للشيخ الألبانِي في علم الحديث».

قلتُ: كذا قال!! (وثيقة)! أَيُّ **(وثِيقَةٍ)** هذه -يا هذا-!!

بل هو كتابٌ مُصنَّفٌ مطبوعٌ مشهور؛ يعرفه أهلُ العلم وطُلاّبُه الصُّقور ...

أَمّـا **(الجهَلَـةُ الأغمـار، والنّاشـئَةُ الصّغـار)**: فَيُغَطُّـون (!) جَهْلَهـم السّـادِرَ بكلمـاتٍ حمقـاءَ؛ لا لـون لها ولا طعم! ولا معنى لها ولا «حقيقة»! كهذه الكلمةِ غيرِ الدقيقة: **-(الوثيقة)-!!!**

❑ تلاميذ الشيخ ناصر :

رابعـاً: ثـمّ تكلّـم (ص ١٥) عـن تلاميذه(!)، وأَنَّ مَن (تتلمذوا على يديه، فأخذوا عنه أخذاً مباشراً -في دمشق- يُعَدُّون على أصابعِ اليد الواحدة..)...

ثـم أَجمَـل **-فمـا أَجْمَـل!-** إشارةً إلى (مجموعة من طلبة العلم) تتلمذوا عليه في الجامعة الإسلامية!!

قلتُ: إنّما يُريد هذا (الرّويبضة) مِن وراء ذلك شيئَيْنِ:

- الأوّل: أنَّ إفادةَ الشيخ لطلاّبه -المباشِرين- وتلاميذه- كانت ضَيِّقةً محدودةً!! وهذا غمزٌ (مُبطَّنٌ) بشيخنا -رحمه اللّه-، يرجعُ -يقيناً- بالطّعن (الظاهِرِ) عليه..

- الثاني: أنَّ طلبة الشيخ وتلاميذه -الحاملين لواءَه، الذّابِّينَ عنه، المدافعين عن منهجه- ليسوا -هم- طلبةً له حقّاً، ولا تلاميذَ له صِدقاً!!

وهو كذُوبٌ مُبْطِلٌ في الأولَى والأخرى -معًا-؛ والواقِع شاهدٌ بذَلِكَ، دالٌّ عليه -مفترقاً، ومُجتمعًا-...

إنّما (يريد) هذا (الرويبضةُ) -بكذبِهِ هذا!- بَتْرَ الصلةِ بين المُدافعين عن الشيخ، وبين الشيخ؛ ليسلمَ له -ولأشكالِهِ!- الكلام، ويخْلُوَ له المقام؛ فلا يُردّ ولا يُلام...

... ولن يَنْعَمَ بذلك -ولا في المنام!!-.

ولا أقولُ له -هنا-:

خلا لك الجوُّ فبيضي واصْفُري ونقّري ما شئتِ أن تنقِّري

ولكنّي أقولُ:

ومَن يجعلِ الضِّرغامَ للصّيدِ بازَهُ تصيّدَهُ الضِّرغامُ فيما تصيَّدا

وقد سمِعْنا من أشياخِنا -قديماً- قولَهم: توضيح (الواضحات) من أعسر المُشكلات[1]..

خامساً: ثمّ نَقَلَ عن فضيلَة الشيخ -المقدِّمِ لكتابِهِ- لفظَ اعتذارِ شيخِنا -له- عن إقامةِ الدُّروسِ العلمِيّة في عمّانَ؛ ثمّ بنى (!) على ذلِكَ نتيجةً خارقة

(١) وفيما تقدّم في حاشية (ص ٨٢) من كلام الأخ أحمد الزّهراني ما ينقض زعمَه -هذا- نقضاً قويّاً؛ فانظُرْه.

حارقة (!) -ولكنْ: مارقة!-؛ (قاءَ) فيها:

«وبذلك يستوي في الأخذ عنه مَن كان في مشارق الأرضِ ومغاربِها (!)؛ لأنَّ جُلَّ وسائل الأخذِ عنه كان بالأشرطة المُسَجّلة، والمُؤلّفات المنْشُورة؛ وهذا يُعَدُّ مِنَ الوجادة، وليس من السماع، والتّلقي المباشر»!!

أَقولُ: يا لك مِنْ جاهلٍ غاشم، ومتجاهلٍ ظالم؛ **فالشّمسُ لا تُغَطّى بِغِرْبال**؛ ومِثْلُك لا يُلْقَى له بال، وبخاصّة في مثل هذا المقال...

وَرُبَّ جَهُولٍ عابَنِي بمَحاسِنِي وَيَقْبُحُ ضَوْءُ الشَّمْس في الأعْيُنِ الرُّمْدِ

وتكثيرُ القولِ في هذا الغُثاء: هُراء، بل هو مَدٌّ له، ومَدَدٌ في البَلَه!!

ولئن كان الاستواءُ (المُدَّعى) **مُمكِنَ القَبول** (!) من جهةِ الآخِذين عن الشيخِ، وادِّعاءِ (تلمذتِهم) له؛ فليس هو -كذلك- يقيناً- مِن **جهةِ أُستاذِيَّةِ الشَّيخِ لهؤلاء الآخذين عنه**، وَمَدَى اعتباره -هو- لتلمذَةِ هذا، وردِّه لذلك، و(احترامِهِ) لثالثٍ، ونقضِ رابعٍ... إلخ.. فتأمّل..

عَمُوا عن الحقِّ والأبصارُ سالمةٌ ورُبَّ أبصارِ قومٍ دون إبصارِ

ومِمّا يُناسب دعوى (الرّويبضةِ) -العريضةَ- هذه! -ما قيل -منذ القديم!-: «**إذا كنتَ خاملاً (فتعلّق) بعظِيم**»!!!

البغيُ يَصْرَعُ أَهلَهُ والظّلمُ مَرْتعُهُ وخيم

- وأمّا قوله -بَعْدُ- (ص ١٦): «ومَنِ ادّعى مِن أهل الأردنّ أنّه أخذ عن الشيخ -رحمه اللّه- العلمَ مباشرة، أو أُجيز منه: فهي دعوى كاذبةٌ تَكَسُّبِيَّةٌ...»!!

أقول: وهذا -**الأخير**- تلبيسٌ وتَغْرير؛ فإنّي أعلم -يقيناً- أنَّ شيخنا -رحمه اللّه- لم يُجِزْ إنْسَانًا[١] -طولَ عُمرِهِ- أيَّ إجازاتٍ حديثيَّة.

---

(١) سوى ما كانَ بَلَغَني من خبرِ إجازته -رحمة اللّه عليه- لفضيلة الشيخ محمدِ بن الأمين أبي خُبزة المغربي -أطال اللّه عمره -قبل نحوِ أربعين سنةً-؛ ولكنّها إجازة شفهيّة -أولاً-، وببعض المؤلّفات الشخصيّة للشيخ -ثانياً-؛ فليست هي من بابةِ ما نحن فيه...

وأعلمُ -يقيناً- كذلك- أنْ لا أحَدَ من طلابِهِ وتلاميذه (الآخِذين العلم عنه مباشرةً)- سواءً في دمشقَ أو عمَّان- رُغْمَ أنفِكَ!- فضلاً عن غيرهما من البُلدان!- ادّعى ذلك لنفسه، أو ادّعاه لغيره، أو ادّعاه غيرُه له!!

فأصلُ الدعوى كاذبٌ، والواجبُ: التكذيب لصاحب الأصل؛ في الفرع والأصل -مِن غير فَصْل-؟!

لكنَّه التمويهُ والتلبيس، والسَّفَهُ والتدليس!

أمَّا أَخْذُ (**أهل الأردنّ**) العلم (مباشرةً) عن الشيخ: فلقد كان -والحمدُ للَّه- كثيراً، بل كثيراً جدّاً؛ **في عشراتِ المجالس، بل مئات المجالس** -دون أدنى مبالَغة-.

على قدرِ أهلِ العزم تأتي العزائمُ[1] وتأتي على قَدْرِ الكرامِ المكارمُ

... أمّا (المحرومون): فلأنْفُسِهم يخدَعون! وعلى (حُلَفائِهِم) يضحَكُون!!!

□ بيني وبين شيخي :

ولستُ أصرّحُ بمخفيٍّ(!) -**ولا أُذيعُ سِرّاً**-!! إذ أذكر لإخواني ثلاث قضايا - موصولةً بهذا الشأنِ - درءًا لتلك البلايا -:

- **أولها**: مُذاكراتي العلمية مع شيخنا -رحمه اللَّه- **قبل نحو عشرين عاماً** - في كتاب «الباعث الحثيث»، ومدارسة إشكالاته[2] الدَّقِيقَة.

- **ثانيها**: دراستي عليه -وقراءَتي- مَتْنَ «نُخبة الفِكَر» للحافظ ابن حجر، مع مُنتخبات من شرحه «نزهة النظر»[3]؛ وذلك أثناء صُحبتي للشيخ مع عدد

---

(١) جمع (عزيمة)، لا (عزومة)!! فالأولى: -بحمد اللَّه- لنا، والثانية: (بمنّة اللَّه) من صنائع مَن ناوَأَنا !

وانظر ما تقدم (ص ٨٢).

(٢) انظر مقدّمتي على الطبعة التي عليها تعليقات شيخنا -وطُبعت في حياتِه- (١/ ٣٨).

(٣) انظر مقدّمة كتابي «النكت على نزهة النظر» (ص ٢٦).

مِن إخواننا الأفاضل -في طريق سفر رحلة الحَجّ سنة (١٤١٠هـ) -وقد (وافَقَتْ) أَنْ تَكونَ هذه الحَجَّةُ آخرَ حَجّةٍ للشيخ، وأولَ حَجّة لي-والمانُّ هو اللَّهُ -وحدَه- .

- ثالثها: صُحبتي القريبةُ -القريبةُ- التي أرجو أن تكون ميمونةً مبرورةً -لشيخنا -رحمه اللَّه- في الشهور التسعة الأخيرة من حياتهِ؛ والّتي سعدتُ فيها -جدًّا- بقربهِ، ونعمتُ فيها -جيّدًا- بعلمه، وفرحتُ فيها -كثيراً- بإعانتهِ...

وفي رسالتي «مع شَيخِنا ناصرِ السّنّة والدّين..» فوائدُ لِطَافٌ حولَ تِلْكُمُ المُدَّة، وأَيّامِها السّعيدةِ المُمْتَدّة...

فهل كانت هذه الشهورُ المباركة أخذاً للعلم -منه، وعنه- (مباشراً، أم غير مباشرٍ!) -؟! أم أنّها كانت خِلْواً منه؛ مُغْرِقةً في نقيضهِ؟!

نَبِّئْني بعلمٍ أيّها (الرويبضة التافهُ)، (الكذوب الجاهل)!!

وإلاّ : فاسْكُت! اُسْكُت!!

فإنْ لم تُصِب في القَولِ فاسكُتْ فإنَّما سُكُوتُك عن غيْرِ الصّوابِ صوابُ

فضلاً عَنْ (نَحو) رُبعِ قرنٍ حافلةٍ -بيننا وبين شيخِنا- رحمه اللَّه- باللقاءاتِ، والمجالسِ، والمُباحثات، والتعاونِ العلميِّ، والمنهجيِّ، والدعويِّ، والتربويِّ: لا تحتاجُ إلى (دليلٍ) يُثبِتُها، ولا إلى (حُجَّةٍ) تَدعَمُها...

ولْيخسإِ الخاسِئُون ...

... ثمَّ إنَّ سائرَ إخواني طلبةِ العلم -المعروفين- هُم مثلي في ذلك؛ إن لم يكونوا أكثرَ منِّي قُربًا، وأوفرَ مني أخذاً... -سدّدهم اللَّه لهُداه، ووفّقهم لرضاه-.

☐ حول (مركز الإمام الألباني) :

سادسًا: ثم علّق (!) (ص١٦-١٧) -بحاشيةٍ خرقاءَ- على مركزنا العلميِّ

-مَرْكز الإمام الألبانِي-؛ الذي وفّقَنا اللّه -سبحانه- لافتتاحِه -إحياءً لمنهج شَيخِنا؛ ورِفْعةً لاسمِه، ورَفعاً للوائِه-؛ قائلاً:

«وقد تبيَّن في مواطنَ عدّة! بأن نفراً قد ادَّعوا أنهم من أبرز تلاميذ الشيخ -رحمه اللّه-، وإثباتاً لدعواهم هذه أسّسوا مركزاً باسم الألباني، واستأجروا له طابقاً في عمارة فيها صالة أفراح، مدخلهما واحد[1]، ثم احتفلوا(!) في الصالة بهذه المناسبة، وفي الخارج يشاهد الناظر لوحةَ الإعلان عن الصالة وقد علت لوحةَ الإعلان عن المركز، وفي الجوار مطعم: طنّة ورنّة!!!

بهذه الصورة يعبِّر أولئك عن عميق حبِّهم للشيخ -رحمه اللّه-، وقد أحسن القائل:

دَفٌّ ومزمارٌ ونغمة شاهدٍ فمتى شَهدتَ عبادة بملاهي

ثَقُلَ الكتابُ عليهمُ لما رأوْا تقييدَه بأوامرٍ ونواهِي

«مدارج السّالكين» (١/ ٥٢٣).

كما استباح أحدهم الكذب على الشيخ، وأساء له كثيراً في مقدّمته لرسالة «حكم تارك الصلاة»، وفي كتابيه «التحذير من فتنة التكفير»، و«صيحة نذير»؛ اللذين صدر بحقهما فتوى اللجنة الدائمة رقم (١٥١٧) تاريخ ١٤/ ٦/ ١٤٢١هـ الملحقة بهذا الكتاب»!!

فأقول -لهذا الإمّعة الجهول-:

---

(١) وزَادَ كذِبَه كَذِباً؛ لَمّا قال في حاشية (ص ١٠٦) -متناقضًا!-: «وجعله لصقاً لصالة أفراح»!!

وقد نَشَرَ بعض الحزبيِّين -حسداً وحقداً -و(لعلّه) بإيحاءٍ و(دعمٍ) من هذا (الرُّويبضة)!- صُورةَ العمارة! ولوحات الإعلان (!) في (الإنترنت)!! مُدّعياً -بالكَذِب، والافتراءِ- أنّها (ملهى ليلي) !! ﴿تشابهت قلوبُهم..﴾!!

أليست هذه -أيّها البَشَر!- بعينها- طرائقَ وأساليبَ (أصحاب الخبر!!)!

وانظر -لشرح ذلك! ومعرفة خَلفيّاته!- (ص ٢٣٩ - ٢٤١) -ممّا سيأتي-.

- أولاً: لم يَدَّعِ أحدٌ منّا أنه -أو أنّنا- (من أبرز تلاميذ الشيخ -رحمه اللّه)؛ بل الذي نقولُه، ونفرحُ به، ونشرحُ له: **أنّنا -حَسْبُ- مِن تلاميذ الشيخ، بل أَبنائِهِ؛ المطمئنِّين بمنهجه، الداعين لطريقه، الملتزمين بدعوته، المنافحين عن عقيدته، السائرين على سبيلِهِ -رُغمَ أَنفِ كُلِّ شانِئٍ، ونِكايةً بكلِّ مُناوِئٍ-..**

أمّا (أبرز) أو (غير أبرز)؛ فإذا ادّعاه أحدٌ لنا - لِحبٍّ-، أو نفاه أحدٌ عنّا -لِبُغضٍ-؛ فإنّ ذلك -وهذا- لا يُغيِّر من الواقع -الذي ما له مِن دافع! - شيئاً؛ ولو باليسير؛ لا في قليلٍ ولا في كثير!!

- ثانياً: أمّا دعوى (إثبات الدعوى..)؛ فهي كأُختها -سابقتِها- كذباً وزوراً؛ وما بُني على فاسدٍ فهو فاسد -يا أَيُّها الحاسد، ذا القول الكاسد!-.

وإنَّ الجُرحَ يَنفُرُ كُلَّ حين إذا كان البناءُ على فسادِ

ولقد ذَكَرْنا في (نشرة التعريف بمركزنا «**مركز الإمام الألباني للدراسات المنهجيّة، والأبحاث العلمية**») الصادرةِ قُبيل افتتاحه بتاريخ: (١٣ -شوّال- ١٤٢١هـ) سببَ اختيارنا هذا الاسمَ؛ قائلين:

«**وفاءً بحق شيخنا الإمام الرباني محمد ناصر الدين الألباني** -قدّس اللّه روحه، ونوّر ضريحه-، ولقول نبيّنا ﷺ: «ليس منّا من لم يوقِّر كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقَّه»:

رأى تلامذتُه المؤسِّسون للمركز -سدّدهم اللّه- **أنْ يُشهِروا المركز باسم شيخهم** -رحمه اللّه-؛ **ليبقى ذِكراً حيّاً بين أصحابه وتلامذته ومحبِّيه، وليستمرَّ نشرُ المنهج العلمي السلفي الذي قضى شيخنا -رحمه اللّه- نَحْبَهُ في تأصيله، والذّب عنه، ودعوة الناس إليه، وجمعهم عليه**؛ وهو الرجوع إلى الكتاب والسنة الصحيحة، بفهم وعمل السلف الصالح؛ من الصحابة، والتابعين، ومَن سار على منهجهم مِن العلماء الربانيِّين، والدعاة الصالحين، وطلبة العلم **الصادقين**»

ثم إنِّي أقول:

ولِئِن كان هذا الاختيارُ لهذا الاسم دليلاً من دلائلِ (إثبات تلمذتنا لشيخنا) -ولا أقولُ: دعوى تلمذتنا!-؛ فما هو المحظورُ الشرعي -في ذلك- أَيُّها المُدَّعي؟!

أَم هُوَ الهوَى؟!

إنّنا بفعلنا هذا -الذي أغاظ أقواماً كثيرين؛ فاحمرّت له أنوفهم (!)، وازرقّت له ألوانُهم!- نُثبت ولاءَنا (الشرعيّ) لشيوخنا، وانتماءنا (الحقيقي) لمناهجهم النقيّة، ودعوتهم السلفيّة...

فلا نتبرّأ منهم، ولا (نفرّ) عنهم، ولا نُخالف منهجَهم، ولا نُغاير -أو نُغيِّر!- عقيدتَهم؛ بل ترتفع بذلك هاماتنا، وتعلو به رؤوسُنا.

أمّا (الفارُّون)، المغيّرون، المبدّلون: فلْيفعلوا ما يشاؤون؛ وإنّا للّه، وإنّا إليه راجعون[1]...

ويتأكّد ذلك إذا (ذَكَرنا) -و(ذَكّرنا)- أَنّ شَيْخَنا -رحمه اللّه- عاشَ نائِيَ الدّار، وماتَ غريبَ الدِّيار؛ فلا (دولةَ) تدْعَمُه! وَلا (حِزْبَ) يُسْنِدُه، ولا (حِلْفَ) يؤيِّده !!!

فتأَمَّل -أَيُّها المُنصِفُ- ولا تَتعجَّل..

- ثالثاً: أمّا أنّنا استأجرنا (طابقاً في عمارة)؛ فهذا كذبٌ، أو جهلٌ

---

(١) بل لقد قال لي بعضُ (الأفاضل = الطيِّبين) -في بلدٍ ما!- ما لفظُه: (لو غيّرتم اسمَ المركز؛ لاستطعتُ تقديم (دعم) لكم؛ إعانةً لمركزكم)!! فقلتُ له: لن نفعل -لهذا الاعتبار-، ﴿وربُّك يخلق ما يشاء ويختار﴾...

وهو -سبحانه- الموفِّقُ لعبادِه الأخيار، ودعاةِ منهجِ نبيِّه المختار.

﴿فأمّا الزَّبدُ فيذهبُ جُفاءً وأَمَّا ما يَنفعُ النَّاسَ فيمكثُ في الأرضِ﴾ -بكلِّ استقرار-..

-وأحلاهما مرٌّ!- إنّما استأجرنا (شقةً) -في طابقٍ -من عِمارةٍ-؛ لا تُكوِّن هذه الشقّةُ من ذاك الطابق إلاّ عُشرَه!! والبَقِيّة: مكاتِب تجاريّة! و: (جمعيّة خيريّة)...

- رابعاً: أمّا أنَّ في العمارة صالة أفراح، ومدخلها مع المركز واحدٌ!!

فكان ماذا؟!

فهي -**أولاً**- في طابقٍ، ونحن في طابق آخرٍ[1]!

وأمّا ثانيًا: فنحن -ولله الحمد- نجتنبُ -ما استطعنا- الأيّامَ التي تكون الصالةُ فيها مشغولةً -بِعُرْسٍ أو نحوه-؛ بحيث نستغلّ سعتَها وقُربَها -ويُسْرَ أُجرتها- في إقامة دورات شرعية، أو ندْوات علمية، وما أشبه ذاك..

ولا يعرف هذا (الرويبضةُ) -ولن يعرفَ!- الأسباب (الحقيقيّة) التي (دفعتْنا) للاستئجار في هذا المكان؛ ولو عرف... فلا أظنّه يعذِرا! لأنه لا يريد أن يعذِرا!! بل ليس هو أهلاً لأنْ يَعذِر !!!

فلقد كان (ذلك) -مِنّا- **لِضَرُورةٍ (مُلجِئةٍ)**؛ ننتظرُ -بمنَّةِ اللّهِ- **قريبًا، بل قريبًا جدًّا**- زوالَ أَسبابها...

ورحم اللّهُ مَن قال: **المؤمنون عذّارون، والمنافقون عثّارون...**

□ البيت الزجاجي !

- خامساً: ثم أشار بوصفٍ دقيقٍ -(دقيقٍ)!- إلى: (لوحة الإعلان عن الصّالة، وقد علت لوحةَ الإعلان عن المركز)! ثم قال: (وفي الجوار: مطعم طنّة ورنّة)!!

فأقول: يا للّهِ العجبُ مِن هذا (الرويبضة التافه)! الذي يُقال -فيه- له:

وإذا كانت النفوس (صغاراً) تعبت في مُرادها الأجسامُ

يا هذا!! مَن كان بيتُه من زجاج؛ فلا يَرْمِ الناس بالحجارة!!

---

(١) و(المفتري) يقولُ -كما سبق-: (لصقًا لصالةِ أفراح)!!

أنسيتَ نفسَك! -مُحاطاً بالفاسقين والفاسقات- في بُؤرة(!) عملِك -المختلطة- التي حطّمَتِ (!) الرقمَ -القياسيَّ!- في الفسادِ والإفساد؟! أم أنّه -للكَسْب!- (لا يضُرُّ مع الإيمانِ ذَنْب)!؟ يا أيُّها التَّغْب؛ ذا التَّبّ[١]-!

أنسيتَ نفسَك لمّا (عَقَدَتْ) تلك الصحفيّةُ (الشابّةُ) السافرةُ(!) لقاءَها معك؛ ونشرَتْ صورتَكما -مُتَواجِهَيْنِ! جالِسَيْنِ!- بعضُ الصحف السيّارة!؟!

ورحم اللَّهُ ابن القيّم -القائلَ في سياق تِلْكُمُ الأبياتِ ذاتِها[٢]!-:

فانظُرْ إلى النَّشْوانِ عندِ شرابِهِ   وانْظُرْ إلى (النِّسوانِ) عندَ [تَباهي][٣]

أم نسيتَ حالَ المسجد الذي يؤمُّهُ فضيلةُ الشيخ -المُقدِّم لكتابك-، وقد عَلا السفارةَ الغربيّةَ -التي (تُقابِلُه)- ولَيسَ بينه وبينها سوى بضعة أمتار (على شارعٍ واحدٍ!!)! - الأعلامُ الصليبيةُ؛ تُرَفرِفُ من كل جانب؟!

... فأيُّهما أهون شرًّا، وأقلُّ ضُرّاً: (حالُنا) -مع التحوُّط كلِّه، والحذر كلّه- فضلاً عن الضرورة المُلجِئة، والحِرْص على الاستبدال والتغيير-؛ أم (حالُكم)؛ الدالُّ على حالِكم؟!

يا مَن يَعِيبُ وعيبُهُ مُتَشَعِّبٌ   كَمْ فِيكَ مِن عيبٍ وأَنتَ تَعِيبُ

وقد قال الإمامُ ابنُ القيّم -في الأبياتِ المشارِ إليها! -نفسِها-:

واحكُمْ فأَيُّ (الدَّعْوَيَيْنِ) أَحقُّ بالتَّـ   ـجْريمِ[٤] والتَّأْثِيمِ عندَ اللَّهِ؟!

ثُمَّ أَمْرٌ آخَرُ ؛ وهو :

---

(١) (التَّغْب): القَبيح! و (التَّبّ): الخسارة!!

(٢) التي ساقَها - بغير حقِّها - (الرُّويبضةُ) - نفسُه -!

(٣) كما في «إغاثةِ اللّهفان» (١/ ٣٨٤) - بتحقِيقي، وتخريج شَيخِنا -رحمه اللّه- وهُو تحتَ الطّبع-.

وعند ابن القيّم : ملاهي!

(٤) وعند ابن القيم (بالتحريم) -بالحاء المهملة-!

أَنَّ نظْـرَةَ هـذا (الرّويبضـةِ) -الدُّونيّـةَ، السُّـفليّةَ!!- أَعْمَتْـهُ (!) عن أنْ يَرى بِجَنْبِ (مطعم طنّة ورنّة[1] !!) -وَقُبَيْلَهُ- ما يُناقِضُ دعواه، ويعارِضُ ما سَمَّاه-: (معـرض الإسراء) !! وأَضَلَّتْهُ (!) -كذلك- عَنْ أَن يُبْصِر بأُمِّ عَيْنَيْهِ (!) في طابق العمارة المذكورةِ -الأوّل-: (**المُصَلّى) المُهَيّأ للعبادة!**

فماذا تقولون في هذا **المُفْتَري** -أَيّها السّادَة-، بلا تزيُّدٍ أَو زيادة؟!

إنّه (التّدقيق = الدّقيق)، والعِمايةُ عن سواءِ الطّريق!

- سادسـاً: أمّـا الشِّـعر المتعلّـق بـ(الـدف والمِزْمار)؛ فهو يدلُّ -مِن دلائلَ كثيرةٍ- على بلادةِ حسِّك الشِّعريّ(!)، وصفاقةِ جهلك العلميّ!!

فـأين حـالُ مـا ذكـره الإمام ابن القيِّم -رحمه اللَّه- مِن الحال الذي نحن فيه -مِن قريب أو بعيد-؟! **أم أنّها (الرياضِيات) الخاسرة؟!**

أم أنَّ الأمر -كما كان يقولُ شيخنا -رحمه اللَّه-: **(عنزة ولو طارت)؟!**

❑ الغناءُ والمعازف :

- سـابعاً: نحـن -وللّـه الحمد- **نحرّم الغناء، والمعازف، والطبلَ، والدف، والمزمار، وسائر الهوائيات (!)، وذوات الأوتار!!**

أَمّـا (الرويبضـةُ)؛ فقـد قـال فـي «حقيقتِـه» (ص ١٠٦) -بعد إشارتِه إلى الأغاني، وآلاتِ اللّهو والطربِ-:

«... رُغـمَ تَحرِّي الشيخِ -رحمه اللَّه- لذلك.. وكتبِه ما وصلَ إليه اجتهادُه في ذلك»!!

---

(١) معَ أنّـه ليسـت كـلُّ (طنّـة) موسـيقى! ولا كلُّ (رنّة) معازفَ!! فقد تكون هذه -في هذا (المطعم)!- (طنّات) الملاعق! و(رنّات) الصحون!!

فضـلاً عـن أنّ هـذا(!) -هكـذا- مُجَرَّدُ اسمٍ! و(المطعم) -في «حقِيقَتِه»- يبيعُ المأكولاتِ الحلال؛ فأين «حقيقةُ» الإشكال؟!

أقولُ: فهل (تخالفونَهُ) في (اجتهادِه)؟!

ولماذا هذا (التَّسيُّب) في هذه المسألةِ؟!

أم أَنَّه (نفحةٌ) إرجائيَّة: (تناسبُ) الأوضاعَ (الجامعيَّة)؟!

أم أَنَّكم (!) على (مذهب) (**الباحث = النّاكث**) -الهدّام[١]- الذي أَشَدْتَ[٢] بهِ!- وَأَشَرْتَ إلى بعضِ ما كتب (ص ٨٧)؛ مؤيِّداً له -وقد أيّدهُ قبلك، بل قدّم له، وأثنى عليه!- فضيلةُ الشيخ المقدِّم لرسالتك! -**ولو في مسألةٍ أُخرى! هي أَخطَرُ!**!-؛ بما يُبيحُهُ مِن هذه المعازفِ، **بل يجعلُ حِلَّها كحِلِّ التفَّاح** !!

أم ماذا -**أَيُّها الجهلةُ الأقْحَاح**-؟!

وإلاَّ؛ فأنتم عن باطل هذا -ومنكَره- تسكتون...

وتنسِبُون في آنٍ -معاً- إلى البُرآءِ ما هُم عنه بعيدون، وله مُحرِّمون...

فما لكم كيف تحكمون؟!

وما أَجملَ ما قالَه بعضُ فضلاءِ النَّاس: (**كثرةُ الإمساس تُفقِدُ الإحساس**)!

وكتابُ شيخنا -رحمه اللَّه-: «النصيحة بالتحذير...» كاشفٌ لحقيقة هذا الهدّام الخطير؛ الذي (لا تزالون!) **تُلمِّعون جذوتَه المُنطفئة!!**

وكتابُه الآخر -رحمه اللَّه-: «تحريم آلات الطرب» ناقضٌ لدعواه الإباحيّة **(المُخْتَبِئَة)** !!

فإنْ يكُ صَدْرُ هذا اليومِ ولّى   فإنّ غداً لِناظِرِه قريبُ

---

(١) **هذا وصفُ شيخنا له؛ فأين (الوفاء) -المُدَّعى- له؟!**

(٢) وسيأتي (ص ١٩٨) **نقضٌ** للفرية المزدوجة الّتي سوّدها هذا (الرويبضة)!! حتى على هذا (الباحث) الذي تقوّى به -**مُتقوّلاً عليه!** -!!

□ **مؤلفات شيخِنا التي قمتُ على نشرها :**

- **ثامناً**: أمّا ما ختم به (الرويبضةُ) كلامَه -**بقلم بارد!**- من (إشارة) إلى مقدّمتي لرسالة «حكم تارك الصلاة» -لشيخنا -بقولِه: (...كما استباح **أحدهم** الكذب على الشيخ وأساء له كثيراً...) إلخ!!!

فالجواب من وجهين:

الأول: أنّ هذه الرسالةَ -والحمد للَّه- **طُبعت على عين شيخنا** -**رحمة اللَّه عليه**- **أثناءَ حياتِهِ؛ بل عزا إليها، وذكَرَهَا، وذكَّر بها**؛ وذلك في كتابه المعطار «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم٣٠٥٤)، بل ردّ على مَن ردّ عليها؛ كمثل معشوق (الرويبضة) -ذاك!- الّذي هو بهِ **شَغُوف!!** وبما يُكْثِرُ مِنْ الـ (سَفَر) (**حَوَالَيْـ**)ـهِ !! -بهواه (!) المعروف!- فيما سوّد من كلِمَاتٍ وحروف!!

حتَّى غدا (**حَالُه**) **مَعَهُ** (!) على مَعنَى ما قيل:

عَدُوٌّ لَمَنْ عادت وسِلْمٌ لأهلِهَا ... ومَنْ قَرَّبَتْ ليلَى أَحَبَّ وقَرَّبا

... أَفَلَم (يكتشف) الشيخُ الألبانيُّ «**عُمدةُ أهل الحديثِ**»- المشهورُ بدقّتهِ، والمتميّزُ بتدقيقه -هذا الكذبَ، وغاب عنه، و(**ضاع**) منه!!؟ حتّى (هداه) إليه- ودلّه عليه -**ولو بعد وفاته!**- ذيّاك الإمّعة الجهول، و(الرويبضة) الظّلُّوم!!

صدق رسولُنا الكريم -عليه أفضل الصلاة، وأتمّ التسليم-: «**إن ممّا أدرك الناس من كلام النبوّة الأولى: إذا لم تستح فاصنع ما شئت**»...

وبخاصّةٍ؛ إذا وُجد من (**يمدح**) **الجاهل، ويُرَوِّج للخامل**، ويلتفُّ حول الفاشل!!

إذا لم تخشَ عاقبة الليالي ... ولم تَسْتَحْيِ فاصنعْ ما تشاءُ

أمّا (الإساءَة) المزعومةُ -**بكذبٍ آخَرَ!**- فهي لا تخرج عن جِرَاب صُويحباتها -من قبل ومن بعد-؛ **افتراءً يُزكِم الأنوف، وباطلاً بالبهتِ المكشوف!!**

نعـم؛ الإسـاءَةُ له(!) -المعكُوسَةُ!- كامنةٌ **بفضح أدعياء محبّته، المخالفين لمنهجه !**

فـإنْ كانَتْـهُ: فهـي إساءةٌ مِن قِبَلِ ذوي النظّارات (الملوّنة)؛ **الّتي لا تَرى إلاّ ما تُرى !!**

فاقْلِبْها: تُصِبْ بها!!

وأُبشِّـر مَـن هو أهلٌ للبشرى: أنَّ رسالة «حكم تارك لصلاة» -الآن- تحت الطبـع -ولِلّـه الحمـد-، بمقدّمـة جديـدة -**إضافةً للسابقة!**- وتعليقات أرجو أنْ تكـون مفيـدة؛ **فيها تعقُّب بعضِ المُتَعَقِّبين، والردّ على عددٍ من الرادِّين**، والحمد للّه ربّ العالمين.

❑ حول فتوى (اللجنة) :

أمّـا الوجـه الثـاني: فلقـد انخـرس أمامـه (الرويبضة التافه)، ولم يَنْبِس فيه ببنتِ شَفَةٍ! بل أعرض، ونأى بجانبِهِ..

فلقـد كتبـتُ ردّاً علـى (فتـوى اللجنة الدائمة)- المتعلّقة بكتابِ «التحذير مـن فتنة التكفير»- وما أَلْحَقْتُ به (!) مِن كتابي الآخر «صيحة نذير»! -بعنوان: **«الأجوبـة المتلائمة على فتوى اللجنة الدائمة»**[1]- وهو مطبوع متداول... فصّلتُ القولَ فيه، بما انْبَكَمَ بين يديه هذا الجاهلُ السفيه...

---

(١) ولقـد وَصَلَنِـي -**وأنـا فـي الطَّـوْرِ النِّهـائِي مِـن تَصحيـحِ كتابِي هذا**- مُتَهَيِّئًا للسَّفَرِ!- كتابٌ وجِيزٌ(!) بعُنـوان: «رفـع اللائمـة عـن فتوى اللجنة الدّائمة»؛ ردّاً على كتابِي «الأجوبة المُتلائمة»! سوَّدَهُ سُـعودِيٌّ (لا أعرفُـه) !! وقرّظَ له ثلاثةٌ -فُضلاءُ - كُلُّهـم-: **شيخٌ مِن (كبارِ العُلماءِ)**، وآخَرُ مُدرّسُ جامعةٍ، وطالِبُ علم (**يَعْرِفُني وأعرفُه**)! فطالعته، وتأمّلتُه؛ فلم يزدني -**والحمد للّه- إلاّ اطمئنانًا، وثباتًا** ...

وقد كتبتُ رسالةً مفردةً في الرَّدِّ على «رفع اللائمة..» -هذا!- **على وجه الاختصار**-، بعُنوان: «**التنبيهات المُتوائِمَة في نُصرَةِ (الأجوبة المتلائمة..)، والنَّقْضِ على (رفع اللائمة..)**»...

فعسى أن تُنشَرَ -قريبًا -**إن شاء اللّه**-.

ولكنَّ فاقدَ الشّيءِ لا يُعطيه...

وتحت الطبع عندي -قريبًا -إنْ شاءَ اللّه- كتابٌ آخرُ عنوانه «**الحُجّة القائمة على فتوى اللجنة الدائمة**»؛ هو مجرّد وثائق وحقائق؛ تَكسِرُ العَقَباتِ، وتُحطِّم العَوائِق...

ولعلّي -إنْ (مَنّ) اللّهُ العليُّ العظيمُ -بفضلِه- أُعزِّزهما بنشرِ ثالثٍ اسمُه: «**كلمةٌ سواء..**» -وهو جاهزٌ للطّبع منذ سنةٍ!-؛ لدفع البلاء، من أمثال هذا الرويبضة، وأذنابه الجُهلاء!!

كُلُّ ذلك؛ بتقدير علميٍّ، واحترامٍ رفيع -لم يَزَلْ، ولا يزالُ- لأشياخنا النبلاء، وعُلمائنا الفُضلاء...

وليس بخفيٍّ أنَّ تخطئةَ التخطئةِ حقٌّ مشروع، ودفاعٌ غير ممنوع؛ فلا يَنتقصُ فضلاً، ولا يُوَرِّثُ شكًّا...

ولقد نقلتُ في كتابِي «التعريف والتّنبئة...» (ص ١٥ - الطّبعة الثانية) قولَ فضيلَةِ **أُستاذِنا الشّيخِ العلاّمة ابنِ عُثَيمين** -رحمه اللّه- في الفتوى المشار إليها، ونقدَه لها، واعتراضَه عليها، وأنه: (**لَمْ يَستَفِدْ منها إلاّ الثَّوريُّون والتّكفيريُّون**[1])؛ فليُنْظَرْ...

ولقدْ جعلتُ -في آخِرِ كتابي -هذا- (ص ٢٥٥) = (مُلحقاً خاصّاً) يتضَمَّن نصَّ كلامِ فضيلَةِ الأخِ الشّيخِ **الدّكتور حسين بن عبدالعزيز آل الشّيخ** -حفظه اللّه- إمام وخطيب المسجد النّبوي، والقاضي بالمحْكَمة الكُبرى في طَيْبَةَ الطَّيِّبةِ - جواباً على مَنْ سألَه عن الفتوى، وبيان رأيه فيها، فَلْيُنْتَظَرْ...

❑ **السرقات العلميّة -مرّة أخرى-:**

سابعًا: ثم تكلّم (الرويبضة التافه) (ص١٧) -مرةً أخرى!- حول

(١) وصُوَرُ هذه الاستفادة -**واقعيًّا**- مُتكاثرةٌ !!

السـرقات، ومـا يتعلّـق بهـا؛ بكـلامٍ أهـوج، وسـياقٍ أسمج؛ ذاكـراً -بتفاهتـهِ المعهـودة!-: (عصابـة عُرفـت بهـذا الخُلُق الرديء...)!!... **إلى آخرِ ما هذى به هذا القَمِيء !**

فـأقول: قد ضربتُ -قَبْلاً- (أمثلةً) -عدّةً- وقع بها هذا (الرويبضة) -وفضيلة الشيخ المقدّمِ لكتابه!- مِمّا لا يخرج عن هذا الإطار، ولا يجاوز هذا المِقدار!

فلا أُكرّر ولا أُعيد؛ وإن كان عندي فيه مَزيدُ مزيد!!

فلعلّ الفرُصةَ -من بعد- تلوح، والجهلَ من أربابِهِ يختفي ويروح!

ولكنْ؛ ماذا نفعل بهذا الجاهل (اللَّحوح)؟!

ذو الجهلِ يُقْرَعُ بالعصا ذو العلمِ تكفيه الإشارة

❑ بين (التباهي)، و (الغفلة) :

ثامنًا: ثم تكلّم (الرويبضة التافه) -قائلاً-:

«وتبـاهى أردأُهـم بأنّـه قدّم للشيخ -رحمه اللَّه- على حين غفلة منه، وقد جـرت العـادة العلميـة (!) أن يقدّم الأعلى للأدنى، وليس العكسَ؛ فكيف يكون مثل هذا التباهي المقلوب من ذيّاك المتسلّل!!»...

فأقولُ: **لا أجد** من جوابٍ **أوّل**؛ أبلغَ من قولِ الأوّل:

فقُل لمن يدّعي في العلمِ (دكْتَرَةً) حَفِظتَ شيئاً وغابَتْ عنك أشياءُ

ثم؛ ماذا تريدُ -يا هذا!- مِن (وراءِ) هذا الكلامِ؟!

أتريدُ إفسادَ(!) ما بيني وبين أُستاذي الشيخ؛ بعكس الحقيقة، وقلب الصورة؟!

ولكنْ متى؟! بعدَ الوفاة؟! فَهَيهَات، هَيْهَات ...

لقـد كـان غـيرُك (أشـطرَ) منـك -يا هذا!-؛ فحاوَلوا ذلك في حياة الشيخ -مرّاتٍ وكَرّاتٍ-؛ **فلم يجْنُوا إلاّ الخيبة، ولم يجِدوا إلاّ الانخناس!!**

وأنت تفعلُ ذلك اليوم، وبعد المَوْت بنحو ألفِ يوم ويوم!؟!

فيُقال لك:

لا تَدْخُلَنْ بنميمــةٍ بين العَصــا ولِحائها[١]

وقلتُ -مُتَمِّمًا-:

قد نِلْتَ منها غُصّةً في الحَلْقِ منكَ بلاؤُها

والظُّلمُ فِيكَ مُبـدَّلٌ حقَّ «الحقيقةِ» دَاءَهـا

أمّـا التَّبـاهي؛ فنسـألُ اللّـهَ -تعالى- أَنْ يَعْفُوَ عنّا فيما (قد) نُخالفُ الحقَّ فيهِ؛ فليس كلُّه مناقِضاً للحقِّ -أيُّهذا السفيه-!!

ولئـن (تبــاهى) (غيرُنــا) بمناصبِـه، وشـهاداتِه: فـلا أَقـلَّ مِـنْ أَن (نَعلُـوَ) -(نحنُ)- بتلمَذَتِنا لشيخِنا، وأستاذيَّته لنا...

كُتِبَ الحربُ والقتالُ علينا وعلى الغانياتِ جَرُّ الذُّيولِ

أمَّا الجوابُ الثَّاني:

فالغفلـةُ المنسـوبة -ظلمـاً وظنّـاً!- إلـى شـيخنا- «عمدة أهل الحديث في زمانـه»[٢] -بـل (السابقِ)[٣] في عصرهِ وأوانه-؛ ماذا وراءَها إلاَّ الطعن المُبطّن، بل الصريح المُوطّن!!؟

فإذا قيل: هي الغفلة البشريّة!

فأقول: مرّة؛ أَو مرّتين، وليسَ أكثرَ وأكثرَ ...

فـإن (غَفَـل) الشيخ (!) -وحاشاه- مرّةً!- عن تَقدِيمي لكتابه «حُكم تارك

(١) «ديوان صالح بن عبد القُدّوس» (ص ١١٦).

(٢) كما وصفه (!) (الرويبضة التافه) -نفسه- في «حقيقته» (ص١٤) الثانية -هذه-!!

(٣) ولقـد صـحّ عـن النّبـيِّ ﷺ قولُهُ: «في كلّ قرنٍ من أُمّتي سابقون»؛ كما في «الصحيحة» (٢٠٠١) -لشيخنا- رحمه اللّه-.

الصلاة» [(١)](!)؛ فهل (غَفَل) عن الكتبِ الأخرى (الكثيرة) -أمثالِه-:

كمثل كتابه: «سؤال وجواب حول فقه الواقع»؟! -وطبعتُه الجديدة صَدَرَتْ قبل شهورٍ عديدة!-.

وهل (غَفَلَ) عن كتابه: «التعليقات الرضيّة» -بمجلّداته الثلاثة-؟!

وهل (غَفَلَ) عن كتابه: «الباعث الحثيث» -بمجلّديه-؟!

... وهذا كلُّه في حياته، وعلى عينه، و(عقله)[(٢)]!

وأخيراً -بعد وفاته- وبإذنِه ومُباركَتِه -مِن قبل-: كتاب «هداية الرواة» -بمجلّداته الستّة-!

ولاحقًا -تحت الطَّبع- وبإذنِه -أيضًا- رحمه اللَّه-: كتاب «إغاثة اللَّهفان» -بمجلَّديه-!

---

(١) فضلاً عن أمرٍ آخَرَ -مُهِمٍّ-؛ وهو أنّ الكتابَ (استمرَّ) يُنْشَرُ -وينتشِرُ- في حياة الشّيخ سنواتٍ وسنَواتٍ ؛ أفلا يكفي (بعضُها) لدفع تلك (الغفلة) المُدّعاة -وردِّها-؟!

وفي كتاب «ثَبَت مؤلَّفات المحدِّث الكبيرِ الإمامِ محمد ناصر الدين الألبانيِّ الأرنؤوطيِّ» (ص ١٨٣) -للشمْراني!- صورة من خطِّ شيخنا -رحمه الله- فيها سَرْدٌ لبعض أسماء كتبه ومصنَّفاتِه؛ من ضِمنِها: «حكمُ تاركِ الصلاة»؛ وأضاف -عقِبَها- شيخُنا -بين قوسين-: «وفيه التفريقُ بين الكفرِ العمليِّ، والكفرِ الاعتقاديِّ» .

(تنبيه): كتاب «الثَّبَتِ» -هذا- للشَّمْراني -بالميم!- فيه (بعضُ!) جهدٍ (مشكورٍ) مِنْ مُؤلِّفه -غفر اللَّه له- في جمعِ أسماء مؤلفات شيخنا؛ لكنَّه وقعَ -بالمقابل- في مغالطاتٍ علميَّة كثيرة! وأغلاطٍ منهجيَّة وفيرة!! تدُلُّ على أمورٍ وأمور -خطيرة-!!!

وقد كشفتُ أشياءَ (منها) في كتابي «المعجم الكبير لمؤلَّفاتِ الإمام محمد ناصر الدين الألباني»؛ وذلك في حاشيتِه التي سَمَّيتُها: «ردُّ عَنَتِ العاني، الواقعِ في «ثَبَتِ الشمراني»؛ لمؤلَّفاتِ الإمام الألباني» ! يَسَّرَ اللَّهُ إتمامَه ونشرَه.

(٢) ولقد بقي -رحمه اللَّه- ذا (ذهن حاضر لم يختلط) -كما صدق فيه (الرويبضة) (ص١٩) -هذه المرّة!- إلى آخر يومٍ في حياتِه...

فانظر؛ ماذا يزعم -هذا الأفّاك- هناك، وماذا يقولُ هنا؟!

﴿قُـلْ إنّ الفضلَ بيدِ اللَّهِ يُؤتِيهِ مَنْ يشاءُ واللَّهُ واسِعٌ عليم، يخْتَصُّ برحْمَتِه مَنْ يشاءُ واللَّهُ ذو الفَضلِ العظِيم﴾...

ولكنّه: **ا . ل . ح . س . د ...**

ولَنْ تَسْتَبِينَ -الدَّهْرَ- موضعَ نِعْمَةٍ إذا أَنْتَ لَمْ تُدْلَلْ علَيْها بحاسِدِ

فهل شيخُنا الألبانيُّ -رحمة اللَّه عليه- (غافل) عن هذا كلِّه -أيها (الغافل)- المُتَغافِل- ؟!

فأين (التباهي المقلوب) -المدّعى- مِن (ذيّاك المتسلّل) -غير المرغوب!-؟!

أم أنّه الفهم (المقلوب)، والفقه المسلوب، والعقل المعكوس، والقلب المنكوس؟!

ومن هو -«حقيقةً»- (المتسلّل)؟!

أهو الصادقُ غيرُ المبدِّل؟! أم المُتقوِّل المُتحوِّل؟!

فاتق اللَّهَ، ولا تَفْتَرِ ولا تُهَوِّل!

❏ تواضع شيخنا ، وأدبه :

أمّا الجوابُ الثالثُ:

فإنّ (العادة العلميّة) -هذه- المُدَّعاة؛ ليس عليها دليلٌ لازمٌ -أَوْ مُلزِمٌ-؛ لا مِن كتاب، ولا من سُنّة!

وإنْ دلّ نقضُ هذه العادةِ (!) مِن قِبَلِ شيخنا -وبرضاه- رحمه اللَّه- أحياناً؛ فإنّما يدلُّ -كما يُقال اليوم- على تواضعِهِ الجمّ، وخُلُقِهِ الرفيع، وأدبِهِ العالي؛ الذي افتقده -أيامَنا هذه- كثيراً- كثيرٌ من المشايخ -**فضلاً عن المتمشيخين** !-، وعديدٌ من المتعالمين؛ **الّذين يُريدون (فَرْضَ) مشيختِهم! والإلزامَ بأَسْتَذَتِهم! وأُبُوَّتِهِم!! -استغلالاً لاحترامهم (!)؛ لِداعي سِنٍّ، أَوْ نَحْوِه!!** -.

على الوُلْدِ يَجْني (والدٌ) وَلَوَ انّهم   وُلاةٌ على أمصارِهم أُمراءُ

وليس يفوتُني -آخِرَ هذا التنبيه- أن أذكر أنَّ هذه النقطة -المتعلّقة بالتقديم!- إنّما هي من تشويشات صاحب **«ظاهرة الإرجاء»** (٢/ ٧٦٣) -(المعروف)-!!

وهي واهيةٌ واهيةٌ واهية!!

فَسَرَقَها (!) (الرويبضة) منه! (وتناولها) عنه!!

فهلاّ ذكرتَه -يا هذا- وأَشَدْتَ بِهِ! -كما هو دأبُك-!!؟

ولماذا طَوَيْتَهُ عَنّا؛ وأَنت تكتبُه إلينا؟!

أَسخَطْتَ -يا هذا -بظُلمِك- ربَّك.. فاللّهم (سَفَراً) -إليك- قاصداً، ورِيحاً (حوالَيْنا) لا علينا...

تاسعًا: ثم قال (الرويبضة التافه) (ص١٧) -فِيَّ -:

«وأمّا دعواه قراءةَ الشيخ -رحمه اللَّه- بعض كتبه، وقولُه: (قرأهُ وتمتّع به)، و: (زاده اللَّه توفيقاً)؛ فهي دعوى لا تُساوي ذكرَها -لكثرة ما عرفه الناس عليه من الكذب على الشيخ، ولِما فيها من أخطاءٍ علميّةٍ عقديّةٍ-؛ وإلاّ كان اتّهاماً منه للشيخ -رحمه اللَّه- بأنّه على هواه الإرجائي المذموم)!!

أقول:

١- أمّا أنّها (دعوى لا تُساوي ذكرها): فقد ذَكَرَها الـ... مُسَيْكِينُ!-؛ فهي -إذن- تُساويه، بل تكشف عن «حقيقةِ» هذا الأفّاك، ومَسَاويه!!

❑ المباهلة ، والملاعنة :

٢- أمّا اتّهامي بالكذب على الشيخ في قراءته لبعضِ كتبي، ودُعائه لي - فضلاً عن اتّهامي بكثرة (!) الكذب على الشيخ!!-؛ فأقول فيه **-بكلِّ استعلاءٍ، ووضُوحٍ-** :

لقد كرّر هذا المُبطِلُ هذا التكذيبَ الأحمَقَ الأخرقَ -لي- في مواضعَ عدّة، وفي أماكن متعدّدة -بِرُعونةٍ متطاوِلَة، وَهَمَجِيَّةٍ ظالِمة-؛ فأقول له -بوعي كاملٍ، وإدراكٍ تامٍّ-:

إنّ (كُلّ) الذي كَذَّبْتَني به؛ إمّا أن تكون كاذباً فيه، أو تكون صادقًا:

- فلعنةُ اللَّهِ عليك: إذا كنتَ (أَنْتَ) كاذباً عَلَيَّ في تَكذيبكَ لي؛ وكنتُ (أَنا) صادقاً فيما كذَّبْتَني به ...

- ولعنةُ اللَّه علَيَّ: إذا كنتُ (أَنا) كاذباً على الشيخ، وكنتَ (أنتَ) صادقاً في تكذيبك لي..

بل إنّي أُباهِلُك على ذلك؛ فأنتَ -يا ذا- من (قوم) لا يُجْدِي معهم سوى (الضّرب) المُوجِع؛ فلا حُجّةَ تَنْفَع، ولا بُرهان يُقْنِع، ولا دليلَ يَقْمَع...

وأَتنازَلُ معك درجة -رحمةً[1] بك-؛ بأَنْ آذَنَ لك بالتَّراجُع - عن كذبِك وتكذيبك- بالتّوبة الصّريحة، وشروطِها الصّحيحة- قبل (إلزامك) بهذا التّلاعُنِ - والرّضوخِ له -، فضلاً عن خوض تلكَ المُباهَلَة والمُنَازَلَة..

وإلاّ؛ فانتظِر مِن ربِّكَ -ذي القُوّة والجَبَروت- اللّعنةَ تهبطُ على أُمِّ رأْسِك، فتشدخُك وتَشرخُك...﴿جزاءً وِفاقاً﴾...

فأَيَّ الأمرين تقضِي؛ فهو قضاءٌ منك عليك!!

وأَمّا أَنا: فإنِّي منشرحٌ -ولله الحمد- بِصدقي، ولِصدقي؛ وَلْيَرْغَمْ أَنفُكَ -في الدّنيا والآخِرة- أَيّها الظّلومُ، الجهولُ، الكذوب!

❑ **وحدة العقيدة والمنهج :**

٣- ما الّذي يمنعك -أو يُحَرِّجُك!- من قَبُولِ (دعْوى) دُعاءِ الشيخ لي

---

(١) وإن كنتَ صغيرَها! بل (محذوفَها) -لا تستحقُّها-!

بـالتّوفيق؛ مـع كونِـي صاحبَه و تلميـذَه -رُغْمـاً عن أَنفك!-؛ وعقيدتي عقيدتَه، ومنهجي منهجَه؟!!

فسـائغٌ جـدّاً -والحالـةُ هـذه!- قَبُول هذه (الدعوى) بينَ طرفين متلائمَين متوائمَين..

ولقـد (فَلَتَـتْ!) كلمـةٌ -بغـير وعـيٍ ولا شـعورا- مـن هذا (الرّويبضة التّافه) -المغـرور- فيهـا الإقـرارُ بهـذا الإلـزام؛ حيث أَشار (ص١٠٨) -أثناءَ طَيٍّ كلام!- إلـى (أَنّ الأَدْعيـاء يسِيرونَ على خُطَى الشّيخ -رحمه اللّه- في مسائِلِ الإيمان)[١]؛ وليس ذلك -عنده!- سوى (الفكر الإرجائي المذموم)!!

... هـذا هـو حالُ حمَلَةِ الأقلام (المتلوِّنةِ) البَغِيضَة؛ مِمَّا يكشف «حقيقَةَ» اللـؤْمِ المُسْتَشـرِي فـي هـذه النُّفـوس (المتنقِّلـة) المريضَـة!! ذاتِ الدّعـاوَى (الكاذبة) العريضة !!!

... فمِـن ظُلُمـات التصـوُّف! إلـى تحزُّبـات الإخـوان!! إلـى ضـلالاتِ التكفيرِيِّين !!!

نقِّل فؤادَك حيثُ (شِئْتَ) من الهوى[٢] ما (المُكْثُ) إلاَّ للصحيحِ الراسخِ
أمّـا الخـؤونُ فلن يـدومَ لحالـةٍ (مُتَنَقِّلاً) في الباطـلِ المُتَلَطِّـخِ

٤- أمّـا أنّه فيها (أَخطاء علميّة عقَديّة) فدعوى فسادٍ وإفساد؛ دُونَ إثباتها خَرْطُ القتاد!!

والدّعاوى ما لم تقيـموا عـليها بيّنـاتٍ أَبنـاؤُها أَدْعيـاءُ

ومـا (يُحاولـه) هذا «الرويبضة» -ويجدُّ فيه!! -مِن قبلُ ومن بعدُ- مِمَّا هو منقوضٌ-بدءً وانتِهاءً- دليلٌ على بُطلان دعواه، وَوَهَنِ زعمِهِ...

---

(١) انظر ما سيأتي (ص ١٣٠ و٢٢٩ و٢٣٤).

(٢) أو: .... حيث (شاءَ) لك الهوى !!

وإلاَّ : لَمَا كَرَّر، واجْتَرّا! ولأتى بجديد؛ قريبٍ أو بعيد!

ولكنّه لم يفْعَل.. ولن يَفْعل!!

٥- أمّا أنْ يكونَ دُعاء الشيخ لي: (اتهاماً للشيخ بأنّه على) هوايَ (الإرجائي المذموم)!!

فأَقول:

مِسكين!! **بل مُسَيْكِين!!!** لِمَ أَلَّفْتَ كتابَكَ -إذًا- **أَيُّها الظَّالم الجاهل**-؟!

وفيمن؟!

وبِمَ؟!

وعمَّن؟!

أَمْ أنّك لا تدري ما يخرج من رأسِك؟

... وهو (الراجحُ)!!

ألم تضع في جداولك الثلاثة -التي هي **(خُلاصة) «حقيقتك»** (ص٥١ و٧٩ و١٠٤) -**الثانيةِ** -هذه!- الشيخَ الألبانيَّ في (خانة) أبي عذبة (الأشعري)، والبيجوري (الجوهري)؟!

أَليس القائلُ بقولهم: سلفُه غيرُ سلفِك، ومنهجُه غيرُ منهجِك؟!

أليسَ هذانِ من أَهل (**الهوى الإرجائي المذموم**) -باعترافنا جمِيعاً-؟!

لكنّ حال هذا الغَوِيِّ المتناقضِ مثلُ ما قيل قديماً:

يُعطيك مِن طَرَف اللسانِ حلاوةً ... ويَروغُ مِنْكَ كما يَروغُ الثّعلبُ

وأقول:

متناقِضٌ بل جاهِلٌ متجاهِلٌ ... لا ليس يَصْدُقُ بَلْ يَقولُ فيَكْذِبُ

مُتنَقِّلٌ بين (الطَّوائِفِ) كُلِّها ... وَكَأَنَّ دينَ (القومِ) ذاكَ المَلعَبُ

... إنّه (**التناقضُ**) -قلباً وقالَباً-! و (**الاستغْفَالُ**) -صَدْراً ووِرْداً-!!

وهو عَيْنُه -بعينهِ- «حقيقةً» -**ذو الغفْلَةِ -جدًّا**-!

❏ صحبةٌ مسحوبةٌ !

عاشرًا: ثمّ قال (ص ١٨):

«أمّا صُحْبتي(!) الشيخَ -رحمه اللّه- فقد تجاوزتَ ربعَ القرن بخمس سنين، وكنتُ فيها كسائر خواصّ إخوانِه وأصحابه..»!!

أَقول:

أ- (الصّحبةُ) -**المُدَّعاةُ**- بحدّ ذاتِها!- لا تُغْنِي عن صاحبها -«حقيقةً»- شيئاً؛ فتلك الصّحبةُ الأولى -الأولى- لأمدٍ -التي هي أعلى شرفٍ وأَغلاه- لم تنفعِ النّاكصِين المرتَدِّين؛ الذين يقول رسول اللّه ﷺ فيهم يومَ القيامة -عند الحوض-: «أُمّتي أُمّتي»، فيُقالُ له ﷺ: «إنّهم لا يزالون مرتدّين على أعقابهم»..

فماذا تُغني عنك -يا ذا الجهالَةِ والغُرُور!- صحبةٌ فارغةٌ خاويةٌ؛ ولو مَكَثْتَ فيها قرناً كاملاً -بل (قرنين)!-!! لا رُبُعاً، وَلا ثُلُثاً؟؟!!

ب- أمّا أَنّك كنتَ فيها (كسائر خواصّ إخوانه وأصحابه)؛ **فلا، وَأَلفُ لا**؛ وأنت تعرفُ هذا (**جيِّدًا**)؛ وكيف يكونُ لك ذلك أَو يتسَنّى؛ وقد قضيتَ جُلَّ المدَّةِ المُدَّعاةِ في (غِيابٍ)! و (تَنَقُّلٍ)! وانقطاعٍ! و (سَفَر)!! -حِرصاً على (مُلاحَقَةِ) الشّهادات (!) الّتي (**أَدْرَكْتَ**) -بها- حَمَلَةَ (الدكاتَوْراة) -**أَخيراً** !-!!

فهل فرغتَ -يا هذا- لعلمٍ، أَو تفرّغتَ لتَعَلُّمٍ؛ **فضلاً عن أن تكون أهلاً لتعليم** ؟!

حادي عشر: ثمّ علّق (ص ١٨) عند ذكر (ربع القرن، وتجاوُزِه بخمس سنين!!) - قائِلاً-:

«وهـي المـدّة التـي زعم الأدعياء أنّهم قَضَوْها في صحبة الشيخ، ودعواهم هـذه تصـدُق -وهـي كاذبـة- لـو أَنّهـم بلغُـوا هـذه السـنَّ قبل أن يعرفوا الشيخ -رحمه اللَّه-»!

فأقول: ما أجرأك على عباد اللَّه! بل ما أجرأك على الإثم، والمعصية!!

فلقـد تعرَّفـتُ (أَنَـا) إلى الشيخ -رحمه اللَّه- والحمدُ للَّه- أَوَّلَ ما تعرفتُ إليـهِ- سـنة (١٣٩٨ هـ)، وظَلَلـتُ مُرافِقـاً لـه -وَموافقًـا- **وهو الأهمّ!**- إلى آخر أَيّامـه -رحمه اللَّه-، وذلك سنة (١٤٢٠هـ)؛ فكم تكون هذه المدّة، في التّاريخ ممتدّة؟!

أَمْ أَنّك جاهلٌ -حتّى- بالحساب؟!

وَلِمَ لا يكون؟!

بل هو (الواقع) والصّواب! **بلا ارتياب !!!**

أَمْ أَنّك لا تدري ما تقول -أَيُّها الغُمْرُ الجهول-؟!

أَمّـا تعليلُـه الآخِر؛ مِن أَنّ: (دعواهم تصدُقُ.. لو أَنّهم بلغوا هذه السنَّ قبل أنْ يعرفوا الشيخَ -رحمه اللَّه-)!!

فتعليـلٌ عجيـب، غريـب، مُريـب -**لو صَدَرَ مِن غيرِه! أمّا منه: فَلَيْسَهُ!!**-؛ فهـل يلزمُ -يا هذا!- بلوغُ هذا السنِّ؛ حتّى يُقبلَ قولُنا في صحبته **(نحواً)**[1] من ربع قرن؟!

---

(١) و(الرّويبضـة التافـه) - هـذا - (يُصِـرُّ) - دائمـاً! - علـى (**مَحْـو**) **كلمة (نَحْو)**- هذه!! ونحن -دائماً- للدِّقَّةِ - نُثْبِتها...

وليـس -هـو- يفعـل ذلـك -عاملـه اللَّـه بمـا يسـتحقّ- إلاّ لإيقاعنـا -بغير حقّ- في هُوَّة (حساباته)(!) المُنْكَرة الجاهلة، و(مُخَطّطاته!) الباطلة الفاشلة!!

ولن (يفرحَ) بذلك -إن شاء اللَّه-.

لقد تلوّن جهلُ هذا (الرّويبضة التافه) -ألواناً شتّى-؛ **بكبْرٍ كبير، وتكثُّرٍ كثير**؛ مِن دون حَيَاء **ولا خَجل**، ومن غير خوفٍ **ولا وجَل!!**

فماذا يقول الآنَ -أو يفعل-؟! إنْ كان لا يزالُ (!) في وجههِ مُزْعةُ حياءٍ من ربِّ العِباد! **وقد فُضِح كذبُه -وجهلُه- على رؤوس الأشهاد**، وعرفه أهلُ الجبل والواد!!

هل يستمرّ بمِرائه الطّاغي، وجَدَلِهِ الباغي؟!

أم يستترُ، ويسكتُ، وينخنِسُ؟!

أَمْ أَنّ حالَه كما قِيل:

مَنْ يَهُنْ يَسْهُلِ الهَوَانُ عَلَيهِ ما لِجُرحٍ بِمَيِّتٍ إيلامُ؟!

ثاني عشرَ: ثم تكلّم (الرويبضة التّافه) (ص١٨-١٩) عن بعض (المواقف المشهودة) -فَتْرَةَ (صُحبتهِ) مع الشيخ!-: منها (شهودُهُ زواجَه)!! و(شهادتُه له بمتابعة الدراسة في الجامعة)!!

ثم تكلّم عن زيارتهِ للشيخ **-أثناء مرضه!-** (**حيث دفعه(!)** الشوق إلى عيادتهِ)، وكيف أنّه (قبّل يده ورأسه)!!

... إلى آخِر ما هذىٰ هذا؛ ممّا هو تكرارٌ **-مُخِلٌّ!-**(!) لِبعضِ ما كان قد سوّده في صحيفة (**السبيل**) -الأردنية الأسبوعية-، ثم لخّصه (**أو لُخِّصَ له، وحُذف منه!**) في مجلّة (**البيان**) -اللندنيّة الشهرية-!!

وكلتاهما صحيفتان -حِزبيّتان- معروفتان؛ إحداهما: (شرقية)، والأخرى: (غربيّة) !!

وقد كنتُ رددتُ على هُرائه (المطوّل) -هذا -كُلِّه- في رسالتي «مَعَ

شيخنا ناصر السنّة والدين في شهور حياته الأخيرة» (ص٣١-٣٦)؛ فلا أُعيد[(١)]!

---

(١) وقد أَوْقَفني أخي الودود الفاضل إسماعيل العُمَري -زاده اللَّه مِن فضلِه- على مقالٍ علميٍّ (جادّ)، كتبه -في الإنترنت- بعضُ إخوانِنا الأجواد؛ كشفاً (لنفسيّة) هذا المتلبِّس بالفساد والعِناد، الظالمِ لصالحي العِبَاد ...

و﴿إنَّ ربَّك لبالمِرْصاد﴾ ...

وقد سمّى الأخُ المذكورُ مقالَه: «**القول القيِّم في الدكتور محمد أبو رحيِّم**»!

ومقالُهُ -هذا- في «الحقيقة»- **تحليلٌ دقيقٌ عميقٌ لنفسيّة هذا (الرويبضة)**، وأخلاقه المريضة!! -وهو -فيما كتب- **كأنّه (!) طبيبٌ نَفْسَانيٌّ، بارع نِطَاسيٌّ؛ (يُشخّص) -بدقّةٍ!- الداء، ويصفُ -بقُوّةٍ!- الدواء.**

فكان ممّا قاله الأخ المشار إليه -واسمُه: همّام أبو عبد اللَّه الجزائري- نفع اللَّه به -:

«لا شك أنّ الماضي له تأثيرٌ على حاضر المرء ومستقبله، وهذا التأثير يختلف من شخص إلى آخر، وأيضاً من فترة عن أخرى -في الشخص نفسه-.

ومحمد أبو رحيّم لا يخرج عن هذا المضمار...».

ثم بدأ بتحليلِ ماضيه (!) -بعد الإشارةِ إلى تَصَوُّفه، وجَهله، وتَغْرِيرِه!- مِمّا هو مُعْتَرِفٌ (!) به!- فكان من ضمنِهِ قولُهُ -فيه-:

«**جهله** بحقيقة نفسه والآخرين، **ومعاداتهم** بلا حجة ولا برهان.

وهَوَسه بالتّحدِّي، **وسيطرة** خلفيات الانتصار، **ورغبة** جارفة في ذلك.

وعدم الاقتناع -ابتداءً- بجواب العلماء، **وسيطرة الدهشة والتعجّب** بدل الاطمئنان.

وفضول زائد تكسوه حالات **الغرور**، بيّن **عدمَ الثقةِ** في أهل العلم، والترفّعَ عليهم.

وصراع داخلي عنيف غير معتدل؛ يقلق ويوهن الذاكرة حين استرسالها في استدعاء الأفكار ثم ترتيبها».

ثم أشار الكاتب -جزاه اللَّه خيراً- إلى أهمِّ العوامل المؤثِّرة في شخصيّته؛ فذكر منها:

«الشهادة العلمية؛ **لِتعويض النقص**، ومحاولة نسيان هاجس الماضي، **والترفُّع** بها على الآخرين؛ لإيجاد مكان له في وسطهم».

ثم ختم كلامَه -قائلاً-:

«...مِن خلال ما تقدّم تظهرُ لَنَا الشخصيّة (العلمية) لمحمد أبو رحيّم -كما يلي-:

سيطرةٌ ظاهرة لعقلية الأشياخ، **وهشاشة** في تكوين الذات، **وانفعالية لا مُسَوِّغَ** لها عند الأحداث؛ تُفقده الاعتدال عند الحكم على الآخرين.

و التشكيكُ في المُحاوِر، والانقلاب السريع إلى الضد... وهذا سببه **التكوين الصوفي**. =

ولكنْ؛ قد أَزيد!!

❑ هكذا فلتكن الفضيحةُ :

ثالث عشرَ : ثم علَّق (الرويبضة) (ص١٩) في خاتمةِ ما سوّده حول (صُحبتِهِ) للشيخ -قائلاً-:

«قال علي حَلَبي (!) في كُتيِّبه «مع شيخنا ناصر السُّنة والدين في شهور حياته الأخيرة»:

«ولئن توفّي الشيخ ودُفن وأنا بعيدٌ عنه[١]... فقد كانت سلواي أنّني كنتُ آخر من تكلّم مع الشيخ، ودعا له وصافحه والتقاه..»!!

ثم عقَّبَ (!) قائلاً:

«قلتُ: صدق حلَبي(!) في قولِهِ: «توفي الشيخ ودُفن وأنا بعيدٌ عنه..»[٢]،

= شخصية متقلّبة، تطمح إلى أكثر مما تملك من المؤهّلات والمواهب والقُدُرات، يجعلها تُغيّر المواقع لأجل الظَّفَر بما تحلُم به».

ثم وجّه الكاتبُ -وفّقه اللّه- نصيحةَ العارفِ غيرِ المُستريب -أشبهَ ما تكون بوصفةِ طبيب!- قائلاً -فيها-:

«يُنصح بالابتعاد عن التطلّعات الكبيرة والمسؤوليات المُرهقة، وأيضاً الابتعاد عن البيئة الأولى التي تربّى فيها، حتى لا تَحدث له انتكاسةٌ أُخرى -والعياذ باللّه -تعالى-.

كما يُنصح بالابتعاد عن العاطفة والحماسة والانفعال، وخاصةً إذا كانت غير مقيَّدة بالكتاب والسنة وعلى فهم سلف الأمّة؛ من أمثال الإمام ابن باز، والإمام الألباني.

والبُعد عن أفكار التكفير غير المضبوطة، لأنها تسبِّب صدماتٍ نفسيةً لم تتعوَّد عليها شخصيتُه الهشَّة».ا.هـ

وأقول -بَعْدُ-: الحمدُ -كلُّه- لربِّي -ذي الجلال والإكرام- القائل: ﴿إنَّ اللّهَ يُدافع عن الذين آمنوا﴾ -في أصدقِ الكلام -...

(١) هذه النقاط منه؛ إشارة إلى الحذف والاختصار!

(٢) أمّا ذاك الولدُ العاصي (عاصٍ) - بالتنوين، لا بالمِيم! - في «ردوده..» (صفحة: ط) فتساءَل -بمكرٍ!- عنّي: (ماذا يضيره إنْ مات الشيخُ وهو بعيدٌ عنه؟!)، - وصرّح (صفحة: ح) =

ولـم يصدُق في قوله: «إنّني كنت آخر مَن تكلّم مع الشيخ ...»؛ لأنَّ وفاة الشيخ كـانت بعد سفر حَلَبي إلى السعودية **بأيّام**، ولأنّ آخِرَ مَن صافح الشيخ -من غير أهلهِ وذويهِ -أخ من البحرين- على ما أفاد ولَدُ الشيخِ عبدُ اللطيف.

قـال[1] عـاصم بـن محمـد شـقرة في «الردود العلميّة السُّنيّة»[2] (صفحة: حـا!!): «لعمـري؛ هل أصبح (أي: علي حلبي) من الصوفية الذين يحضرون في مكانين معاً؟!».

قلتُ: هذا تعليقه (!) -**وفيهِ تغليقُه**!-، فأقول:

كنـتُ قلـتُ فـي رسـالتي «مع شيخنا ناصر السنة والدين» (ص٥٦) جواباً على (بعض) فِرى هذا (الرويبضة) -وما أكثرَها!-:

«.. فمـا أجمـلَ مـا قيـل -فـي كـلِّ كاذب مُبير-: (حبل الكذب قصير)! فاحذر -يا أُخيّ!- العاقبةَ والمصير، وكن لأهل الحقِّ الظاهرَ والنَّصير».

= -وتُلْفَـظُ: (حاء)، أو (حا)-، مهموزَةً ومُسهّلةً!!- بأنّ «رابعهم(!) كان في سَفَرٍ **لم يَحْظَ بهذا الموقف الجليل**» !!

ثـم نَسـجَ على تسـاؤله(!) ذاك كذبـاً كثـيراً، وجهلاً مديداً؛ خَتَمُه (!) بإيراد حديثٍ ضعيفٍ -جازماً به؛ **ليكونَ دليلَ جهله!!**- وهو: (أيكون المسلم كذّاباً؟)، قال: «**لا**»!

فهـذا مـن مراسيل «الموطأ» -**المشهورة!!**-، وضعّفه شيخنا (الحبيب) في «ضعيف الترغيب» (١٧٥٢)!

وأقـول -بعـد-: نعـم -يا هذا!- **قد يكون المسلمُ كذّاباً، وأَنتَ الدليلُ!!** فالحديث ضعيف؛ روايةً، و(درايةً)!!

أمّـا تسـاؤلُهُ -ذاك- (المـاكر)-؛ فـأُجيبُ عنـه -قـائلاً-: لا يُضـيرني ذلك -البتّة -**وإن كان يُحزنني** -؛ كما لم يُضِرْ -مِثلُهُ- أبا بكرٍ الصِّديق -رضي اللّه عنه- لمّا مات سيّد ولَدِ آدم ﷺ، وأبو بكرٍ -في السُّنْح- ليس منه بقريب! كما رواه البخاري (٤٤٥٤) -وغيره-!

﴿قَدَراً مَقْدُوراً﴾...

(١) **والنقلُ لا يزالُ من (الرويبضة)!!**

(٢) كذا! وانظر ما سيأتي (ص ١٢٠) حول (ضبطهِ) لهذه الكلمةِ!!

وأقولُ الآن:

لقد كان (حبلُ كذب) هذا المفتري -وشريكِه!- (أقصرَ) ممّا **تخيَّلْتُ**(!) جدّاً!!

وبيانُه من وجوه:

الأول: النصُّ الَّذي (نقله) عنّي **محذوفٌ**[1] **منه أهمُّ ما فيه**، بل إنَّ حذْفَه الظالمَ المُفترى -هذا- هو الذي سوّغ له -**بِأَزِّ شيطانِه له**!- أنْ يسوِّدَ ذاك التعقُّبَ (الفاشلَ) الذي حَسِبَ نفسَه -فيه- أنه أصاب بِهِ -منّي!- مقتلاً!

نعم؛ أصاب به مقتلاً؛ **لكنّه مقتلُه، ونهايتُهُ** -إنْ كان فيه بقيّةٌ مِن حياةٍ، أو حياءٍ-؛ فهو كاذبٌ خؤون، و﴿**اللّه لا يهدي كَيْدَ الخائنين**﴾، ﴿فليعلمَنّ اللّهُ الذين صدقوا وليعلمَنّ الكاذبين﴾ ...

إذا أنتَ حَمَّلْتَ الخؤونَ أمانةً فإنَّك قد أسندتَها شرَّ مَسْنَدِ

فنصُّ كلامي (ص ٢٥) -كاملاً- بالتَّنصيص، ومِن غير تقْصيص!!- كالتالي:

«لئن توفّي الشيخ -ودُفن- وأنا [**بشخصي**] بعيدٌ عنه [**وهذا جدٌّ شديدٍ عليّ**] ؛ فلقد كانت سلواي [**والفضلُ للّه وحده**] أنّني [**لم أُغادره بروحي وعقلي وقلبي -أولاً-**] ، وكنت آخر من تكلّم معه، ودعا له، وصافحه، [**وقبّل ما بين عينيه**] ، والتقاهُ [**من إخواننا طُلاب العلم - سوى أهل بيته-**]».

... وكلُّ ما جعلتُهُ -هنا- بين معقوفَين[2] -**مُسوَّدًا**- هو ممّا حَذَفه (أبو

---

(١) ولا ننسى أنَّ كنيتَه (أبو حُذيفة)!!

وحتى (يسْتُرَ) -هذا الحذّافُ!- فِعلتَه الشنعاء -هذه-: أشار في موضعٍ (واحدٍ) -فقط- مِن وسط كلامه - إلى الحذفِ -بوضعه نقاطاً مكانه!-؛ وسكت عن المواضع الأخرى! وهي (ستّةٌ) كبرى !!

(٢) وهذا أصحُّ من قولنا: «معكوفَين» -بالكاف-، وقد كنت استعملتُه -قبلُ- مراراً؛ ثمّ نبّهني إلى صوابِهِ بعضُ الإخوة -جزاهم اللّه خيراً-.

وإنْ كان لحرف (الكاف) -فيها- وجهٌ لُغويٌّ.

حُذيفـةَ!) - الحَـذّاف! - ليكـذبَ علـى دُعــاة منهـج الأسـلاف؛ بكثـيرٍ مـن الإجحاف، وبلا أدنى وجهٍ من الإنصاف!!

فماذا نقول؛ في هذا المفتري (السَّخَّاف)؟!

و(حَذَفاتُهُ) -هذه -كلُّها- يرمي إلى شيئين من ورائها:

أ: تجريد كلامي من عواطفِهِ، وأحاسيسه... وبالتالي: روحه، وحقيقته!!

فقد كتبتُ ما كتبتُ - على معنى قول الشاعر-:

فإن كانت الأجسامُ منّا تباعدت فإنّ المَدَى بين القلوب قريبُ

... ولكنْ؛ **ماذا نفعلُ بهؤلاء (الناس)؛ وقد فقدوا (!) الشعورَ والإحساس!؟**

ب: تسـويغُ كذبـهِ، وتمشـيةُ فريتـهِ؛ وذلك في (**حذفه**) الجملةَ الأخيرةَ من كلامـي -وهـي أَهمُّهُ!-؛ وذلك وَصْفي لمن كنتُ (**آخِرَهم**) في لُقيا الشيخ -قبل موته-؛ وهم - كما صرّحتُ-: [**إخواننا طُلاَّب العلم - سوى أهل بيتِهِ-**]!!

فمـا قـولُ أهـلِ النَّصَفَةِ في هذا المفتري؛ الذي (بَزّ)[١] كُلَّ مبتدعٍ يَمْتري: من مُرجئ وأشعري!؟

فهـل تظنُّنـي -أيهـا المسـكينُ الكـذوبُ غيرُ الأمينِ!- قد خَفِي عليَّ خَبَرُ ذاك (الزائر) البحريني؟!

لقـد أخبرني بذلـك -**شِـفَاهاً**- أخونا اللطيفُ ابنُ شيخِنا -عبدُ اللطيف- أبو عُبادة... ولم يكُن ذلك -**بالواسطة**- مجرّدَ إفادة[٢]!!

(١) بالزّاي أَوِ الذّال -المُعْجَمَتين-.

(٢) وهـو اللفـظ الـذي عبّر عنـه (الرويبضة) -**مستحيياً!**- بقوله: «على ما (أفاد) ولدُ الشيخ عبدُ اللطيف»!

وهـو فـي كلامـهِ هـذا إنّمـا (**يسرقُ!**)(!) تلك (الإفادة)، عن ذاك العاصي(!) -عاصٍ!- دون عزوٍ، **ولا إشادة !!**

ومِن أجلِهِ قيّدتُ كلامي بقيدٍ واضحٍ صريح، واقعيٍّ صحيح؛ لا يخرِمُهُ كذبُ هذا المُدَّعي، ولا دعوى هذا الكاذب!!

وإلاَّ؛ فبعد هذا الأخ (البحريني) -يقينًا- (التَقَاةُ) الأطبّاءُ، والمُمرِّضون، و... !

فَلْيهنأْ (الرويبضةُ) بافترائهِ (القديم = الجديد)... ولْينتَظِر لمآلِه الأكيد!!

﴿وما ربُّكَ بظَلاَّمٍ للعبيد﴾...

❑ **حول وفاة شيخنا :**

الثاني: ومِن كذباتِهِ -في تسويده- قولُه -عن وفاة الشيخ -:(كانت بعد سفَر حلبي (!) إلى السعودية **بأيّام**)!!

والواقعُ بخلافِ ذلك؛ فلقد سافرتُ ضُحى الخميس، ومات الشيخ -رحمة اللَّه عليه- عصر السبت-؛ **فبين فِراقي البلدَ، وفِراقِهِ الدّنيا: يومٌ واحد**... وهذا ما أشرتُ إليه في رسالتي «مع شيخنا...» (ص٢٥) -مُتمِّماً- وقد (**حذفه**) -أَيْضاً- (**أبو حُذيفة الحذّاف!**)-؛ حيثُ قلت:

«... فالحمد للَّه على قضائه وقدَره...

﴿قُل لَنْ يُصيبَنا إلاَّ ما كتَبَ اللَّهُ لَنا﴾...

وفي صبيحة (يوم الأحد) -فوراً- وقَبل الظهر بقريب ساعتين: كنتُ على مَتْن طائرة الرياض التي وصَلَتْ إلى عمّان... فذَهبتُ -مسارعاً- إلى قَبْر الشيخ، **مطبّقاً لسُننٍ كان الشيخ يحرصُ عليها** -إذا فاتته الصلاة على جنازة حبيبٍ، أو قريبٍ-، فصلّيت عليه -عند قبره[1]-؛ مكبِّراً تسع تكبيرات؛ داعياً له بالرحمة والرضوان، ورِفعة الدرجة في الجِنان، وصحبة الأخيار من عبادِ ربّنا الرحمن ...

---

(١) انظر أدلّةَ ذلك، وحجَجَه، وبراهينَه في كتاب «أحكام الجنائز وبدعها» (ص١١٢-١١٥) -لشيخنا -رحمه اللَّه-.

... لقد سافرتُ من عمّان يوم الخميس: مسلّماً على شيخنا -قبل ذلك بيوم، ورجعتُ إليها يومَ الأحد: وقد توفّاه اللّهُ -قبل ذلك بيوم-، **ولم يكن بين هذين اليومين سوى يومين!!**».

الثالث: نقلُهُ -**ما شاء اللّه!**-بعدُ- عن كتاب «الردود العلميّة السُّنيّة[1]...» -للوَلَدِ العاصي!- لا يخرج عمّا قيل:

المستجيرُ بـ (عاصٍ) عند كُربتِهِ كالمستجير من الرمضاءِ بالنارِ

والأعمى لا يهدي أعمى...

﴿فإنّها لا تعمى الأبصار ولكنْ تعمى القلوب التي في الصدور﴾ -أيُّها الجاهل المغرور-!

و ... ﴿إلى اللّه تصير الأمور﴾..

❑ «ردود» **عاصٍ** :

وكتابُ «الردود» -هذا- **ألَّفَهُ (ولدٌ!) يتعصَّبُ -بِحقدٍ وجهلٍ!- دفاعًا عن والدِه!-؛ وهو كتابٌ مليءٌ** (!) بكلِّ (شيءٍ)، وسَبٍّ، وسَبَب؛ حاشا العلمَ والأدب!!!

ولستُ (أَتحاشى) -بالمَرَّة- أَنْ أَسُوقَ (لهؤلاءِ) -فيهم!- كلمَاتِ حَقٍّ مُرّة:

كبهيمةٍ عمياءَ قادَ زِمَامَها أَعمَى على عِوَجِ الطّريقِ الجائرِ

ومثلُه:

أَعمى يقود بصيراً لا أَبا لَكُمُو قد ضَلَّ من كانَتِ العُميانُ تهدِيهِ

---

(١) كذا ضبطه -بضم السين-، والذي على غلاف الكتاب المذكور -بفتح السين-؛ **فالأول:** نسبةٌ إلى السُّنَّة، **والثاني:** نسبةٌ إلى السَّناء؛ **فأيّهما (تريدون!) -أيها الجهلاء-؟!** **ولستُم منهما، ولا إليهما !!!**

ولقد قرأ هذا الكتابَ الأبترَ (!) غيرُ واحدٍ -من العامّة والخاصّة!- فأصابهم غَثَيانٌ ودُوَارٌ من **وقاحةِ مُسوِّده! وقَبَاحةِ مُروِّجِهِ!!**

بل إنّ (البعضَ) -منهم!- كان عنده -قَبْلُ- **نوعُ تعاطُفٍ**(!) مع قَضِيَّتِهم(!) -إيّاها-؛ فلمّا (نَظَرَ) كتابَ (عاصٍ) -هذا-: ردَّه (!)، وأَبَاها!!

ولولا أنّي (**رفّعت**) قلمي عن تعقّبِهِ -مطوّلاً-؛ لكتبتُ فيه ما يُعرِّفُه حقيقتَه -**إن كان لا يزَالُ لا يعرِفُها!** -ويكشفُ له خبيئتَه- **إنْ غابت عنه جهالتُها!**-..

ومن توفيق اللَّهِ -تعالى- أنَّ مسوّده الجاهل -أيضاً!- (ابتدأ) كتابَه ببيتِ شعرٍ (مشهور)، مُعَلِّقاً عليه بخمسةِ سطور؛ يشرحه، ويبيّن معَانيَه، ويُجَلِّي(!) غُموضه!! وهو قولُ جَريرٍ الشاعر[1]:

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يستطع صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيسِ!

وهذا (الابتداءُ) -منه- إنّما هو **توطئةٌ للانتهاء**(!)-؛ حيث قال -مُخاطباً إيّانا -**باستجداء**- (ص١٩٦- آخر صفحة في الكتاب):

(فيا «أبناء اللَّبون»: كان خيراً لكم وأنْفع أن تبقوا تحت كَنَفِ «البُزْلِ القناعيس» من أهل العلم في بلدكم، حتى يأذنوا لكم بالفِطام، علّ وعسى أن يكون لكم في طلب العلم واردٌ.

واعلموا أنّ «البُزْل القناعيس» -في العلم- في بلدكم!- هما اثنان؛ أبي

---

(١) كما في «نهاية الأرب» (٣/ ٧٦) -للنُّويري-.

أمّا الكاتِبُ (العاصي) -**الذي ليس له من اسمِه نصيب!**-؛ فقال بين يدي هذا الشِّعر-: (ولذلك قالوا في المَثل)!

فهو جاهلٌ مجهول؛ لا يعرف ما ينقل أو يقول؛ فتراه لا يفرّق بين المثل (النَّثري)، وبين (البيت) الشعري!

فماذا ننتظر منه إلاّ الجهل، والجهل، ثم...الجهل؟! -ليتَ شِعري!-.

وخالي، وإنّي منهما، وبهما، وإليهما، ولهما، وعلى مَن ناوئهما [١]).

فأقول:

إنْ كنتَ -ياهذا!- منهما، وبهما، وإليهما، ولهما! عن (قُربى ونَسَب)؛ **فلستَ كذلك -ولا في أدناه -من العلم أو الحِلم- بسبب!!**

وأخشى (!) لو تكلَّمتُ أكثرَ : أن يَمَسَّ شيءٌ من كلامي جَنَابَ الشيخَين الفاضِلَيْن... ولستُ -إلى هذه الساعةِ!- أرضاه!! لا في أَثَرٍ، ولا في عَيْنٍ!

❑ بين (القَناعيس) ، و (المفاليسِ) :

ولستُ أجدُ (!) ما (أَرُدُّ) به على هذا الكذابِ الأصلعِ [٢] أكثَر من إيرادِ بيتِ شعرٍ -لا مَثَلٍ!- **على وِزانِ ما ساقه (!)، وبحرِه، ورَوِّيهِ**؛ ولكنْ ممّا نظمتُهُ (أنا) عَفْوَ الخاطِرِ؛ حيث قلتُ -واصفاً حالَه-، **دونَ ذِكري أباه وخالَه**-:

ولَدُ الجهالةِ إذ قد (كُزَّ) في قَلَمٍ لم يَعْدُ قالةَ ذي الجَهْلِ المَفاليسِ

وفي روايةٍ (!):

.... **المَناحيسِ**

... ولقد كنتُ حَمَلْتُ (!) نفسي حَمْلاً (ثقيلاً) **-بجهد وجهاد!-** على

---

(١) كذا في إملائهِ -أو ما أُمْلِيَ عليه (!) مِن غير إنشائهِ!-، والجادّة: (ناوَأهما)!

ولـه -من مثل هذه الأخطاء- (**بلِ الخطيئات!**) الإملائية والنَّحْويّة - العشرات بل المئات؛ **من غير مبالغة ولا افتئات!!**

ولعلَّه (!) سوَّغَ لنفْسِه ذلك الافتخارَ المُتهالك؛ لأنّه ولد فضيلةِ الشّيخ (أبي مالك)!!

مع أنّ كلّ عاقلٍ فَطِنٍ نبيه؛ يعلمُ أنْ **ليْسَ كلُّ ولدٍ على (سرِّ) أبيه!!**

وفَرْقٌ -له كبيرُ سَبَبٍ!- بين (**أدَبِ اللسان**) ولسان الأدب!!

وإنِّي (لأعَزِّي) فضيلةَ الشّيخِ (بولده) -**سدّدَهما اللّهُ**-، قائلاً:

(هنيئاً) له إذ لم يكن كابنِه الّذي أطاع الهَوَى في (حالَتَيْه) وما ازْدَجَرْ

وفي روايةٍ (!):

.... أضاعَ الهُدَى..........................

(٢) مجازاً؛ **ولا أدري الواقعَ حقيقةً!!**

قراءة هذه «الردود» -**الجِيَاد**!-؛ فاستجابَتْ لي (نفسي) إلى حدٍّ آخر خمسين صفحةً؛ وقفتُ عندها، ولم أستَطِعْ -إلى الآن- مُجاوزَتَها! ولعلّي أفعلُ -بعْدُ- إن شاء اللَّه-!

فَهَمَمْتُ -حينَها- أنْ أكتب (وُرَيقاتٍ) ماحِقَةً لجهل[1] هذا (المُنْدَسّ) -**بين الوالد والخالِ**- الذي زعم أنّه ألّف (!) كتابَه **بِرّاً بوالدِهِ**!!-؛ وأجعلَ عُنْوانَها:

«**قواصم (عاصِم)؛ بين (حُقوق) الآباء، وعُقوق العُلماء**»!!

وصَدَقَ -**واللَّهِ**- مَن قالَ:

(رُبَّ بِرٍّ يكونُ مِن حالِ جهلٍ) وَمِن البِرِّ ما يَكُونُ عُقُوقًا

... لكنّني -**إلى الآن**!- **مُعْرِضٌ** عن هذا (**الولد**) -وكلُّ مولودٍ وَلَد!-؛ لسفاهته، وتفاهته، وفهاهتِهِ!!!

ولست أدري!! فسُبحان (مُغيِّر) الأحوال؛ **مع كُلِّ الاحترام للوالدِ والخال** ...

أمّا (الصوفيّة) و (التصوّف)؛ فهي مِن نصيب المتدثِّر بِلَبُوسِهَا، والمتمرّغ على عَتَبات أشياخِها!! فضلاً عن المُشِيدِ بمؤلّفاتِ أَقْطابها وأَوتادِها (!)؛ الْقائلِ أَمامَ مئاتٍ من الناس -بالصوت (**الغاضب = العالي**[2])-: «**اقرأوا للإمامِ الغزالي** (!)»، ثم كرَّرَ الوصيّة -بدُونِ ثُنْيا-: «**بِعِ اللِّحْيَةْ؛ واشْترِ** «**الإحْيا**)[3]»!!!

---

(١) والمجالُ لنقده - بل نقضه- كبيرٌ جداً، جداً...
ولكنَّ الوقتَ -واللَّه- **أنفسُ مِنْ ذلك** ...

(٢) وقد نعى فضيلةُ الشّيخ -سدّده اللّه (ص ٧)- من مقدّمته- على الّذين يرفعون (**الأصوات**)، وتنتفخ منهم -غَضَباً- (**الأوداج**)!! فقارِنْ، وتأمّلْ!! وانظر (ص ٥٣) من كتابي -هذا-.

(٣) مع قَصر الألِف؛ ليستقيم السَّجْع!
ويقصِدُ «**إحياءَ علوم الدِّين**» للغزاليِّ الصوفيِّ؛ بما فيه مِنْ **تُرَّهاتٍ، وخُزعبيلاتٍ، وأحاديثَ موضوعاتٍ، وبِدَعٍ ومُحدثات** !!
وقد (استجاب) له بعض السامعين؛ **فاشتروه** !!
وهذا -المشارُ إليه- كلُّه- مِنْ كلامِ (فضيلةِ الشَّيخِ) -نفسِه -غفرَ اللَّهُ له- **أمامَ جمعٍ حاشِدٍ** !!

أمّـا (نحـن) -السّـلفيّين (السّلفيّين)-: فعلى منهج شيخِنا الإمام الألبانيّ -السلفيّ الأثريّ- الصَّفيّ النقيّ؛ لم نُغيّر، أو نُبَدِّلْ، أو (نَفِرّ)[1]!! مِن غير (جُنُوحٍ) إلى صوفيّة!! ولا (جُموحٍ) إلى تكفيريَّة!!

فهـؤلاء -ومَـن (يمدُّهـم) مـن أعوانِهـم و(الحلَفـاء)!!-: أولى بها وأهلُها! للمنتهى!

﴿أتَواصَوْا بِهِ﴾؟! ﴿أم هُمْ قومٌ طاغون﴾؟!

❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) انظر رسالة «نبذة مختصرة في تاريخ (محمد إبراهيم شقرة)» (ص ١٥) للأخ الشيخ سليم الهلالي.

الشاهدُ الرابعُ

(حقيقة) الإيمان عند الشيخ - رحمه الله -!

❑ النقض المنقوض:

أولاً: تكلّم (الرّويبضة) (ص ٢١) -ضمن تمهيدِه!- قائلاً:

«بعد تتبُّعي (!) أقوالَ الشّيخ -رحمه اللّه- خرجتُ بنتيجةٍ لا يختلفُ عليها اثنان..»!

قلتُ: أنّك جاهلٌ فتّان، وكاذبٌ له قرنان؛ بالبَهْتِ والعُدْوان...

... إذ تمّم (!) -بقولِهِ-: «وهي أنَّ للشّيخ قولين اثنَين في تعريف الإيمان، وإنِ اختلَفا في اللّفظِ والتّعبير، فقد اتّفقا في المعنى والتّأصيل»!

سبحان اللّه! قولانِ، ثمّ إذا هما واحد!

ناقضٌ ومنقوض!!

إنّه العلمُ المرفوض، والجهلُ المفروض!

ثانيًا: ثمّ نَقَلَ (ص ٢٢) - تحت عُنوانِ: (القول الأوّل: الإيمان؛ قول: (لا إله إلاّ اللّه) معرفةً وإذعاناً)!- عن شيخِنا -رحمه اللّه- في رسالتِه «التّوحيد أوّلاً..» (ص ١٦-١٧) - قولَه[1] -:

«... فإنَّ الإيمانَ تَسْبِقُهُ المَعْرِفَةُ، وَلا تَكْفِي وَحْدَها؛ بَلْ لا بُدَّ أَنْ يَقْتَرِنَ مَعَ المعرفَةِ الإيمانُ والإذعانُ؛ لأنَّ المَولَى -عزَّ وَجلَّ- يقولُ في مُحْكَمِ التّنزيل: ﴿فاعلَمْ أنّه لا إلَهَ إلاّ اللّهُ واسْتَغْفِرْ لذَنْبِك...﴾.

---

(١) وقد نَقَلَ ذلك عنّي -مِنْ نَقْلِي في «التّعْريفِ والتّنبئة..» (ص ٣٩)-؛ لكنّه كتَمَ وَطَوى!! متابعةً منه لِداعي الهَوى!-.

وقد سقط (!) منه -بِبَنانِهِ!- قولُ شيْخِنا: [بلسانِه]!

وعلَى هذا؛ فإذا قالَ المُسْلِمُ: لا إلَه إلاَّ اللَّهُ [بلسانِهِ]؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَضُمَّ إلى ذَلِك مَعْرِفَةَ هذه الكَلِمَةِ بإيجاز، ثُمّ بالتَّفصيل، فإذا عَرَفَ وَصَدَّقَ وَآمَن؛ فهو الّذي يَصْدُقُ عليه تِلْك الأحاديثُ -التي ذَكَرْتُ بَعْضَها آنِفاً-، ومِنها: قولُه ﷺ: «مَنْ قالَ: لا إلَه إلاَّ اللَّهُ؛ نَفَعَتْهُ يَوْماً مِنْ دَهْرِهِ».

❑ **البتْرُ والحذف :**

قلتُ: كذا بتَرَه (!) -**هذا الجاهلُ الكَذُوب!**- **دون ما بعدَه؛ لِيُوَطِّئ لنفسِه -بعد صفحتَين!- (التَّسلُّل) بافتراءٍ آخَرَ!!** وهو ادّعاؤُهُ: «إنّ الشّيخ -رحمه اللَّه- يتحدّث عن علاقة قول اللسانِ مع قولِ القلب وعمله، ولم يتطرّق الشّيخ -رحمه اللَّه- إلى عمل الجوارح البتّة...»!

... **فأسوقُ ما بتَرَه(!) -أوّلَه وآخِرَه!-؛ لنقطعَ بالحقِّ أثرَه!**

فقد قال شيخُنا -بعد النّقل السّابق!- مباشَرَة -**شارِحاً، وموضِّحًا**-:

«أَيْ: كَانَتْ هَذِه الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ -بعدَ مَعرِفَةِ مَعناها- مُنْجِيَةً لَه مِنَ الخُلودِ في النّار -وَهذا أُكَرِّرُه لِكَيْ يَرسَخَ في الأذْهان-، وقد لا يَكونُ قَدْ قامَ بِمُقتَضاها مِنْ [**كَمالِ العَمَلِ الصّالحِ**]، والانْتِهاءِ عَنِ المَعاصِي؛ وَلِكنّه سَلِمَ مِنَ الشّرْكِ الأكْبَر، [**وقامَ بما يَقْتَضِيه وَيسْتَلْزِمُهُ شَرْطُ الإيمانِ مِنَ الأعمالِ القَلبيّة والظّاهِريّة**]- حَسْبَ اجْتِهادِ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ -وَفِيه تَفْصِيلٌ لَيْسَ هذا مَحَلَّ بَسْطِهِ-؛ وَهوَ تَحْتَ المَشِيئَةِ، وَقَدْ يَدْخُل النّارَ جزاءَ ما ارتكَبَ -أَوْ فَعَلَ- مِنَ المَعاصِي، أَوْ أَخَلَّ [**ببَعْضِ الواجِباتِ**]، ثُمّ تُنْجِيهِ هذهِ الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ، أَوْ يَعْفُو اللَّهُ عَنه -بِفَضْلِه وَكرمِه-، وهذا مَعنى قولِه ﷺ -المُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ-: «مَن قالَ: لا إلَه إلاَّ اللَّهُ؛ نَفَعْتْهُ يوماً مِن دَهْرِهِ».

أَمّا مَنْ قالَها بِلِسانِه، وَلَم يَفْقَهْ مَعنَاها، أوْ فَقِهَ مَعناها؛ وَلَكِنّهُ لَمْ يُؤْمِنْ بهذا المَعْنَى؛ فهذا لا يَنْفَعُهُ قَوْلُهُ: لا إله إلاَّ اللَّهُ...».

قُلْتُ: هذا -**بطُولِه!**- **هو المَحذُوف؛ بِيَدِ هذا الكذّاب المعروف**..

فانظُر إلى ما جَعَلْتُهُ -هنا- بين مَعقوفَيْن؛ لتَرَى -**بما لك من عَينَين!**- ما اقْتَرَفه هذا الأفّاكُ من الكَذِب والمَيْن..

فكلامُ -شيْخِنا -فيه- حول (**كمال العمل الصالح**)، و(**الأعمال الظّاهريّة**)، و (**بعض الواجبات**)[1] -فيما يتعلّق **بأعمالِ الجَوارح**- ظاهر؛ لكنْ: لِذِي القَلب الطّاهِر، والذِّهنِ الزّكيِّ الماهِر...

أمّا مَنْ حالُه -كَما قِيل-:

لوْ أنَّ خِفّةَ عَقْلِه في رِجْلِهِ   سَبَقَ الغزَالَ ولمْ يَفُتْهُ الأرْنَبُ!

... فإنَّ شيطانَه له قاهِر ...

وليس له إلاَّ العَصَا؛ **والعَصَا لمَن عَصى!** -في الباطِن، والظّاهر!!-.

... بهذا البيانِ تعرف -**إنْ كنتَ مُنصِفاً!**- **قِيمَةَ الطّعْنِ** (!) الّذي وَجّهه إليَّ -عَقِبَ الكلام الماضي- هذا (الرّويبضةُ التّافهُ) -معلِّقًا-: (**... فانظُر أخي القارئ** إلى هذا التّدليس الفاضح، والكذب الواضح..)!!

فَمَنْ هو (الأهل) لِهذا الوصفِ الباغِي، يا ذا (الجهل) الطّاغِي؟!

ثالثًا: وكان قد نَقَلَ[2] (ص ٢٣) -مُشيراً (!)- **بطريقةٍ حلزونيّةٍ!**- إلى «التّعريف والتّنبئة..» (ص ٥٤)- نصًّا -من ثلاثة أسطرٍ- عن شيخنا -في الإنكار على (مذهب المرجئة الغُلاة، الّذين لا يشترطون مع القولِ الإيمانَ القلبيَّ)[3]!! جاعلاً تعليقَه **التّافهَ** (!) -ذاك- على هذا النّصّ، وما قبلَه!!

---

(١) مع أنّي أثْبتُّها في «التّعريف والتّنبئة..» بالحرف الغليظ - لاستِرعاءِ النّظَر والانْتِباه -! لكنْ؛ لِمَن لم يلفّه شيطانُه وهواه!

(٢) عَنّي -أيضاً!- لكنْ -هذه المرّة!- عَمًى في العَزْو والإحالة!

(٣) وشطَح قلمه (!) -بشطْح عقلـه!! - فعزى هذا النّقلَ إلى «سلسلة الأحاديث الصحيحة»!! وهو -«حقيقةً»- في «... الضّعيفة»! أَمْ أنّها - لعقله الخَواء -كلَّها!- عنده- سواء؟!

ثـمّ ردَّ (!) عَلَـيَّ ما ذكرتُهُ مِن الموافَقَة بين كلام شَيخنا، وَكلام ابنِ القيّم؛ نـاقلاً عنِّي فـي ذلـك ما نصُّه: «هذا [أي: كلام الشّيخ ناصر] تلخيصٌ قويٌّ من الشّيخ -رحمـه اللّـه- لِمَـا حَـرّره ابـنُ القيِّم -رحمه اللّه- في كتابِ «الصّلاة»، وقولـه (أي: ابـنِ القيّـم): «وهـا هُنا أَصل آخر، وهو أنّ حقيقَة الإيمانِ مركّبة من قول وعمل»...»!!

❑ تحريفات أخرى :

وكلّ هذا -منه -عاملَه اللّهُ بعدله- تبديلٌ وتحريف، وبَتْرٌ وتَزييف!

وذلك مِن وجهين:

- **الأوّل**: أنَّ النّـصّ -المُشـارَ إليـه- المنقـولَ عن شَيخِنا- إنّما هو عندي تحـتَ عُنـوانٍ فَرْعِـيٍّ -نصُّـه-: (**وجهٌ آخر من البيان**)، وكان الوجهُ الأوّلُ -قبله- نصًّا طويلاً وَكبيراً، مكوّناً من ثلاثِ صَفَحات! وهو كلُّه -عنده- محذوف[1]!

... لقَـد حَـذَفَ (المِسْـكِين) -وبالسّـكِّين!- ثـلاث صفحـات! مُتّكئـاً -بافترائِهِ!- على ثلاثة سطور!!

وفـي هذه الصفحاتِ الثّلاث من **دُرر فوائد شيخِنا -في تقرير العقيدة السلفيَّة، وبدَائِع غُرر المناهج السُّنِّيَة**- الشّيءُ الكثير: المُناقضُ لِمَنهجِ المرجئةِ الخطير؛ منه:

- الـرّدّ على: (مذهـب الحنفيّة والماتُريديّة) في خِلافِهم (للسّلف وجماهير الأئمّة... فإنّ هؤلاءِ زادُوا على الإقرار والتّصديق: **العملَ بالأركان**)...

- وأَنّ: (**الخلاف بين المذهَبَيْنِ ليس خلافاً صوريّاً**)..

- وأَنّ (الحنفيّـة مخـالفونَ للجمـاهير مخالفـةً حقيقيّة في إنكار **أنّ العمل من الإيمان**) ..

---

(١) ثـمّ رأيتـه قـد ذَكـره فـي موضـع آخرا -بعد ثلاث صفحات أُخرى!- مبتوراً عن سياقه، ومسروقاً (!) مِن سبَاقِه! فلم يستفد منه! ولم يُفِد (!) به! بل موّه -فيه- وشَوه!!

- وأَنّ: (**الإيمـان يزيد وينقص، وأنّ زيادَتَه بالطّاعة، ونقصَه بالمَعصِية؛** مع تضافُرِ أَدِلّة الكتاب والسُّنّة والآثار السّلفيّة على ذلك)..

- و.. و...

وهـي -كلُّهـا- نُصـوصٌ فِخَـام، تنقـض هَذَيـانَ هـذا (الرّويبضـةِ) القبيـحِ الهجَّام، وما افتَراه من قبيحِ كلام!!

❑ بين (أهل السنة)، و (المرجئة) :

- **الوجـه الثّـاني:** أنّـه حذف (أَيضاً!) من قولي -عن ابنِ القَيِّم- ما ذكرتُهُ عنه -وهو أهمُّهُ- في ذِكْرِ بيان (**موضع المعركة بين المُرجئة وأَهل السّنّة**)...

وكذا حَذَفَ قولَ ابنِ القيِّم -نفسَه -رحمه اللَّه- بعد كلامٍ وبيانٍ-:

«وإذا (**زال عمـل القلـب مـع اعتقـاد الصّدق**)؛ فهذا (موضع المعركة بين المُرجئة وأَهلِ السُّنَّة)[1] ...».

فـانْظُروا إلـى هـذا (التّافـهِ) قليـلِ البَرَكـة؛ كيـف حَـذَفَ أَصـلَ (موضـعِ المَعْرَكة)، بِفَرْدِ حَرَكة !!!

وهو -بهذا- أَوْدَى نَفْسَه مَهْمَهَ الهلاك، وَخاضَ مُعْتَرَكَه!!

وعليه؛ فإنّ كُلَّ تفاهَتِه -**قَبل بترِه**- وبعدَه!- واهِنَةٌ واهِيَة.. وأُمُّه هاوِيَة[2]!!

---

(١) بهـذا تعـرف حقيقـةَ كذبه على ابن القيّم -رحمه اللَّه- في هذا الموضع-؛ حيث ادّعى عليـه -هنـا- أنّـه (عدّ عمل الجوارح رُكناً في مُسمّى الإيمان، كقول القلب وعمله، وقول اللسانِ)!! مـع أَنَّ كـلامَ ابنِ القَيِّمِ -كلَّه -هُنا- مُوَجَّهٌ إلى (**عمل القَلبِ مع اعتِقاد الصّدق**)؛ الّذي هو -عنده- بنصِّه- (**موضعُ المَعرَكَة**)...

وللتّفصيل مجالٌ آخَرُ!!

وانظـر فـي تنقيح **هذا** وتحقيقِهِ كلامَ شيخِ الإسلام -رحمه اللَّه- في «الفتاوى» (٧/ ٥٥٥)؛ **فهو مهمٌّ جدّاً.**

(٢) انظـر معنـى هـذا فـي حديـثٍ نبـويٍّ صحيحٍ، مخرَّج في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٧٥٨) - لشيخنا -رحمه اللَّه-.

ومَعَها (تأصيلُه) الفاشل (ص ٢٤)، **وما عقّبه وأَعقبه!!**

ومثلهـا ما ادّعاه -في آخر (ص ٢٥)- من (إنصافهِ الشّيخ)، و (العَدْلِ في قَضيّتهِ).. **إلى آخر هُرائِهِ**...

ولقـد ذكّرني هذا التّناقضُ -**العريضُ المريضُ**- الجامعُ بكُلّ إسفاف: بيّن الاعتسـاف والإنصاف!- بقصّة ذلك **المُريد الصّوفيِّ الجاهل** (!) الّذي كان كلّما سـمع من شَيخِه (المَزعوم) بدعةً كُفريّة، أَو ضلالَةً شِركيّة: تأَوّل له! وسوّغ غَلَطَه! وذلـك بقولـه -حينًـا-: «كذا أراد الشّيخ -رضي اللّه عنه-»، وقولِه -حيناً آخرَ-: «لم يقصدِ الشّيخ -رضي اللّه عنه-»، و.. و...

... إلـى أن تفوّه (الشّيخ) -يومًا- بكلِمةٍ -لم يَجِدْ (!) منها- وَلَهَا!- ذاك المُريـدُ الصُّوفـيُّ مخرجـاً!! فقـال -جمعاً بين النّقيضَين!-: (**كَفَرَ الشّيخُ -رضيَ اللّه عنه-**) !!

... وهذا قريبٌ -جدّاً- مِن حال هذا (الرّويبضة) التّافه، والمُتعالِم التّائه..

وَوَجْهُ الشّبَهِ ظاهِرٌ لِذوي البَدائِه !!

فلا أُطِيلُ.

وعليـه؛ فـإذ قدِ انتقض ما توهّمه هذا (الرّويبضة) -**بما كَذَبَه، وافتراه**- من كـلامِ الشّـيخ- أَنّـه (القـول) الأوّل(!) الّـذي بنى عليه(!) قولاً ثانيًا(!) -**مُناقِضًا مُتناقِضًـا** - وكـلُّ ذلـك بـاطِلٌ!!-؛ **فيكون كلا القولين** -«**حقيقةً**» -**واحداً**- على مَحْـضِ الحقِّ، وعين السّنّة -؛ **فلا تعارُضَ، ولا تناقُضَ**؛ إلاّ في قلبِ هذا الأفّاك، وعقلِه، وقلَمِه!!

وهـذا -وَحْـدَه- مِـنْ أَقْـوَى (الشّـواهد) على نقض كتابه -مِنَ الأساسَ-؛ فـالواجبُ ردُّهُ، ونقْضُـهُ -مـن قِبَلِ (عُقلاء) النّاس-، وبالتّالي:جعلُ ما قرَّرناه مِن حقٍّ مُبِين -نَقْضًا له!- على العين والرّأس...

الشاهد الخامس

نظـــرات، ووقفـــات

بَيَّنْـتُ -في الشاهد الرابع- **أَنَّ ما تَوهَّمَهُ -وأَوْهَم به!-** هذا (الرّويبضَةُ) من أنّ هنـاك (!) قوْلَيـن لِشَـيْخِنا فـي مسـأَلة الإيمـان! ثمّ جَعْلَه هذين القولين قولاً واحـداً (!) راجعـاً إلى عقيدَةِ الأشاعِرَة والماتُرِيدِيّة! مُدَّعِياً -**بالباطِل**- أَنّه سَيَبْنِي موقِفَـه وبيانَـه (!) علـى تقديـم منطـوقِ كـلام الشّـيخ علـى مفهومِـه- كمـا في (صفحة: ٣٤) وغيرِها: **باطِلٌ جدّاً**...

وهـو فـوق ذلـك -كلّـه- **جـاهلٌ بـالمنطوقِ والمفهوم! لا يَدْري العلْمَ! ولا يعرِفُ قواعِدَه !!**

ولقد عَدَّ هذا (الظّالِمُ) (صفحة ٢٥) المنطوقَ هو القَوْلَ الأَوّلَ -فَقَط-!!!

وَجَعَلَ -بالمُقابل- النُّصوصَ الّتي ادّعى مُخالَفَتَهُ لَهَا هي المفْهُوم!!

وإذ قـد نقضْـتُ جهْلَـه، وَكَشَـفتُ بَـتْرَه: فكلامُـه -كُلُّـه- على شفا جُرُفٍ هارٍ!! منهارٍ؛ في اللَّيلِ قَبلَ النَّهار !!!

وبخاصّـةٍ أَنّ القـولَ الثّـاني لشَـيْخِنا -عنـده!- (ص ٢٦) هـو **أَنَّ الإيمانَ قولٌ، واعتِقادٌ، وعَمَلٌ !**

ولكــنَّ البــلادَ إذا اقشَعَــرَّت ... وصوَّحَ نَبْتُها رُعِيَ الهَشِيمُ

وأقولُ:

وصـار الجاهلـون لهم شيوخاً ... شيوخاً منْهُمُ هذا (الرَّجِيمُ)

كذا (حُلفَاؤُهُ): فَهُمُ (جَمِيعًا) ... عَقِيبَ تَفَرُّقٍ: حِزْبٌ عَقِيـمُ

أولاً : نَقَـلَ (الرّويبضـةُ) -هُنا- (ص٢٦-٢٩) النّصَّ الّذي أَشَرتُ إليْه -قَبْلاً-

(صفحة:١٢٦)، لكِنّه -كما بيّنْتُ آنِفاً- **بَتَره عن سياقِه، وسَرَقَه من سِباقِه!!**

ثـمّ تساءَل -فـي حاشِـية (ص ٢٩) عن التّعارضِ (!) بين مخالفة الشيخ للطّحـاوي فـي مسـائِلِ الإيمـان، وبين وصفِه بمُشابَهَةِ الخَوارجِ كلَّ من قال: **إنّ مسائلَ الإيمان في «الطّحَاويّة» تُمَثِّلُ عقِيدَةَ الإرجاء !!**

وخَتَـم كلامَـه -**مُتَناقِضًـا**(!)- بإثبـات (!) مخالَفَـةِ الشّـيخ لمـا جـاءَ في «الطّحَاويّة» من مسائِلَ خالَفَتْ عقيدةَ السّلف!

❑ **بين «متن الطحاوية» ، و «شرحه» :**

أَقـول: **فإذْ قد (ثَبَتَتْ) عندَك (!) هذه المُخالَفَةُ؛ فَلِمَ إثارَةُ هذا النَّقْعِ كُلِّه! وهذا التّهويشِ كُلِّه! وهذه الإساءَةِ كُلِّها؟!**

أَمْ أَنّك و (**حُلَفاءَك**) على معنى قول الشّاعر :

قومٌ إذا الشَّرُّ أبدى ناجِذَيْهِ لَهُم   طارُوا إليه زُرافاتٍ وَوُحْدانا؟!

والوجـه الّذي (غابَ) عن (الرّويبضة) -**ولم يُدْرِكْه**(!)- هو أنَّ الكلامَ في «**متْن الطّحَاويّة**» غيرُ الكَلامِ في «**شَرْحِها**»[١]؛ وهذا معلومٌ **لأهلِ العلْمِ وطَلَبَتِه**..

وكـلامُ شـيْخِنا -رحمـه اللّـه- الّـذي نقلَـه (الرّويبضة) عن بعض «فتاويه العَقَدِيّة» (ص ٢٠-٣١) مُوَجَّهٌ إلى هذا التّفصيلِ -بيَقِينٍ-؛ بدلالَةِ نقدِه الصّريحِ لمواضِعَ مُتَعَدِّدةٍ في «المَتْنِ»!!

وأمّا «الشّرح»: فالاستداركاتُ -فيه- على صاحب «المتن» لا تخفى..

فَتَأَمَّلْ ...

وكـلامُ المشـايخِ والفُضلاءِ من أَهْلِ العلْمِ وطَلَبَتِه في مَدحِ «الشّرح» والثّناءِ عليـه: كثِيرٌ جِـدًّا؛ أَسُـوقُ منـه -**علـى وجه السُّرعةِ**- كلامَ الشّيخِ عبدالعزيز (بن

---

(١) وهو شرحٌ مَبنِيٌّ -كلُّه- على كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميّة، وتلميذِه ابنِ قيِّم الجوزية ...

عبدالله) الرّاجحي[١] -سَدَّده الله- في كتابه «فتح ربّ العبيد» (ص٢) واصفاً «الشّرح» **بأنّه كتاب عظيمٌ؛ نفع اللّهُ به طَلَبَةَ العِلْمِ في القديم والحديثِ؛ فلم يزَلْ طُلاّب العلْم -ولا يزالُون- ينْهلون مِنْ مَعِينِه الصّافي - تَعَلُّماً، وتَعْلِيماً، ودِراسَةً، وتَدْرِيساً، وتَطْبِيقاً، وعَمَلاً في المساجِد، والمَدَارِس، والْجَامعاتِ.**

وقد نقلتُ في «التعريف» (ص ٥٧) العزوَ لعدد من **(فتاوى اللّجنة الدّائمة للإفتاء)** في الثّناء على هذا الكتابِ، والوصيّة به، والحثّ عليه؛ **فانظُرْه.**

فماذا سيقُولُ (الرّويبضةُ) الآنَ؟!

أَمْ أنّه **(مأْخُوذٌ)** بما قالَه فضِيلَةُ الشّيخ -المُقَدِّم لكِتابِه -سدّده اللّه- وطارَ عنه!- من وصفِه «شرحَ العقيدة الطّحَاوِيّة» بـ **(إنجيل السّلَفِيِّين)**؛ تَنْفِيراً، وَتحْذِيراً؟!

فَمِمّ؟!

وَلِمَ؟!

وماذا وراءَ هذا الوصف؟!

وماذا يَحْمِلُ في طَيّاته؟!

... **فإذا عُرف ما تَقَدّم: يُعْرَف الجَوابُ عن ذاك التّساؤُل الغبيِّ (السّاذَج)** الّذي أوردَه (الرّويبضة) (ص ٣٠) -بقوْلِه-: «ولكنْ: لِمَ عَنَّفَ الشَّيْخُ -رحمه اللّه- ووَصَفَ بِمُشابَهَةِ الإرجاءِ كلَّ مَن قال: «إنّ (الطّحَاويّة) في مسائل الإيمان على مذهَبِ الإرجاء؟» هذا ما لم أَجِد له جواباً **في حياتِه** -رحمه اللّه-!!».

أَقول: أمّا الجوابُ (المُباشر) على سؤالِه (الأول)؛ فهو:

لأنّك -يا مُسَيْكِينُ- جاهِلٌ!!!

---

(١) قارن بما سيأتي (ص ٢٣٥ - ٢٣٦).

أمّا (التّعليق) على خَبَره؛ فأقول:

إنْ لَمْ تَجِدْ (جوابَه) في حَياتِه؛ **فهل سَتَجِدُهُ -يا هذا- بعد مَماتِه؟!**

أَمْ أنّك -في خَبَرِك هذا!- مُسْتَهْدٍ بما عرَّض بنا -به!- بغير حقٍّ- فضيلَةُ الشّيخ -المُقَدِّم لكِتابك- في كتابِه «**هي السّلفية..**» (١٣٩)- **الجديدة!** قائِلاً -غفر اللَّهُ له- بِسُخْرِيَةٍ-:

«اللّهمّ إلاّ أن يكون لهؤلاء كرامةٌ تظهر لهم عند قبر الشّيخ..»!!؟

فهي -حينئذٍ!- **قبوريّةٌ مظْلِمةٌ** -أَعاذَنا اللَّه (وإيّاكم) مِنْها-!!

ثانيًا: ثمّ تكلّم (الرّويبضة) (ص ٣٢-٣٥) حولَ كلام شيْخِنا -رحمه اللَّه- في كتابه «الذّبّ الأحمد» -وقد تقدّم (ص ٨٤ - ٨٥)-، ملَخِّصاً (منطوقَه) بذكر خَمْسِ نقاطٍ موافِقةٍ لمنهج السّلف -تمامًا-.

ثمّ تكلّم (ص ٣٤) عن (القول الأوّل) الذي ادّعاه على شيخنا -رحمه اللَّه- وقد بيَّنتُ -سابقًا-[1] فسادَ دعواه؛ فيما بترَه، واقْتَطَعَه -**وقطّعَه!- على هواه** -! ثُمَّ ربطَهُ (!) بالقول الثّاني -قائلاً-:

«وإنّ المُتبادَر من منطوق كلام الشّيخ -رحمه اللَّه- في القول الأول- قولُه برُكْنِيّة القول، والاعتقاد»!

❑ بين (المنطوق) ، و (المفهوم) :

أَقول: وهذا -هكذا!- باطِل جدّاً؛ **فمنطوق كلامه -رحمه اللَّه- ومفهُومُه -كِلاهُما- يَدُلاَّن دلالَةً جازِمَة على القول بمنهج السلف، واعتقادهم، والسير على سبيلِهم؛ بأنَّ العملَ -أيضًا- من الإيمان.**

وللسَّلَف في النَّصِّ على اعتقادِهم في مسائل الأسماءِ والأحكام عَبارات

---

(١) انظر (ص ١٢٥) -فيما تقدّم-.

متَنَوِّعةٌ؛ تدلُّ -كلُّها- على معنًى واحدٍ -وإنْ تغايَرتِ الألفاظُ-؛ كما شرحَه وبيَّنه شيخُ الإسلامِ في «مجموع الفتاوَى» (٧/ ١٧١).

ثم تأمَّلْ -رعاك اللَّه- قولَ هذا (الرّويبضة) -هنا!-: (وإنّ المتبادر من منطوق كلام الشيخ...) !!

(متبادَر)، و (منطوق)؛ كيف يجْتَمِعان؟!

قال الآمِديّ في «الإحكام» (٣/ ٩٣):

«المَنْطُوقُ ما فُهِم من دِلالَةِ اللّفظِ -قَطعًا- في مَحَلِّ النُّطْق».

... ليس متبادَراً، ولا مُتَخَيَّلاً، ولا مُفْتَرًى على فُضَلاء الخَلْق!!

وقال ابنُ الحاجِب في «المُنتَهى الأصولي» (٢/ ١٧١):

«والمَفْهُوم: بِخِلافِه [أَي: المنطوق]؛ أَي: لا في محَلِّ النُّطْق».

وقال البَدَخْشي في «شرحه» (٢/ ١٧٥):

«المفهوم أَضعفُ من المَنْطُوق».

فماذا نقولُ بهذا (الرّويبضة) العَقوق؛ المُضَيِّع للحقوق؟!

- ثمّ تمّم -قائلاً-:

«وأَمّا قولُه الثّاني (فَيُفْهَم)منه قولُه برُكْنِيّة كُلٍّ من القوْلِ، والاعْتِقاد، والعمل.

وأقدّم منطوق كلامِه -رحمه اللَّه- على مفهُومِه...»!!!

أقولُ: وكلُّه كلامٌ مخلوط، مغلوط، غيرُ مضْبُوط؟!

وكما قدّمتُ: ما بُنِي على فاسِدٍ: فهو فاسِدٌ!!

فإذْ قد سقطَ مُدّعاه في القَولِ الأوّل؛ فلم يَبْقَ إلاَّ القولُ الثاني، وهو منطوقُ كلامِه، ومفهومُه؛ حاضِرُه وماضِيه، وما ماتَ -رحمه اللَّه- عليه...

ثالثًا: ثمّ بيّن (الرّويبضة) (ص ٣٥) وجهةَ نظره (!) الدّافعةَ له إلى ذاكَ

الخَلْطِ القَبِيح في فهْمِ كلامِ الشّيخ -**منطوقِه ومفْهُومِه**!-!! فقال- مُشِيراً إلى اعتِقادِ الشّيخ -رحمه اللَّه-:

«أنّ العمل وإن كان داخِلاً -حقِيقَةً- في مُسَمّى الإيمان؛ فهو لا يعْدو أَنْ يكونَ شرطَ كمال فيه، وليس ركْناً؛ كالقَوْلِ، والاعتقاد؛ يستوي عنده جِنسُ العمل وآحاده.

وأنّ ثمرَةَ ذلك شامِلَةٌ لمَا عندَنا ولِمَا عندَ اللَّه -جلَّ وعلا-؛ فمَن أقرَّ بـ «لا إله إلاّ اللّه» -معرفةً وإذعانًا- حُكم بإسلامِه، وأُجْرِيَت عليه الأحكام في الدّنيا، وبالنّجاة له يومَ القيامة، ولو لم يعمل مُطْلَقاً...»!!!

❏ هُراء ؛ بلا مِراء :

فأقول: إنّ تمادِيَ هذا (الرّويبضة) -**بِجَهْله**- وَصَلَ إلى حدٍّ لا يُطاق، وَلا يُحْتَمَل!! ومِن أَجل ذا أَجِدُني غيرَ صابرٍ (!) على غُثائِه، وهُرائِه!!

ومَع أَنّي قد رَدَدْتُ على هذا السَّفَهِ -كُلِّه- في مواضِعَ مُتَكاثِرةٍ من كتابِي «التّعريف والتّنبئَة»؛ إلاّ أنّه -كالعادة- لجهلِه!- أَعرضَ، وَنأَى بجانِبِه!!

هذا؛ إنْ كان (فَهِمَ) كلامي، وأدرك (!) مرامي!!

والظّنُّ به (!) غيرُ ذلك؛ بل الجزمُ، **نَعَمْ؛ الجَزْمُ: أَنّه ليس كذلك!!!**

١- فقد نقلتُ في «التعريف» (ص ١٢٧) عن شيخِنا إنكارَه الواضحَ البيان؛ ردًّا على مَنِ ادّعى (أنّ الأعمالَ ليست رُكناً أَصليّاً في الإيمان)[1].

وهذا نصٌّ جامِع، و(منطوقٌ) قاطع؛ تَذُوبُ أمامَه جَمِيعُ الكَلِمات، وتَذْهَبُ بين يدَيْهِ سائِرُ السّفاهات، والتّفاهات، و (المُتبادرات)!...

﴿فَهل من مُدّكِر﴾؟!

٢- وقد نقلت في «التعريف» (ص ١١٢) -أَيضًا- استعمالَ الإمامِ ابن

---

(١) وهو ما نَفاهُ عنه أَبو عَذْبَةَ -نفسُه- في «روضَتِه البهيّة..» (ص ٤٠)!! ونقَلَهُ (الرُّويبضة) في «حقيقتِه» (ص ٤٠)!! ثُمَّ يُقالُ ما قيل ؟!!

القيّم لمصطلَحِ (الشّرط) على المَعْنَى اللُّغَوِيّ غير الأصولِيّ؛ بربطِه ذلك -رحمه اللَّه- بالصّلاة!

فهل الصلاة -عنده- (خارجة) عن الإيمان؟!

أم أنّ (الشّرط) -هنا- على غيرِ بابَتِهِ؟!

اِختَرْ ، ولا تحْتَرْ !!

٣- وردَدْتُ في «التعريف» (ص ١١٢- ١١٣) على (الرّويبضة) كذِبَه علينا -وافتراءَه- في «حقِيقَتِه..» (ص ١٠- ط ١) -الأولى!- بأَنّ الكمالَ (المقصود) في كلامِنا حول الإيمان: أنّه (كمالُ المُسْتَحب)!

كذا قال هذا الجهولُ الكذوب!!

مُبَيِّناً -في كلامي- أَنّ الكمالَ -بحَسبِه- وُجوبًا، أوِ استِحْبابًا..

وأُضِيفُ -هنا-: أَو رُكنيَّةً[1] **-على حسبِ التَّرجيحِ العلميِّ لمسألةِ تاركِ الصلاةِ، وما يَقرُبُ منها ...**

❑ من نصوصِ العُلماء :

٤- ونقلتُ (ص ١١٣ - ١١٤) عن سماحة **شيخِنا العلاَّمةِ عبدالعزيز** ابن باز -رحمه اللَّه- جوابَه عمّن سأَلَه عن: **(العُلماء الّذين قالوا بعدم كفرِ مَنْ تَرَكَ أَعْمالَ الجوارح -مع تَلَفُّظِه بالشّهادَتيْنِ، ووجود أَصلِ الإيمان القَلْبيّ- هل هم مرجئة؟)..**

فكان جوابه -رحمه للَّه- حازِماً، حاسماً، جازِماً-:

(هذا من أهل السُّنّة والجَماعة...)..

ثمّ (رجّح) -رحمه اللَّه- **فِقْهًا-** القولَ بتَكْفِير تارك الصلاة..

---

(١) وانظر ما يتعلق بمصطلح (الركن) (ص ١٣٩).

وهو قولٌ عند أهلِ السُّنّة مُعْتبَر ...

فماذا يقولُ هذا الجهول -**ومَن اغترَّ** (!) **بحالِه- مِن أَشكالِه!-** في هذه المناقَضةِ المباشِرَةِ بين زعْمِه وكذِبهِ وجهلِه، وبين حقّ الشّيخ ابن باز، وقولِه، وعلمِهِ؟!

وهل ثمّةَ مخالَفَةٌ -في هذا الحقّ الصُّراح -**بين الشّيْخَين**- رحِمَهما اللَّه؟!

أم هي بين هذا (الرّويبضة) الجهولِ، وبينهما -رحمهما اللَّه- انفرادًا واجتماعًا-؟!

... بل هي مخالفَةٌ جَذْرِيّة، ومُناقَضةٌ أَصليّة بَيْنَه (!) وبَيْنَهُما -رأساً وأُسًّا-؟!

ولا يحكمُ بذلك -على وجه الحقِّ والسَّواء- إلاَّ أهلُ الإنصاف من العُقلاء، وَطلَبَة العلم الفضلاء؟!

أمّا ذَوُو الإجْحافِ الّذين طاشت بأَهوائِهم عقولُهم، **والمُصَدَّرون**(!) على أَنّهم طلبَةُ علم -وليسوا هم منه، ولا هو منْهُم!-:

فليسوا في عِير، ولا نفير ..

من غير تكثُّرٍ ولا تكثِير!!

٥- بل نقلتُ في «التّعريف» (ص ١١٤) جوابَ سماحةِ الشّيخ ابنِ باز -رحمه اللَّه- عمّن سأَله -سؤَالاً مباشِرًا-: (**عن أعمال الجوارح؛ هل هي شرطُ كمالٍ أم شرطُ صحّة الإيمان؟!**).

فكان جوابُهُ كالسّابق -تمامًا-؛ في **أَنَّها (شرطُ كمالٍ)؛ مع تفريقِه -رحمه اللَّه- بين الصّلاة، وغيرها من الأعمال الإسلاميّة -ترجِيحاً واجتِهاداً-**...

ولم يُشِر -رحمه اللَّه- **لا منطوقاً، ولا مفْهُوماً!-** إلى إرجاء، أَو مرجئة!!

فهل تحشُرُهُ -رحمه اللَّه- مع أَبي عذبة، والبيجوري، والألباني! -ولو من باب الموافقة (الحُكْمِيّة) للمرجئة-؟!

أَمْ أَنّك رِعْدِيدٌ وجبان -في آن- ولو إلى هذا (الآن!) -؟!

﴿ما لَكُم كيْف تحْكُمون﴾ -أَيّها الظّالِمون المُظْلِمُون؟!-.

والّذي أَراهُ -أَخيرًا- وعلى وجهِ اللُّزُومِ-: **اجتنابُ هذه المصطلحاتِ -كُلِّها-** ، والوقوفُ عند النصوصِ الشرعيَّةِ -ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً- دون تجاوُزِهَا-؛ **وهذا أسلمُ، وأعلمُ، وأحكمُ...**

وانظر (ص ١٥ و٣٦).

□ بين (الركن) ، و (الشرط) :

٦- وبَيَّنْتُ في «**التّعريف**» (ص ١١٤- ١١٥) معنى (الشرط) و (الرّكن) الأصولي، واللُّغَوِي، وأَنّ استعمالَ مَن استعمل أيّاً منهما -**مِن أهل السُّنّة من علمائِنا ومشايخنا** -أَو واحدٍ منهما- إنّما هو من بابةِ اللّغةِ -حَسْبُ-.

وأُضِيفُ -هُنا- كلمةً مهمَّةً؛ قالَها **الإمامُ ابنُ القيِّمِ** -رحمه الله- في «مدارج السالكين» (٣/ ٥٢١):

«**والكلمةُ الواحدةُ يَقولُها اثنانِ؛ يُرِيدُ بها أَحدُهما أَعظمَ الباطلِ، ويريدُ بها الآخرُ مَحضَ الحقِّ، والاعتبارُ بطريقةِ القائلِ، وسيرتِه، ومذهبِه، وما يَدعُو إليه، ويُناظِرُ عنه**».

وهو كلامٌ تأصِيلِيٌّ عظيمٌ ...

وأَشرتُ -في المَوْضِع نفْسِه- إلى وصف شيخِ الإسلامِ -رحمه اللَّه- للزّكاةِ، والحجِّ، والصّيام، بـ (**الإركان**) و (**المباني**)؛ وهو مع ذلك لا يكفِّرُ بتَرْكِها -رحمه اللَّه-...

فهل (الرّكن) -هنا- كـ (الرّكن) عند الأصوليّين؟!

وهل (الشّرط) -هناك- كـ (الشّرط) عند الأصوليّين؟!

أم أنّه الهوى الذي يهوي بصاحِبه **الظَّنين**؛ فَيُنَقِّلَه ذاتَ الشّمالِ وذاتَ اليَمين؟!

أم أنّ (**محمّداً يرثُ، وَمُحمّداً لا يرثُ!!**) كما يقول العامّة في أمثالِهم -عندنا-؟!

اتّق اللَّه يا هذا، واحكُمْ بالعَدْل، أَوِ **اسكت**...

وإذ لم يكن عندك عدْلٌ -**لِمَا أَنتَ فاقِدُهُ من آليّةِ العلْمِ!**- فليسَ لك إلاّ **الصّمتُ والسّكوت**...

فاسْكُتْ...

لسانُك لا يُلْقِيك في الغَيِّ لَفْظُهُ فإنّك مأْخُوذٌ بما أنتَ لافِظُ

وما أَجمَلَ ما رواه ابن أبي عاصم في «كتاب الزّهد» (رقْم ٢٤) -بسند حسن- عن ابن مسعودٍ -رضي اللَّه عنه-، أنّه قال:

«**ما شيءٌ أحقَّ بِطُولِ سجْنٍ من اللِّسانِ**».

ومِثْلُهُ قول الحسن -رحمه اللَّه- فيما رواه ابنُ أبي الدّنيا في كتاب «الصّمت» (٣٣) -بسند جيّد-، قال:

«ما على أحدِهم لو سكتَ؛ فتنَقّى، وتَوَقّى».

❑ بين (الأعمال)، و (الصلاة):

٧- **ونقلتُ في** «**التعريف**» (ص ١١٥) قولَ الإمامِ أحمدَ -رحمه اللَّه-:

«وليس من الأعمالِ شيءٌ تركُه كفرٌ؛ **إلاّ الصّلاة**».

أَقول: وتركُ الصّلاةِ بين أهل العلمِ -من أهل السُّنّة- **من مسائِلِ الخِلافِ العالِي** ...

فكيف الأمرُ بالنِّسبة إلى سواها -مِمَّا دونَها-؟!

لكنّ عُلُوَّ هذه المسأَلة إنّما يكون ذا اعتبارٍ -حَسْبُ- عند ذَوِي النّظَر العالِي؛ أمّا ذَوو الأنظارِ الدُّونِيّة السُّفليّة -غيرِ السَّلَفيَّة! -: فليسوا منهم، ولا بهم، ولا معهم، ولا إليهم!!

٨- **ثمّ ناقشْتُ في «التعريف»** (ص ١١٦ - ١٢٠) -مُطَوّلاً- كلمَةَ الحافظِ ابنِ حجَر في كونِ الأعمالِ شرطاً في كمال الإيمان -وهي الكلمَةُ الّتي اتّكأ عليها (الرّويبضة) (ص ٣٧-٣٨) في رَمْي شيخنا -رحمه اللّه- بالإرجاءِ!! ناقلاً -في كلامِي- تحريرَ ذلك وضَبْطَه عن عددٍ من أَهلِ العِلْمِ...

وكُلُّ هذا مَضْرُوبٌ به -عند هذا (الرّويبضة) **الهابط!**- عُرْضَ الحائط...

فممّا أَزيدُهُ -هنا- كلامُ فضيلَةِ **الشّيخ بكر أبو زيد** -سدّده اللّه، وعافاه- في رسالتِه «درء الفتنة..» (ص ٤٤- ط ٢) -قائلاً-: «**وَكَشَفَ عن آثار الإرجاء ولوازِمه الباطلةِ الحافظُ ابنُ حجَر** -رحمه اللّه- في شرح حديث: «مَن مات مِنْ أُمّتك لا يُشركُ باللّهِ شيئاً دخل الجنّة..»..».

.. فهل يكونُ مرجئاً مَن هذا حالُهُ؟!

أَمْ ماذا ؟!

❑ بين (الأصل) ، و (الفرع) :

٩- ومنه نَقْلِي (ص ٣٧): كلامَ الإمامِ ابنِ عبدالهادي -تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمِيّة -شرحًا لبعض كلام شيخِه-:

«**مَن ترك فروعَ الإيمان لا يكون كافراً حتّى يترك أصل الإيمان، وهو الاعتقاد، ولا يلزم مِن زوال فروع الحقِيقَةِ زوالُ اسْمِها**».

... ولستُ أَظُنُّ أنْ يُوجَدَ في (خُلّصِ) تلامِيذِ شيخِ الإسلامِ -وكُبرائِهم-

مرجئةٌ، أَوْ (متأَثِّرون) بالإرجاءِ!! ثم يُسْكَتُ عليْهِم(!) طِيلَةَ القُرونِ الماضِيَةِ!! حتّى (يأْتي) جاهلٌ مُتطاوِلٌ ليَقْدَحَ بهم، ويطْعَن عقائِدَهم!!!

١٠- ومنه (ص ٤٦): كلامُ شيخ الإسلام ابن تيميّة: «**أصل الإيمان: هو ما في القلْب، أو ما في القلْب واللّسان**».

و (أَصرح) من ذلك -**كلِّه**- كلامُ الشّيخ الإمام محمّد بن عبدالوهّاب -رحمه اللّه- **وقد ذكرتُه في «التعريف»** (ص ١١٨)، وشرحتُه، وردَدْتُ على المُعارض له -**المُعْتَرِض عليه!**-؛ حيثُ قال -رحمه اللّه-:

«أَركان الإسلام الخمسةُ: أَوّلها الشّهادَتَان، **ثمّ الأركان**[1] **الأربعة؛ إذا أقرّ بها، وتركها تهاوناً؛ فنحن**: **وإن قاتلناه على فِعْلِها، فلا نكفّر بتركها**.

والعلماء اختلفوا في كفر التّارك لها كسَلاً من غير جحود، **ولا نكفّر إلاّ ما أَجْمَعَ عليه العُلَماء -كُلُّهم-؛ وهو الشّهادَتان**»[2].

... وهذا كلامٌ صحيح، ونصٌّ صريح؛ لا يُجْدِي معه تأْوِيل، ولا يَصْلُحُ أَمامَه تعْطِيل...

ونحن لا نخالفُه، ولا نعارِضُه، ولا نَرُدُّه...

فهل القائِلُ به مرجِئٌ؟!

أَمْ عندَه إرجاءٌ؟!

أم موافقٌ للمُرجِئَة؟!

... هذا (امتِحان) عويص؛ لا يخرج منه إلاّ العاقلُ العِلْمِ الحريص، أمّا

---

(١) وقد قلتُ في «التّعريف» -مُعَلّقًا-: «**تأمّل وصفَه لها بـ (الأركان)، مع عدم التكفير بتركها**..».

(٢) وتلبيسُ مُسوِّدِ «رفع اللائمة..» -**في الخلطِ بين (الفعلِ) و(الترك)** -هنا!- لا يَنطَلِي إلاّ على أشكالِه !!

وكشفُه في «التنبيهات المتوائمة..».

الجاهل الّذي ليس له إلى العلم أَدْنَى بصيص: فلن يُقابله إلاّ بالقَول البارد الرّخِيص؛ والإرجاف والتّنقيص...

❑ «حقيقة» (الخلاف) بين (أهل السنة) :

١١- **بل قد نقلتُ في «التعريف والتّنبئة» (ص ٢٦)** عن فضيلة الشيخ **صالح الفوزان** -سدّده اللَّه- بعضَ القولِ بتعريف الإيمان؛ وأنّه: (التّصديق بالقلب مع النُّطق باللسان)، وأَنّه: (**يقول به بعض أهل السُّنّة**)!!

وعلّقت في حاشيَتِه -مُستدرِكاً- **أنّ الصّواب -بلا ارتياب-** زيادَةُ: (**عمل الجوارح**) -أيضًا-.

١٢- **وفي «التعريف»** (ص ١٢٠) -أَيضًا- قول الإمام عبداللطيف بن عبد الرّحمن بن حسن ابن الإمام محمّد بن عبد الوهّاب -رحِمهُم اللَّه-:

«الخلاف في **أعمال الجوارح**: هل يُكَفِّر؟ أو لا يُكفِّرُ: واقِعٌ بينَ أَهلِ السّنّة...»[١] .

وهذا (امتِحانٌ) ثانٍ:

(الجاهِلُ) يقولُ: هذا من أقوال المرجئة..

و(العالمُ) يقول: هذا من أقوال أهل السنة..

أَلم تَرَ أنَّ السيفَ ينقُصُ قَدْرُهُ إذا قيلَ إنَّ السيفَ أمضى من العصا

و(امتحانٌ) ثالثٌ:

ما نقله شيخ الإسلام أحمدُ ابن تيمية في «الإيمان» (٧/ ٢٥٩-«مجموع الفتاوى») عن **الإمام أحمد** -في إحدى الروايات عَنه-:

---

(١) وفي «رفع اللائمة..» تمويهٌ آخرُ حولَ هذه الكلمةِ!! فتنبَّه!
والنصوصُ الآتيةُ -قريبًا- تكشفُه، وتنقضُه !!!
وانظر (ص ١٥٩).

«أنَّ الإسلامَ هو الشهادتان -فقط-، فكلُّ من قالها فهو مسلم»!

فهل الإمام أحمد مُرجئٌ -في روايةٍ[(١)] عنه من خمسٍ-؟!

أم ماذا، يا هذا؟!

و... (امتحانٌ) رابعٌ:

❑ **تقعيدات علميّة :**

كلمةُ التابعي الجليل **محمد بن شهاب الزُّهْري** (المتوفّى سنة ١٢٤هـ) -رحمه اللَّه-: **(كانوا يَرَوْنَ الإسلام الكلمة، والإيمان العمل)**؛ فهي أشهر من أن تخفى على أهل العلم وطلبتِهِ...

أمّا (الجهلة): فما لهم ولها!!

والإمام الزُّهْريُّ -رحمه اللَّه-: هو الذي قال فيه **الخليفة عمر بن عبدالعزيز** : عليكم بابن شهاب -هذا-؛ **فإنّكم لا تلقَون أحداً أعلمَ بالسنة الماضية منه .**

وقال ابنُ عُيينة: كانوا يرون -يومَ ماتَ الزُّهْري- أنّه **ليس أحدٌ أعلمَ بالسنّةِ منه**[(٢)].

بل قال شيخ الإسلام ابن تيميّة في «المجموع» (٧/ ٢٥٨-«الإيمان») مشيراً إلى ما سبق نقلُه عن الإمام أحمد:

«وأمّا ما ذكره أحمد في الإسلام؛ فاتّبعَ فيه الزهري؛ حيث قال: **فكانوا**

(١) وأشار إلى ذلك -أيضاً- ابن رجَب (الحنبلي) في «فتح الباري» (١/ ٢١).

وانظر -لشرح ما قد (يغمُض) من كلامه-: «الفتح» (١/ ٢٤، و١٢٩-١٣٠) -أيضاً-، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٦٩ -مهمّ-، و٣٠٢، و٣٠٨-٣٠٩، و٦١٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٣٦) للإمام الذهبي شمس الدين الذهبي -رحمه اللَّه-.

ولا نعلمُ -مُطلَقاً- (أحداً) من أهل (العِلْمِ) اتّهمه بالإرجاءِ، أو (التأثّر) به!!

أمّا مِن أهل **(الجَهل)**: فَمُمكنٌ!

يَرَونَ الإسلامَ الكلمة، والإيمان العَمَل».

وقال الإمام ابن رَجَب في «فتح الباري» (١/ ٩١):

«ومَـن قـال: **الإسلام: الشهادتان، والإيمان: العمل** -كالزُّهْرِي، وأحمد -في روايةٍ-؛ وهي التي نَصرها القاضي أبو يعلى-، جَعَلَ الدينَ هو الإيمانَ بعينِهِ».

وأشار إليهِ في (١/ ١١٨) -منه- قائلاً:

«واختلـف مَـن فـرّق بين الإسلام والإيمان في حقيقةِ الفرق بينهما، فقالت طائفةٌ: **الإسلام كلمة الشهادتين، والإيمان العملُ**.

وهـذا مـرويٌّ عـن الزهـري، وابـن أبـي ذئـب، وهو روايةٌ عن أحمد، وهي المذهبُ عند القاضي أبي يعلى، وغيره من أصحابه».

وفـي «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٧٢ و٤١٥) **بيانُ الفَرْقِ (الدّقيق) -العلميّ- بين هذا القول السلفيّ القويّ**[١]، **وبين قول المرجئةِ الخالفيّ الغَويّ؛ فانظرْه**.

قلتُ: وقد أخرج كلمةَ الإمام الزهري -هذه-:

أبـو داود (٤٦٨٦)، والحُميديُّ (٦٩)، وعبد بن حُميد (١٤٠)، وابن حِبان (١٦٣)، وابـن نصـر فـي «الصـلاة» (٥٦٠)، وابـن منـده في «الإيمان» (١٦١)، واللالَكائي في «الاعتقاد» (١٤٩٥) -وغيرهم -بالسند الصحيح-.

فماذا هو قائل هذا الغويُّ المائل؟!

وهـذا (امتحـانٌ) شديد، لا جوابَ عليه إلاَّ من قِبَلِ الموفَّق للقول السديد، دون الجاهل العنيد، ذي الحُمق المديد -الأكيد-...

---

(١) ومِـن بـاب كلمـة الإمـام الزُّهْـري - نفسِـها- وَصفُ مَن ذكر مِن السّلف **أنّ الخروج من الإيمـان إلـى الإسـلام: لا يـلزم منه كفرٌ ولا رِدَّةٌ**؛ كما في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٤٠ و٢٧٠ و٣١٩ و٣٦٦ و٤٧٦)؛ فتأمّل.

❑ (جنس العمل) ، و (آحاده) :

- أما مسألة (جنس العمل)، و(آحاده) -الّتي يدندن حولَها (الرويبضة) -كثيراً-؛ فهي ليست إلاّ مِن ابتداعات معشوقِه(!) المعروف، وتقليد (الرويبضة) -له- المكشوف!!! لا يُعْرَفُ ذلك (!) عن أحدٍ قبلَه !

ولقد سَألتُ -بنفسِي- أُستاذَنا الشَّيخَ أَبا مُحمَّدٍ رَبيعَ بنَ هادي المدخليَّ -نفع اللَّه به- في منزلِه بمكَّةَ، يوم (٢٨/ رمضان/ ١٤٢٢ هـ/ هذا العام) عن ذلك؛ فأقرَّ بالموافقةِ على ما قلتُ -جزاه اللَّه خيرًا-.

١٣- فقد نقلتُ في «التعريف» (ص ٨٦) جوابَ فضيلةِ أُستاذِنا الشيخ ابن عثيمين -رحمه اللَّه- (عمّن قال: تارك جنس العمل كافر، وتارك آحاد العمل ليس بكافر)[١]؟!

وثمّت جوابُ فضيلتِه -رحمه اللَّه- مرّة أُخرى-؛ وهو قولُه:

«مَن قال هذه القاعدة؟! مَن قائلُها؟!

هل قالها محمّدٌ رسول اللَّه؟!

كلامٌ لا معنى له!

نقول: مَن كفّرَه اللَّهُ ورسولُه؛ فهو كافِر، ومَن لم يُكفِّرْه اللَّهُ ورسولُه؛ فليس بكافر.

هذا هو الصّواب.

أمّا (جنس العمل)، أو (نوع العمل)، أو (آحاد العمل): فهذا كلُّه طنطَنَةٌ لا فائدةَ منها» .

---

(١) ومُبتدعُها (الأوّل) -كما أشرتُ- صاحبُ «ظاهرةِ الإرجاء»! والمتولّي كِبْرَها مُقلِّدُهُ (الرويبضة) الجاهلُ ذو البلاء !!

ونحمدُ اللَّهَ أَنْ يَسَّرَ لأولياءِ الأمورِ -في بلاد الحرمين- مَعرفةَ خطرِ كتابِ «الظاهرة» -هذا-، والحَجْرَ عليه، ومنعَ تداوُلِه !!

هذا كلامُهُ -رحمه اللَّه-.

وقد علّقتُ على هذا النّصِّ العزيز في «التّعريف»[١] (ص ٨٧) - قائلاً-:

«وهل (الجنس) إلاّ فَرْدُ (آحاد)؟!

وهل (شُعب الإيمان) إلاّ (آحادٌ) تراكبت وتراكمت؛ حتّى وصلت إلى بضعٍ وستّين -أو بضعٍ وسبعين[٢]-؛ **قولاً، واعتقاداً، وعملاً؟!**».

.. **وهذا (امتِحانٌ) لأهل الجهل قاهر**، لا يجيب عنه إلاّ ذو العلمِ النّاصر، أمّا (الرّويبضة) الغادِر؛ فقولُه عاثر، وجهلُه متكاثر، وسوقُه بائر ...

والفضيحةُ ستأْتيه -**إنْ ظَلَّ** -ظاءً، **أو ضادًا**- هكذا!!!- **لا محالَةَ**؛ سواءٌ في الدّنيا أو في اليوم الآخر...

﴿يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾...

رابعًا: ثمَّ تكلَّم (الرّويبضة) (ص ٣٦ - ٤٠) حول (أقوال الشيخ -رحمه اللَّه- المؤيّدة لذلك)؛ أي: القول بأنَّ (رُكْنَي الإيمانِ قولٌ، واعتقادٌ، دون العَمَل)!!

فابتدأ هَذَيانَه (!) زاعِماً أنّه سيكْتَفي (!) بذكر أقوالِه المُدَوّنة في كُتُبه، دون ما سُجِّل بصوته[٣]!! فصدّر ذلك بالنّقل عن رسالة «التوحيد أوّلاً يا دُعاةَ الإسلام»(!) نقلاً يُؤَيِّدُ به زَعْمَه السّابقَ، ودعواه المتقدِّمة!!

---

(١) وقد أعرَض مُسوِّدُ «**رفع اللائمة**..» عن هذه النُّقولِ -كُلِّها- **بل الكتابِ -جميعِه-**؛ وهي قاصمةٌ له، قاضيةٌ على شِنشِنَاتِه!!

بل هو -هداه اللَّه- لم يُشِرْ إلى «التعريف» إلاّ مرَّةً واحدةً!! ولِصَرفِ الأنظارِ عنه، وإبعادِ (قُرّائِه) منه!

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥١٧).

(٣) ولماذا؟! فقد يكونُ الكلامُ في مجالسِه -بصوتِهِ- أحياناً- أوضحَ ممّا هو مكتوبٌ؛ وبخاصّةٍ أنّ (إثارة) هذه المسائل جاءَت منذ مدّة قريبةٍ.. فلم (يكتب) شيخُنا -رحمه اللَّه- فيها كثيراً، وإنّما كان (كلامه) -المسجّل- هو الأكثر -نسبيّاً-.

وعلى كلامِهِ هذا ردودٌ :

- **الأول:** هل شيخُنا -رحمه اللَّه- يقول -لفظًا- (منطوقاً)-: (.. دون العمل)؟! أمْ أنَّ هذا الاستثناءَ **ناتِجٌ من فَهْمِك و(مفهومك)**؟!

وهذا -وحده- كافٍ لكَشْفِك!!

فأين (المَنْطُوق) مِنَ (المفْهُوم)؟!

بل أين (الصدق) مِنَ (الكذب) ؟!

- **الثاني:** أنّ رسالة «التّوحيد أوّلاً..» -في الأساس- هي **شريطٌ صوتيٌّ؛** فرّغَتْهُ **«المجلّة السلفيّة»**، -جزى اللَّهُ القائمَ عليها خيرًا-، ونشرتْه في بعض أَعدادِها، ثمّ طَبَعَتْه بعض دور النّشر على شكلِ رسالة!!

فهذا من علامات جهل هذا الجهول -المتكاثرة!-...

- **الثّالث:** أَنّه بتر -أَيضًا- من النّصّ ما يُوضِّحُه!

فهذا النَّصُّ -هنا- هو نفسُه ذاك؛ الّذي (حذفه) (البَتّار) -**سابقًا**-، وقد بيَّنْتُ ذلك، وكشفتُه (ص ١٢٦).

وَمَع ذلك فقد بَتَر(!) منه -**أَيضًا!**- ما يُبيِّنُهُ أَكثرَ؛ وهو قولُه -رحمه اللَّه- مُتَمِّمًا-:

«... **ولكنّه سَلِمَ من الشِّرك الأكبر، وقام بما يقتضيه ويستلزمُه شرطُ الإيمان من الأعمال القلبيّة والظّاهِريّة -حسب اجتهاد بعض أَهل العلم-**، وفيه تفصيلٌ ليس هذا محلَّ بَسْطِه-؛ وهو تحت المشيئةِ، وقد يدخل النّارَ جزاءَ ما ارتكبَ -أو فَعَلَ- مِن المعاصِي، **أَو أَخَلَّ ببعضِ الواجباتِ...**».

فهو -عاملَه اللَّهُ بعدله- **بِبَتْرِهِ النّصَّ كاملاً** -هناك!-، **وَبَتْرِهِ جزءاً** منه -هنا!- **إنّما يُريد تمريرَ (!) طَعْنِه بشَيخنا أَنّه مُرجِئٌ!!** وأَنّه موافقٌ لأبي عَذْبَة(!)، والبيجوري في **عقيدتهما الضّالّة!!**

وكلُّ هذا عنه بعيد، بل جِدُّ بعيد..

وقد تقدَّمَتْ دلائِلُ ذلك مُتَكاثِرةً؛ **فلا أُعيد!**

والمقصودُ -حَسْبُ- كَشْفُهُ - فَوْقَ ما هو مَكشوف-!!

... **وبالهوى معروف!**

وَزِدْ على ما مضى:

رابعًا: وهو نقلُه (ص ٣٠ - ٣١) عن كتاب «الفتاوى العقَدِيّة» لشَيْخِنا، وهو-أَيضاً- تسْجِيلٌ صوتيٌّ مُفَرَّغٌ!!

فماذا نقول لهذا -وفي هذا- **المُتناقِض الجهول؟!**

❑ **﴿تشابهت قلوبهم﴾** :

خامسًا: ثمّ عزا في حاشِيَته (ص ٣٦) لكتاب «كشف الشّبهات: عقيدة السّلفيّين في ميزان أهل السنة والجماعة» -لمحمّد بوالنيت [المرّاكشي]- فيما يتعلّق بـ (كلام) شيخنا المفرّغ مِنَ الأشرطة!!

فأَقول: **أَحَلْتَنا على غير مَليء -جاهلٍ قميء-!!** وليس هذا بغريبٍ؛ فإنَّ حالَ هذين (!) كما قيل: **إنَّ الطُّيورَ على أَشكالِها تقعُ! يا أَيُّها اللُّكَعُ!!!**

فهذا الكتاب «عقيدة السّلفيّين..» -مُسوِّدُه **خارجِيٌّ أَحمق، وجاهلٌ أَرعن**؛ وصل به سَفَهُهُ إلى حَدٍّ أَكبرَ من الحدِّ الذي وصل إليه (الرويبضة) -بدرجات-!! و (لعلّه) يُدرِكُه! أو يُلحَقُ بِهِ!!!

فهو يصف مشايخَنا الثّلاثة -ابن باز، والألباني، وابن عثيمين- بـ **(الثالوث)!!** -كما في «عقيدته» (ص ٧)!

كَبُرَتْ كلمةً خَرَجَتْ من فِيه... هذا الضَّالُّ السَّفِيه !!

بل هو يصف بعضَ كلامِ فضيلةِ الشيخ -المُقدِّم لـ (الرّويبضة) بـ

«العلمانية المُقَنَّعة»!!- كما في (ص ٨ و ١٠ و ١٥) -من «عقيدته»!-!!

بل يُلْحِقُ بالإرجاء -**فضلاً عَنْ تَنقِيصَاتِه الأخرَى للسّلفيِّين!**- (صفحة ٢١-٢٢) -من «عقيدته»!- **الشيخَ بكر أبو زَيْد** -سدَّده اللَّه وعافاه-، مع كونِه أحد (الموقّعين) على فتوى اللّجنة الدّائمة في ردِّ كتابي «التّحذير»[1]!! -الّتي (تبجّح) بها (الرُّويبضةُ) في مواضِعَ من تسويدِه!!-.

فماذا هو قائل هذا الجهولُ المائل؟!

أَم أنّه -عفواً! بل إنّه- لا يقرأ!!؟

كذا (القومُ) -**أجمعون**- لا يقرؤون ولا يُطالعون، وعلى (أَغْمارِ) النّاس بجهلهم يموّهون ويتسلّطون!

وقد تصدّى لكشف ضلالات هذا الكتابِ بعضُ إخوانِنا طلبة العلم الجزائريّين -زادَه اللَّهُ توفِيقًا- في كتاب كبيرٍ؛ ماتعٍ قويٍّ، عُنوانُه:

«رجوم المعتدين على العقيدة السلفية، ودعاتها السّلفيّين».

ثمّ لَخَّصه مؤلّفه -وفَّقه المولى- في مُجَيليد لطِيف، بعنوان:

«مِنَّة الرَّحمن على مَن اشتبهت عليه بعضُ مسائل الإيمان».

وهما تحت الطّبع -بتوفيق المولى -عزَّ وجلَّ-.

ولقد وصَفَ صاحبُ «رجوم المعتدين..» (ص ١٤٩ - ١٥١) (الرّويبضةَ التّافهَ) -هذا- بـ «**الغبيّ المتسلّف، والعَيِيّ المُتَسَنِّن؛ الّذي جَبُنَ عن رمي هؤلاءِ العُلماء الثلاثة** [ابن باز، والألباني، وابن عثيمين] بالإرجاء في تسويد له سمّاه

---

(١) انظر لها: مقدّمة كتابي «التعريف والتنبئة..» (ص ٨ - الطّبعة الثانِية)، ورسالتي «الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدّائمة».

وقارن بما سبق (ص ١٠١)، وما سيأتي (ص ٢٥٥).

«تحذير الأمة من تعليقات الحلبي على أقوال الأئمّة»[١]...

ثـمّ قال: «ويُفهَم من عنوانه هذا أنه يرى أنّ هؤلاء الثّلاثة هم على الجادّة فـي مسـأَلة الإيمـان، لكـن الحلبي (!) فسّر أقوالَهم على غير ما يريدون بها! ثمّ إذا بـه **ينكـص علـى عقبيـه**، وكـأن «إمـدادات» إبليـس جاءتـه، فـأزالت جُبنَه! فكشـف مـا فـي مكنـون صدره، وعاد في حُكمه على (الأئمّة)؛ فصيّرهم **(أئمّة) لفئـة (أدعيـاء السّلفيّة)** في تسويده الثّاني: «حقيقة الخلاف بين السلفية الشرعية وأَدعيائها في مسائل الإيمان»!

وأيـم اللّـه! لا أسـتبعد أن توجـد علاقـة وثيقـة[٢] بين هذا الجاهل الآخر، وذاك (المرّاكشي) الماكر!!

ومـا خطـر هـذا ببالي إلاّ بعد أن رأيت عنوان كتاب (المرّاكشي) تغيّر من: «عقيـدة **السّـلفيّين** في ميزان أهل السنة والجماعة» -**في الطّبعة المغربية!**- إلى: «عقيدة **أدعياء السّلفية** في ميزان أهل السنة الجماعة» في -**الطّبعة الأردنية!**-.

وكذلـك غـيّرت كلمـة: «**السلفيون**» -في الكتاب كلّه- إلى كلمة: «**أدعياء السـلفية**» !! فالمرّاكشـي لا يـرى (!) جـواز تسـمية «السلفي»، أو «السّـلفيون»!! -كمـا يظهـر مـن تهجّمـه عليهم في الكتاب كلّه، وكما صرّح هو بذلك (حاشية ص ١٠ من كتابه)!-؛ ولكنّ (القائمين على طبع الكتاب) في **الأردن** (!) حوّلوا الكتـاب علـى النهـج الـذي نهجـه صـاحب كتـاب «حقيقة الخلاف...»؛ بعدم رفض تسمية «**السلفيون**» -أساسًا-! ولكن بجعل السلفيين هم: «**أدعياء السلفية**» فقط! ولسان حالِهم يقول:

---

(١) ثمّ ضمّنه -بعدُ- «حقيقتَه»- الأولى!
ويقصِدُ بـ (الأئمّة): الألبانِي، وابن باز، والعُثَيمين!

(٢) ولو بالفِكر والمَنهج!! ﴿تَشَابَهَتْ قلوبُهُم﴾ ...

اِلبَس لكلّ حالة لَبوسَها إمّا نعيمَها وإمّا بؤسَها

فَمَنْ وراء ذلك؟! وما وراء ذلك؟!

أمّا الّذي وراءَه فواضح؛ وذلك أنّ القوم لا يستطيعون الهجوم على السلفيين في الأردن **-مباشرة-**[1] كما يستطِيعونَه في بلاد المغرب؛ فالّذي يسعهم هناك هو «**خلع الشرعية**» عنهم -فقط-!!

اللّهمّ لا عيش إلاّ عيش الآخرة فارحمِ الأنصار والمهاجِرة

والحمد للّه؛ فإنّ العزّة للّه ولرسوله وللمؤمنين؛ فمَن وافق كتابَ اللّه وسُنّةَ نبيّه ﷺ فلا يضرّه أن يجتمع أهلُ الأرض -كلُّهم- على «خلع شرعيته»، فكيف لو جاء «الخلع» **من زمرة مجاهيل جاهلين عميان؛ يقود بعضهم بعضاً؟!**

ثـمّ إنّ الشرعيّة ليست بيد العباد -والحمد للّه-؛ **بل مَن كان متّبعاً للشرع فالشرعية له؛ ومن لا: فلا!**

وختاماً؛ فإنّي أقول: إنّ تقلّب (المرّاكشي) **-بتغيير عُنوان كتابه!-** هو من (جنس) تقلّب (الدكتور أبو رحيم) بتغيير حكمه على العلماء الثّلاثة**!!** وإذا دلّ هذا على شيءٍ -كما يقال- فإنّه يدلّ على **أنّ القوم ليسوا على ثقة ممّا (يقولونه)، ولا ممّا (يفعلونه)؛ فهم في تحوّل دائم**، وكفى بذلك ضلالاً مبيناً.

قال عمر بن عبد العزيز :

«**من جعل دينه غَرَضًا للخصومات: أكثر التّحوّل**»؛ رواه الدّارميّ (رقم ٣١٠)، والآجري في «الشّريعة» (١/ ٥٦)، واللاّلكائيّ (١/ ١٤٤).

فاللّهمّ ثبّت قلوبنا على دينك؛ كتاباً وسُنّةً، **وعلى نهج سَلَف الأمّة!**

---

(١) أمّا (الآنَ) -وبعد وفاة شيخِنا -رحمه اللّه- فيستطيعون!! بل يتجرَّؤُونَ، ويتواقحون!!
وما نحن بصدَدِه (!) دليلٌ ظاهرٌ للآذان والعيون!
ونحنُ لهم -بتوفيقِ رَبِّنا- مُستَعِدُّونَ، جاهِزُون...

وكفى بتقلّب القلوب خِزياً وعلامة على الضّلال!» ا. هـ.

□ حول (تكفير تارك الصلاة) :

سادسًا: ثـم تكلّم (الرّويبضة) (ص ٣٧) -**مُشوِّشاً!- مُشَوَّشاً!!**- ناقلاً عن شيخِنا -رحمه اللَّه- قولَه:

«فـإنَّ الأعمـال الصالحـة -كُلَّهـا- شـرطُ كمـال عنـد أهـل السُّنَّة؛ خلافاً للخـوارج والمعتزلـة القـائلين بتخليـد أهل الكبائر في النار، مع تصريح الخوارج بتكفيرهم.

فلـو قـال قـائلٌ: بـأن الصـلاة شـرط لصحّة الإيمان، وأنَّ تاركَها مُخَلَّدٌ في النّـار: فقـد التَقَـى مـع الخـوارج -فـي بعـض قولهم هذا-، وأخطر من ذلك أنّه خالف حديثَ الشفاعةِ هذا -كما تقدّم بيانه-..»...

قلـتُ: وهذا دليلٌ جديدٌ -**من أدلَّةٍ مَضَت!**- وستأْتي!! -على فداحَةِ جهل هذا (الرّويبضة)!!

وكأنّـه (!) اسـتهجَن -**لجهلِـه، وسوءِ فهمِه**- أن يُوصَفَ القولُ بتكفير تارك الصلاة بـ (الالتقاء) ببعض قول الخوارج!! فلذلك أنكره (!) واستنكره[1]!!

سابعًا: ثـمّ رأيـتُ لـه (صفحـة ٦٧) قـولاً يلتقي(!) فيه قولَ شيخِنا الّذي استنكره(!) وأَنكره!!!

وكُلُّ ذلك من جهله، وبجهله، ولجهله!

وذلـك قولُـهُ: (أمّـا الخـوارج؛ فمـع قولهـم (**تكفير**[2] **تارك العملِ مطلقًا**) وخلوده في النّار؛ فقد فارقوا أهل السّنّة والجماعة بتكفيرهم مرتكب الكبيرة..)!!

---

(١) وكرّره (ص ٧٨) بألفاظٍ أُخرى!!

وانظر ما تقدّم (ص ٥٠) مِنْ كلام **الإمامِ ابنِ عبدالبرِّ** بمثل كلام شيخِنا -تمامًا- ...

(٢) كذا (!).

أليس هـذا القولُ -الأوّلُ- وَأنت به قائلٌ، وعنه مدافعٌ!- (التقاءً) مع قول الخوارج؟!

أَحرامٌ على بلابِلِهِ الدَّوحُ　　حَلالٌ للطَّيْرِ من كلِّ (جِنْس)

لَكنَّهُ الجهل المُرّ -في عقلٍ غيرِ حُرّ!-!

وبيـانُ ذلـك فـي هـذا الإلـزام العلمـيٍّ مـن كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمـه اللّـه - فـي «كتـاب الإيمـان» (٧/ ٢٠٣ -«مجمـوع الفتـاوى») و (ص ١٦١ - المكتب الإسلامي ط. ٢):

«وللجهميـة هنا سؤالٌ ذكره أبو الحسن في كتاب «الموجز»، وهو أن القرآن نفـى الإيمـان عـن غـير هؤلاء، كقوله: ﴿إنّما الْمُؤْمِنون الّذين إذا ذُكِرَ اللّهُ وجِلَت قُلوبُهـم﴾ [الأنفـال: ٢]، ولـم يقـل: إنَّ هـذه الأعمال من الإيمان! قالوا: فنحن نقـول:مـن لـم يعمـل هـذه الأعمال لم يكن مؤمناً؛لأنّ انتفاءَها دليل على انتفاء العلم من قلبه!!

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدهـا: أنّكـم سـلّمتم أنّ هـذه الأعمالَ لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لـم يبـق فـي القلب إيمان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمة أو جزءاً: نزاع لفظي.

الثـاني: أنّ نُصوصـاً صرَّحـت بأنّها جزءٌ؛ كقوله: «الإيمان بضع وستون -أو بضع وسبعون- شعبة...».

الثـالث: أنّكـم إن قلتـم بـأنّ من انتفى عنه هذه الأمور فهو كافرٌ خالٍ من كـل إيمـان، كـان **قولكـم قـولَ الخـوارج**، وأنتم في طرف، والخوارج في طرف، فكيف توافقونهم؟!

ومِـن هـذه الأمـور: إقـام الصـلاة، وإيتـاء الزّكـاة، وصـوم رمضان، والحج، والجهـاد، والإجابـة إلى حكم اللّه ورسوله، وغير ذلك مما لا تكفّرون تاركه، وإنْ كفَّرتموه كان **قولُكم قولَ الخوارج**».

أقول: **فما (الفَرق) بين كلامِ شيخِنا، وكلام شيخِ الإسلام**[1]؟!

ومِثْلُـه -فـي الجملـة- قـولُ شيخ الإسلام -أيضًا- في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٤٨):

«والأصـل الّـذي منه نشأ النزاع: اعتقادُ مَن اعتقد أنَّ مَن كان مؤمناً لم يكن معـه شـيءٌ من الكفر والنّفاق! وظن بعضهم أنّ هذا إجماع -كما ذكر الأشعري أنّ هـذا إجمـاع-؛ فهـذا كان أصلَ الإرجاء، كما كان أصلُ القدر عجزَهم عن الإيمان بالشرع والقدر -جميعاً-، فلما كان هذا أصلَهم صاروا حزبين:

قـالت الخـوارج والمعتزلـة: قـد علمنـا يقيناً أنّ **(الأعمال من الإيمان)**[2]؛ فمـن تركهـا فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأنّ الإيمان لا يتبعّـضُ، ولا يكـون في العبد إيمان ونفاق، فيكون أصحاب الذّنوب مخلّدين في النار؛ إذ كان ليس معهم من الإيمان شيءٌ!

وقـالت المرجئـة -مقتصِدتُهـم وغلاتُهـم كالجهمية-:...» إلى آخر ما ذَكَرَ -رحمه اللَّه-.

فأين وجه الانتقاد؟!

وفي كتابي «التعريف والتّنبئة» (الأصل الأول) (ص٢٩-٤٠) مزيدُ بيانٍ؛ فَلْيُنْظَرْ.

---

(١) قارن بما تقدم (ص ٥٠).

(٢) وهـذه نصـفُ «حقيقةِ» الحقِّ في مسأَلَتِنا! فهل يجوز لأحمقَ جاهلٍ أنْ يصفَ مَن يقول: (الأعمـال مـن الإيمـان) بموافقـة الخـوارج والمعتزلـةِ؛ لمجـرّد قولهـم بجـزءٍ ممّـا يقولُـه أهل السُّنّة -لا العكس!-، وانظر ما تقدم (ص ٥٠).

ثـمّ ذكـر (!) (الرّويبضـة) كلامَ الحافظ ابن حجر في «الفتح» حول «شرط الكمال»، **ونقلي له، وإقرار شيخِنا إيّاه.**

وقـد تقـدّم مناقشـةُ شـيء مـن ذلـك -فيما تقدّم- (ص ١٤٠)، وانظر له -أيضاً- «التعريف والتّنبئة..» (ص ١١٢ -وما بعدها).

ومِمَّـا أُنَبِّـهُ عليه -هنا-: أَنَّ سَماحةَ الشيخِ ابنِ بازٍ ظَلَّ مُقرًّا لكلمةِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ -هذه- دونَ نقدٍ -أَو تعليقٍ- (نحوًا) مِنْ أَربعينَ سنةً ... فتأَمَّلْ .

❑ **حول (الاصطلاحات) :**

ثامنًا: وبه **ينتقضُ تمويهُهُ الأحمقُ** (ص ٤١) -بتساؤُله-:

«فـأين نجد قولاً واحداً عن أئمّة السّلف أنّ الإيمان قولٌ، واعتقادٌ، والعمل شرط في كمالِهِ؟!»!!

فالجوابُ: قد قيل قديماً: **لا مشاحّةَ في (الاصطلاحات)...**

وإذ قـد أضحـتْ (بعضُ) هذه (الاصطلاحات) عائقاً (ذِهنياً) يمنع الحقَّ، ويحجب أَهلَه عنه؛ فلا بُدَّ من (تحريرها، أو تكسيرها)[1] ..

ورحـم اللّـهُ أُسـتاذَنا الشـيخ محمّد بن صالح العثيمين -القائل- كما في «الأسئلة القَطَريّة» **-جواباً على سؤالٍ حولَ هذا المصطلح نفسِه-:**

«... وإنـي أنصـح إخوانـي أن يـتركوا هـذه الأشـياءَ، والبحـثَ فيهـا، وأن يرجعوا إلى ما كان عليه الصحابةُ -رضوان اللّه عليهم-.

والسّـلفُ الصّالحُ لم يكونوا يعرفون مثلَ هذه الأمور: المؤمن مَن جَعلَه اللّه ورسولُه مؤمناً، والكافر من جعلَه اللّهُ ورسُولُه كافراً»...

وهذا جِدُّ واضحٍ -بحمد اللّه-.

---

(١) انظر مقال: **(تحرير المصطلحات أو تكسيرها)** في مجلَّتِنا «الأصالة» (رقم: ٢٩ ص ٥).

ونَصِيحَتُه -رحمه اللَّه- مَقبُولَةٌ، وعلى الرَّأْسِ والعينِ؛ لِكَونِها حقًّا، ومِنْ عالمٍ حَقٍّ، ولا تَهدِي -إنْ شاءَ اللَّه- إلاَّ إلى الحقِّ؛ وبخاصَّةٍ بعد معايَنَتِنا لأهواء (بعض) الخَلْق، ومعاناتنا مِنْ مُخالفي الحقّ ...

تاسعًا: ثمّ حشّى (!) (الرّويبضة) (ص ٣٨-٣٩) ملخِّصًا (!) ما ذكرتُهُ في «التعريف والتّنبئة» (ص ٢٩-٤٠) مِن توافُقِ كلامِ عددٍ من أئمّة السّلَف والسّلفية -كابن قتيبة، وابن منده، وابن عبد الهادي، وابن عثيمين- لكلام لشيخنا -رحمه اللَّه-...

ولكنّه -لجهلِه!- مَوَّهَ وَلَبَّسَ، دونَ أَن يُجِيبَ عن أَيٍّ مِنْ ذلك بشيءٍ !!

وإنّما اكتفى -**للمرّة الثالثة!**- بتكرار العزو لكلام شيخنا -رحمه اللَّه- في رسالة «التوحيد أوّلاً...» -**مَع البَتْر نفسِه!**- وقد كَشَفْتُه قَبْلاً!!

وقد زاد على البَتْرِ -هنا- **التحريف!!**

فشيخُنا يقول -ضِمْنَ كلامِه-: «ولكنْ سلم من **الشرك الأكبر**..»!

فيحرّفها (الرويبضة) إلى: «**الشرك الأصغر**...»!!

ولا أدري لماذا!!!

وقد أدري! فالرجل لا يعرف ما يخرج من رأسه!!

فإنْ لَمْ يَتعمَّدْ؛ فَلِجَهلِه!

وإِنْ تَعمَّدَ؛ فَلِخِيَانَتِه!!

وكلاهُما فيه !!!

عاشرًا: ثم قال (الرويبضة) (ص ٤٠):

«لم أجد أقربَ لفهم الشيخ -رحمه اللَّه- للعمل في مسمّى [الإيمان][1]، وأنه

---

(١) **ساقطةٌ من هذا الساقطِ!**

شرطٌ في كماله -غير فهم الحافظ ابن حجر -رحمه اللَّه- من قول أبي عَذبة الحسن ابن عبد المحسن، حيث قال: «اعلم أنّ العمل ليس من أركان الإيمان..»...»!!

... **إلى آخِرِ ما هذى بهِ -وافترى!- هذا (الرويبضةُ) التافهُ !**

فشيخُنا -رحمه اللَّه- يردُّ -بالنص الصريح، الواضح، الذي لا يحتمل لَبْسًا- على كلامٍ للكوثريِّ المُرْجِئِ الماتريديِّ، الذي يريد (أن يصوّر للقارئ أن الخلاف بين السلف والحنفية في الإيمان لفظي)؛ قائلاً -رحمه اللَّه-: (**يشير بذلك إلى أنَّ الأعمال ليست ركناً أصلياً، ثم يتناسى أنّهم يقولون بأنّه يزيد وينقص..**) ...

فما هو الكلامُ الأوضحُ من هذا -تنصيصاً على أنَّ **(العمل ركن أصلي في الإيمان)**- ؟!!

وقد نقلتُ هذا النصَّ عنه -رحمه اللَّه- مطوّلاً- في «التعريف والتّنبئة..» (ص١٢٧)، ثم علّقتُ قائلاً:

«**ماذا نقول فيمن يتّهمنا وشيخَنا -إلى الآن!- بأنّنا لا نجعل العملَ من الإيمان؟! أو أنّنا ننفيه منه؟!**

فإلى اللَّه المشتكى!!».

فإذْ (لم يَجِدِ) (الرويبضةُ) العلمَ الصحيحَ؛ فقد وجده غيرُهُ...

وإذْ قد قلَبَ -هو- ظَهْرَ المِجَنِّ على أهل الحقِّ -بغير الحقّ-؛ فسيردُّه على أَعقابِهِ خاسئاً أهلُ الحقِّ -أنفسُهم- بتوفيق ربِّهم الحقِّ لهم -بالحقِّ-.

... **وهم فاعِلون؛** وبهذا -والحمد للَّه- **قائمون،** وبالحقِّ -إنْ شاءَ اللَّهُ- **منصورون ...**

❑ نصٌ عزيز :

ورحم اللَّهُ شيخَ الإسلام ابنَ تيميّة القائل في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٠٢):

«وقد اتّفق المسلمون على أنّه مَن لم يأت بالشهادتين فهو كافر، وأمّا الأعمال الأربعة[١]: فاختلفوا في تكفير تاركها...».

ثم قال -رحمه اللَّه- معدِّداً الروايات عن أهل العلم في ذلك -:

«.. وخامسةٌ: **لا يكفر بترك شيء منهنّ**»[٢].

ثم قال:

«**وهذه أقوالٌ معروفةٌ للسلف**».

فماذا يقولُ هذا (الجهول)؟!

أَم (سَلَفٌ)، و (إرجاءٌ)؟

﴿ما لكُمْ كيفَ تَحْكُمون﴾!!

حادي عشر: ثُمَّ رَجَعَ (الرويبضةُ) (ص٤٣) إلى تكرار القول في مسألة (رُكنيّة العمل) و(جنسه) و(آحاده)!!

والأوّلُ منهما: نصُّ (كلام) شيخنا -بحروفِهِ- وقد تقدّم قريباً -.

والثّاني -جِنساً، وآحادًا-: (**كلامٌ لا مَعنى له، وطنطنةٌ لا فائدة منها**) -كما هو نصُّ الشيخ ابن عثيمين -رحمهما اللَّه- فيه...

ولا أُطيل.

❑ من (صُوَر) التناقض في مُصطلح (الشرط):

ثاني عَشَرَ: ثم هذى (الرويبضة) (ص٤٣-٤٤) بكلامٍ ممجوجٍ لا طعم له ولا لون! -لكن: **له رائحة**!!- منه قولُه -مشيراً إلى شيخنا-:

---

(١) ولم يُشِرْ -رحمه اللَّه- إلى ما دونَها؛ لاختلافِهم -مِن بابِ أَوْلى- فيها! فأين (جنس العمل)!؟

(٢) وهذا أوضحُ ممّا قبلَه؛ فتأمَّلْ... وهو جواب قاصم على (بعض) تمويه وتلبيس مسوِّد «رفع اللائمة..»!

وانظر (ص ١٤٣ -وهو مهمّ-) وقارن بما بعدَ هذا -مباشَرةً-...

«إن القولَ بالشرطية؛ لازمه أن يكون العمل خارجاً عن الماهية»!

ثم ناقضه بنفسه قائلاً:

«لكـن الشـيخ -رحمـه اللّـه- لـم يلتزمه، بل قال بدخوله (حقيقةً) دخولَ شرط كمال»!

ثم تناقض -ثالثاً- بقولِهِ: «وهذا مخالف لتعريف الشرط»!

وهـي -كلُّهـا- **إلزامـاتٌ**[1] (!) **فاسـدةٌ، مَبنِيَّـةٌ علـى تناقضـاتٍ** -ذهنيَّـةٍ- كبرى؛ **لم تحمل (!) إلاَّ الجهل، ولم (تلدْ) إلاَّ الجهل!!**

وكـأنَّ كلمة (الشرط) قرآن كريم -لا تحتمل إلا معنى واحداً-! عَجَباً!! بل القرآن الكريم -نفسُه- ﴿منه آيات مُحكمات... وأُخَرُ متشابهات﴾...

ولكـنْ؛ صَـدَقَ اللَّـهُ: **﴿فأَمّـا الّذيـن في قُلوبِهم زَيْغٌ فَيَتَّبِعُون ما تَشابَهَ مِنْهُ** ابتِغاءَ الفِتْنَة..﴾...

وهكذا هؤلاء! (مُصدَّرون) (!) و(**خُلَفاء**)!! -**مِحْنَة**-!

فلمـاذا لا يُحمل (الشرط) هُنا -لزوماً- على معنى مُغايرٍ للمعنى الاصطلاحيِّ -القـائم فـي الذّهن!- المُقتضي الخروجَ من ماهيّة الشيء؟! بدلالةِ التوضيح التامّ للمراد -ومِن جميعِ النّواحي-؛ الماحي لذلك المعنى الاصطلاحي !!

كاسـتعمال **عُلمائِنـا مصطلـحَ** (الركـن) -الداخـل في الماهيّة- مع بُطلان العمـل بتركــهِ؛ فهــم -أي: العلمــاءُ- يسـتعملونه فـي وصـف الزكـاة، والحـج، والصيام.. **ثم لا يكفّرون بتركه!!**

وهذا بَيِّنٌ لا يخفى على أهل العلم وطلبتهِ..

---

(١) انظـر فـائدةً **نفيسـةً** لشـيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه اللَّه- في **(اللازم)، و (الإلزام)؛ في** «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٤١ - ٤٢)، و (١٦/ ٤٦١)، و(٢٠/ ٢١٧) -**وهو مهمّ**-.

وقد تقدّمت الإشارةُ إليه (ص١٣٩)، وستأتي إشارةٌ أُخرى(ص١٩٢)؛ فانظرْهُ.

وأمّـا (**الجَهَلَـة**)؛ فواللَّهِ؛ لو أَنّهم قضَوا أوقاتَهم بالبطالة(!): لكانَ أهونَ من أن يكونوا سبباً في شَغْل الناس بهم -على هذه الحالة-!!

نعم؛ لقد شغلونا -واللَّهِ- برخيص جهلهم -**ولا أقول: علمهم**!!-!

ثـم؛ ماذا يقولُ **هذا الجاهلُ** فيما نسبه إلى السلف بجعلهم العملَ أنّه (ركن فـي مسـمّى الإيمـان، أو **شـرط صحّـة**)!؟ -كمـا جَدْوَلَـه (ص ٥١)!! -**جمعاً بين النّقِيضَينِ** !-؛ فهل نقولُ له:

«فـأين نجـد قـولاً واحـداً عن أئمة السلف أن الإيمان قول واعتقاد وعمل، والعمل...شرط في [صحته]»؟!-كما تساءَل -هو!- (ص٤١)!!-.

ثـم هل (الشرط) الكمالي (!) -هنا- غير (شرط) الصحّة -هناك-؟! **حتى يُرَدَّ هناك، ويُقبل هنا!!؟**

أو العكس! و (**الشّرطُ**) هو (**الشّرطُ**) - بِغَضِّ النَّظَر عَمّا أُضِيفَ إليه!!!؟

وهل هو -في الوقت نفسه- (**شرط صحّة**) و(**ركنٌ**) -معاً-؟!

«**فإن كان ركناً؛ فلا يمكن أن يكون شرطاً لذات الشيء الذي هو ركن فيه**» !

كمـا قالـه -**متناقضًا**- وبجهلٍ!- (الرويبضة) -نفسُه- (ص٤٤)!! **مناقضًا نفسَه !! ... ولكنّه جاهلٌ، بَهّات..**

فانظروا -رحمكم اللَّهُ منه- كم له مِن **تناقضات، وجهالات، وتفاهات!!**

... **مُضحكات! مُبْكِيات!!**

إلى اللَّهِ مِـن جَهلِـه المُشْتَكـى ... وضِحْكتُهُ بَعْدُ محْضُ البُكا

فَكَمْ لـِ (رُحَيِّم) مِنْ مُضْحِكات ... ولَكِنّـه ضَحِـكٌ كالبُكـا

ثـالث عَشَـرَ : بمـا سبق -كلِّـه- نعـرفُ **جهلَ، وفسادَ -بل ضلالَ!- هذا**

(الرّويبضـة) العَقُـوق، والجـاهل الْحَنْدَقـوق [١]؛ حيـن قال (ص ٤٣) مقرّراً (!) بعضَ حقائِقه(!)، مُضيّعاً للحُقوق:

«إنّ للشيخ -رحمـه اللّـه- **منهجـاً مُسـتقلاً** فـي فهـم العمـل فـي مسمّى الإيمان، مُغايراً لفَهْمِ السّلف...»!!

ومثلُه قولُه (ص ٤٥):

«لكـنْ ينبغـي أن يُتَفَطَّـنَ (!) إلـى أَصـل المسـأَلة؛ فـإنّ مبنى القول بالزّيادة والنّقصان عند الشّيخ -رحمه اللّه- يختلف عن مبنى القَولِ ذاته عند السّلف...»!!

وهو -بهذا - كلّه- جاهِلٌ، جاهِلٌ ...

والدّلائـلُ علـى صحّـة كـلامِ شيخِنا في المسأَلة **-وصوابِ حُكمنا عليه!-** مَضَتْ مُتَكاثِرةً، وسيأْتِي غيرُها -بمنّة اللّه-.

رابـع عشرَ : ثمّ تكلّم (الرّويبضة) (ص ٤٧) **-بِسَفَهٍ!-** تحت عُنوان: (مِن أيـن أُتِـيَ الشّـيخ؟)(!) -نـاقِلاً كـلامَ الحافظ **ابن رجب الحنبليّ**، وكلام الإمام **أبي عُبيد**- بما يُوافقُ كلامَ شيخِنا -رحمه اللّه- [٢]!!

ولـم يُجـب عـن النّصّيْنِ المذكورَيْنِ بأَدْنَى شيءٍ!! بل أَعرض -لجهله!- **كعادته!- ونأَى بجانبِه!!** ثم قال **-مُمَوِّهاً!-**:

«والأظهر -عندي- تأَثُّر الشّيخ -رحمه اللّه- بفهْمِ الحافظ ابن حجر...» [٣]!!

---

(١) انظر «القاموس» (ح. ن. ق)!

(٢) وليـس النقـلان مـن كيسـهِ أو جُهـدِهِ!! بـل هـو نـاقِلٌ لهمـا عـن بعـض المُصنِّفين في المسأَلةِ!! **فالرّجلُ مُفْلِسٌ!**

(٣) وقـد ذكر ثلاثة أسباب لترجيحه (!!) -هذا-، منها (ص ٤٩): «مكانَة الحافظ ابن حجر -رحمه اللّه- عند الشيخ في قواعده وأصوله الحديثيّة»!!

نَعَمْ؛ يا جاهِلُ!! وليست العقائِديّة، ولا المنْهَجيّة؛ فهذانِ إلى أبي عبيد وابن رجب: أقرب..

... ولكنَّ (الرَّجُلَ) مُخلّطٌ ومُخَبّطٌ! فلا يُسْتغْرَب!

قلتُ: وكلامُهُ -كُلُّه- جهالاتٌ بعضُها فوق بعضٍ!!

فشيخُنا -رحمه اللّه- إنّما يُؤَصِّل ويُفَصِّل -كما هو مَعلُومٌ عنه- وَفْقَ الأدِلّة والبراهين، والحُجَجِ والآثار؛ ثم يستدلّ بما يوافق حقَّه من كلام أهلِ العلم -رحمهم اللّه-؛ فهو -تغمَّدَه اللّه برحمتِه- على قاعدة: (استَدِلّ ثمّ اعتَقِد) ، وليس العكسَ!! كما هو حالُ أمثالِكم! وأمثالُ حالِكم!!

ثمّ رأَيْتُه -بعد- (ص ٦٠)!!! يُوردُ الجوابَ -مُتأَخِّراً!- عن سؤالِه: (مِن أيْنَ أُتِي الشّيخ)؛ وسيأْتِي بيانُ فسادِه! فانتظِرْه[1]!!

❑ ضابطُ (جنس العمل) ، وحدُه :

خامس عشرَ: ثمّ رجع (!) (الرّويبضة) (ص ٤٩) إلى تَكْرار مسألة (جنس العمل)، و(آحادِه)!!!

وقد سبق نقْضُه بكلام الشّيخ ابن عُثيمين -المتين-؛ فلْيَرْجِع إليه مُبتغي بَرْدِ اليقين..

وأَقولُ -ها هنا- كلمةً -في هذه (القضيَّةِ) -مفصَّلةً- (لَعَلَّ) هذا (الرويبضة) يدْرِك (!) بها شيئاً من الحقِّ -وإن كنتُ (أَراه) عنه بعيداً-:

أ - (العمل) من الإيمان.

ب - و(جنسُ) الشيءِ هو (حدُّه الأدْنى) -الدّالُّ عليه، المُتَحَقِّقُ به-.

جـ - فما هو (الحدّ الأدنى) الّذي به يتحقَّق (جنس العمل)؟!

- هل هو (الصّلاة) -فقط-؟!

- أم هو أَيُّ ركنٍ من (الأركان الأربعة) -بعد الشّهادتَين-؟!

- أم هو أوسعُ من ذلك؛ لِيَشملَ فرضاً -ما- من (الفرائِض) الأخرى

---

(١) انظر (ص ١٧٢) -فيما يأتِي-.

-جميعاً- زيادةً على الأركان الأربعة، أو مُغايراً لها!- لِيَتحقَّق بفِعْلِ (واحِدٍ) منها (الحدُّ الأدنى) لـ (جنس العمل)؟!

- أَم أَنّ (العمَلَ) أوسعُ وأوسعُ؟! ليشمَل (عملاً) واحداً من (المستحبّات) الشرعيّة المتكاثرة -الّتي هي زائدةٌ عن (الأركان) و(الفرائض) - أو مُغايرةٌ لها-؛ لِيَتحقَّق بـ (عمل) واحدٍ منها (الحدُّ الأدْنَى) لـ(جنس العمل)؟!

د- وهل (جنس العمل) المرادُ -على أيٍّ من الوجوه المُتقدّمة!-: كلُّه؟! أَم جنسُه -أيضًا-؟! بأَنْ يقال -مثلاً- فيمن صلّى رَكعةً أو رَكْعتَين -فقط-، أَو سَجَدَ سجدَةً أَو سجْدَتَينِ! -حَسْبُ-: أنّه قد أتى بـ (جنس العمل) مِن الصّلاة؟! وبالتّالي: (جنس العمل) المُنْجِي[١]؟!

هـ- وهل يُكتفَى بـ (عمل) واحدٍ؟! أَمْ لا بُدَّ منها -جميعاً-؛ فيما يحقِّق معنى (الجنس) في كلِّ (عملٍ) -عملٍ- منها؟!

و - ثمّ؛ ما هُو (البُرهانُ = الشَّرعيُّ) -مِن الكتابِ أَوِ السُّنَّة- على كُلِّ ذلك -بالتَّفصيلِ، والدَّليلِ -جَمعًا، أو تفرِيقًا-!؟

... وأخيرًا؛ فإنَّه (يَلزَمُ) المُكفِّرَ بِتَرْكِ (جِنسِ العملِ) أَنْ لا يُكَفِّرَ (تاركَ الصلاةِ)؛ وإلاَّ : تناقَضَ[٢] !!

فتأمَّل... ولا تتعجَّلْ !

... وقد قال (الرّويبضة) (ص ٤٩):

«أمّا آحاد [العمل] وأفراده؛ فقد فصّل السّلف القولَ فيه:

فمنها ما هو شرطٌ في صحّة الإيمان، ومنها ما هو شرطٌ في كمالِه،

---

(١) وانظر -بدقّة- كلام شيخ الإسلامِ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٢٦- ٥٢٧ و ٥٨٣)، وتأمّل.

(٢) وانظر نَصّ (المباحثةِ) الآتي ذِكرُها -بعد صفحتين- في تَبيينِ وجهِ معنى هذا.

والفَيصل في ذلك نصوصُ الكتاب والسّنة[١]، وفهم السلف أنفُسِهم»!

فأَقول:

هذا رجعٌ منه (!) إلى التّناقضِ في ذِكْرِه (الشّرطَ) -ومعناه معروفٌ عند الأصولِيِّين-، مع إنكاره (!) على شيخِنا استعمالَهُ له على وجه آخرَ!! فإذا به -هنا- وهناك -أيضًا!- يستعملُه هو!!

□ **التكفير (بالنصِّ الشرعيِّ)، وإلا:**

وإذ قد رجَعْنا -معًا!- إلى تَحكِيم النّصوص، وفهم السلفِ -وأنّها الفيصلُ- لمعرفة (الشرط) المُعْتَبر -في رُكْنِ الإيمان، أو كماله الواجبِ- ولا أقول: شرطِه!- فأَقول:

ما هو النّصُّ (الصّريح) من الكتاب والسّنّة -بفهم السّلف- الّذي يجعلُ -على التّحقيق- غيرَ الصّلاة- مسألةً (علميّةً) يُبنَى عليها كفرٌ وإيمانٌ[٢] بين أئمّة السّلف -قديمًا-، وعُلمائنا -حديثاً-؟!

وهم -جميعاً- فيها- ﴿لكلٍّ وجْهَةٌ هُوَ مُولِّيها﴾...

أم بِغَيْرِ ترك (الصّلاة)[٣] يُكَفِّرون؟!

أم بترك أيّ فريضةٍ -سوى الأركان الأربعة- يُكفّرون؟

---

(١) نعم -واللّه-؛ هي الفيصل؛ فأين الدّليلُ على هذه (الجنسيّة)، أو تلك (الآحاديّة)؟! -اجتماعًا وافتراقًا-!! وانظرِ الصّفحة السّابقة...

(٢) من حيثُ (التّركُ)؛ لا مِنْ حيثُ (الفعلُ)؛ فلا تَغترَّ بتلكَ التلبيساتِ (العائمة = الهائمة) لذاك المُسوِّدِ لـ «رفعِ اللائمة..»! و(تفصيل) الردّ في «التنبيهات المتوائمة..».

(٣) وقد ألمح(!) (الرّويبضة) (ص ٥٤) إلى ذِكر الصّلاة في سياق بيانه(!) لـ(جنس العمل)!! والعَوْدُ أَجْهَل!!! ولو (ثبت!) على قوله -هذا- لَرَجَعَتِ القضيّةُ إلى مسألة (الصلاة)، وهي خلافيّة!! ولكنْ ...

وهذه القضيّة -الصلاةُ -فيما أَيْقَنْتُهُ- هي (عُقْدَة المَسألة) عند المُخالِفين -أجمعين-؛ ولو خَرَجُوا(!) منها: لَمَا وقَعَ هذا الاختلافُ، بل ما كانَ منهم عُشْرُهُ!!

أم بترك أيِّ مُسْتَحَبٍّ -سوى الأركان والفرائِض- **يُكَفِّرون**؟!

فإذ قد (عاد) الكلامُ إلى (**الجنس**)، و(**الآحاد**)؛ فأَقول:

- **أوَّلاً** : هي (**كلام لا فائدةَ له، وطنطنةٌ لا فائِدَة منها**)!!!

- **ثانياً**: هي مُصْطَلَحات (**جامِدة**)؛ تحمل -ولا بُدَّ- معانيَ (متحرّكة)؛ ولا يخرج أيٌّ مِن هذه المعاني عن الوجوه التي أوردتها سابقاً؛ **فأَيٌّ منها هو المعتبر - تكفيراً، أو إيماناً -**؟!

❑ (المصطلحات) -مرّةً أخرى- :

وقد قال صاحبُ الفضيلَةِ، معالي **الأخِ الصَّديقِ الصَّدُوقِ الشيخِ صالح بن عبدالعزيز آل الشّيخ** -نفعَ اللَّهُ به-:

«مشكلة (المصطلَحات) -**الّتي نشأتْ عن الاجتِهادات الفقهيّةِ- هي أنّها ترتهنُ لإرادةِ مَن يستَخْدِمها! وبإمكانِه أنْ يُدْخِلَ فيها ما يشاءُ**»[1]...

- ثالِثاً: ما اعترَض به علينا -(**الرويبضةُ**)- **في مصطَلح** (الشّرط)؛ **نُعارضه** به في مصطلح (الجنس) سواءً بسواء... وليس أمامَه -إن كان ذا عقلٍ! ولا أقول: ذا علمٍ!!- إلاّ التسليم!

❑ مُباحثة علميّة :

ولقد (تباحثتُ) -**قبل سنوات!**- مع بعض طلبَةِ العلمِ (الفضلاء) -في **الرِّياض** - حول مسأَلة (**جنس العمل**)-هذه-، و: هل (**تاركه**) كافر!!؟ أم لا ؟! فكان ممّا قُلْتُه له:

= **لو أنّ مُسلِماً (!) -ما- كان يُؤدّي الصّلاة؛ لكنّه تاركٌ لـ (أركان)** الزّكاة، والحجِّ، والصّيام، ولِبَقِيَّةِ (**الفَرائِضِ**) -الأخرى-، فضلاً عن (**المُستَحبّات**)

---

(١) صحيفة (العرب اليوم) -الأردنيّة- (٣/ رمضان/ ١٤٢٢هـ) -نقلاً عن صحيفة (عكاظ)- السّعودية-.

.. وهـو -فـي الوقـت نفسـه- مُتَلبِّسٌ بالمعاصِي -كبِيرِها وصَغِيرِها- **دون ما كان شِركاً وكُفْراً** ؛ ما حُكْمُه؟!

- قال: **مسلمٌ عاصٍ**...

= **قلـتُ**: فـإذا عَكَسْنَا الصّـورةَ (!)؛ بـأَنْ كـان هـذا المسلمُ (!) **قائماً بـ (أركـان) الحجِّ، والزّكاة، والصّيام .. و .. و .. لكنّه تاركٌ لـ (ركن) الصّلاة!!** فما حُكْمُه؟!

- قال: **كافِرٌ** !

= قلـتُ: فأَين **(الأعمالُ)** الشّرعيّةُ **(الكَثِيرَةُ)** الأخْرَى **-(أركاناً)**، و**(فرائضَ)**، و (**مُستحبّاتٍ**) !!- الّتي حقّقت مِن (الإيمان) -عنـد هـذا- أكثرَه؛ **لا مُجَرّد (جِنْسِهِ)** ؟!

... **فسكَت!!**

= **فقلتُ -يَومَها-: رحم اللَّهُ (جِنْسَ العمل)**[1]!!!

فرَجَعَ القَـولُ إلـى مَسألةِ (تركِ الصلاة) **-بصورةٍ أَو بأُخرى-** كما هو الظَّنُّ و(الأمل)!-.

وأَقولُ -اليومَ-: و... **(الجزاءُ من «جنْسِ العمل»)**[2]!!!

وليس يكونُ في المسلمِ الحقِّ **(سَعْدٌ=)** -باطمئنانٍ- **إلاّ إذا كان (=حميد)**

---

(١) قـارن بمـا أشـرتُ إليـهِ -تعليقًـا- قبلَ ثلاثِ صفحاتٍ -من إلزامِ المُكفِّر بـ (ترك جنس العمل) أن لا يكفّر بـ (ترك الصلاة)!! وإلاّ تناقضَ !!

ولقـد (بلغَنِـي): أَنَّ (**البعضَ**) أرادَ الخُرُوجَ مِنْ هذا (**المأزِقِ**)؛ فزعمَ أنَّ التّكفيرَ يكونُ لـ (تاركِ جنسِ العملِ) -**عُمومًا**-، و(تارك الصَّلاةِ) -**خُصوصًا- مُجْتَمِعَينِ!!**- !

فزادَ الطِّينَ بِلَّة؛ بكثرةٍ لا بِقِلَّة !!

(٢) انظـر صُـوَرًا مهمّـةً مـن هـذه (القاعدة) -الفقهيّة- في كلام الإمام ابن القيِّم في «إعلام الموقِّعين» (١/ ٢١٤)، و (٤/ ٢٢٥) - **وهو مُهِمّ** -.

الفِعْلِ والقوْلِ، شاكراً ربَّه - على وجهِ الحقِّ -بالحقِّ-؛ فتأَمّلْ!

سادس عشرَ: ثمّ ختَمَ (الرّويبضةُ) البحْثَ الثّاني من مباحثِهِ (!!!) (ص ٥١) بجَدْوَلَةٍ رياضيّةٍ (!) فاشِلَةٍ؛ تكْشِفُ مَدَى جَهْلِه وتناقُضِهِ!

وهي -في الوقتِ نفسِه- تلخِيصٌ أحمقُ لمباحِثِه (!) الأولى بدون مزيد علم، بل... **بمزيد مزيدِ جهل!**

والنّظر فيها كافٍ في كشف خوافِيها!!! لأنّها -جميعاً- قائمةٌ على فهمهِ الأعوج، وتفكيره الأعرج -ليس إلاّ[1]! -؛ ثم الخروج -من بين هذَيْن!- بنتيجةٍ (!) قائمةٍ على الجهل والمَيْن!!

وانظر (جداوِلي) العلْمِيّةَ الدَّقِيقَةَ -والحمدُ لله-؛ الَّتي أورَدْتُها في مقدّمة كتابِي -هذا- (ص ٣٠- ٣٦)؛ وقارِنْ !

❑ علاقة (العمل) بزيادة الإيمان ، ونقصهِ :

سابعَ عشَرَ: ثمّ تكلّم (!) في المبْحَث الثّاني من مباحِثه (!) (ص ٥٣) حول (ترك المأْمور، وفعل المحظور عند الشّيخ -رحمه اللَّه-)!!

وابتدأ كلامَه (مُمَهِّداً) بكذْبَةٍ كُبْرى، قائلاً:

«لم يفرّق الشّيخ -رحمه اللَّه- بين ترك العمل بالكلية، وبين ترك آحاده الواجبة، أو المستحبة، بل الكل عنده سواء من حيث **أثرُ ذلك على الإيمان**»!!!

فأقول: ويلٌ لك -أَيُّها المُفْتَرِي!- يومَ تَلْقَى اللَّهَ...

ويلٌ لكَ -بين يدي اللَّهِ- فيما تفتَرِيه وتكذبه علي، صفوةِ العُلماءِ من خِيرةِ عباد اللَّه:

فهل الشّيخ يجعل (التّارك للعمل) -كلِّه- كتارِكِ (ركن)، أو (أركان)، أو

(١) حتَّى إِنَّهُ (أَفرَغَها) مِنْ أَدنَى عَزوٍ، أو أَقلّ بيان!! وليسَ هذا مُستَغربًا مِنْ هذا (الإنسان) !

(واجِب)، أَو (واجباتٍ)، فضلاً عن (مُستَحبّ)، أَو (مسْتَحبّات)؟!!

أين دَرَجاتُ الإيمان -زيادةً ونقصًا- عند السّلف- والشَّيخُ من كبار (كبار) دُعاةِ منهَجِهم؟!

أَينَ إيمانُ الصِّدِّيقِين من إيمانِ الفاسِقِين؟!!

❑ فوائد حديثيّة :

أيـن هـي الأحاديث النّبويّة التي فيها التّنصِيصُ على الإخراج من النّار لمن كان في قلبه (حبّة) إيمان، بل (ذرّة) إيمان[1]؟!

فضلاً عمّن في قلبِه ما هو أكثرُ من ذلك -بدرَجَة، أَو دَرَجات-!!

وممّـا نقَلْتُـه في «التّعريف والتّنبئة» (ص ٤٩) عن شيخ الإسلام ابن تيمية

---

(١) ولا أُريـدُ -هنـا- إيرادَ الإحادِيث الأخرى الّتي فيها الإخراجُ من النّار لمَن «لم يعْمَلْ خيراً قطّ»! فإنَّ لها عندي مقامًا آخَرَ -إنْ شاءَ اللّهُ- مع كلام دقِيقٍ أمين؛ لأهل العلم المُعْتَبَرين.

ومِـن أعجَـبِ مـا (سمعتُهُ) -أو قرأتُهُ!- (جواباً) على هذه الأحاديث، قولُ مَنْ قال: «هي مِنَ المُتَشابه» !!

فأقول: مَن سَبَقَ بهذا القولِ من أهل العلم؟!

وهل هكذا يكون التّوقيرُ، والتّبجيلُ، والتّعظِيمُ لحدِيثِ رسولِ اللّهِ ﷺ؟!

وأعجبُ من هذا -الأوّل!- قولُ مَن قال:

«إنَّ هـذا (المُخْـرَجَ مِـن النّـار) -ولم يعملْ خيراً قطُّ- لم يكنُ منه (عدم العمل) -هذا- إلا لِعُذْرٍ -ما-» !!

فأقول: عُذرٌ ونيران! كيف يجتمعان؟!

سبحانَ رَبِّنا الرّحمن!

وقد علّلَ -القائِلُ نفسُه- فهمَه بعضَ المرويّات في ذلك -كـ «حديث البطاقة»- بقولِه:

«لم (يتيسّر) له عَمَلُ عَمَلٍ صالحٍ»!!

فـأقول: يـا للّهِ العَجَبُ!! (تَيَسّر) له (أن يفعلَ ما فَعَلَ) من تِسْعَةٍ وتسعِينَ سِجلاً -كلّها- سيّئات!! ولم (يَتَيسّر) له عَمَلُ عَمَلٍ (واحد = فَرْد) يُحَقِّقُ له (جِنسَ عَمَلٍ) الحَسَنات؟!! سُبحانَكَ اللّهُم!!

وانظر ما سيأتي (ص ١٨٢ و ١٩١ و ٢٠٥).

-رحمه اللَّه- قولُه:

«**إذا كان العبدُ يفعل بعض المأمورات، ويترك بعضها: كان معه من الإيمان بحَسْب ما فعله، والإيمان يزيد وينقص**».

وأَزيد -هنا- نقلاً آخرَ عنه -رحمه اللَّه- قولَه في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٨):

«مَن كان معه إيمان حقيقي: **فلا بُدّ أن يكونَ معه من هذه الأعمال بقَدْر إيمانِه**».

وأزيد -أيضًا- كلام شيخ الإسلام -رحمه اللَّه- (٧/ ٢٠٤) ردّاً على المرجئة في (ظَنّهم أَنّ الإيمان الذي في القلب يكون (**تامّاً**) بدون شيءٍ من الأعمال)!! إذ قال -رحمه اللَّه-:

«والتّحقيق أنّ إيمان القلب (**التّامّ**) يستَلزِمُ العمل الظّاهر -بحسبه-لا محالةَ، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمانٌ (**تامٌّ**) بدون عمل ظاهِر»[(١)].

وهذا مثالٌ -واضحٌ- من **أَمثِلَةٍ مُتَعَدِّدة!**- تدلُّ على عِظَمِ الهوى الهاوي بهذا الجاهل المُتَهاوي -بيقين-؛ لِيُحَرِّكَهُ ذاتَ الشّمال وذات اليمين، **بدون وَرَعٍ ولا دِين !!**

ثامن عشرَ: ثمّ (حاول) الرويبضة (ص ٥٤) شرحَ كلامه (!) بما يُوافقُ -شيئاً ما!- مُرادَ شيخنا؛ لكنّه ختمه بقولِه:

«وموقفه هذا يُقابل موقفَ الماتريديةِ الذين يرون تمامَ إيمان من ترك العمل مطلقاً»!!

---

(١) وانظر -للمزيد- (٧/ ٥٨١-٥٨٢).

وفي رسالتي «التنبيهات المتوائمة...» ردٌّ على (بعضِ) مَا شوَّش وهوَّش (مسوِّدُ) «رفع اللائمة..» على هذا النصِّ !

فكان حالُ هذا الظّالمِ -كما قيل-: **جاءَ لِيَكْحُلَها؛ فَعَوِرَها!!**

وكلامُه -هذا- في الظلم أشدّ وأنكى؟!

فهل كلمةُ (يُقابل) -في كلامه- تَعني: (يُساوي)؟! أم هي بمعنى: (يُضادّ)؟!

وهل (خَطَرَ) هذا المعنى -أو ذاك- على ذهن كاتبه؟!

وهل تُراه (سيخطِر) -بعد- على ذهن قارئه؟!

فإنْ كان المعنى = (يُساوي): فالرجلُ -لجهلهِ!- يقيس لونَ الهواء على طعم الماء!!

وإن كان المعنى = (يُضادّ): فهذا -منه- نقضٌ لكلامِه، وهتكٌ لتسويده؛ فأين موقف شيخنا من موقف الماتريديّة؟!

والقضيّة واضِحةٌ جليّة...

وأحلاهما مُرّ، وَخيرُهما شرّ!!

تاسع عشر: ثم تكلّم (ص٥٥-٦١) تحت عنوان: «ترك العمل مطلقاً عند الشيخ -رحمه اللَّه- نقصٌ في الإيمان»، مُورداً حديثَ الشفاعةِ من رواية أبي سعيد الخُدْريِّ -الذي جعلَه شيخُنا -رحمه اللَّه- عُمدةَ بحثِهِ في رسالتهِ الماتعةِ النافعةِ «حكم تارك الصلاة»...

ثم نقل عن الشيخ جانباً -طويلاً- من كلامهِ في رسالتهِ المذكورة...

وقد علّق (!) (الرويبضة) (ص٦٠) على روايةٍ أوردها شيخنا -رحمه اللَّه- عن أنس- فيها قولُ أهل النار لِمن أُدخل من أُمّةِ محمد ﷺ النارَ: «ما أغنى عنكم أنّكم كنتم تعبدون اللَّهَ -عزّ وجلّ- لا تُشركون به شيئاً؟»، قائلاً:

«وفي هذا دلالةٌ (!) على أنّ الذين يخرجون من النار بالقبضة من أهل

الصلاة، وليس كما فهم الشيخ (!) -رحمه اللَّه-؛ إذ لا يُعقل (!) أنهم يعبدون اللَّه وهم لا يُصلُّون، من هُنا أُتي الشيخ[1] -رحمه اللَّه-؛ فانظر وتأمّل»!!

❑ القناعة بفهم حديث (الشفاعة) :

فأقول: **نظرتُ وتأمّلت؛ فرأيتُ:**

أولاً : مِن ضمن ما ذَكَر شيخُنا في حاشية «حكم تاركُ الصلاة» -ونَقَلَهُ (الرويبضة) (ص٦٠)- العزوُ إلى كتابِه «ظلال الجنة في تخريج السنة»؛ وفيه روايةٌ عن أَبي موسى؛ لفظها -في الموضع نفسِهِ- مِن قول أهلِ النار: «فما أغنى عنكم **إسلامكم**؛ وقد صرتم معنا في النار؟»...

فذَكَرَ (الإسلامَ) -فقط-، وليس فيه ذكر **(العبادة)**، فضلاً عن **(الصلاة)** -مَعَ كونِ المعنى واحدًا عند التَّأمُّل- ...

وأنتَ قائلٌ في حاشيتك (!) على «الحُجّة» (٢/ ١٤٦) -للأصبهاني-: «**وحكم الإسلام الظاهر يثبت بالشهادتين**»!

وهؤلاء قائلونَ لها؛ **فما الفرق؟!**

ثانياً: متى كانت الأسماءُ والأحكامُ **-عند السّلفِ، أو دُعاةِ منهجِهِم-** مبنيةً على «**يُعقَل**» أو «**لا يُعقَل**» -**يا مَن لا يَعْقِل**-؟!

و «**الدِّينُ لا يُدْرَكُ بالعقْلِ**» -كما قال قِوَامُ السُّنَّةِ الأَصْبهانِيُّ **في كتابه الحُجَّة** : «الحُجَّة..»[2] (٢/ ٥٠٢)-...

---

(١) هذا هو الجوابُ -المتأخِّر- على ذاك السؤال -المتقدّم-!!

فانظر (ص ١٦٢) -ممّا مضى-.

(٢) وهو دكتوراةُ (الرّويبضةِ)!!

وإنْ كانَ على كلامِه -هذا- هنا- نوعُ تفصِيل؛ يُنظَرُ له كتابِي «**العقلانِيّون: أفراخُ المُعتزِلَة العصرِيّون**» (ص ٣١ - ٤٣) -وهو مطبوعٌ-.

فالبحث بحثُ أهلِ علمٍ ودليل، لا مجرّد هذرمة ومحض أقاويل...

... ولكنّك لستَ منهم! ولا تدري النّقلَ عنهم!! فإيّاك وإيّاهم!!!

ثالثاً: هل معنى (العبادة) -عندك! -محصورٌ بـ (الصلاة) -وإن كانت هي أَعظَمها وأهمّها- بعد الشّهادتين[1]-؟!

أم أنَّها شاملةٌ للزكاة، والحجّ، والصيام، -مِنَ (الأركانِ)-؛ بَلْهَ بَقيَّة (الفرائض)؛ فضلاً عن (المستحبّات) -كما تقدّم-؟!

وما أجملَ تعريفَ شيخ الإسلام ابن تيميَّة -رحمه اللَّه- لـ(العبادة) - في مفتتح رسالته «العبودية» (ص٢٣-بتحقيقي) - قائلاً -:

«العبادة: اسمٌ جامعٌ لكلّ ما يحبّه اللَّه ويرضاه؛ من (الأقوال) و(الأعمال): الباطنة والظاهرة».

و(لا إله إلاّ اللَّه) أعظم الأقوال في أجلّ العبادات، بل هي «أفضل الكلام، ورأس الإسلام»[2]، بل «لا شيءَ أفضلُ منها»[3]...

فمِن هُنا -بل من هُناك!- أُتي هذا (الرويبضة) المَجْدوه[4] -فُضَّ فوه-!!

❑ كلمتان جامعتان :

وممّا يلتقي هذا التأصيلَ العلميَّ كلمتانِ حَسَنتانِ رائقتانِ:

-الأولى: للحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه اللَّه- في كتابِهِ«فتح الباري» (١/ ٢٠-٢١)؛ حيث قال - شارحاً حديثَ: «بُني الإسلام على خمس»-:

---

(١) انظر نُكتةً لطيفةً -حولَ هذه النقطةِ- في مقدّمة رسالتي: «التنبيهات المتوائمة..»...

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٢٣).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٤٢).

وانظر ما سيأتي (ص ١٧٥).

(٤) «القاموس» (ج. د. هـ).

«وإذا كانت هذه دعائمَ البنيانِ وأركانه، فبقية خصالِ الإسلام كبقية البنيان، فإذا فُقِد شيءٌ من بقية الخصالِ الداخلةِ في مسمَّى الإسلامِ الواجِب؛ نقصَ البنيانُ ولم يسقط بفقده.

وأمَّا هذه الخمس؛ فإذا زالت -كُلُّها- سقط البنيانُ، ولم يثبتْ بعْدَ زوالِها.

وكذلك إن زالَ منها الركنُ الأعظمُ -وهو الشهادتان-، وزوالُهما يكون بالإتيانِ بما يضادُّهما، ولا يجتمع معهما.

وأما زوالُ الأربعِ البواقي؛ فاختلف العلماء: **هل يزولُ الاسمُ بزوالها**[1]، **أو زوالِ واحدٍ منها؟ أم لا يزول بذلك؟**

أم يفرَّق بين الصلاة وغيرها؟ فيزولَ بترك الصلاة دون غيرها؟

أم يختص زوالُ الإسلام بتركِ الصلاة والزكاة خاصّةً؟

وفي ذلك اختلافٌ مشهورٌ.

وهذه الأقوال -كلها- محكيّة عن الإمام أحمد».

- **وأمَّا الكلمة الثانية**: فلفضيلةِ الأخ الشيخ الزكيّ الذكيّ (أبي مالك)، الدكتور **محمد بن عمر بازمول**[2] -نفع اللّه به- في رسالته اللطيفةِ «التتمّات لبعض مسائل الصلاة» (ص٩٩-١٠٠) تحت عنوان: (حكم تارك الصلاة)، قائلاً:

«كتب في هذه المسألة **ابن قيّم الجوزية** -رحمه اللّه -في كتابه «الصلاة»، كما كتب أيضاً العلامة المحدّث **محمد ناصر الدين الألباني** رسالةً

---

(١) أي: جميعاً.

وتأَمَّلْ هذا، وارْبطهُ بكلام شيخ الإسلام -المُتقدّم قريبًا-، **وقارن ذلك -كلَّه- بتمويهاتِ صاحبِ «رفع اللائمة..»!!**

وانظر ما تقدم (ص ١٥٨).

(٢) المدرّس في جامعة أم القرى في مكة المكرّمة.

وهي الجامعة الّتي تخرّج (!) منها (الرويبضة) التافه -نفسه-، **ولكنْ: أين الثرى من الثريا؟!**

بعنوان «حكم تارك الصلاة».

وكتب الشيخ عطاء بن عبداللطيف بن أحمد رسالةً بعنوان: «إعلام الأمة بحكم تارك الصلاة من الكتاب والسنة».

وجميعهم أجاد وأفاد؛ -جزاهم اللَّه خيراً-.

والذي أريد لفتَ النظرِ إليه في هذه المسألة، هو:

أنَّ الحكم بكفر تارك الصلاة كفراً مخرجاً من الملّة - بحيث إنّه كالمرتدِّ؛ لا يغسَّل، ولا يكفّن، ولا يُدفن بين المسلمين، ولا يورَّثه أحد، ولا يرث أحداً، ويُفسخ نكاحه مع زوجه -؛ **الحكم بذلك على تارك الصلاة - دون تفصيل بين كفر دون كفر؛** فمن ترك حجوداً وإنكاراً يختلف عمَّن ترك كسلاً وتهاوناً؛ **فالأول:** كافر خارج من الملة، **والثاني:** يكفر كفرًا دون كفر؛ أي: كفر نعمة.

أقول: **عدمُ القول بهذا التفصيل في تارك الصلاة؛ خلافُ ما جرى عليه المسلمون جيلاً بعد جيل.**

وقد قال أبو عبداللَّه بن بَطَّةَ -في تقرير أن تارك الصلاة **لا يُعامل معاملة المرتد** -بعد ذكر الأدلّة من الأحاديث-، **قال: «ولأنّ ذلك إجماع المسلمين؛ فإنّنا لا نعلم في عصر من الأعصار أحداً من تاركي الصلاة تُرك تغسيله، والصلاة عليه، ودفنه في مقابر المسلمين، ولا مُنع ورثتُه من ميراثه، ولا مُنع هو ميراثَ مورِّثه، ولا فُرِّق بين زوجين لترك الصلاة من أحدهما -مع كثرة تاركي الصلاة -، ولو كان كافراً؛ لثبتت هذه الأحكام كلّها.**

ولا نعلم بين المسلمين خلافاً في أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها، ولو كان مرتدّاً؛ لم يجب عليه قضاء صلاة ولا صيام»[١] اهـ.

---

(١) نقله ابن قدامة في «المُغني» (٢/ ٤٤٦).

قال ابن قُدامةَ -رحمه اللَّه- بعد نقله لكلام ابن بطة: «وهو أصوب القولين»[1].

قلت: ومَن كفّر بترك الصلاة -كفراً مخرجاً من الملّة - دون تفصيل - فقد ناقض؛ وذلك أنه بذلك جَعَلَ الصَّلاةَ فوق الشهادتينِ[2]! والواقع الذي دلَّت عليه نصوصُ القرآن العظيم خلافه:

فإن اللَّه -تبارك وتعالى- يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ ما دُونَ ذلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرى إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء: ٤٨]، ويقول -تبارك وتعالى-: ﴿إنّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أنْ يُشْرَكَ به ويغْفِرُ ما دُونَ ذلكَ لمَنْ يشاء ومَنْ يُشْرِكْ باللَّهِ فقَد ضلَّ ضلالاً مُبيناً﴾ [النّساء: ١١٦]» ا. هـ.

أقول: ﴿فهل مِن مُدَّكِر﴾؟!

الوجهُ المُتمِّمُ للعِشرينِ: ثم تكلَّم (الرّويبضة) (ص٦٢) تحت عنوان (مَن وافق الشيخ -رحمه اللَّه-؟) مكرّراً (!) -**بإملال!**- ما سبق منه مراراً وتكراراً؛ لكنّه قال -**بإخلال**-:

«بيّن البيجوري أنّ المُختارَ عند أهل السُّنة والجماعة (وهم -عنده- الأشاعرة) في الأعمال الصالحة أنّها شرط كمال الإيمان...» إلى آخر كلامهِ وهذيانهِ...

---

(١) «المغني» (٢/ ٤٤٧).

قال أبو الحارث: وانظر -للمزيد- كتابَنا «تنوير الأرجاء..» (ص ٢٧-٢٩)، و«طرح التثريب» (١/ ٣٢٤-ط. ٢).

وأُنبّه -هنا- إلى أنّه نُقل في قضاءِ الصّلاةِ خلافٌ؛ لكنّ الجُمهورَ غيرُ قائلٍ بهِ؛ فانظر -للتفصيل- أيضاً- «طرح التثريب» (١/ ٣٢٨) للعراقي.

(٢) والوجهُ في ذلك: أَنَّ الصَّلاةَ لا تُقبل إلا بالشّهادَتين -لأنها: «أفضل الحسنات» -كما صحَّ عن النبيِّ ﷺ -وهو مخرَّجٌ في «الصحيحة» (١٣٧٣)-، وهي -كذلك-: (رأسُ الإسلام) -كما قال ابن تيميّة (٧/ ٦٢٣)-؛ فكيف تُرَدُّ الشّهادتان بتركها -وهي دونَهما-!؟!

وانظر ما تقدّم (ص ١٧٣).

❑ بين (الأشاعرة) ، و (أهل السنة) :

فأقول: إذا كان الأشاعرة عند (البيجوري) مِن أهل السنة؛ فمنذ متى لم يكونوا هم عندك -**أيّها الجاهل!** -كذلك-؟!

وأنت القائلُ في مقدِّمَة (دَكْتَوْراتِك!!) (٢/ ٦) -بين كلامٍ!-: «**فليس لأهل السنة والجماعة (من أشاعرة وماتريدية)** عذرٌ في إبقاء مسائل الخلاف بين الطرفين من جانب، وبينهما والسلف من جانب آخر...»!

و(منطوق) هذه المُعادلةِ الرياضيّةِ (!) دالٌّ على أنَّ **السلف شيءٌ، وأهلَ السنة والجماعةِ شيءٌ آخر!!**

وهذا -كلُّه- من دلائِل جهل هذا (الرويبضة)، وحُمقهِ...

ولقد كان شريكُهُ في تحقيق الكتابِ[1] -الجزء الأول منه- الأخُ الفاضل الشيخ الدكتور محمّد -**ابن شيخنا العلاَّمة الدكتور الشيخ ربيع بن هادي** -حفظهما اللّه- مخَالفاً للصواب، ومُخالِفاً للغلط الذي تلبّس به (الرويبضة)، حيث قال -حفظه المولى- في مقدِّمَتِه- (١/ ٩):

«وهذا الكتاب النفيس: هو أحد الكتب الكثيرة التي صنَّفها (**علماءُ السلف**) في أصول الدين؛ لبيان العقيدة الصحيحة التي كان عليها رسول اللّه ﷺ وأصحابه، وللردّ على مَن خالفها من (**الفِرَق**)، وخاصّة الجهميّة، والمعتزلة، ومَن حذا حذوهم من (**الأشاعرة**)...».

وقال (١/ ٢٧) -ضمن كلامهِ عن النهضة العلمية التي عايشها المؤلّف

---

(١) ومع كونه زميلَه وشريكَه في تحقيق الكتاب (!)؛ إلاَّ أنه (غَمَز) بهِ، وطَعَنَ طعناً خَفِيّاً -فيه-! وما ذاك إلاَّ لكونِه -أخلاقيًّا!- (لا ينتقص وفاءً)! ولا (يَرعَى حُرمةَ أخيه في غَيْبَتِه...)إلخ!! -كما وصفَه (!) -**عكسَ حاله!**- فضيلةُ الشيخ صاحب (التّقديم) (ص ٥ - ٦)!!

فانظر طعنَه فيه -ودفاعِي عنه- في «صيحة نذير» (ص ٢٩)...

وانظر -ما تقدّم- (ص ٤٥-٤٦)...

أبو القاسم الأصبهاني -:

«... ممّا كان له تأثيرٌ على كتابه المصنّف؛ باعتباره ممّن ينهج **منهج (السلف)** في العقيدة، **مقابل كُلٍّ من (الأشاعرة)**، والمعتزلة، والجهمية، وغيرهم».

وقال (١/ ٤٠) -ضمن كلام-:

«عاش أبو القاسم في النصف الثاني من القرن الخامس، والثلث الأول من القرن السادس الهجريين، وفي هذا الوقت كان قد تم ظهور **(الفِرَق)** ظهوراً كاملاً؛ ومن هذه الفرق: الخوارج، والشيعة، والقدرية، والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، و**(الأشعرية)**، والتي كانت هي السائدةَ في العالم الإسلامي آنذاك؛ إذ كان **(الأشاعرة)** يلقِّبون أنفسهم: «**أهل السنة الجماعة**»[1]! وكاد يختفي المنهج **(السلفي)**: منهج أحمد بن حنبل، ومن سبقه من أئمة الإسلام، وأصبحت عقيدة (السلف) غريبة، وَيُعَدُّ أتباعها في أنحاء العالم الإسلامي على أصابع».

فأين (الأشاعرة) من (أهل السنة)؟!

وهل (السلف) غيرُ (أهل السنة)؟!

فكيف وقد ضمَّ هذا (الرويبضةُ) إلى **(الأشاعرةِ) (الماتريديّةَ)**؛ ليكونا -جميعاً- من **(أهل السنة)**؟!

وقد قلتُ في «منظومتي النونية» (ص٣٠):

أَمَّا الجهولُ فجهلُهُ مُتجاهِلٌ   جهلاً به مجهولُهُ جهلانِ

.. وَهُوَ هو !

الحادي والعشرون: ثم تكلّم (الرويبضة) (ص٦٣) تحت عنوان: (مَن خالف الشيخُ -رحمه اللّه-؟!) قائلاً:

---

(١) وكذلك يُلَقِّبُهُم الجاهلون بهم!!

«خالف الشيخ -رحمه اللَّه- في هذه المسألةِ السلفَ، والماتريدية، والمعتزلة، والخوارج ...»!!

قلتُ: والماتريدية في الإيمان مرجئةٌ -كالأشاعِرَة!-؛ فإذ قد خالف الماتريدية، وكذا المعتزلة والخوارج؛ **فلم يبق إلاّ موافقة السَّلف!!!**

وهو ما لم يُدركه -بل لم يفهمه!- (الرويبضةُ)؛ **فهذى، وتكلّم بالأذى!!**

وقد (!) يكون أدركه، وفهمه (!)، **لكنْ: تعامَى عنه! وأَغمضَ عيْنَيْهِ!!**

فإنْ كان: فهي أَشدُّ وأَنْكَى!

والأرجحُ (عندي) -لما أعرفُهُ عنه!- الأوَّلُ !

❑ من مصطلحات شيخ الإسلام في (الإيمان) :

الثاني والعشرون: ثم نقَلَ عن شيخ الإسلام **-كأنّه يظنّه دليلاً له!-** قوله: «مَن قال بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات...كان مخطئاً خطأً بيِّناً؛ وهذه بدعة الإرجاء..».

وهو كلامٌ -ولِلَّه الحمد- صحيحٌ جدّاً..

لكنّ (الرويبضة) علّق (!) على هذا النقلِ -قائلاً -:

«وكذا من يقول بنقص إيمان مَن لا يعمل مُطلقاً...»!!!

وهذا باطلٌ -مُطلقاً- أيها (الجاهل)!!

ويدلّ على بطلانِهِ أُمور:

- **أولاً** : أنّ شيخ الإسلام **يتكلّم عن** حُصول الإيمان (الواجب) دون فعل واجبات، **ولا يتكلّم عن** (نَقْص) إيمان لنقص (بعض واجباتٍ)، أو (مستحبّات)؛ أو نحوه.

فذهابُ العمل الواجب -كلِّه- إذهابٌ للإيمان الواجب -كلِّه-...

وهذا واضح.

- **ثانياً**: كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة -في مواضع أُخر- يوضّح مُراده أكثر:

كقوله (٧/ ٦٤٤): «**فأصل الإيمان في القلب**، وهو قول القلب وعمله، وهو إقرارٌ بالتصديق والحبّ والانقياد، وما كان في القلب: فلا بُدّ أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه: **دلّ على عدمه، أو ضعفهِ** .

ولهذا كانت **الأعمال الظاهرة** من موجب إيمان القلب ومُقتضاه، وهي تصديقٌ لما في القلب، **ودليلٌ عليه، وشاهدٌ له، وهي شعبةٌ من مجموع (الإيمان المطلق)**[١]، **وبعضٌ له، لكنّ ما في القلب هو الأصلُ لما على الجوارح**..» .

قلتُ: فصارَ عندنا: **(مطلق الإيمان)**؛ وهو أصلُه؛ الذي إذا زال لم يبق من الإيمان مثقال ذرّة.

وعندنا: **(الإيمان الواجب)**؛ الذي إذا زال لا يزول معه (مطلق الإيمان)؛ وإنّما هو فوتُ واجبِهِ، وسبيلُ إثم ووِزْرِ -عياذاً باللّه- فاعلِه...

وعندنا: **(الإيمان المطلق)**؛ وهو الكامل -الشامل للواجبات، والمُستحبّات-؛ الذي إذا زال لا يلزم من زوالِهِ زوالُ **(إيمان واجب)**، فضلاً عن **(مطلق الإيمان)** ...

فـ«**الأصلُ أن يُفرّقَ بين ما كان مُجامعاً لأصل الإيمان، وما كان منافياً له**[٢]» .

---

(١) وقال -رحمه اللّه- (٧/ ٢٧): «وكل مؤمن لا بد أن يكون مسلماً؛ فإن الإيمانَ يستلزم الأعمال، وليس كلّ مسلمٍ مؤمناً هذا الإيمان المطلق؛ لأنّ الاستسلامَ للّه والعملَ له لا يتوقّف على هذا الإيمان الخاصّ».

فتأمّل إثباتَه (الإسلام) مع انتفاءِ (الإيمان المُطْلَق)...

(٢) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٦٧١).

ولو قلنا -في تلك (الثلاثة) السابقة-: (الإسلام)، و(الإيمان)، و(الإحسان): لكانَ الأمرُ قريبًا؛ فتنبَّه ..

نعـم؛ (قد) يكون زوالُ (الإيمان المطلق) متضمّناً زوالَ هذين -أو أحدِهما -لزومًا-؛ فحينئذٍ يكـون النفـيُ -فـي الأصلِ- **مُتَوَجِّهاً لهما، أو أحدِهما، لا له**؛ فتأمّلْ.

- **ثالثاً**: ويوضّح ما سبق -أكثرَ- كلامُ شيخ الإسلام (٧/ ٥٢٥) -بعد كلامٍ-:

«وبهـذا يتبيّـن أن الرجـل قـد يكون مسلماً؛ لا مؤمناً، ولا منافقاً مطلقاً، بل يكون معه (أصل الإيمان)، دون (حقيقتهِ الواجبة)»...

وهذا عين المطلوب -الحمد للّه-.

وكلامُ الإمام أحمد -الآتي- توكيدٌ له وتبيينٌ؛ فانظره.

- **رابعاً**: يؤكّده قولُه -رحمه اللّه- (٧/ ١٩٨) -:

«أصـل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك؛ لا يُتَصَوّر وجـود إيمـان القلـب (الواجـب) مـع عـدم (جميـع أعمـال الجوارح)، بل متى نقصـت الأعمـال الظـاهرة: كـان لنقص الإيمان الذي في القلب؛ فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم -وإن كان أصلهُ ما في القلب-..».

وهذا نصُّ ما إليه أشرتُ، **وهو أوضحُ وأوضحُ**...

ولو قُلْنا لهذا (الرويبضة) -استخلاصاً مِن هذا الكلام- كلِّه-:

❑ **حدُّ النجاةِ :**

- مـاذا تقـولُ فيمـن قال -مُؤَصّلاً-: (**مَن أتى بالإيمانِ والتوحيدِ لم يَخْلُدْ في النّار -ولو فَعَلَ ما فَعَلَ-**)[1]؟!!

- وتنزيلُ هذا الأصل على وقائع الأحوال والأحكام بأن نقول:

(**يخـرج الرجـل مـن الإيمان إلى الإسلام، ولا يُخرجه من الإسلام شيءٌ إلاَّ**

---

(١) قارن -هذا وما قبلَه- بما تقدَّم (ص ١٦٩).

الشـرك باللَّه العظيم، أو بردّ فريضة من فرائض اللَّه -عزّ وجلّ- جاحداً بها؛ فإنْ تركها كسلاً أو تهاوناً: كان في مشيئة اللَّه؛ إن شاء عذّبه، وإن شاء عفا عنه)...

ونورد التساؤلَ -نفسَه- مَرّةً أُخرى!!-:

ما تقولُ -أيها الجاهل - فيمن يقول هذا الكلام؟!

... لا تتعجّل! ولا تتحامق!!

فهذان ليسا (الألباني)، ولا (الحلبي) -**ولا (حَلَبي)**!-!!

هذان ليسا (أبا عذبة)، ولا (البيجوري)!!

هذان ليسا (ماتريديّة)، ولا (مرجئة)!!

- فـالنصُّ الأول: لشـيخ الإسلام (**أحمد**) ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٦٧١).

- والنـصُّ الثـاني: للإمـام (**أحمد**) بن حنبل -كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٣)-.

وبكـلام هذيـن الإمـامين (**الأحمَدَيـن**) -وقبلهمـا كلام الحافظ ابن رجب، وابـن عبـد الهـادي -وغيرِهمـا-: **تعرف الجـواب** علـى مـا نقلـه (الرويبضـةُ) -وغـيرُهُ!- عن أبي ثور، والآجُرّيّ -وغيرهما -كما في (ص٦٦)- **مِمَّا (قد) يُفهَم منه التكفيرُ بترك عمل الجوارح -مطلقًا-** ...

فـلا يعـدو كلامُهمـا -رحمهما اللَّه- أنْ يكونَ ترجيحاً اجتهاديّاً -مَحضًا-؛ لا يردُّ ترجيحَ غيرِهما الاجتهاديَّ -أيضاً-؛ **إذ الاجتهادُ لا يُنقَضُ باجتهاد**[1]!!

وإلاَّ؛ لـو قلبَ أحدٌ كلامَ الإمامَيْنِ (**الأحمدين**) -أو أحدِهما- أو غيرِهما!-

---

(١) انظر لشـرح هـذه القـاعدة -وتطبيقاتِهـا-: «إعـلام المُوقّعين» (١/ ١١٩-١٢٠)، و(٣/ ٢١٨) -لابن القيّم-، و «الأشباه والنّظائر» (١١٣) -للسُّيوطي-.

على كلام هذين العالِمَيْن -مِمَّن دونَهما!-؛ **ماذا يكون الجواب الأدلّ؟!**

ومَن الأجَلّ؟!

وعليه؛ **فأينَ كلامُ (الأحمدَيْنِ) الجليلين، مِنْ هُراءِ ذَينِك (المُحمَّدَيْنِ!)؟!!**

□ تحقيقُ شيخ الإسلام في حكم (ترك الصلاة):

وهذا كلامٌ آخرُ لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه اللَّه- يؤكد المعنى السابقَ -نفسَه- بكلّ وضوح-:

فقد تكلّم -رحمة اللَّه عليه- في «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٠٥-١٠٦) عن أصنافِ تاركي الصلاةِ الثلاثة -بالتفصيل-:

- **الأول**: مَن لم **يعتقد** وجوب الصلوات الخمس: فهو كافر مرتدّ[١].

- **الثاني**: «إنْ قال: **أنا أقرّ بوجوب ذلك عَلَيَّ، وأعلم أنّه فرض**، وأن من تركه كان مستحقّاً لذم اللَّه وعقابه؛ **لكنّي لا أفعلُ ذلك**[٢]: فهذا -أيضاً- مستحقّ للعقوبةِ في الدنيا والآخرة باتّفاق المسلمين-، ويجب أن يصلّي الصلوات الخمس باتّفاق المسلمين».

قلت: **فليس فيه تكفيره -مباشرةً- كالأوّل-!**

ثم قال شيخ الإسلام -موضّحاً-:

«**وأكثر العلماء** يقولون: يؤمر بالصلاة، فإن لم يُصَلّ وإلا قُتل».

قلتُ: وليس فيه -هنا- أنّه يُقتل ردَّةً؛ **مع أنّ هذا هو ترجيحُنا**[٣]...

---

(١) وهذا لا يُختلَف فيه، ولكنْ؛ تأمّل فيما بعده.

(٢) وهذا -نفسه- لفظُ ما أجاب عنه أبو ثور -في كلامِه المُشار إليهِ -الذي استدلّ به (الرويبضة) -المُتحامِق-!!

(٣) ويبدو لي -والله أعلمُ- أنّ إجمالَ الكلام هنا مِن شيخِ الإسلامِ -رحمه اللَّه- إنّما هو من باب الإشارة للخلاف العلمي في المسألةِ -حَسْبُ-.

وبيَّن هذا المعنى -بأَوضحَ منه- كلامُ شيخ الإسلام -بعدَه-؛ وهو:

- الصنف الثالث: فقد قال -فيه- رحمه اللَّه-: «**فإذا أصرّ على الجحود حتّى قُتل: كان كافراً باتّفاق الأئمة؛ لا يُغَسّل، ولا يُصَلّى عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين**» .

قلتُ: وهذا كلامٌ عظيم، فيه تفصيلٌ قويّ، من إمامٍ جليل...

وليس يصلحُ معه لا (تأويل) ولا (تعطيل)...

لا في كثير، ولا في (قليل)...

الثالث والعشرون: ثم رجع (!) (ص٦٧-٦٨) إلى الهَذْرَمة والهَذْيِ حول (آحاد العمل) و(جنسه)- وما يتعلّق به!!-.

وكلُّه كلامُ (طنطنةٍ) **لا قيمةَ له...**

□ بين (الجنس) ، و (الشرط) :

لكنّه جَهِلَ -**من ضمن جهالاتهِ الكبار**- قائلاً :

«ليس عند الشيخ -رحمه اللَّه- من آحاد العمل ما يرقى إلى شرط الصحّة؛ يستوي عنده في هذا ترك أركان الإسلام، أو ترك بعضها»!!

وفي هذه الجملة أباطيلُ:

- **أولاها**: العودُ إلى (**الطنطنة**) التي لا فائدةَ منها، ولا دليلَ عليها؛ (آحاد العمل)، و(نوعه)، أو (جنسه)!!

- **ثانيها**: تناقضه بذكر الشرط (!) مرتبطاً بالصحّة، مع كونِهِ أنكر على شيخنا استعمالَه مصطلح (الشرط) - **لا لارتباطِهِ بالكَمال -فقطْ**!-، ولكنْ لكونه دالاً -**في أصلِهِ**!- على الخروج عن الماهيّة!!

- **ثالثها**: قوله: (أركان الإسلام)!! **فهل منها الشهادتان؟!**

أم أنّه السفَهُ في الرأي، والتسرّع في الكَتْب؟

أم هما -معاً-؟!

الرابع والعشرون: ثم كرّر (ص٧١) هذا الهَذْيَ -بطيشٍ ظاهرٍ!- زاعماً (أنّ تَرْكَ أركان الإسلام بالكليّة- عمداً أو كسلاً- لا يُبطل الإيمان عند الشيخ، بل يُنقصه)!

فأيضًا؛ هل (الشهادتان) منها؟!

أم وصل جهلك -وحقدك- إلى المُنتهى؟!

ولقد وقع (الرويبضةُ) بسوءِ عَمَلِهِ، وفسادِ ظنّهِ **-وعلى الباغي تدور الدّوائر! -**؛ فقد استدرك (!) -هو- على شيخنا -رحمه اللَّه- (قريباً) مِن هذه الكلمةِ في «حقيقته» (ص٤٦) -الأولى!!- الطبعة الأولى!-؛ واصِفاً ذلك **-مُتواقحًا-** بقوله: **«هذه غفلةٌ»** !!

مع أَنَّ كلامَ شيخِنا **-عند التَّدقيقِ في استثنائِه-** واضِحٌ جدًّا، وصوابٌ جدًّا..

ولكنّ الفَرْقَ بين عِلْمِنا وجهلِهِ: كالفرق بين حقِّنا وباطلِهِ!!

الخامس والعشرون: ثم تكلّم (صفحة ٦٨، وحاشية صفحة ٦٩) - بسَفَهٍ بالغٍ، وتناقضٍ سابغ!!- حول مسألة تكفير تارك الصلاة...

ويكفي النظرُ فيما كتب **-نظراً مجرّداً-** لِيُعلم به جهلُه المتمادي، وتطاولُه السّادي!

وكلامي في «التعريف والتنبئة..» (ص ٨١- ٩٠) مُغنٍ -إنْ شاءَ اللَّهُ-.

السادس والعشرون: ثم نقل عن الإمام الحُمَيديِّ -رحمه اللَّه- كلمةً يريد أن يؤيِّد (!) بها زعمَه، ودعواه!

وقد غفَلَ -وتغافل! -فيها- عن شيئين:

الأول: أنَّ سندَ روايةِ الكلمةِ ضعيفٌ؛ فقد رواها الخلاَّل في «السنة»

(١٠٢٧)، وقال محقِّقه: «في إسناده عبيد اللَّه بن حنبل: مجهول الحال[١]».

الثاني: أنَّ كلامَ الحُميدي متوجِّهٌ إلى (التاركِ) الَّذي **«علم أن تركَه ذلك في إيمانِه[٢]»** !!

والتركُ لا يكون -قطُّ- إيماناً[٣]؛ فتأمَّلْ.

السابع والعشرون: ثمّ نقل (ص ٧٣) عن شيخ الإسلام ابن تيمية كلاماً في تكفيرِه مَن «كانَ مُصِرّاً على ترك الصلاة، لا يصلّي قطّ، ويموت على هذا الإصرار والتّرك»!

والواجبُ -لزومًا- فهمُهُ في ضوْءِ كلامِه الآخر؛ المفسّر له، والموضّح لما قد يُغْلَق منه.

وقد تقدّم التّفصيل -منه- والتّأصيل؛ بما يروي الغليل، ولكنّه: **لا ينفعُ ذا الذّهنِ العليل، والنّظر الكليل!!**

❑ **فتوى (عظيمة) لـ «اللجنة الدائمة للإفتاء»** :

الثامن والعشرون: ثمَّ نقل (ص ٧٣ - ٧٤) فتوى **(اللجنة الدّائمة للبحوث العلميّة والإفتاء)** رقم (١٧٢٧) -وعزا إلى فتوى (٦٨٩٩) -، ونصُّها:

«س: يقول رجل: لا إله إلاّ اللَّه، محمّد رسول اللَّه، **(ولا يقوم بالأركان الأربعة)** ؛ الصّلاة، والزّكاة، والصّيام، والحجّ، **ولا يقوم بالأعمال الأخرى المطلوبة في الشّريعة الإسلاميّة:** هل يستحقُّ هذا الرّجل شفاعة النّبيِّ ﷺ يوم القيامة بحيث لا يدخل النّار -ولو لِوَقت محدود-؟!

---

(١) ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٩/ ٤٥٠) برواية الخلال عنه -فقط-؛دون جرح أو تعديل!

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٠٩)، فلفظُه -عنده-: **(فيه إيمانُه)**، وقارن -لزاماً- بـ(٧/ ١٨١) -منه-؛ فهو مهمّ.

(٣) وانظر ما سيأتي (ص ٢٢٢) مِمَّا هو بِضِمنِ هذا المعنى.

ج: مَن قال: لا إله إلا اللَّه، محمّدٌ رسول اللَّه، وترك الصّلاة والزّكاة والحجَّ (جاحداً) لوجوب هذه الأركان الأربعة، أو لواحدٍ منها -بعد البلاغ-؛ فهو مرتدٌّ عن الإسلام يُستَتاب، فإن تابَ قُبِلَت توبَتُه، وكان أهلاً للشّفاعة يوم القيامة -إن ماتَ على الإيمان-.

وإنْ أَصرَّ على إنكاره؛ قتَلَه وليُّ الأمر؛ لكفرِه وردَّتِه، ولا حظّ له في شفاعة النّبيّ ﷺ، ولا غيره يوم القيامة.

وإنْ تَرَكَ الصّلاة -وحْدَها- كسلاً وفُتُوراً؛ فهو كافِرٌ كُفْراً يَخْرُجُ به من مِلَّةِ الإسلام (في أَصحِّ قولي العُلماء)؛ فكيف إذا جمع إلى تركها تركَ الزّكاة والصّيام وحجّ بيتِ اللَّه الحرام؟!

وعلى هذا لا يكون أهلاً لشفاعة النّبيّ ﷺ، ولا غيره - إن مات على ذلك-.

ومَن قال مِن (العلماء): إنّه كافرٌ كفراً عملياً لا يخْرِجه عن حظيرةِ الإسلام (بتركه لهذه الأركان)؛ يرى أنّه أهل للشّفاعةِ فيه، وإنْ كان مرتكباً لما هو من الكَبائِر -إنْ ماتَ مؤمناً-».

فأَقول: يا لك من جاهل جهول، ذي جهلٍ مَهُول!!

ولا تزالُ صفحاتُك(!) -وصِفَاتُكَ- تُثبِّتُ -أَكثرَ وأكثرَا- يقِينِي بجهلك، وتؤكّد بها -أنتَ!- أوفَرَا- حُمْقَك وسَفَهك!!

وأنا راضٍ (جدّاً) أن تكون (فتوى اللجنة) -هذه- فيْصَلاً بينِي وبينك(!)، و (شاهدَ امتحانٍ) دقِيقاً -قويًّا- يَنْقُضُ تسويدَك من أُسِّه!!

ولكنّك كحاطِب الليل!! تظنُّ الأفعى عصاً؛ فإذا هي تلسعُك، وتلدغُك، وتُدَعْثِرُك على أُمِّ رأْسِك!!

يا مِسْكِين!!

إِنَّ فتوى اللجنة -سدّدها اللَّه- **فتوى عُلماءَ**؛ فما لك ولهم؟!

ولكنك لا تَعي ما تنقل، ولا تفهم ما تقول ...

ما يَبلُغُ الأعداءُ مِنْ جاهلٍ ... ما يبلُغُ الجاهلُ مِنْ نَفسِه

❑ شَفَقَةٌ ، لكن ؛ على مَن ؟!

وإني على يقين -مجزومٍ به- أنّ الخطابَ ساقِطٌ معك؛ لكنْ:

شَفَقَتِي -واللَّـهِ- علـى (قـومٍ) يكتفـون بقـراءة العنـاوين، **دون النّظَـر فـي المضامِين ...**

شَفَقَتِي علـى مَـنِ اغـتَرّوا بلحيتِـك الطّويلـة، وثوبك القصِير؛ بعد أن كان فيك (العكسُ!!) إلى وقتٍ قريب[1]!- **ولن تنسى!-!!**

شَفَقَتِي على مَن حَسِبُوا الوَرَمَ شَحْماً، فاستسمنُوا العَجْفاءَ **البَيِّنَ عَجَفُها!!**

شَفَقَتِي علـى نَفَرٍ لـم يضبِطُوا (!) **دِينَهم من دُنياهم؛ فخلطوا واختلطوا، وضاعوا بين أقدام المُتَصارِعين -وأقلامِهم!-!!**

شَفَقتي علـى نفسـي؛ **بمـا أَنفقتُه من وقْتٍ -لكشفك!-** (أرجو) أن يُسدِّدَ اللَّهُ نِيَّتي فيه له -سبحانه- **خالصةً...**

ففتوى اللجنة الموقّرة -سدّدها اللَّه- في نقاطٍ بيِّنةٍ واضحةٍ؛ هي:

١- تكفير (الجاحد) لوجوب الأركان الأربعة، أو واحد منها.

٢- استتابَة مَن هذا حاله؛ فإن تاب قُبِلَت توبتُه؛ وإلاَّ: قُتل (ردّة).

٣- تـركُ الصّـلاة -وحدهـا- كسـلاً وفتـوراً - كفرٌ مخرجٌ عن الملّة (في

---

(١) ولكنها أصول (الشغل)!!

وعلى وَفْقِ ما كان يقولُ شيخُنا -رحمه الله- مُعَرِّضًا بأمثالِ هذا الفَسْل-: (تغييرُ شكل مِنْ أجلِ الأكل)!!

أَصحّ قولي العلماء) -**ترجيحًا اجتهاديًّا**-

٤- مصيبةُ هذا التاركِ تعظُمُ -وَتَكْبُرُ!- إذا جَمَعَ -إلى تركها- تركَ الزّكاة، والصّيام، والحجّ.

٥- مَن قال (**من العلماء**) -ترجيحًا اجتهاديًّا-: إنّه كافرٌ كفراً عمليّاً؛ لا يُخْرِجه عن حظيرة الإسلام -(**بتركه لهذه الأركان**)-: يرى أنّه أهلٌ للشّفاعة فيه، وإن كان مرتكباً لما هو من الكبائر - إن مات مؤمناً-.

فأقول:

أ- النّقطتان الأُولَيان: متّفقٌ عليهما، ولا يُخْتَلَف فيهما.

ب - النّقطة الثالثة والرّابعة: راجحٌ ومرجوحٌ من قَولَيِ (العلماءِ) -**على حَسْبِ الاجتهادِ**-..

ج- النّقطة الخامسة: ذِكر القولِ الآخر لـ (العلماء) بعدم التكفير (بترك هذه الأركان)!!

فَمن همُ (العُلماء) المقصودون في فتوى اللجنة؟!

هل هم مِن (أَهل السّنّة النّبويّة)؟! أَم (مرجئةٌ وأشعريّةٌ وماتريديّة)؟!

«حقيقةً»؛ لو كان هذا (الرّويبضة) يستحي من نفسِه - ولا أقول: مِن ربِّه! فضلاً عن أن أَقولَ: مِن النّاس!! - **لكَسرَ قلمَه، واعتزل النّاس، ورَجَع ليطلب أَبجَدِيّاتِ العِلْم -من جديد-؛** (لعلّه) يُحَطِّم بذلك كبرياءَ جهلِه، ويدفعَ غُرورَ تعالُمِه، ويدرأُ ظُلُماتِ نفسه...

ولكنّي على (شِبه) اليَقين أنَّ هذا الشّعور الإيمانِي(!) **لو وَرَدَه هو -بنفْسِه من نفسِه!-؛ فلن يُسَلِّكَه (!) له المُسَيِّرونَ(!) له، والمُستَغِلُّونَ لِحُمْقِه ورُعونتِه،** والمُسيطِرون على عقلِه؛ فهم به على (**سرورٍ**) كبيرا! إذ هو-اليَومَ- (**قُطب**) من

أقطاب الجهالة، ورأس من رؤوس الضّلالة!!

... ولا يفرح (كثيرًا)؛ فلن تدوم له -في الغدِ!- هذه الحالة!!

التاسع والعشرون: ثم أوْرَدَ (الرويبضةُ) (ص٧٥-٧٧) كلامًا -طويلاً- لشيخ الإسلام ابن تيميَّة في «التحفة العراقية» (ص٩ -١١) حَسِبَ (!) أنّه (بيان شاف حول مسألةِ الترك -هذه-)!!

... ولقد قرأْتُه، ثم أَقرأتُ غيري إيّاه؛ عسى أن أجد متمسّكاً (للرويبضة) في شيء منه!-أو أمراً جديداً! -فيه!- **فلم (نجد)!!**

وعزوتُ ذلك -حَسْبُ- إلى جهلِه المعلوم، وفهمِه الموهوم!!

❏ مِن دُرَر كلمات شيخ الإسلام في حدّ أدنى (شُعَبِ الإيمان) :

بل قد وجدتُ[1] فيه -ولله الحمد- جُملتين من كلامِهِ -رحمه اللّه-، تُفِيدانِنا فيما نحن فيه -كثيراً-:

الأولى: قوله: «... وهذا قولُ جميع أَصحابِ رسول اللّه ﷺ -أئمّة الإسلام، وأهل السُّنّة والجماعة-؛ الذين يقولون: **إنّه لا يخلد في النار مَن في قلبِهِ مثقال ذرّة..**[2]».

الثانية: قوله: «.. مَن كان معه إيمان حقيقي؛ **فلا بدّ أن يكون معه من هذه الأعمال بِقَدْر إيمانه..**».

فأقولُ:

---

(١) وأنا واقفٌ عليهما -**قديماً**- والفضل للّه- ضمن كلام شيخ الإسلام ابن تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٧-٨).

(٢) وقال -رحمه اللّه- في «شرح حديث: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» (ص٢٥- تحقيق الأخ الفاضل دغش العَجْمي): «**والصحابة والتابعون لهم بإحسان، وأهل الحديث، وأئمّة السنة، يقولون: لا يخلُد في النار من أهل التوحيد أحدٌ، بل يخرج منها من في قلبه مثقال ذرّة من إيمان...**».

أولاً : هذا الّذي أُخرج من النار وليس في قلبهِ إلاّ مثقال ذرّة؛ **هو -بيقينٍ- من المسلمين، وليس من الكافرين.**

ثانياً: مثقال الذرّة مِن الإيمان -الذي في قلبه-؛ **يُقابلُهُ -لُزومًا- ما يساويه من الأعمال الصالحة.**

ثالثاً: الصلاةُ أكبر أعمال الإيمان -بعد التوحيد-؛ بل هي **«عَلَمُ الإيمان، وأعظم خِصاله البدنيّة»** -كما في «فتح الباري»[1] (١/ ٧٥) -لابن رَجَب-.

وعندما قال رسولُنا ﷺ: «الإيمان بضع وستون -أو بضع وسبعون- شعبةً؛ أعلاها: لا إله إلاّ اللَّه، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق..»: **كانت الصلاةُ إلى أيِّ الطرفين أقرب؟!**

أعلاها؟!

أم:

أدناها؟!

رابعاً: فهل الصلاةُ -بِعظَمِها، وكِبَر قَدْرِها، و(عُلُوِّ) شأنِها- تُساوي (ذرّة) من الإيمان -حَسْبُ-؟!

أم أنّها من (أعلى) درجاته، وأرفع مقاماته؟! وبالتالي: يكون ما يساويها **-مِنَ الإيمانِ- يُقابلُ حسناتٍ عظامًا أمثالَ الجبال!**

خامساً: ما هو العمل الصالح -والحالةُ هذه- الذي يُقابل (ذرّة إيمان)، ويساويها **-صِغَراً وضعفاً-؟!**

ورحم اللَّهُ شيخ الإسلام -القائل- (٧/ ٦١٦):

«إذا كان العبد يفعل بعض المأمورات، ويترك بعضها: **كان معه من**

---

(١) وقد بوّب الإمام البخاري في (كتاب الإيمان) من «صحيحه»-: (باب: الصلاة من الإيمان) .

الإيمان بحسب ما فعله، والإيمان يزيد وينقص؟!».

فماذا -يا ترى!- يكون «حقيقةً» -(عملُ) صاحب (الذرّة) -هذا- الذي يكونُ إيمانُه -**على صِغَرِه، وقلَّتِه**!- سبباً في نجاتهِ من الخلود في النَّار؟!

نُريد الجوابَ -بالتأصيل-؛ بتنزيلِ النصوصِ على الأقاويل، **لا بإسقاط(!) النصوص أمام الأقاويل**[1] -على التَّقوُّلِ والتَّقويلِ-!!!

الوجهُ المُتمِّمُ للثلاثين: ثُمَّ قال (الرويبضة) (ص٧٨) -أثناءَ تعقُّبِهِ (!) لكلام شيخنا -رحمه اللَّه-:

«... لا يلزمُ من (اشتراط) السلفِ العَمل في صحة الإيمان تكفيرُ العصاة وأصحاب الكبائر -كما فعل الخوارج-، وإنّما لازمُ قولهم: أن الإيمان لا يتحقّق إلاّ بالعمل؛ لركنيتِهِ في مسمّى الإيمان، أمّا آحاده(!) ففيها تفصيلٌ:

فهناك فرقٌ بين ترك الفرائض وركوب المحارم، كما أنّ هناك فرقاً بين مأمور ومأمور، وفعل محظور ومحظور:

فمَن ترك الصلاة (**بالكُلّيّة**)[2]: ليس كمن ترك غيرها، ومن شتم الإله أو ذبح لغيره: ليس كمن زنى وسرق -غيرَ مستحلٍّ لذلك-».

❑ كلامٌ دقيقٌ حول معنى (الركن):

أقول:

وعلى هذا الكلام تعليقات:

أ - (الاشتراطُ) الواردُ في كلامِهِ؛ هل هو من باب (الشرط) الأصوليِّ

---

(١) انظر ما تقدم (ص ١٦٩).

(٢) هل هذا (القَيْد) **مقصود** -مِنْ هذا (الرُّويبضة)-؟!

أم أنَّه -**لو فكَّر(!) فيه**!- لأنكرَه، وناقضَ نفسَه؟!

وأيًّا ما كان الأمرُ: **فالرَّجـلُ جـاهـــلٌ!!**

المتضمِّن الخروجَ عن ماهيّة الشيء؟!

فهذا -**عنده!**- مِن أقبح الإرجاء!

وإلاَّ ؛ فعلى معنىً آخَرَ (!) يُراد به **التوكيدُ، والتثبيتُ، واللزوم**..

ب- هل كون (الإيمان) لا يتحقّق إلاَّ بـ(العمل) -لركنيّته في (مسمّى الإيمان)- **لا يكون إلاَّ بتكفير التارك؟!**

فكما نقول: (**أركان) الإسلام خمسةٌ**، ثم لا نكفّر بترك (رُكن) الزكاة، أو الحجّ، أو الصيام، أو الصلاة -**على قولٍ**-؛ فإنّنا نقول: **أركان (الإيمان) ثلاثةٌ**: قولٌ، واعتقادٌ، وعَمَلٌ؛ ثم نحن لا نكفّر بترك رُكن العمل -أي: **عمل الجوارح**-!!

وإنْ كانَ (التاركُ) على أبوابِ الكفرِ -عياذًا باللّهِ-.

فما الفَرْقُ؟!

و(الركن) -هنا- كـ(الشرط) -هناك- لا يُراد به إلاَّ **أَعْلَى دَرَجاتِ التوكيد، والتثبيت، واللزوم** ...

و(الركن) في (الإيمان) -هنا- أيضاً- كـ(الركن) -في (الإسلام) -هناك- أيضاً- لا يترتّب على ترك (بعضِهِ) ردّةٌ، أو تكفير..

وقد قال العلاَّمة المحدّث الشيخ عُبيد اللّه الرحماني -**شيخ الجامعة السلفية في الهند** -رحمه اللّه- في كتابه «مرعاة المفاتيح» (١/ ٣٦-٣٧) بعد أنْ بيّن عقيدةَ أصحاب الحديث في أنَّ (الإيمان: **قول وعمل واعتقاد**)، قال:

«قيل: وهو مذهب المعتزلة والخوارج[1]، إلاَّ أنّ **السلف لم يجعلوا أجزاءَ الإيمان متساوية الأقدام: فالأعمال عندهم كواجبات الصلاة، لا كأركانها؛ فلا ينعدم الإيمان بانتفاء الأعمال؛ بل يبقى مع انتفائها؛ ويكون تارك الأعمال**

(١) انظر ما تقدم (ص ٣٠ - ٣٦).

-وكـذا صاحب الكبيرة -مؤمناً فاسقاً **لا كافراً**، بخلاف جزءيه: التصديق والإقرار؛ فـإنَّ فـاقد التصديـق -وحـده- منـافق، والمخـلّ بـالإقرار -وحـده-: كافر، وأمّا المخلّ بالعمل -وحده- ففاسق، **ينجو من الخلود في النار، ويدخل الجنّة**...»..

إلى آخر ما قال -رحمه اللّه-.

أم أَنَّ (**شيخَ الجامعةِ السلفيّةِ**) -أيضًا- **مُرجِئ** ؟! أو قال **قولَ المرجئةِ**؟! أو تأثّر **بالإرجاء** ؟!

... وتوضيح الواضحات من أصعب المشكلات!

جـ- نعـم؛ **مَن ترك الصلاةَ؛ ليس كمن ترك غيرها**؛ ولكنْ: ذلك كلُّه داخلٌ فـي بـاب الفقـهِ وأحكامـه، ومسـائلهِ الاجتهاديـة -**التـي لا تخـرج عـن (راجح) و(مرجوح)** - في إطار **أهل السنة**، ودائرة عُلمائها الأبرار.

فالتشويشُ بها لا يصلح!

د- أمّـا شـتمُ الإلـهِ -ونحـوه- من الأقوال -أَوِ الأفعالِ- الكفريّة **المضادّةِ للإيمـان مـن كُـلّ وجهٍ**: -فهو ممّا لا يُختلف في تكفير القائلهِ كفرًا أكبرَ؛ **بشرطهِ المعتبر عند أهل السنة**.

وممّـا (يُقابلُـهُ) -ذنوبـاً ومعـاصيَ -: الزنا، والسرقةُ، والقتلُ، والخمرُ..وكلُّ ذلـك كبـائرُ يدخُـلُ أصحابُها تحت دائرة الوعيد، ولا يكون بها تكفيرٌ إلاَّ إذا كان تلبُّسٌ -معهـا- **بـأحد (أنـواعِ) الكفر**؛ جحوداً، أو تكذيباً، أو استحلالاً، أو شكًّا، أو استهزاءً[(١)] -مِنْ خلالِ سائرِ **(أسبابِه)**؛ قولاً، أو فعلاً، أو اعتقادًا-؛ **فتأمَّلْ!**

وعليـه؛ فمِـن أغـلاط (الرويبضـة) -**لجهلـهِ!**- ربـطُ ذلـك -حَسْـبُ- بـ(الاستحلال)..

---

(١) انظرهـا -على التفصيل- في كتابي «صيحة نذير بخطر التكفير» (ص ٤٧- ٤٨) -**المطبوع قبل خمس سنوات**-، وانظر: «التعريف والتنبئة..» (ص ٩٩-١٠١) -**المطبوع قبل سنتين**-.

ولو قالَها غيرُهُ (!) لوَصفه (الحُلَفاء) بالإرجاء!!

... **هوىً عنيف! وباطلٌ مُخيف!!!**

الحادي والثلاثين: ثم ختم(!) (الرويبضة) هُراءَه الممجوح -المحجوج!- (ص٧٩) بِجَدْوَلَةٍ جاهلةٍ -كمثله!- (خَلَصَ) فيها إلى موافقة شيخنا في (ترك العمل مطلقاً) للبيجوري ومَن معه، ومخالفتهِ للسَّلَف!!

والناظر في أبحاثنا المتقدّمة يوقنُ بجهلِهِ، ويتيقّن انحرافَه؛ فلا أُعيد.



الشاهد السادس

كلامُه حول (الكُفر المخرِج من الملّة)

أولاً: مهّد (!) (الرويبضة) (ص٨١) على مبحثِهِ الثالث -حول قيود الشيخ -رحمه اللّه- على الكفر المخرِج من الملّة- بكلامٍ آخِرُهُ: أنّه سيقوم بـ(استنباط ما يمكن استنباطُهُ.. من غير **إفراط ولا تفريط**)!!

أمّا (**الاستنباط**): فَلستَ من أهلِهِ؛ لا في نَقير ولا قِطمير؛ ولو قلبتَ بعض حروفه (!) لكان هو اللائقَ بك؛ فأنت -«حقيقةً»- مِن أهل (**الاستبطان**) **للجهل، والحقد، والحَسد**...

أمّا (**الإفراط والتفريط**) فهما حالتُك (المُزريةُ) -مِن قبل ومِن بعد-:

(من قبلُ): عندما كنتَ صوفيّاً تالفاً، **تُمَرِّغ الخدَّ** على عَتَبات الأشياخ!!

و (من بعدُ): عندما (شيَّخوك) -**لمآربهم الآنيّة!**- وأنت لا تزالُ في بدايات التلمذةِ -**ولو قد شابَ عارضاك**-!!

وأنت تعلمُ هذا جيّداً، بل جيّداً جدّاً... **فلا تُمارِ** !

قد (هيَّؤوك) لأمرٍ لو فطنتَ له فاربأْ بنفسِك أن ترعى مَعَ الهَمَلِ

وأقولُ:

بل (شيّخوك) لحالٍ قد عُرفتَ بهِ حالَ الجهالةِ إقداماً بلا خَجَلِ

بل (قدَّموكَ) لتأخيرٍ مَدَدتَ له عُنُقَ التَّفَاهَةِ إصرَارًا بِلا وَجَلِ

ثانيًا: ثم تكلّم (ص٨٢-٨٣) حول (الذَّنب والمعصية عند (!) الشيخ -رحمه اللّه-)، مُقرِّراً (!) أنَّ (الذنوب كفر عملي)، ناقلاً عن شيخِنا بعضَ

الأقوال المؤيّدة لهذا المعنى[١]...

❑ بين الكفر (العملي)، و (الاعتقادي) :

ثـم تكلّـم -بَعْـدُ- حـول (محـل الكفـر العلمـي)، وأنه (الجوارح)؛ ناقِلاً -كذلك- بعضَ أقوالِ شيخنا...

ثـم تكلّـم -أيضـاً- حـول (الذنـوب التـي عدّها الشيخ -رحمه اللَّه- من الكفر العملي)، ناقلاً عنه -رحمه اللَّه- نقلاً مطوّلاً من «السلسلة الصحيحة»[٢]...

---

(١) مِـن ضمنهـا قولُهُ -رحمه اللَّه-: «الكفر الاعتقادي ليس له علاقة أساسية بمجرّد العمل، وإنّما علاقته الكبرى بالقلب»!

كالمنكِرِ له، والمعارِضِ لحكمِهِ!!

... مع أنه نقل (ص١٠٠) -من «حقيقتِهِ»! **موافقةَ فضيلةِ الشيخ ابن عثيمين له، وثناءَه عليه؛** وذلك قوله: «كلام الشيخ الألباني -هذا- جيّد جداً...».

ثم استثنى فضيلتُهُ وجهاً واحداً منه، سيأتي بحثّه (ص ٢١٢)، فانظره.

فماذا نفعل بهذا (الجاهل)؛ الّذي يُعاين الحقَّ، ثم يردُّه، ويبترُه؟!

(٢) ومِـن ضمـن كلام شيخنا -رحمه اللَّه- في هذا الكتاب **تصحيحُه للأثر الجليل المرويّ عـن ابـن عبّـاس** -رضـي اللّـه عنهمـا- فـي تفسيـر آيـة: ﴿ومَن لم يحكم بما أنزل اللَّه فأولئك هم الكافرون﴾؛ ومِن أنّه: (كفر دون كفر)...

فعلّق (!) (الرويبضةُ) -قائلاً-:

«وقد ضعّف هذا الأثَرَ جماهيرُ العُلماء، انظر: «القول المبين» للباحث حسّان عبد المنّان»!!

وهو -في هذا- كاذبٌ مرتين:

- **الأولـى:** علـى جمـاهير العُلمـاء، **فـالعكس هـو الصحيـحُ**؛ كما بيّنّاه -بتوسُّع- في «تنوير الأرجاء» (ص ٨٣ -٩٢)..

- **الثانية:** على (باحثه) -هذا- المشدودِ به ظهرُهُ!!!

فلم ينقل (باحثُهُ) عن أيِّ أحدٍ (!) -**ألبتّة**- من أهل العلم أنّه ضعّفه!!

وإنّما تضعيفاته -كلّها- من كيسِهِ -بتدليسِه وتلبيسِه-!!

... فالقوم يُلَبِّسُون، ولا يقرؤون !!!

ولقـد تعقّـب رسـالةَ (البـاحث) النـاكث -هـذا- أخونـا الكبيـر فضيلـة الشيخ سليم بن عيد الهلالـي -نفـع اللَّه به- في كتابٍ رائقٍ اسمه: «**قرّة العيون في تفسير ﴿ومَن لم يحكم بما أنزل اللَّه فأولئك هم الكافرون﴾**» في نحو أربع مئة صفحة؛ **كشف فيه زيوفَه، ونقض به جهلَه**.. =

ثم خَتَمَ (ص٨٨) بالتساؤل: (متى يخرج مِنَ الملّة مَن قام به الكفر العملي؟!).. وهي تكرارٌ أحمقُ -**بصورةٍ أو أُخرى!**- للنقاط السابقةِ!

ثالثًا: ثم تكلّم (!) تحت عنوان (التأصيل) ملخّصاً ما فهمَه (!) بفهمِهِ السقيم المنقوص -المنقوض- من كلام شيخنا -رحمه اللّه-؛ فكان آخِرَ ما قال -خَتْماً لتأصيلِهِ!! وبياناً له!-:

«... فقد أجمع **أهل السنّة والجماعة** على أنّ الكفر يكون بالقول أو الفعل، أو الاعتقاد، أو الشكّ، **أو التَّرْك**»!

عازِياً ذلك لرسالةِ «التوسُّط والاقتصاد..» -المعروفة-! **دون ذِكر الصفحة!!**

❑ **بين (الترك)، و(الفعل)** :

وعلى هذا الكلام -الأخير!- تعليقان:

- **أولهما**: أنَّ (الرويبضة) أضاف من عِنديَّاتهِ (!) على دعوى -بل **عدوى** !- الإجماعِ -هذه- كلمةَ: «**أو التَّرْك**»!

إذِ الإجماع المنقولُ في رسالةِ «التوسُّط..» -هذه- ليس فيه كلمة «**التَّرْك**»؛ كما في (صفحة١٢-١٣) -منها-:

«حكى غيرُ واحدٍ **الإجماعَ** على أن الكفر يكون بالقول، أو الفعلِ، أو الاعتقاد».

وعليه؛ فإنَّ «**الترك**» مُوجَّهٌ -عند القائل بهِ- إلى **(الصلاة)** -حَسْبُ-؛ وهي «مسألةٌ اختلف فيها أصحاب الحديث[1]»..

أم أنَّه تلبيسٌ على الرَّعاع -شاع وذاع-؟!

= ومِنَ الفوائدِ المتعلِّقةِ بهذا الأثرِ قولُ **شيخِنا** -رحمه اللّه- في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٣٥) -فيه-: «**هذا -أي: أثر ابنِ عبَّاسٍ- قاصمةُ ظهرِ جماعةِ التَّكفيرِ، وأمثالِهم مِنَ الغلاةِ**».

(١) «التوسُّط والاقتصاد..» (ص ١٩)!

وانظر -لتحقق ذلك- كتاب: «**عقيدة السلف أصحاب الحديث**» (صفحة ٧٥) -للصابوني-.

و .. لوَّث الأسماع!

... ثم (تنبَّهتُ) إلى أنّه (سَطَا) على كلامِهِ (التَّرْك) -هذا!- من رسالة «درء الفتنة..» (ص٢٧) لفضيلة الشيخ **بكر أبو زيد** -سدّده اللّه، وعافاه -كما في كتابِ «التوسُّط والاقتصاد» (ص١٤٧)- نفسِه-!!

ولكنْ؛ أين دعوى الإجماع فيها؟!

و«التَّرْكُ» -هُنا- في كلامِ الشيخ بكر أبو زيدا- إشارةٌ -منه- إلى ترجيحِهِ تكفيرَ التارك للصلاة! -حَسْبُ-.

ولا إشكال...

وهو ما صرّح به -أوضحَ!- فضيلةُ الشيخ صالح الفوزان -سدّده اللّه- في «المنتقى من فتاويه» (٢/ ٩-١٠) -قائلاً-:

«وهُناك أَعمالٌ تُخرج من الملّة؛ كـ(ترك) **الصلاة** -تكاسلاً-..[1]»!!

والأمرُ واضحٌ...

❑ (أنواع) الكفر ، و (أسبابه) :

- **الثاني**: ما ذكرتُهُ في كتابي «التعريف والتنبئة» (ص٩٩)؛ حيث قلتُ:

«ما قَدْ يَرِدُ فِي كلامِ شَيْخِنا -رحمهُ اللّهُ- مِن **جَعْلِهِ الكُفرَ الأكبَرَ اعْتِقادِيّاً -فقطْ-** !

فحَمَلَهُ (البَعْضُ) على أنَّهُ -رحمةُ اللّهِ علَيهِ- يَنْفِي وُجودَ أنْواعِ الكُفرِ

---

(١) ونقلها -عنه- صاحب «التوسط والاقتصاد» (ص١٤١) -أيضًا-.

ويا ليت (!) لو ذَكَرَ لنا المُضيفون لـ(الترك) -في بابِ المكفِّراتِ- مثالاً آخَرَ -عندهم- غير (الصلاة)!!

لكنْ (!) دون الخَلْطِ بذكرِ النواقضِ المتعلِّقَةِ بـ (الفعلِ)!! كما لبَّس صاحبُ «رفع اللائمة..» !!! بجهلٍ أو مَكرٍ !

الأكْبَر الأخْرَى -عَمَلِيّةً، وقَوْليَّةً-!

وَهـذا -كسَابِقاتِهِ- بَاطلٌ؛ فكَما أنَّ الإيمانَ: **قولٌ، وعَمَلٌ، واعْتِقادٌ، فَمِثلُهُ ضدُّه -وهُوَ الكُفرُ-: قَوْلٌ، وعَمَلٌ، واعْتِقادٌ**[1]..

وَفي مُحاوَرَةِ أخِينا الشيخِ **خَالدٍ العَنْبَرِيّ** -وفَّقهُ اللَّهُ- لِشَيْخِنا -رحمه اللَّهُ- في مسْأَلَةِ التَّكْفِيرِ - قوْلُهُ لَهُ: «إذَنْ؛ أنَا فهِمْتُ مِنْكُمْ -الآنَ- أنَّكُم تقُولُونَ: **إنَّ الكُفْرَ يَكُونُ بالاعتِقَادِ، ويَكُونُ -أيضاً- بالقوْلِ، ويَكُونُ -أيضاً- بِـ...**»...

فعَاجَلَهُ شَيْخُنَا -رحْمةُ اللَّهِ عليْهِ- بِقولِهِ:

«... **بالعَمَلِ**».

وكَانَ أخُونا الشّيْخُ خَالدٌ -سدَّدَهُ اللَّهُ- قدْ قرَأَ على شيْخِنا -قَبْلُ- قَوْلَ القائِل:

«**ولا شكَّ أنّ الكُفْرَ المُخْرِجَ من المِلَّةَ- كمَا هُو عِندَ أهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ- سِتَّةُ أنْواعٍ، وليسَ بِنَوْعٍ واحِدٍ:**

تكذيبٌ.

وجُحُودٌ.

وعنادٌ.

ونِفاقٌ.

وإعراضٌ.

وشكٌّ».

وقَدْ أَقرَّ شيخُنَا -رحمه اللّه- ذلِك -كُلَّه- إقراراً تامّاً -**بِفضْلٍ مِنَ اللّهِ ومِنَّةٍ**- ؛ لِمُوافَقَتِه مَا يَراهُ مِنْ «**حقيقةِ**» **الكُفرِ؛ أنواعًا وأَسبابًا** ..

---

(١) وهي (أسبابُ) الكفرِ، وما سَيَرِدُ -بعدَه- (أنواعُه)؛ فتدبَّر.

وفي «السلْسِلة الصحيحةِ» (٧/ ١٣٤) -لشَيْخِنَا - رحِمهُ اللَّهُ- قَولُهُ:

«لقدْ أَفادَ [ابْنُ القيِّمِ] -رحمهُ اللَّهُ [فِي كِتابِ «الصلاةِ»] أنَّ الكُفرَ نوْعانِ:

كُفرُ عمَلٍ، وكُفْرُ جُحُودٍ واعتِقادٍ:

وأنَّ كُفرَ العَمَلِ يَنْقَسِمُ إلَى مَا يُضَادُّ الإيمانَ، وإلى ما لا يُضادُّهُ؛ فالسُّجُودُ للصَّنَمِ، والاستِهانَةُ بِالمُصْحَفِ، وَقَتْلُ النَّبِيِّ وسبُّهُ: يُضَادُّ الإِيمانَ.

وأمَّا الحُكْمُ بِغَيرِ ما أنْزَلَ اللَّه، وتَرْكُ الصَّلاةِ؛ فَهُوَ مِنَ الكُفْرِ العَمَلِيِّ -قطعاً-».

بَلْ قَدْ عَلَّقَ شَيْخُنَا -رحِمَهُ اللَّهُ- عَلَى هذَا النَّصِّ -الأخيرِ- بقَوْلِه -**مُوَضِّحًا**-:

«**قَـدْ يَكُونُ ذلِكَ مِنَ الكُفْرِ الاعْتِقَادِيِّ -أحياناً-؛ وذلِكَ إذا اقْتَرنَ بِهِ مَا يدُلُّ علَى فسَادِ عقِيدتِهِ؛ كاسْتِهزائهِ بِالصَّلاةِ والمُصَلِّينَ، وكَإِيثَارِهِ القَتْلَ على أنْ يُصَلِّيَ إذا دَعَاهُ الحَاكِمُ إِلَيْهَا -كَمَا سيأْتِي-؛ فَتَذَكَّرْ هذَا؛ فإنَّهُ مُهِمٌّ**».

أقُولُ: **فتَذَكّرْ هذَا؛ فإنَّهُ مُهِمٌّ..**».

وأقولُ -**هنا**-:

لقد (حذف) (أبو حذيفة) (الحذّاف) هذه النصوصَ -كلَّها-وطواها!!

مع أنّها (**أمام بصره**)... ولكنْ:

﴿إنَّها لا تعمى الأبصار ولكنْ تعمى القلوبُ الّتي في الصدور﴾...

فأيُّ كلامٍ **أوضحُ** من هذا؟!

وأيُّ صنيعٍ **أقبحُ** من ذاك؟!

وعليه؛ فإنَّ تقسيمَ شيخنا -رحمه اللَّهُ- الكفرَ إلى (عملي)، و(اعتقادي) -**في بعضِ كلامِه**- لا يخرجُ عن تقسيم العُلماء الكفرَ إلى (أصغر) و(أكبر):

فـ(العملي) عنده (يُقابل): (الأصغر)...

و(الاعتقادي) (يُقابل): (الأكبر)...

□ فوائد حولَ الكفر (العملي) :

وهـو -بهـذا وبـذاك- لا يَنفِي -البَتَّة- أَنْ يكونَ في (الكفرِ العمليِّ) ما هو كُفرٌ (اعتقادِيٌّ) [(١)] **-أَكبَر -بشرطِه المعتبر-.**

ومـن هـذا البـاب -تَمامًـا- كـلامُ العـلاَّمة الشيخ حافظ الحَكَمي -رحمه اللَّه- في «أعلام السنة المنشورة» (١٧٩-١٨٠):

«إذا قيـل لنـا: هـل السـجودُ للصنـم، والاسـتهانةُ بالكتاب، وسبُّ الرسول ﷺ، والهَـزْلُ بـالدين -ونحـو ذلك-؛ هذا كلّه من الكفر العملي فيما يظهر؟ فلِم كان مُخرجاً من الدين، وقد عرّفتم (**الكفر الأصغر**) بـ (**العملي**)؟

فـالجوابُ: اعلـم أنّ هـذه الأربعـة -وما شاكلها- ليس هي من **الكفر العملي** إلاَّ مـن جهـة كونهـا واقعـةً **بعمل الجوارح** فيما يظهر للناس، ولكنها لا تقع إلاَّ مع ذَهـاب **علم القلب** من نيّته وإخلاصه ومحبته وانقياده، لا يبقى معها شيء من ذلك، فهي وإن كانت **عملية في الظاهر؛ فإنّها مستلزمة للكفر الاعتقادي** -ولا بد-».

ثُمَّ قال:

«**ونحـن لـم نعـرِّف الكفر الأصغر بالعملي -مطلقاً-، بل بالعملي المحض الذي لم يستلزم الاعتقاد، ولم يناقض قولَ القلبِ، ولا عملَه**».

وهو جدُّ واضح -ولِلَّه الحمد-.

ورحم اللَّهُ شيخ الإسلام القائلَ -كما في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٢١):

«**جماهير المسلمين سمّوا الأشياء بما غلب عليها من الأسماء**».

ومِـن هـذا البـابِ -**تمامـاً**- قولُ شيخ الإسلام **ابن تيميّة** -رحمه اللَّه- في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٧١):

---

(١) انظر ما تقدّم (ص ٣١) -تعليقًا على (الجداول)- .

«ولهـذا يقـولُ علمـاءُ السلف في «مقدّماتهم»- الاعتقاديّة-: لا نكفّر أحداً مـن أهـل القِبلة بذنْبٍ، **ولا نُخرجُهُ من الإسلام بعمل**... وأحكام الإسلامِ -كلُّها- مُرَتَّبَةٌ على هذا الأصلِ».

ووضّحه **شيخُ الإسلام** -رحمه اللَّه- أكثر، وأكثر -في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٩٠-٩١)؛ حيث قال:

«قد تقرَّر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دلَّ عليه الكتاب والسنة: أنّهم لا يكفِّرون أحداً مـن أهـل القبلـة بذنْب، **ولا يخرجونه من الإسلام بعمل** -إذا كان فعلاً منهياً عنه؛ مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر- **ما لم يتضمّن ترك الإيمان**.

وأمـا إن تضمـن **ترك ما أمر اللَّه بالإيمان به**؛ مثل: الإيمان باللَّه وملائكته؛ وكتبه ورسله؛ والبعث بعد الموت؛ فإنّه يكفر به، **وكذلك يكفر بعدم اعتقاد**(١) **وجوب الواجبات الظاهرة المتواترة، وعدم تحريم المحرّمات الظاهرة المتواترة**».

ومنه: كلامُ الإمام **ابن قُدامة في** «لُمعة الاعتقاد» (رقم٨٣): «ولا نكفّر أحداً من أهل القبلة بذنب، **ولا نُخرجه من الإسلام بعمل**».

ولم يتعقّبه سماحةُ أستاذنا الشيخ **ابن عثيمين في** «**شرحه**» (ص١٤٨-١٤٩).

وفي «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧) -لابن أبي يعلى- و«الرد الوافر» (ص٥ -الطبعة الأولى) -لابن ناصر الدين الدمشقي- عن الإمام أحمدَ -رحمه اللَّه- قولُهُ:

«ولا نكفّر أحداً من أهل القبلة بذنْب، **ولا نُخرجهم عن الإسلام بعمل**، إلاَّ أن يكون في ذلك حديثٌ فَيُروى الحديثُ **كما جاء**..» إلى آخرِ ما قال..

وقريبٌ منه سؤالُ أبي إسحاق للإمام الأوزاعي: هل تدعُ الصلاة على أحدٍ من أهل القِبلة -**وإن عمل ما عمل**-؟! قال: لا(٢).

(١) تأمَّل تفريقَه -رحمه الله- بين (**الإيمانيات**)، و(**الواجبات**)، وضوابط تكفيره بترك كلٍّ منهما..

(٢) «شرح أصول أهل السنة» (٣/ ١١٥٠) للالكائي.

وكذلك قولُ وكيع: «نحن نرجو لجميع أهل الكبائر الذين يَدينون ديننا ويصلّون صلاتنا، **وإن عملوا أيَّ عمل**[(١)]».

وانظر -للزيادة- «**قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر**» (ص٨٦-٨٧) للعلاَّمة صدّيق حسن خان -رحمه اللَّه-.

فما الفرقُ -الحقيقيُّ- بين كلامِ شيخنا، وبين كلامِ هؤلاءِ الكُبراء ؟!

أَم أَنَّه (هُجومٌ = أَعمَى) مِنَ (الحُلَفاء) ؟!

رابعًا: ثم تكلّم (الرويبضة) (ص٩٤) حولَ كلمةِ شيخِنا -التي نقلتُها عنه في «التحذير» (ص٧٠) -، وهي قولُهُ:

«**إنّ من الأعمال أعمالاً قد يكفر بها صاحبها كفراً اعتقادياً**؛ لأنها تدلّ على كفره دلالة قطعية يقينية؛ بحيث يقوم فعلُه هذا مقامَ إعرابه بلسانه عن كفره؛ كمثل من يدوس المصحف **-مع علمه بِهِ، وقصده له-**».

فقال (الرويبضة) -مُتَعقِّباً- (!): «أقول: لو أن شخصاً صرّح أنّه لم **يقصد الكفر** بفعله **مع علمِهِ**[(٢)]، هل تتخلف هذه الدلالة؟!

المشهورُ عَنِ الشيخِ -رحمه اللَّه- أنَّه لا يكفِّر إلاَّ إذا قصد الكفرَ، وقد نسب الحلبي[(٣)] هذا المذهبَ للشيخ -رحمه اللَّه-، **فقال**: «وللأمانة العلمية: **ورد** في شيء من كلام شيخنا -أحياناً- عبارة: «قصد الكفر»، لكن مراده فيها لزاماً قصد الفعل[(٤)]».

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ١٠٩).

وقارن بما تقدَّم (ص ١٦٨ - ١٦٩).

(٢) تأمل هذا القيد **-الأول-** منه-!

(٣) لقد أثبت لِنسبَتِي -هنا- (ال) التعريف؛ **ولا أدري (!) ماذا دهاه!؟**

(٤) (.. **المـُؤدِّي فِعلُه إلى الكفرِ، لا (قَصد الكفرِ)!!** -ذاتِه-)... هذا ما بَترَهُ (الرُّويبضةُ) مِنْ تمامِ كلامي!! لتَسلَم له كذباتُه، وذعاوِيه!!

أما أهل السُّنة والجماعة فيرون دوْسَ المصحف من الأفعال المكفِّرة بذاتها، فمن **قصدَه**[١] **بالفعل**[٢] فقد كفر».

☐ بين (قصد الفعل)، و (قصد الكفر !) :

قلتُ: وكلامُهُ -كلُّه- مبنيٌّ على التحاملِ، والجهلِ، والمكابرةِ؛ بدليلِ ما نقله -هو نفسُه- بعد- مِمَّا كُنتُ قد نَقَلتُه (أَنَا) قَبْلاً!- عن شيخ الإسلام ابن تيميّة من قولِهِ: «... **من قال أو فعَل ما هو كُفرٌ: كفَر بذلك؛ وإن لم يقصد أن يكون كافِراً، إذ لا يقصدُ أحدٌ الكفرَ إلاّ ما شاء اللَّه**».

فهل -**يا تُرى!**- خَفِيَ ذلك على شيخنا -«**عُمدة أهل الحديث في زمانه**»[٣] - وأستاذ الأستاذين، **وإمام الموحّدين**-، وغاب عنه؟!!

بل هل مِنَ الممكنِ أن يخفى ذلك على مَن عنده أدنى مُسكةٍ من عقل، أو علمٍ؟!

فَهَلِ **العابدُ للصليب** (**يقصدُ**) بذلك أن يكفِّر نفسَه؟!

بل **العابدُ للبقر**؛ هل (**يقصد**) بذلك تكفير شخصِهِ؟!

...وكذلك **العابدُ للصنم** والوَثَن؛ كما حكاه اللَّهُ -سبحانه- عنهم في كتابه: ﴿ما نعبُدهم إلاَّ ليقرِّبونا إلى اللَّه زُلْفى﴾...

لكنَّ عدمَ قصدِهم[٤] **للكفر -هذا- لا يُنجيهم مِنَ الوقوع في الكُفرِ الأكبرِ**؛

---

(١) تأمَّل هذا القيدَ -الثاني- منه- !

(٢) وهذا هو ضابطُ تكفيره -عنده- **مُتضمِّنًا قَيدَهُ الأوَّل**-؛ فتأمّل.

وانظر ما سيأتي (ص ٢١١).

(٣) كما وصفه (!) (الرويبضة) -نفسه- في «حقيقته» (ص١٤) -هذه-!

(٤) وقد نقلتُ في «التعريف..» -في الموضع نفسِه!- (ص ٩٤) عَن شيخِ الإسلام -رحمةُ اللَّهِ عليه- في مسألةٍ -ما- عن قائلٍ كُفرًا(!) -قولَه- رحمه اللَّه- فيه: «.. **ولَمْ يَظهَرْ قَصدُ إرادةِ الكفرِ مِنْ هذا العمومِ**»!

فكيف (**يُمكِن**) أن يُفهَمَ هذا النَّصُّ -ضِمنَ سائرِ كلامِه الآخرِ- (**للأمانة العلميَّة**)؟!

لكونِهم قاصدينَ أفعالَهم، **عالمين** بمآلاتها ومآلاتِهم...

وممّا يُدَلِّلُ -بيقينٍ- على صحّة ما حَمَلْتُ عليه كلامَ شيخنا -رحمه اللَّه- قولُهُ- في السياق نفسِه-: «**وعلمهِ به**»: أي: بالدَّوْس وحُكمِهِ؛ فالضميرُ -في أصل اللغة- يعود إلى أقرب مذكور، وهو (الدَّوسُ)، **لا الكفر -فهو البعيد!** -.

وفي هذا المعنى -نفسِه- كلامُ شيخ الإمام ابن تيميّة -رحمه اللَّه- في «الصارم المسلول» (٣/ ٩٧٥):

«**ومَن قال بلسانهِ كلمةَ الكفرِ -من غير حاجةٍ- (عامداً لها)، (عالماً) بأنّها كلامُ كفرٍ؛ فإنّه يكفر بذلك -ظاهراً وباطناً-**..».

وهذا عينُ كلام شيخنا، ومُرادُه، فتأمّل.

... ولكنَّ **الجهلةَ** لا يفهمون، ولا يُريدون أن يفهموا، **ولا (ننتظرُ) -منهم- أن يفهموا !!!**

❑ مَنِ (المُحرِّف) ؟!

خامسًا: وبما تقدّم تعرف قيمة (**تأمُّلات**) (الرويبضة) -الباطلة- في حاشية (ص ٩٥)؛ كمثل ما قَلَبَهُ -بِجَوْرِهِ- علينا عند ذِكْر (**الأمانة العلميّة**)!!

فهوَ -**لكونه لا يعرفُها**- لم يفهم مراميَها، ولم يُدرك أبعادَها؛ ولو كان عنده (ذرّة) إنصاف: لترك **كُلَّ هذا اللَّفِّ والالتفاف**...

لكنّه سفّاف خسّاف!!

ثُمَّ مثلُه: ادّعاؤه -بَعْدُ- تحريفي لمراد الشيخ الألباني بقولِهِ: «**قصده له**»!

فمَن المحرّفُ:

آلمتَّبع لقواعد اللغة؟!

أم الجاهلُ بها، المُغايرُ لها؟!

مَنِ المحرّف:

آلمتلمّسُ لأهل العلمِ -**بالحقِّ**- المعاذير؟!

أم الملتمسُ للبُرآء العَنَتَ -**بالبَهْت والتَّزوير** -؟!

... ولستُ بحاجة إلى جوابٍ؛ **فالرجلُ يهرف بما لا يعرف، ويَهذي بما يُؤْذي !!**

سادسًا: وأمّا ما ختم به (الرُّويبضَةُ) (تأمُّلاته) (!!) -**مُنْتَقِدَني**!-:

«ثم تأمل قوله في «صيحته» (ص٦٤): «ومَن زعم بعد هذا كله أنّ الأعمال الظاهرة -كلَّها، أو بعضها- تقوم مقام الاعتقاد **قطعاً**، وتدل على الباطن؛ من كُره أو جحود **جزماً**.. فقد حمل ثقلاً وساء فعلاً»؛ تأمل هذا التناقض بين الشيخ -رحمه اللَّه-، وبين من يزعم أنه تلميذ له!!

إنّه تناقض ليس له إلاّ الصبر والاسترجاع!»!!

❑ تحريف ، وتخريف :

فأقول: نعم -واللَّهِ-؛ **اللَّهم صبِّرنا على جهل هؤلاء السفهاء...**

و...**إنّا للَّه، وإنّا إليه راجعون**: على ما هم فيه من كيدٍ، ومكرٍ، وبلاء!!

... لقد رَجَع (الرويبضة) -**بل هو لم يُغادر: حتّى يرجع!!**- إلى ممارسة هوايتِهِ -**بل حِرفته!**- المحبّبة إلى قلبِهِ و(جَيْبِهِ)، وهي **البترُ، والتحريفُ، والتزييفُ !!**

فالرجل -**لجهله**- لم يقف -البتّة- عند قولي: (**قطعاً**)، و: (**جَزْماً**)، ولم يتنبّه لدقّة ما وراءَهما...

وهذا -بالنسبة لِصنائعِهِ وفعائلِهِ!- **سهلٌ، وسهلٌ جدًّا!!!**

لكنَّ غيرَ السهلِ (!) **حذفُهُ** -وبَتْرُهُ- وهو (**أبو حذيفةَ الحذّاف!**)- تعليقي المباشرَ على الموضع نفسه، حيث قلتُ:

«**نعم؛ من الأعمال والأقوال ما هو كفرٌ أكبر...**».

فماذا يُريد -أكثرَ- هذا الجاهلُ العنيد!؟

وعليه؛ **فمَن المتناقضُ**؟!

آلجاهلُ البتَّارُ **المُتباكي**، و(الرويبضة) المُحرِّفُ **الشَّاكي**؟!

أم التلميذُ -بحقٍّ- **المُحاكي**، والطالبُ -للحقِّ- **الحاكي**؟!

حقّاً؛ «**إنّه تناقضٌ ليس له إلاَّ الصبر والاسترجاع**».

... ثم لْنرجِع لنتأمَّل زعمَه التحريفَ!!

هل المتأوِّلُ الكلامَ على أحسن وجوهه: محرّفٌ؟!

أم الناقلُ له إلى أبعد ميادينِه، هو: المحرّف؟!

سابعًا: ثم ختَمَ (!) (الرويبضة) كلامَه الغَثَّ الخاويَ (ص٩٦-٩٧) -**مُتكثِّرًا**!- بنقلين -مشهورين- عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ الإسلام ابن باز -رحمهما اللَّه- في مسألةِ السبّ، وأسباب الخروج عن الإسلام...

وهو كلامٌ **حسَنٌ جداً؛ لا يُخالفُهُ سُنِّيّ، ولا يُناقضه سلفيّ**، وليس لهما أدنى صلة بـ «**حقيقة الخلاف**» بين الأسلاف، والأجلاف!!...

ولكنْ؛ ماذا نصنعُ بالجاهل **المتكثّر** الدعيّ، و(الرويبضة) العَيِيّ؟!

وفي كتابي «التعريف والتنبئه» (ص٧٣-٧٩) فصل خاصّ عنوانه:

«**سبّ اللَّه أو رسولِه -ونحوه- كفر أكبر، وقَدْرُ أَثَرِ ذلك على فاعلِه**».

ونقلتُ -من قبل- كلامَ شيخنا- في تقرير المسألةِ نفسها- وعلى نَسَقِ كلامِ **الشيخينِ الإمامَيْنِ** -نفسِه- في رسالتي «مع شيخنا ناصر السنَّة والدين..» (ص٢٣).

فلا أُعيد...

ثامنًا: ومن كلامٍ (للرويبضة) (ص٩٨) قولُه: «أمّا المعاصي التي عدّها الشيخُ مِن كفر العمل -وكان بها موافقاً للسلف- عدا الحكم بغير ما أنزل

اللَّه- فهي..» إلى آخر كلامهِ!!

.. **فهـذا كـلامٌ بـاطلٌ**؛ فالشـيخُ -في هذه المسألة - وللَّه الحمد- كغيرها من المسائل؛ **موافقٌ للسلف، ولعُلماءِ منهج السلف**:

فكلامُ ابنِ عباسٍ -المشهورُ- في ذلك **لا يُرَدُّ**...

وكلامُ ابن القيّم (١) **-المعروفُ- في هذا لا يُصدّ**...

... ولكنْ؛ ماذا نفعلُ بهذا (الرويبضةِ) الذي جهلُه لا يُوصَفُ(!)، **ولا يُحدّ** ؟!

فهو المخالفُ الحقيقيُّ «للحقيقةِ» -حقًّا- بغيرِ حَقٍّ -بلا تَعَدّ!

وفـي كتـابي «التعريـف والتنبئـة» (ص١٠٢-١٠٨) بحثٌ مُوجَزٌ **-أرجو أن يكونَ قويّاً-** في تحقيق هذه المسألة، وبيانِ ضوابطها...

وذاك الاســتثناء -مـن هـذا (الرويبضــة)- دالٌّ على **حروريّتـه المكتومـة، وخارجيّتِه الملغومة !!**

❑ من (أواخر) أجوبة الشيخ ابن عثيمين -المهمّة- :

ورحـم اللّـهُ أُسـتاذَنا الشـيخ **ابـن عثيميـن** القـائلَ- في أواخر ما نُقل عنه -جوابـاً علـى سـؤال مَـن سـأله -مِـن الجزائر-: **«عن فئات من الناس يكفّرون الحكام من غير ضوابط ولا شروط؟!»**.

فأجاب فضيلةُ الشيخِ -رحمه اللَّه-:

«هـؤلاء الذيـن يكفّـرون؛ هـؤلاء ورثة الخوارج الذين خرجوا على علي بن أبي طالب -رضي اللَّه عنه-، والكافر من كفّره اللَّه ورسوله.

---

(١) وقـد تقـدّم -قريبـاً- (ص ٢٠٢) نـصُّ كلامـهِ -رحمـه اللَّه- في اعتباره الحكمَ بغير ما أنزل اللَّه (كفراً عملياً قطعاً)؛ فلينظر..

وأمَّا تَمويهُ صاحبِ «رفع اللائمةِ..» -فيه-: **فباطلٌ جدًّا، بل يدلُّ على جهلِه، وقلَّةِ فَهمِه**...

والردُّ عليه في «التنبيهات المتوائمة..»؛ فانظُرْهُ.

وللتكفير **شروطٌ**؛ منها: العلم، ومنها: **الإرادة**؛ أن نعلم بأن هذا الحاكمَ خالف الحقَّ وهو يعلمه، وأراد المخالفة، **ولم يكن متأولاً**؛ مثل: أن يسجد لصنمٍ، **وهو يدري** أن السجود للصنم شرك، وسجد **غير متأول**[1].

المهم؛ هذا له شروطٌ، **ولا يجوز التّسرع في التكفير**، كما لا يجوز التّسرع في قولك: هذا حلال وهذا حرام...».

قلتُ: **وهذا جوابٌ مشهورٌ سائر، لا يشكُّ به -ولا يشَكّكُ فيه - إلاَّ الغويُّ الجائر، والظالمُ الحائر**.

تاسعًا: ثم تكلّم (الرويبضة) على مسألة (الحكم بغير ما أنزل اللّه) ناقلاً (ص١٠٠) عن شيخِنا -رحمه اللّه- قولَه:

«إذاً؛ الكفر الاعتقادي ليس له علاقة **أساسية** بمجرّد العمل، إنّما **علاقته الكبرى** بالقلب».

رادّاً على شيخِنا (تقييدَه بالاستحلال الاعتقادي) معلّلاً ذلك بزعمه أنّه (مخالف لمنهج السنة والجماعة)، قائلاً:

«**لهذا لم يَلْقَ هذا القيدُ قَبُولاً عند الشيخ ابن عثيمين** -رحمه اللّه-، فقد قال -رحمه اللّه- معلّقاً-:

«كلام الشيخ الألباني -هذا- جَيدٌ جداً.

لكنّا [قد][2] نخالفُه في مسألةِ أنه لا يحكم بكفرهم (بكفر من حكم بغير

---

(١) انظر ما تقدَّم (ص ٢٠٦).

(٢) وقد حذفَها (الحذَّافُ)؛ ظانًّا أَنَّ (فِعلَتَهُ) سَتَنطَلِي!! لكنْ؛ على مَنْ؟! **ووجودُها مهمٌّ جدًّا جدًّا؛ واللّهُ حافظٌ** ..

وانظر تعليقي -**عليها**- في «التحذير» (ص ٧٩)، و«صيحة نذير» (ص ٦٥)؛ **فهو مهمٌّ، مهمٌّ**.

وصنيعُه -هذا- **بحمدِ اللّه**- دليلٌ آخرُ على «**حقيقةِ**» (**ضلالِه، وعمَاهُ، وجهلِه**)! -كما وصفني -بباطلِه- (ص ١٠١)-! وانظر (ص ٢١٤) -فيما يأتي-.

ما أنزل اللّه) إلاّ إذا اعتقدوا حِلّ ذلك! **هذه المسألة تحتاج إلى نظر**؛ لأنّنا نقول: من حكم بحكم اللّه وهو يعتقد أن حكم غير اللّه أولى فهو كافر -وإنْ حكم بحكم اللّه- وكفره كفرُ عقيدة، لكنّ كلامنا عن العمل.

وفي (ظنّي)[1] أنه لا يمكن لأحد أن يطبّق قانوناً مخالفاً للشرع يحكم فيه في عباد اللّه إلاّ وهو يستحلّه، ويعتقد أنه خيرٌ من القانون الشرعي؛ فهو كافرٌ، **هذا هو الظاهر**[1]؛ وإلاّ مَنِ الذي حمله على ذلك».

❑ تحريفات متوالية في نقلهِ كلامَ الشيخ ابن عثيمين :

قلتُ: و(الرويبضةُ) -بهذا النَّقْلِ- **محرّفٌ كاذبٌ!!**

وهو يعرفُ ذلك (!)؛ فقد نبّهتُ على تحريفهِ وكذبهِ -هذا- **منذ سنوات!**- في «صيحة نذير» (ص٦٥)!!

لكنّه لم يرتدع ولم يرتجع!!

ولعلَّ (!) ذلك -إذا حَسَّنْتُ به الظنَّ!- **وليس هو أهلاً له!**- لكونهِ -أصلاً- **لم يقرأ، لأنّه -أساساً- لا يقرأُ...**

وهذا لا يحتاجُ إلى كبير تدليل، ولا إلى حُجَّةٍ أو دليل!

فتتمّة كلام الشيخ ابن عُثيمين -**التي بَتَرَها الأحمقُ**[2]!- تنقضُ عليه استدلالَه، وتردُّ إليه مقالَه، وتعكسُ عليه ضلالَه!!

إذ قال -رحمه اللّه- مباشرةً-:

«قد يكونُ الذي يحملُهُ على ذلك خوفاً من أُناسٍ آخرين أقوى منه إذا لم

---

(١) تأمّلْ هذا (التَّحفُّظَ) العلميَّ العالي، مع ذاك (الانفلاتِ) الفاسدِ (الغالي) -مِنَ الغلوِّ، لا الغلاء!-...

(٢) وبترَها -أيضًا- إمّا تقليدًا! أو اجتهادًا !!- مُسوِّدُ «رفع اللائمة..» (٦٩)!!
فماذا نقولُ في هذا البتّارِ؛ الّذي يَتَّهِمُ غيرَه -بالباطلِ- بما هو مُواقعٌ له -بالفعلِ-؟!

يُطَبّق! فيكونُ هنا مُدَاهِناً لهم، فحينئذٍ نقولُ: إنّ هذا كالمُداهنِ في بقيّة المعاصي».

فعلّقتُ في «صيحة نذير» (ص٦٥) -قائلاً-:

«قلتُ: فهو -حفظه اللّه[١]- لم يَجْعَل الحاكمَ بالقانونِ كافراً ابتداءً -مُطْلَقاً-، وإنّما قد (احتملَ) أنْ يكون فعَلَ ذلك مُداهَنةً...

و(احتمالُ) وقوعِ المداهنةِ -هذا- كَفِيلٌ بإبطالِ ادّعاءِ أنَّ الحكمَ بالقوانين -مُجرَّداً- كفرٌ أكبر؛ «إذِ التكفيرُ لا يكونُ بأمرٍ مُحْتَمل[٢]».. فتأمّل، ولا تتعجّل...

ومثلُ هذا الاحتمالِ[٣] يجعلُ التردُّدَ في تكفيرِهِ قائماً وظاهراً؛ لأنَّ عقيدةَ أهلِ السنَّةِ في مثلِ هذا أنَّ «مَن ثبَتَ إيمانُهُ بيقين لم يَزُل ذلك عنه بالشكّ؛ بل لا يزولُ إلاّ بعد إقامة الحجّة، وإزالة الشبهة» -كما قالَ شيخُ الإسلامِ ابن تيميّة في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٠١)-.

وليسَ هذا (الاحتمالُ) -أو التحفُّظُ- إلاّ بسببِ خطورةِ المسألةِ، وعِظَمِ شأنِ الزَّلَلِ فيها؛ إذ «التكفيرُ حقُّ اللّهِ -وحدَهُ-، فلا يجوزُ الإقدامُ عليه إلاّ بإذنٍ من اللّهِ وسلطانٍ؛ أي: بنصٍّ من كتابِ اللّهِ -تعالى-، أو سُنَّةِ نبيِّهِ ﷺ، وحُجَّةٍ قاطعةٍ لا تتطرّقُ إليها شبهةٌ؛ وذلك أنَّ الإيمانَ والكفرَ محلُّهما القلب[٤]، ولا

---

(١) وأقول الآن: رحمه اللّه؛ فرحمه اللّه...

(٢) كما قرّره شيخُ الإسلامِ -رحمه الله- في «الصارمِ المسلول..» (٣/ ٩٦٣).

(٣) وعلّقت على هذا الموضعِ في «التحذير» -قائلاً-:

«فمَا هو القولُ فيمن (عَاينَ) إيقاعَ هذا (الاحتمال) -ضِمْنَ كلامِ الشيخ ابن عُثيمين-، ثمّ حذَفه، وبتَره؟!

فقارِنْ بينَ «التحذير» (ص٧٣)، و«تحذيره» (ص٢٨)! لتكونَ على بيّنةٍ من حقيقةِ أمرِهِ وتأثيره!

وكيفَ يُؤمّلُ الإنسانُ رُشدًا   وما يَنفكُّ مُتّبعاً هَواهُ»!!!

قلتُ: وأُشيرُ بـ «تحذيرِهِ»: إلى رسالته الأولى (!) التي صارت في خبر كان (!): «تحذير الأمة..»!! وها هو يكرِّر فِرْيَتَهُ -بكلّ تبجُّح، ووقاحة، وصفاقة- مرّة أخرى!!

(٤) انظر ما سيأتي -بعد ثلاثِ صفحاتٍ- مِنْ كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في تحقيقِ هذا المعنى.

يطّلـعُ على ما في القلوبِ غيرُ اللَّه -سبحانه وتعالى-، والقرائنُ الظاهرةُ لا تدلُّ -يقينـاً- علـى ما في القلبِ، **بل دلالتها ظنيّةٌ**، والإسلامُ نهى عن اتّباع الظنِّ في أكـثَرَ مـن نـصٍّ فـي القـرآنِ والسـنّةِ، وطلَـبَ الحجَّـةَ والبرهـان على الدعاوى، **وبخاصةٍ ما يتعلّق منها بأُمورِ العقائدِ**[1]».

... **هذا هو الكلام، فمَن حرَفَهُ -أو حرَّفَهُ- فهو المُلام**[2]...

والسلام...» ا.هـ.

عاشـرًا: وهـذا -**بطولـهِ**- يكشفُ بُطلانَ تعليق (الرويبضة) (ص١٠١) لمّا قـال: «أراد علـي حلبـي -وهـو يجمـع بيـن قولَـي الشـيخين- أن يظهر التوافق بينهمـا، فـي حيـن أنّ القوليـن متضادان متنافران، وإلاّ فكيف يمكن الجمع بين قـول الشـيخ ابن عثيمين الذي يؤكّد فيه أن مَنْ حكَم بغير ما أنزل اللَّه يكْفُر من غـير قيـد الاعتقـاد -**إلاّ بعُذر**[3]-؛ وبين قول الشيخ الذي يُثْبت فيه إبراء مَنْ لم يَحْكُـم بمـا أنـزل اللّـه مِـن الكُفـر مـا لم يعتقد؛ أليس في هذا ما يُثبت ضلال الحلبي، وعماه، وجهله؟» !

❑ **مَنِ الضّالُ، الأعمى، الجاهلُ ؟!**

قلت: **فالضلالُ: للمحرّف البتّار ...**

والعَمى: للجاهِل المِهْذار ...

والجهلُ: للغويِّ المعْثار ...

---

(١) «الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه» (ص٣٢) عبد الرزاق طاهر معاش.

(٢) فليـس ثَمّةَ بحمدِ اللّهِ ابتداعٌ - لا قديمٌ ولا جديد!- ولا إرجاءٌ- لا موروثٌ ولا مُعاصرًا!- ولا إحداث... ولكنّها دعاوى أَحْداث!!

وكُـلُّ مَزْعَـم بخـلافِ ذلـك فهـو (يُشـكِّلُ مَنْحـىً جديداً، وأسلوباً فريداً)، في تحريفِ صورةِ الدعوةِ السلفيّةِ، وادِّعاء (ما السلف والسلفيّة منه براءٌ)!!. «الصيحة» (٦٦).

(٣) ما هو (العذرُ) -أَيُّها الجاهلُ-؟! وما هي ضوابِطُه؟! وحدودُه؟!

ولا أُطيل القولَ؛ فالهوى غَدّار !

والموعدُ: إمّا جنةٌ، أو نار...

فالقولان -من حيثُ المآل- **في وحدة حال**، ومُساواة مقال -**رُغْمَ أَنفِ هؤلاءِ الجُهَّال**- ...

والحمدُ للَّه ذي الكمالِ والجلال.

ولو تأمَّل (المسكينُ) ما خطّه بيمينهِ -**أو شعرَ به**!- من قولِه-: «إلاّ لِعُذرٍ» !! لَعَرَفَ أنّه هَدَمَ بِهِ كُلَّ كلامِهِ، **وَلأَوْجَبَ على نفسِهِ رَجْعَ سهامِهِ**!!!

ولكنه الجهلُ...

الجهلُ...

حادي عَشَرَ: ثم قال (الرويبضة) (ص١٠١) -تعليقاً على ما نقلَه -مبتوراً- عن الشيخ ابن عُثيمين-:

«إلاَّ أنَّ الشيخ الألباني -رحمه اللَّه- **أكَّد أن تعلّق المسألة بالقلب**[١]، فقال: «لم يظهر لي وجه احتمالية هذه المخالفة، إذ إنَّني أقول: لو أنَّ أحداً من الناس -ولو من غير الحكام- رأى أنّ حكم غير الإسلام أولى من حكم الإسلام، ولو حكم بالإسلام عمَلاً فهو كافِرٌ..إذ لا اختلاف؛ **لأن المرجع أصلاً إلى ما في القلب**».

قلتُ[٢]: في حال إثبات هذا الحكم على الشخص المعيّن لا بدَ من توافر الشروط وانتفاء الموانع، هذا محل اتّفاق بين أهل السُّنة والجماعة، أما جعل الحكم بغير ما أنزل اللَّه معصية كباقي المعاصي؛ شُرْب الخمر، والزِّنا،

---

(١) وهو القولُ الأحقُّ -**أيُّهذا الأحمقُ**!-؛ فانظر كلامَ شيخِ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ١١٩): «**القلبُ الأصلُ في جميعِ الأفعالِ والأقوالِ**..».

(٢) والكلام لا يزال للرويبضة !

واشتراط الاستحلال الاعتقادي فيه حتى يكون كُفْراً مخرجاً من الملة؛ فهذا فيه نظَر كما بيّن فضيلة الشيخ ابن عثيمين -رحمه اللَّه-، بل للعلماء تفصيل جيِّد ودقيق في هذه المسألة، فلْيرجع إليها من شاء التوسُّع والبسط»!

❑ **بين (القلب)، و (العمل) :**

أقول:

أولاً : أما **تعلُّق المسألة بالقلب**؛ فواضحٌ من كلام عُلمائنا وأئمّتنا؛ ولكن لا يفهمُه إلاَّ صفيُّ (القلب)، صحيحُ الذهن:

فقد نقلتُ في «التعريف والتنبئة..» (ص١١٠) نقولاتٍ عدّةً عن عددٍ من أهل العلم؛ **أكتفي منها -هنا**[1]**-** بالنقول التالية:

-قالَ شيْخُ الإسلامِ فِي «مجموعِ الفَتاوى» (١٤/ ١٢٠):

«ومَا كانَ كُفراً مِنَ الأعْمالِ الظَّاهِرَة: كالسُّجُودِ للأوْثانِ، وسبِّ الرَّسُولِ -وَنَحْوِ ذلِكَ-؛ **فإنَّما ذلِكَ لِكَونِهِ مستَلْزِماً لِكُفْرِ الباطِنِ**».

-وقالَ -رحِمَهُ اللَّهُ- في «الصَّارِمِ المسْلُول» (٣/ ٩٧٦):

«فالكَلامُ والفِعْلُ المُتَضَمِّنُ الاسْتِخْفافَ **مُستَلْزِمٌ لعَدَمِ التَّصْدِيقِ النَّافِعِ**، ولعَدَمِ الانقِيادِ والاسْتِسْلامِ؛ ولِذلِكَ كَانَ كُفْراً».

- وقَالَ -رحمهُ اللَّهُ- فِي «مجمُوعِ الفتاوَى» (١٠/ ٧٥٣):

«**ما نَاقَض الإيمَانَ** -كَالشَّكِّ، والإعْرَاضِ، ورِدَّةِ القَلْبِ، وبُغْضِ اللَّهِ ورَسُولِه- يَسْتَلْزِمُ الذَّمَّ والعِقَابَ؛ لكَونه تضَمَّنَ تَرْكَ المَأمُورِ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ».

وَيَزِيدُ ذلِكَ وُضوحاً كلامُهُ -رحِمَهُ اللَّهُ- في «مجمُوعِ الفَتاوى» (٧/ ٦١٦)؛ مُصَوِّراً مَسْأَلَةً مُتَفَرِّعَةً مِنْ هذهِ؛ حَيْثُ قالَ:

---

(١) وأزيد -هنا- أيضًا- كلامَ الإمامِ ابن القيِّم في «إغاثة اللَّهفان» (٢/ ٨٥٦ - بتحقيقي، وتخريج شيخِنا): «**واجبات القلوب أهمُّ من واجبات الأبدان**»؛ فتأمَّل.

«لَـوْ أَخَـذَ يُلْقِي المُصْحَفَ فِي الحُشِّ، وَيَقُولُ: أشهَدُ أنَّ مَا فِيهِ كَلامُ اللَّهِ! أوْ جَعَـلَ يَقْتُـلُ نَبِيًّا مِـن الأنْبِيـاءِ، وَيَقـولُ: أشْهدُ أنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ! ونَحْوَ ذلِكَ مِنَ الأفعـالِ الَّتي **تُنافِي إيمانَ القَلْبِ**؛ فإذَا قَالَ: أنَا مُؤمِنٌ بِقَلْبِي **-مَعَ هذه الحَالِ!-**: كَانَ كَاذِباً فيما أظْهَرَهُ مِنَ القَولِ».

- وَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في (٧/ ٥٥٨):

«فَـالْقَلبُ إذا كَـانَ مُعْتَقِـداً صِـدْقَ الرَّسُـولِ، وأَنَّـهُ رَسُـولُ اللَّهِ، وكَانَ مُحِبّاً لِرسُـولِ اللَّـهِ، مُعَظِّماً لهُ، امْتَنَعَ -مَعَ هذا- أنْ يَلْعَنَهُ، وَيَسُبَّهُ؛ **فَلا يُتَصَوَّرُ ذلِكَ مِنْهُ إلاَّ معَ نوْعٍ منَ الاسْتِخْفافِ بِهِ وبِحُرْمَتِهِ**...».

فما الفرقُ بين القولين؟!

وما الفارقُ بين النصَّين؟!

... ولكنّي **أعرف** (جيداً) **-جدًّا-** من أين (أُتي) هذا (الرويبضة)!!

□ مِنْ (دقائق) الفروق بين (السنة)، و(الإرجاء) :

لقـد خَلَـطَ (!) -لجهلـهِ- بيـن قاعدة أهل السنة في إثباتِ الكفر الظّاهر؛ وصلتهِ بالقلب، وقاعدة المرجئة الضالّة في نفيها -أصلاً- للكفر الظاهر!!

«ففـرقٌ بين مَن يقول: **هذا العمل -أو القول- كفرٌ؛ لكذا**، وبين مَن يقولُ: هذا ليس كفراً؛ لكنه دليل -أو علامةٌ- على الكفر:

- **فالأول:** يُثبت الكفرَ، ويُعَلِّلُه.

- **والثاني:** ينفي الكفرَ، ويُثبت دليلَه أو علامَته»[1].

.... والجاهلون لأهلِ العلمِ أعداءُ

---

(١) كما قال صاحب «التوسُّط والاقتصاد» (ص٢١)... فتأمَّلْ ..

ثانياً: أمّا (رفض) (الرُّويبضَةِ) جعلَ الحكم بغير ما أنزل اللَّهُ **(معصيةً كباقي المعاصي... واشترط الاستحلال الاعتقادي فيه حتى يكون كفراً)**؛ فهو الثابتُ مِن كلام سماحة العلاَّمة **الإمام الشيخ ابن باز** -نصّاً-؛ وهذا حرْفُ كلامهِ في (تقريظه)[1] لجواب شيخنا الألباني -رحمهما اللَّه- المشهور -في مسألة (الحكم بغير ما أنزل اللَّه)، وهو قولُهُ -رحمه اللَّه-:

❑ كلام الشيخ ابن باز في مسألة (الحكم بغير ما أنزل الله) :

«اطّلعت على الجوابِ المفيدِ القيِّم الذي تفضَّلَ به صاحبُ الفضيلةِ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -وفَّقه اللَّه- المنشورِ في صحيفةِ «المسلمون»؛ الذي أَجابَ به فضيلتُهُ مَنْ سأَلَه عن تكفيرِ مَنْ حَكَمَ بغيرِ ما أَنزلَ اللَّهُ -من غيرِ تفصيلٍ-.

فأَلفيتُها كلمةً قيِّمةً أصابَ فيها الحقَّ، وسَلَكَ فيها سبيلَ المؤمنينَ، وأَوضحَ -وفَّقه اللَّهُ- أنَّه لا يجوزُ لأحدٍ من النَّاسِ أنْ يُكفِّرَ مَنْ حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ، بمجرَّدِ الفعلِ، من دونِ أن يُعلمَ أنَّهُ استحلَّ ذلك بقلبِهِ، واحتجَّ بما جاءَ في ذلك عن ابنِ عبَّاس -رضي اللَّهُ عنهما-، وعن غيرِه من **سَلَفِ الأمَّةِ**..

ولا شكَّ أنَّ ما ذكرَه في جوابِه في -تفسير قولِه -تعالى-: ﴿وَمَنْ لم يَحْكُمْ بما أنزَلَ اللَّهُ فأُولئكَ هم الظالمونَ﴾، ﴿ومَن لم يحكُم بما أنزلَ اللَّهُ فأُولئكَ هم الفاسقونَ﴾ هو الصوابُ.

وقد أوضحَ -وفَّقَه اللَّهُ- أنَّ الكفرَ كفران: أكبر وأصغر، كما أنَّ الظلمَ ظُلمان، وهكذا الفسقُ فسقان: أكبر وأَصغر: فمَن استحلَّ الحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ ، أو الزِّنى، أو الرِّبا- أو **غيرَها من المحرَّماتِ المُجمَعِ على تحريمِها-: فقد كفر كفراً أكبر، وظلمَ ظلماً أكبرَ، وفسقَ فسقاً أكبر .**

---

(١) وهو مشهور جداً؛ فانظر كتابي «التحذير» (ص ٩٠ - ٩٢)، وحاشيته.

ومَـنْ فعَلها بـدونِ استحلالٍ كـانَ كفـرُهُ كفراً أَصغرَ، وظلمُهُ ظلماً أصغرَ، وهكذا فِسْقُه...».

... إلى آخر ما قال -تغمّده اللَّه برحمته-؛ خاتماً كلامه بقوله:

«فـالواجب علـى كـل مسـلم -لا سـيّما أهـل العلـم- **التثبُّـت في الأمور، والحكـمُ فيها على ضوء الكتاب والسُّنة، وطريق سلف الأمة، والحذر من السبيل الوخيم الذي سلكه الكثير من الناس لإطلاق الأحكام، وعدم التفصيل**».

قلـتُ: كمثـل هـذا (الرويبضـة) (التائـه)، ومَـن يسقيهِ بمائهِ(!) من رَبْعِهِ، و(حُلفائه)!

ومـع هـذا؛ **فـلا يزالـون يكذبـون، ويفترون، وبين مشايخنا يفرّقون؛ لا إلى الحقّ يرجعون، ولا عن الباطل يرتدعون!!**

ثالثـاً: مـا نَسَبَهُ (الرويبضـة) -بعـدُ- للشيخ ابن عثيمين -فضلاً عن بقية العُلمـاء -مـن (تفصيـل جيّـد، ودقيـق) لا يخـرج عن كلام هؤلاء الأئمّة الثلاثة -رُغم **أنوف الشانئين** -أجمعين-...

وما (تُوُهِّم) أنّه غير ذلك؛ **فهو ليس كذلك...**

وانظـر -أيضـاً- كتابي «صيحة نذير» (ص٥٦-١٠٥)، ففيه إضاءاتٌ كثيرةٌ للسالك...

ثـاني عَشَـرَ: ثـمَّ خَتَـمَ (الرُّويبضـةُ) كلامَـهُ (ص ١٠٢) بقولِـه: «لم يفرّق الشّـيخ - رحمـه اللَّـه- بقيد الاعتقاد أو الاستِحلال العقائِدي..بين ترك الفرائض وركـوب المحـارم، فكلاهمـا عنـده سـواء، وهذا لا يلتقي معَ مذهب أهل السُّنَّةِ والجماعة؛ لا من قريب، ولا من بعيد...»!!

ثُـمَّ نقـل أثرَ سفيان بن عُيَيْنَةَ -المَرويَّ عند الإمامِ عبدِاللَّهِ بنِ الإمامِ أَحمدَ فـي «السُّنَّةِ» (رقم ٧٤٥)- الّذي فيه أنَّ المُرجئةَ: «أوجبوا الجنَّةَ لمن شهد أنْ لا

إلـه إلاَّ اللّـهُ، **مُصِـرًّا بقلبـهِ علـى ترك الفرائض**، وسمّوا تركَ الفرائض ذَنْباً بمنزِلَةِ ركـوب المحـارم، وليـس بِسَواءٍ؛ لأنّ ركوب المحارم من غير الاستحلال معصية، وتـرك الفرائـض متعمّـداً من غير جهلٍ ولا عُذرٍ هو كفر[1].. فركوب المحارم مثل ذَنْـب آدمَ وغـيره[2] مـن الأنبيـاء، أَمّـا تـرك الفرائِضِ جُحوداً: فهو [كفر] مثل كفر إبليس، وتركها على معرفةٍ من غير جحود: فهو [كفر] مثل كفر عُلماء اليهود».

❑ أثر سفيان بن عُيينة -روايةً ودرايةً- :

فأَقولُ: **على هذا تعليقاتٌ**:

الأوّل: أنَّ فـي سـنده سُـويدَ بنَ سعيدٍ الحَدَثانِيَّ؛ وفيه كلامٌ مِنْ قِبَلِ حِفظِهِ؛ مـن أجلِـه أودَعـه الحـافظُ الذّهبي «ديوانَ الضّعفاءِ والمتروكِين» (١٨٣٦- بتحقيق شيخِنا العلاَّمة حمّاد الأنصاري -رحمه اللّه-)، و«المُغني في الضُّعفاء» (٢٧٠٦)!

الثّاني: أنّـه بَـتَرَ منـه قِسْـمًا طويلاً -فيه الشّرحُ والتّكميل، والتّفصيلُ على التّأصيل- **مُشِيراً إليه بعدَ بترِه! -فقطُ!- بنقطتَين أُفُقِيَّتَيْنِ!!**

وهو قولُهُ-رحمه اللّه-:

[وبيانُ ذلك في أَمر آدم ﷺ وإبليسَ، وعلماءِ اليهود:

أمّـا آدمُ؛ فنهـاهُ اللّـهُ - عزَّ وجلَّ - عن أَكلِ الشَّجَرة، وحرَّمها عليه، فأكلَ منها متعمّداً؛ ليكونَ مَلَكًا أَو يكونَ من الخالِدين؛ فَسُمّي عاصياً من غير كفر.

وأَمّـا إبليـسُ -لَعَنَـه اللّـهُ-؛ فإنّـهُ فُـرض عليـه سـجدةٌ واحـدةٌ، فجحدَهـا متعمّداً؛ فسمِّي كافراً.

---

(١) هاتان النُّقطتان (منه)!! إشارةً إلى الاختصار!!

... **بل إلى الحذفِ والابْتِسَار !!**

وانظر كلامي الآتي -بعد-.

(٢) عنده: (وغيرهم)!!

وأَمّا علَماءُ اليهود؛ فعرفوا نعتَ النَّبيِّ ﷺ وأنّه نبيٌّ رسولٌ؛ كما يعرفون أبناءَهم، وأقرّوا به باللّسانِ ولم يتَّبعوا شريعتَه؛ فسمّاهمُ اللّهُ -عزَّ وجلَّ- كفّاراً]!!

الثّالث: أَنّ كلامَ الإمام سفيانَ -رحمه اللّه- إنّما هو مُوجَّهٌ لمَن كان (مُصِرّاً بقلبِه على ترك الفرائض) -كما هو حرفُ كلامِه-؛ **وليس مجرّد التاركِ للفِعْلِ** ...

ويشرحُ هذا الإجمالَ ما مثّل به الإمامُ سفيانُ -رحمه اللّهُ- نفسُه- مِن (**تعمُّد**) آدمَ -معصيةً-، و(**جحد**) إبليس -كفراً-، و(**ترك**) اليهود -مع مجرَّد المعرفة -دونَ إذعَانٍ وإِقرَارٍ-...

وكلٌّ له أحكامُه، وضوابطُه ...

ومَن هو المُخالِفُ لهذه التّفاصِيل من أَهل السُّنَّةِ؟!

ومَن ذا قائِلٌ بأَنَّ مجرّد (المعرفة)[1] إيمانٌ؟! كمعرفة (اليهود)، و(أبي طالب)، وغيرهما مِمّن لم يُذعن -أصلاً- لـ(لا إله إلاَّ اللّه)!!

□ بين (ترك الأوامر)، و(فعل النواهي):

الرّابع: أَنّ أهل السُّنَّةِ على قولٍ ثابتٍ أَنَّ «**(ترك) الأوامر أعظمُ من فعل المَناهي**»، أَو بتعبيرٍ آخرَ -أَضيقَ-: «**(ترك) الفرائض أعظم من ركوب المحارم**».

ولقد بيّن ذلك -**بتفصيل دقيق رائع**- شيخُ الإسلام ابن تيميّة-رحمه اللّه- في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٨٥-١٥٨)، ولخّصها عنه -بكلامٍ حَسَنٍ رائِقٍ- تلمِيذُهُ الإمامُ ابنُ قيِّم الجوزِيّة -رحمه اللّه- في كتابِهِ «الفوائد» (ص٢١٥ - ٢٣١ - كتابي «فوائد الفوائد») ...

---

(١) مع أنَّ (الرويبضة) -نفسَه- نقل- **بخطّ يده!**- كلامَ أبي المُعين النسفي المرجعِ الكبير -ضمن تعريفهِ (لإيمانه!)- أنّه: **(المعرفة)!!**

وانظر «التعريف والتنبئة» (ص ٥٢).

ولقد كان مِن ضمنِ كلامهما -رحمهما اللّه- قولُهما -**والنصُّ لشيخِ الإسلامِ** -:

«المأمور به إذا تركه العبد؛ فإمّا أن يكونَ مؤمناً بوجوبِه؛ أو لا يكونَ:

فإنْ كان مؤمناً بوجوبه، تارِكاً لأدائِه: **فلم يترِكِ الواجِبَ كلَّه**؛ بل أدّى بعضَه -وهو الإيمانُ به-، وتَرَكَ بعضَه -وهو العمل به-».

إلى أن قالَ -رحمه اللَّه-:

«[1] وأمّا كون ترك الإيمانِ بهذه الشّرائِع كفراً، وفِعل المُحرّمِ المجّرد ليس كفراً؛ فهذا مُقَرَّرٌ في موضِعِه.

وقد دلَّ على ذلك كتابُ اللَّـهِ في قولِه:﴿فإنْ تابُوا وأقاموا الصلاةَ وآتوا الزّكاة فإخوانكم في الدّين﴾؛ **إذ الإقرار بها مُرادٌ بالاتفاق، وفي ترك الفعل نزاعٌ**».

ثمّ تكلّم -رحمه اللَّه- عن ترك الحجّ-:

«فإن عدم الإيمان بوجوب [الحجّ] وتركه كفرٌ؛ كما قال مَن قال مِن السّلف: **هو مَن لا يرى حَجّه بِرّاً، ولا تركَه إثماً**[2]».

وأمّا التّرك المجرّدُ؛ ففيه نزاع[3]».

أقول: وهذا -**كلُّه**- كالشّرح والبيان لكلمةِ سفيان -الدّقيقةِ-: (**مصّراً بقلبِه على ترك الفرائض**)[4]؛ فتدَبّرْ ...

---

(١) وهذا سرُّ المسألة؛ فتأمّلْ.

(٢) تأمّلْ -مرّةً أُخرى-، وقارن بما تقدّم (ص ١٨٦).

(٣) وقال في (٢٠/ ٩٧) - بعد إشارَته -رحمه اللَّه- إلى مسألة ترك الصّلاة-:

«ومورد النّزاع: هو فِيمن أقرّ بوجوبها، والتزم فعلها، ولم يفعلها؛ وأمّا من لم يقرّ بوجوبها: فهُو كافرٌ -باتفاقهم-».

قلتُ: وتأمّل -جيداً- الفرقَ بين (الالتزام)، و(الفعل) -وجودًا وعدمًا، تفريقًا وجمعًا-.

(٤) وقارن بما تقدم (ص ١٨٦).

وقال -رحمه اللَّه- في «الصارم المسلول» (٣/ ٩٧٢) -بعد أن بيّن وجهَ كفْرِ إبليس-:

«.. وبهذا يظهرُ الفرق [بيْنَه و] بين العاصي؛ فإنّه يعتقدُ وجوبَ ذلك الفعل عليه، ويحبُّ أن لا يفعله؛ لكنّ الشّهوةَ والنُّفرةَ منَعَتْه مِنَ الموافقة؛ **فقد أتى من الإيمان بالتّصديق، والخضوع، والانقياد، وذلك قولٌ، وعملٌ؛ لكنْ لم يَكْمل العمل»** .

وقد تكلّم تلميذُهُ الإمامُ ابنُ القيم في «الفوائد» (ص ٢١٩ - «فوائده») الكلامَ نفسَه- حولَ التّرك للفعل، مع وجودِ الإقرار، والتّصديق، والحُبِّ -قائلاً-:

«**فإنَّ هذا** [أي: التّارك] **مُطِيعٌ** من **وَجْهٍ.**

وتاركُ المأمورِ -جُملةً- لا يُعَدُّ مطِيعاً بوجهٍ».

الخامس: يظهرُ -مِن النّقطة السّابقة- وجهُ عدِّ (ترك الفرائض) بمنزلة (ركوب المحارم): أنّه من أقوال المرجئة!!

فإنَّ العملَ عندهم -أَصلاً- ليس من الإيمان!! و(المعرفة) -فقط- تكفي لاعتباره! بل لكمالِه!!!

فتأَمَّل!

ومِمّا يزيدُ هذا وضوحًا :

❏ مِنْ مقالات (أصحاب الحديث) -المعتبرة- :

السّادس: فقد نقل الإمامُ محمّد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٥٢٠) عن **طائفةٍ من أصحاب الحديثِ** قولَهم -بعد كلامٍ-:

«فمِن ثَمّ قُلنا: إنَّ تَرْكَ التّصديق باللّهِ كفرٌ به، وأنَّ **(ترك الفرائض)** مع تصديق اللّهِ أَنَّه أَوجبها: كُفرٌ؛ **ليس بكفر باللّهِ**؛ إنّما هو كفرٌ من جهة ترك الحقِّ...».

ثمّ نُقِلَ عَنْ أَصحابِ الحديثِ -هؤلاءِ- تعليلَ ذلك؛ فقال:

«قالوا: ولنا في هذا قدوة بمن رُوي عنهم من أصحاب رسول اللّه ﷺ، والتّابعين؛ إذ جعلوا للكفر فروعاً -دون أصلِه- لا تنقل صاحبَه عن ملّة الإسلام؛ كما ثبّتوا للإيمان مِن جهة العمل -فرعاً للأصل؛ لا ينقل تركُه عن ملّة الإسلام؛ مِنْ ذلك قول ابن عباس..».

قلتُ: ثم أورد -رحمه اللّه- أثرَه الصحيحَ المشهورَ -رُغم أَنْف (الرويبضة) و(حُلفائه)!- من طُرُقٍ عدَّةٍ، وألفاظ مُتعدِّدة- في تفسير آيات الحُكم، قال: «ليس بالكفر الذي يذهبون إليه»[1].

ولقد قال ابنُ رجب في «فتح الباري» (١/ ١٢٩-١٣٠) -كالبيانِ لِما تقدّم-:

«وقد وردت نصوصٌ اختلف العُلماء في حملها على الكفر الناقل عن الملّة -أو على غيره- مثل الأحاديث الواردة في كفر تارك الصلاة».

مع التذكير بأنّه -رحمه اللّه- نقل في الكتاب -نفسِه- (١/ ٢١) قولَ سفيان -الذي نُناقشُه-!

أقولُ:

فأين ما (مَوَّه) به (الرُّويبِضَةُ)؛ مِمَّا بيَّنتُه، وحقّقتُه؟!



(١) انظر ما تقدّم (ص ١٩٧).

الشاهد السابع

وهو (خاتمةُ) الرويبضةِ - وخِتامُه - !

أولاً : قال (ص١٠٥-١١٠) تحت عنوان (كلمة عن أصاغر الأدعياء في الأردن) [١]!! ما نصُّه:

(لقد وقفتُ على موقف الشيخ -رحمه اللَّه- في مسائل الإيمان منذ عرفتُه..) !!

❑ **مَن الذي يعرف الألبانيَ -«حقيقةً»- ؟!**

فأقول: نعم؛ فهل كان -قَبْلُ- **(إمامَ أهل الحديث والجماعة)** [٢]، ثم صار -بعْدُ- مِن ذُيُول (أبي عذبة الأشعري، والبيجوريّ (الجوهري) -**مَنهَجُهُ غَيرُ مَنهَجِكَ! وسَلَفُه غيرُ سَلَفِكَ** [٣]-! أَيُّها الكذّاب المفتري!!

إنَّها (معرفةُ) السَّاذَجِ الجَخْدَرِي!! [٤].

فلماذا -إذاً- سوّدتَ -يا هذا- كتابَك؟!

وكيف؟!

وفيم؟!

أم أنّه (الكَذِبُ) الكبير؛ من مُسَوِّدٍ (صغِير)؟!!

---

(١) وإنْ كنتُ (أَشَمُّ) -وفتحُ الشين أفصحُ من ضمِّها!- من طيَّاتِ وتراكيبِ هذه (الكلمة)، وسياقات إنشائها: أنها بقلم غيره!! أو (إنشائِه، وإملائه!) -على الأقلّ!-!

والله -تعالى- أعلم وأحكم، والسكوت (أَوْلى) وأسلم!!

(٢) انظر (ص ٧٦).

(٣) انظر ما تقدَّم (ص ٤٧-٤٨).

(٤) (الضّخم) «القاموس» (ص ٤٦٢).

ثانيًا: ثـم قـال: (ومـا لمسـتُ فيه أنّه لبس فتنةً في المسائل التي خالف فيها غيرَه من العُلماءِ..)!!

فـأقول: أمّـا (**الفِتْنـة**): فليـس شيخُنا منهـا، ولا هي منه؛ **وإنّما الفتنةُ لَبُوسُ المُخـالفين لـه**، المغايرين لمنهجه، **المغيِّرين** لدعوتِه.. وهم **معروفون معروفون**(!)، لا يحتاجون لأي جُهْدٍ في إبرازِ مدفون، أو فَضْحِ مأْفون، أو نقضٍ غير مأمون!!

أمّا (المسائل التي خالف فيها غيرَه من العلماء):

فإن كانت فقهيّةً: فله في غيره من سابقيه ومعاصريه سَلَفٌ، وأيُّ سلَف!

وإنْ كانت عَقَدِيّةً: فأين هي؟! وما هي؟!

ومَن هم العُلماء المُخالفون له، أو الذين هو مخالفٌ لهم؟!

وقـد تقـدّم كـلام فضيلة أستاذنا الشيخ **محمد بن صالح العثيمين** -رحمه اللّه- في ذلك-...

وأمّـا كـلام سـماحة أسـتاذنا الشـيخ **عبدالعزيز بن باز** -رحمه اللّه- فيه-: فهو أشهرُ من أن يُكَرَّرَ[1] ذكرُهُ، **وأكبرُ مِن أنْ يُشَكَّكَ أَثَرُهُ**...

وثلاثتُهم -رحمهم اللّه- لغيرهم مِن عُلَماءِ السَّلف السابقين تَبَع...

وكـلُّ مَـن بعدَهـم -**مـن عُلمائنـا المعـاصرين**- لُزُومًـا- لأقوالِهـم رَجَـع، ولحقّها خضَع... **وليس يُخالفُهم -رحمهم اللّه- إلاّ من ضلَّ وابتدع**...

ثالثًـا: ثـم قال -واصفاً الشيخَ، مُعَلِّلاً-: (لأنّه ما كان يصدر عن هوى، أو غَرَضٍ آنيٍّ وضيع، بل عن قناعة وصل إليها من الدليل)...

فـأقول: أمّـا هـذا: **فنعَـمْ؛ ونِعْـمَ مـا هو**؛ وإن كانت **جلالةُ شيخِنا** -رحمه اللّـه- لا تحتاجُ إلى مثلِ هذا المدْحِ- **غير (المستقرّ)**! -من أشباه- **أو أَشباح**!- هذا **الجاهلِ الغِرّ** !!

---

(١) وتقريظه لفتوى شيخِنا الألبانيّ في ذمِّ التكفير: معروفٌ وشهير.

فـإنْ كنتَ -أو كنتُما!- على صِدْقٍ في هذا الوصفِ: **فلماذا المخالفةُ إلى سِـواهُ ممّـن دونـه، وإلـى دُونـه مِـن سـواه؟!** أم أنّ الأمـر (!) متعلّـق -«حقيقةً» بـ(هوى [شنيع]، أو غرضٍ آنيٍّ وضِيع)؟!

فهو -حينئذٍ- **كذبٌ فظيع، وتلاعُبٌ مُريع!!**

❑ **بين الشيخ ، وتلامذتهِ :**

رابعًـا: ثـم قـال: (بيْـدَ أنَّ بعْـضَ مَـن لا خَلاقَ له مِن أصاغِر الأدعياءِ في الأردنّ أبـى إلاَّ أن يتولّـى كِـبْرَ إثـارةِ فِتْنـةِ الإرْجـاءِ، فـأَجْلَب ومَـنْ معـه بخيلهـم ورَجِلِهـم، ودَعَـوْا إلـى زَقُّومها...لإفساد هذا الدين..مفرِّقين... متّخذين من الشيخ سُلَّماً يظهرون عليه لإشهار أنفسِهم... و... و.. ثم ...)!!! **إلخ...**

أقولُ:

... فـي كلامٍ كثيرٍ **رَثٍّ!!!** وكلُّ هذا -وما اختصرتُه منه!- قولٌ مَهينٌ **غَثّ**؛ فلا يحتاجُ إلى رَدٍّ ولا **بَحْث!!**

وهو -فوق هذا- يحملُ بين سطُوره -**بل حروفه!**- التناقضَ الكبيرَ البيِّن:

(ففتنة الإرجاء) المُساقُ ذِكْرُها -والردُّ عليها!- بالباطِلِ -مِن قِبَلِهم!-:

مَن هو رأسُها -عندهم-؟!

ومَن هو أساسُها -في زعمِهم-؟!

وعمّن -نحن- أخذناها؟!

وكيف -مِنه- تلقّيناها؟!

... كـلُّ ذلـك راجـعٌ -فـي «حقيقتـهِ»- عندَهـم!!- إلـى أُسـتاذنا الشيخ الألبـانيِ ، وإن كـان التصريـحُ بـه فـي (الخاتمـة) -جُبْنًـا وخَـوَرًا!- **لا يَزَالُ!**- موصـولاً بغـيره (!!)، وليسـوا هـم -«حقيقةً»- إلاَّ تلامذتَهُ -المعروفين-؛ الثّابتين على منهجه، والداعين إلى عقيدتهِ...

لكـنَّ درجـةَ الذكـاءِ (**الخارقـةَ**) الّتـي وصـل إليهـا كـاتبُ (الخاتمة) -أو كاتِباها!- جعلته (يدورُ) حول الحِمَى، دون أن (يَرْتَعَ) فيه!!

ولكنّه -وربِّي- ورَعٌ باردٌ، و(رَتْعٌ) كاذبٌ!

فهـذا الكتــابُ -الـذي لــه «مقدمــةٌ» و «خاتمــةٌ» -وبينهمـا «مبـاحثُ» (صاحب **الخَبَر**)!- ما هو اسمُه؟! وفيمن يبحث؟! -**يا أَهلَ الحقِّ والنَّظَر**-:

اسمُهُ: «**حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني**»، ويبحث فيمن عُنْوِنَ باسمِهِ!!

وماذا يُريد أن يُثبت؟!

هل يُريد إثباتَ (!) سلفيَّة عقيدة الألباني؟!

فهذا أمرٌ مقرّرٌ لا يحتاج إلى إثبات [(١)]...

وليسَ يصِحُّ في الأذهانِ شَيء   إذا احتاجَ النَّهارُ إلى دَلِيلِ

وأقولُ -**كاشفاً ما يقولُ**-:

ولكِنْ جاهِـلٌ يَهْـذِي بقَـوْلٍ   ضلالتُهُ مِنَ القَلْبِ العَلِيلِ

(رُوَيْبِضٌ) رابِضٌ دُونَ الْتِفاتٍ   إلى حقٍّ كثِيـرٍ أَوْ قَـلِيـلِ

وطعنٌ دائـمٌ في نهجِ شيـخٍ   إمامٍ للْهُـدى حقٍّ جليلِ

... فـإنْ كـان (الرويبضـة) أراد غـيرَ ذلـك -مِنْ عكسِه-: فهو (الإرجاء)!! و(فِتنتُهُ) -كلُّها- بقضِّها وقضيضها!

❑ وحدة العقيدة والمنهج - مرة أخرى - :

ففيـم هـذه المناقضـةُ بيـن (عقيـدة الشــيخ) -**وليســت هـي عقيدتكـم**

---

(١) ومِـنْ أجـل ذا جعلتُ كتابي «التّعريف والتّنبئة..» - مَحْضَ (تأصيلاتٍ) في بيان عقيدة السّـلفِ، وأجوبـةً وردوداً تنقض عقيدة الخلف؛ فلم أقل: تبرئة! أو دفاع! أو.. أو... لأنَّ الأمرَ أوضحُ من هذا جدّاً-ولله الحمد-.

-باعترافِكم !- وبين ما يدعو إليه تلامذته (الثابتون) -على عقيدته- من عقيدةٍ تنبزونها بـ(فتنة الإرجاء)؛ مع كونِ العقيدةِ -فينا- جميعاً- واحدةً، وكون الشيخ -عندكم- مُرجئاً؟!

أمْ أنَّ (هذا) -منكم!- (للتكسُّب) و(التسويق)؟!

فما هذا التوقِّي الفاشل، والاستحياءُ الباطل؟!

وما هذا الورعُ البارد، والتلطُّف الفاسد!!

والمرجع واحد، والاعتقاد واحد، و... الشيخ واحد!!

فما لكم كيف تحكمون؟! أم لكم (كتابٌ) -عليه تلتقون!- فيه تدرسون؟!

أَم أَنّ أَمرَكُم -وأَعوانِكم- فيما أَنتم مسوِّدُوه (!)- على مثلِ ما قيل:

وظلَّ يقدَحُ طولَ اللّيلِ فكرتَه   وفسَّر الماءَ بعدَ الجُهدِ بالماءِ!

ولقد تقدّم التنبيهُ إلى ما فَلَتَ (!) به لسانُه! و(انْفَلَتَ) به قلمُهُ (!) من جعلِ عقيدة (تلاميذ) الشيخ -الأدعياء!- هي نفسُها عقيدةَ شيخِهم(1)!!!

فلا أُعيد!

تناقضٌ شديد، ومكرٌ أكيد!!

خامسًا: ثم قال -بكذبٍ واستخفاف-: (وكأنّي بواحدٍ من هؤلاء المتسلّقين؛ يستحضر صورته يوم أن كان ينقر أصابعه المحترفة طبلتَه لهزّ الخصر والأرداف)!

❑ دفٌ وطبل !!

فأقول: إِنّي لأعلمُ -بيَقِينٍ ثابتٍ- أنْ لا أحد من إخواني المشايخ

---

(1) وذلك قولُهُ (ص١٠٨): «الأدعياء يسيرون على خُطى الشيخ -رحمه اللَّه- في مسائل الإيمان » !!!

وانظر ما سيأتي (ص ٢٣٣ - ٢٣٤).

المعروفين، وطلبة العلم المشهورين: كان على هذا الوَصْف في أيِّ وقتٍ مضى، بل أَجزِمُ -جزماً قاطِعاً- أنّهم -جميعاً- لم يكونوا على (شيء) من ذلك -لا في قليل ولا في كثيرٍ[١]-...

ومن بَيْنِهم -ومعهم-: (أنا) -والحمدُ للّه-؛ فلا أعلمُ مِن نفسي -منذُ عَقَلْتُ ووَعَيْتُ- وأوّلُ ذلك -(بعد الفِطام)- وأنا دون الثالثةِ من عمري!- أنّي أمسكتُ دُفّاً، أو ضربتُ بطبلٍ!! لا في صِبايَ، ولا في شبابي، ولا في كُهُولتي -التي وطِئتُ أعتابَها -قريباً-!! لا قبل الاحتلام، ولا بعد كَتْبِ الملائكة الكِرام، لا في حالةِ المُراهَقةِ (!) الّتي عليها (قد) أُلام!! ولا في حال الرّجولةِ والاستقامةِ والالتزام...

سائلاً اللّهَ -العليَّ الأعلى- الثباتَ، وحُسْنَ الختام...

أمّا (هؤلاء) الكَذبةُ اللِّئام -أهلُ الفِرى، والحِقدِ، والخِصام-؛ فليسَ لي إلاّ شكواهم لربِّنا الملِك العَلاّم:

«اللّهمّ أرني ثأري فيمن ظَلَمَني» -على طَرَف الثُّمام-!!...

وإنِّي أُباهِلُ هذا المُفتري -أو المُفْتَرِيَيْن؛ أو الثلاثةَ!!- على أن يلعنَهم اللّهُ -ذو العزّ والجبروت- إن هم كَذَبُوا[٢]، أو يَلْعَنَني إن هُم صَدَقُوا ...

---

(١) ولئن كان شيءٌ مِن ذلك -وهو غيرُ كائنٍ!- فهو -يقيناً- أهونُ من ذلك الكفر والشرك الّذي تاب منه أولئك الصحبُ الكِبار، الذين صاروا -بعدَها- أَخيارَ الأمّةِ، وفُضلاءَها الأبرار..

﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ ؟!

(٢) وكان الولدُ العاصي (!) أجرأَ مِن هذا (الرويبضة) على الكذبِ، والبهتِ -ولو في هذا المقام!- ؛ فقال في «ردودهِ..» (ص٩٩) -بوقاحة- ضمن كلامٍ -مُعَرِّضاً بي- بصراحة-: «الناشئ في أزقّة الزرقاء بين الزّفِّ والدُّفِّ»!!

﴿أتواصَوْا به بل هم قومٌ طاغون﴾! لكنْ؛ لا يعقِلون!!

وعلى نفسِها جنت (براقش)!

وليس لي عن هذا الحَسْمِ -بحزمٍ- أَوْبة؛ إلاَّ بإعلانهم الرجوعَ والتوبة...

سادسًا: ثم قال -أو قالا، أو قالوا!-: (إنّ أصابعَه لا زالت هي أصابعَه، لكنْ نقرُها في هذه الأيام لأمرٍ غير ما مضى من حالِه، بل لخلخلة جذع شجرة الدعوة السلفيّة، وإسقاط ثمرها، والعبث فيها -خاب وخسر-)!!

أقول: مَن (هذا) الذي يريد (خلخلة جذع شجرة الدعوة السلفيّة)؟!

آلثابتُ القارّ، أم المتحوّلُ (الفارّ)[1]؟!

أهو الموافق لعقيدة الشيخ الألباني -السُّنيّة، الأثريّة، السلفيّة-؟!

أم المخالفُ لها؟ المناقضُ لأصلها؟ الرادُّ لقواعدها؟!

أهو المُدافعُ عنها، الداعي إليها؟ أم المُتَعَقِّبُها، المهوِّلُ عليها؟!

ثم: مَن (المُخلخل = المزلزل[2])؟!

آلموافق للأئمّة الكبراء في مُوافقتهم للشيخ، وذبِّهم عنه -مثل العلاَّمة ابن باز، والعلاَّمة ابن عثيمين-؟!

أم هو المخالفُ لهم، الطّاوي كلامَهم، المُهوِّنُ أمرَهم، الزاعم -في آنٍ -بلا بُرهانٍ- مَشيَخَتَهم -بَلْ إِمَامَتَهم-، وحُبَّهم!؟!

هذا هو -«حقيقةً»- المبتغي (خلخلة جَذْع شجرة الدعوة السلفيّة)؟! -لا غير-!

أم أنَّ سوءَ الحالِ -والأحوال!- وصل بك -يا هذا- أو: يا هؤلاء!- إلى أنْ تصيرَ كحال (ذاك) الرجل الأحول، صاحب البَبَّغاء (!) الأحول -فيما يُذْكرا!-:

---

(١) بتشديد الراء؛ لا تخفيفِها! وتسهيلِ الألِف؛ لا همزِها!

(٢) على صيغة اسم الفاعل -حالاً-، وعلى صيغة اسم المفعول -مآلاً-!
وإنْ كان -بالصّيغتين- يدلُّ على (الصّفة المُشَبَّهَةِ) الدّالّةِ على الثُّبوتِ؛ لا الحُدوث؛ فتأمّل !!

حيث أراد أن يضَعَ بَبَّغاءَه في (القفص)؛ فوضعه -(لِحَوَلِه) خارجَ القفصِ؛ فأراد البَبَّغاءُ (الأحولُ) الهروبَ من (القفص): فإذا به يدخُلُ (القفص)!!

...إنّه (الحَوَلُ) الفكري، و (التحوُّل) الاعتقادي، و (الاحتيالُ) الحِزْبي، و(الحالُ) المُزْري!! مِن كاتبٍ مُفتري[1] ومُوافقٍ (مُمتري)، وناشرٍ[2] (جوهري) -نعم؛ جوهري! -!!!

﴿ذُرِّيَّةٌ بعضُها مِن بَعْض﴾ -بالطول والعَرْض-!!

- أمّا (إسقاط ثمر الدعوة السلفيّة، والعَبَثُ فيه)؛ فهو (حال) هذه الشرذمةِ الهوجاء، (وحَوَلُها)، و (تحوُّلها)، و (احتيالُها)!! -بكُلِّ شرٍّ، وضُرٍّ، وبلاء-!

فلا أُعيد؛ فالحقُّ واضحٌ سديد، والظَّافِرُ به مُوَفَّقٌ سعيد..

والمخالفُ له؛ ليس له إلاّ استحقاق التوعُّد والوعيد -الشَّديد-..

- أمّا دُعاةُ (الخيبة والخُسران) فلن يصِلَ -بِعَدْل اللّهِ- إلاّ إلى مستحقِّيه مِن أَهل البَهْتِ وَالعُدْوان، والجهلِ والنُّكْران؛ مِن مُناقِضي شيوخِنا الأعْيان، ومخالفي علمائنا أهلِ الحُجّة والبُرهان...

فأقولْ: نَعَمْ؛ (خاب وخَسِرَ) مَن هذا حالُه؛ لِيُكْشَفَ ضلالُه، وينكشفَ مآلُهُ - خابَ وخَسِرَ -!

سابعًا: ثم كرّر (الرويبضة التافه) (ص١٠٧) -تعليقاً- كلامَه حول مَن أشار إليه -قبلاً!- وأنّه (لم يتغيّر حاله، وإن تاب ظاهره من معصيتِهِ، لكنّه لم

---

(١) للإشباع؛ على (نحو) قراءة ابن كثير؛ فانظر -مثلاً-: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢/ ٢١) لمكّي بن أبي طالب.

(٢) مِن (النشر)! لا (النثر)، والموعدُ: يومُ الحَشر...

يتُب من جريمة تحريف وتبديل أقوال أئمة السلف والكذب عليهم...)[١]! إلى آخر سفاهتِه، وفهاهتِه !!!

فأقولُ: أمّا (المعصية) -من طبلة الخصر والأرداف!!-؛ فقد قلتُ فيها قولَتي، وحَسَمْتُ بها قضيَّتي... بلا أدنى خلاف!

ولا يزال (عَرْضُ) تلك المباهلَةِ والمُلاعَنَةِ -عليها- قائماً -بكلِّ ثَباتٍ وإنصاف-...

❑ كاذبون ... حتى على أنفسِهم :

ولكنَّ حالَ هؤلاء الكَذَبةِ -المستمرئين الكذبَ!- يُشبه (جدّاً)، ما كنتُ قد قارنتُهم بهِ في رسالتي «تحرير (التحذير) من دعاوى التغرير» (ص١٣١ -الملحقة بـ«التحذير» -الطبعة الثانية) مِنْ قصَّة ذاك الطُّفَيلي الطَّمِع(!) ؛ الذي كَذَبَ على رَبْعِهِ الطُّفَيْلِيِّين الطَّمَاعَى(!) بوجود دعوةٍ وليمةٍ!! فلمّا رأى (تهافُتَهم) على تلك الدعوةِ -الدعوى!- صدّق ما كَذَبَه، ثم صار يتراكضُ مع المُتهافتين!

نعم؛ هذا حالُ هؤلاء الفاشلين -وما هم فيه من (جُهود)!-: كذبٌ غير معدود، وطمعٌ غير محدود، وخُلُقٌ غير موجود!! وكلُّ ذلك -منهم- معلومٌ ومعهود :

كلُّ امرئٍ يُشبِهُهُ فِعلُهُ   ويَنْضَحُ الكوزُ بما فيهِ

ثامنًا: ثم ذكر (ص١٠٨) سببَ شِدَّته (!) علينا -وحدَنا! دون شيخِنا!!-

---

(١) وقد أقحمَ (الرُّويبضةُ) -في مَقامِه- هذا!- حاشيةً طويلةً عَنْ شيخِ الإسلامِ في ذمِّ البدعةِ ، ونقضِ أهلِهَا؛ (ليُسلِّل) لنفسِه(!) تسللاً (مَقبُولاً) يَغمِزُ فيه بكتابِي «علم أُصُول البدع»!! بِجهالاتِه المعهودةِ، وحَماقَاتِه (المعقودة)!!

ولقد أخبرني أخي الودود الفاضلُ (أبُو عَبدِالرَّحمن مُحمَّد الخطيب) -حفظه اللَّه -وهو مِنْ مُلازِمي شَيخِنَا سنواتٍ-: أنَّه سَمِعَ الشيخَ -رحمه اللَّهُ- يقولُ -عند وقوفه على هذا الكتابِ-: (هذا رَجلٌ مُوفَّق) ... فالحمدُ لِلَّهِ.

واصفاً إيّانا بـ(الأدعياء)!- مع اعترافهِ[١] -**الصَّريحِ المُضطَرِبِ**- في آنٍ!- بأنَّ هؤلاء: (**الأدعياء يسيرون على خُطى الشيخ -رحمه اللَّه- في مسائل الإيمان**)!!

ثُمَّ علَّل -بقولٍ عليل!- سببَ ذلك (!)؛ بأنَّ (الشيخ -رحمه اللَّه- مِن أهل العلم والفضل، وموقفه صادر عن عِلْم، لم يؤْثَر عنه تحريف، ولا تبديل، ولا سرقة، **ولا طَلَبُ عونِ أهل الباطل لنُصرة ما وصل إليه اجتهاده على غيره!**)!!

ثم ذكر كلاماً آخرَ -بتكرارٍ مُمِلّ! وسياقٍ مُخِلّ!! -منه قولُه- فضّ اللَّهُ فاه- مُشيراً إلى (كبيرا!!) الأدعياء: (.. **ولم يتورّع عن الاستعانة بأهل الباطلِ لتثبيتهم ونَشر باطلهِ** ..)!!

❑ **ضوابط (الشدّة) :**

أقولُ -وبحوله -سبحانه- أَصولُ-:

١- أمّا الوصفُ للشيخ بهذه الأوصاف التي (**هي أهلٌ له**)؛ فنعَم؛ وإنْ كان هذا -من هذا (الرُّويبضة!)- تناقضاً ظاهراً **لا التقاءَ بين طرفيهِ؛ إلاَّ بالويل والوَيْهِ** !!

وقد تقدّم (ص ٢٥ - ٢٦) بيانُ شيءٍ من ذلك؛ فارجع إليهِ!

ثم؛ **هل** (الشِّدّة) تكونُ -فقط- فيما (**تتخيَّلُه!**) -أنتَ- أيُّها الغُمْرُ!- مِن **الشِّدَّةِ في الكلامِ، والقوّةِ في القول؟!**

أَم أنَّ (الشّدّة) تكونُ -أكبرَ ما تكونُ!- **في الحكم بالباطل، والقول العاطل** ؟! مِن مثلِ صَنيعِكمُ السّاقطِ ذي البلاء؛ في اتِّهام شَيْخِنا الإمام بالإرجاء!! ولو (**بألْينِ**) **العبارات**، و(**أرقِّ**) **الكلمات**-!!

فواللَّهِ؛ **إنَّ عُشْرَ هذا لَهُوَ أعظمُ و(أشدُّ) من أضعافِ ذاك!!**

---

(١) انظر ما تقدّم (ص ١٠٨ و١٣٠ و٢٢٩)؛ لمعرفة تَناقُضِه في هذه القضيَّةِ -كغيرِها!-.

لكـنّ هَـوَانَ العقيـدةِ (الصحيحةِ) في نفوسِكم -وانقلابَها!-: يجعلُ الأمورَ على عكسها، ويقلبُ حقائقَها (!) على أهلها!!

٢- والقـولُ فـي (التحريـف، والتبديـل) و(السـرقة) مِثلُه!! فقد تقدّم (ص ١٢٦) الكـلامُ عنـه، وذِكْرُ أَمثلةٍ -من ذلك- وقَعَ بها (الرويبضةُ) -نفسُه-، ومعه فضيلةُ الشيخ -المقدّم لكتابه -سدّده اللَّه-، وثالثهما!!

وسكَتُّ -هنا- عن رابِعهم!!! وما أدراك ما (رابعُهم)؟!

وإنْ كـان قـد أورد (الرويبضـةُ) -فـي هذا الموضع- دليلاً (!) ذليلاً؛ ظنّه حُجَّةَ دعواه -وبكلّ انتباه!-، فقال -معلِّقاً عَلَيّ- مُشيراً (إليّ)-:

«كـان آخر سرقاته (!) كتاب «النهاية في غريب الحديث» بتحقيق الدكتور محمود الطناحي ورفيقه؛ التي اكتشفها وأظهرها **الأستاذ الراجحي**»!

☐ حول (السرقات العلميَّة) -مرة ثالثة !!-:

فـأقول: يُشيرُ هـذا (الرويبضة) إلى ما وَرَدَ في مقالٍ نُشر في صحيفةِ (الجزيرة) -السعودية- بتاريخ: (٢٨/ رمضان/ ١٤٢١هـ)، بقلم (وَرّاق الجزيرة [(١)] = عبدالعزيز (ابن فيصل) الراجحي) !!

فإذا بهذا (الورّاق) -لردّه على علي الحلبي -يُصبح- بقدرة قادرٍ- (أُستاذاً)!!

فـأقول: أُستاذُ ماذا؟! -يا هذا-! لعلّها مِن بابةِ أُستاذِيَّتِك الواردةِ إليك في الأحلام -في اليَقَظَة والمَنام-!

وبهـذه المناسبة أذكر أمراً متعلِّقاً بهذا (الورّاق)!! حيث (حَسِبَهُ) -أو دلّس بِذِكـره !- بعـضُ (الحِزبِيِّـين = الجهلـة!) الذيـن طاروا(!) بمقالِه، مُلَبِّسين على

(١) كما هو مُثْبَتٌ على رأس الصفحة!! والإنصافُ عزيزٌ!
وفـي كلامه -غفرَ اللَّهُ له- شدَّةٌ! أَعرَضْتُ عن كثيرٍ منها، ولم أُقابِلْهَا بمثلِها؛ (عسى) أَنْ يَتنبَّه لغلطِه؛ دون أَنْ يُحْوِجني إلى سبيلٍ آخرَ(!) لنقضِه وردِّه...

بعض الناس(!) أنّه -لتشابه الاسم والنِّسبة!- الشيخ **عبدالعزيز** (بن عبداللّه) **الراجحي**؛ وهو **(الأستاذ)** -«**حقيقةً**»- (المشارك بكليّة أصول الدين في الرياض)؛ كما جاء على غلاف كتابه «فتح رَبِّ العبيد في الرد على (مختصَر شرح الطحاوية)، و(كتاب التوحيد)» الذي انتهى من تأليفه -كما في خاتمته (ص١٨٩) -(سنة ١٤٠٥هـ).

فهما اثنانِ مُتغايران.. والتدليسُ مكشوفٌ[١] **تَرَاهُ العينان!**

هذا أولاً..

- **وأمّا ثانياً**: فقد أَوقَعَ اللّهُ -تعالى- هذا (الورّاق)- **ومَن تابعه مِمّن ليس له خَلاق، أو أخلاق** !- لِشَرِّ صَنيعِه!- ببعضِ ما اتّهم فيه غيرَه -بالباطل-؛ فقد ذكر -في طيِّ مقالِهِ -**عدَدَ الطبعات الّتي طُبعت من الكتاب! وبيّنها! مُحدِّداً تواريخَها! ومحقّقيها** !! دون أن يذكر لقُرّائه -**ممّن (مُسُّوا) ببلائه!**- مصدَر هذه المعلومةِ (النادرة)؛ الّتي لا يستطيعُ أَنْ يعرفَها مجرّد (ورّاق)!! مع أنّ المصدرَ معروفٌ -وهو **بين يديه!**-: إنّه مقدّمة الدكتور محمود الطناحي -وزميله- (ص١٨)!!

فتناوَلَها (الورّاق) -**غنيمةً باردة!** إلى (مقالِهِ) **واردة!!**- بدون عَزْوٍ، ولا إفادةِ **فائدة..**

فأينَ الحقُّ و(البيان)؟!

وربُّك يُدافع عن أهل العلم والإيمان...

فماذا نسمِّي هذا (الصنيعَ) -يا بني الإنسان-؟!

ثمّ؛ ما الفَرقُ **(الجَلِيّ)** بين صُنعِهِ، وبين ما أَخذه على **(أُولئِكَ)** -ناسِبَه إليّ!-؟!

---

(١) لذلك؛ عَمّى (!) هذا (الرويبضةُ) الغويُّ الأعمى -**مُمَوِّهاً باسْمِه**-؛ مُكْتَفِياً بكلِمَة: (الأستاذ الراجحي)!! كذا قال! **وكفى اللّهُ المؤمنين القتال!!**

- **أمّا ثالثاً** : فإنّ مِمَّا زعمَه (الورّاق) -مِن ضمن ما زَعَمَ!!- قيامَ القائمين على نَشر «النهاية» بـ(**حذف جملة من تعليقات الأستاذين**) -يُريد: مُحقِّقَي الطبعة المصرية!

فأقول: قد فَتَشْتُ الكتابَ -بيدي- صفحةً صفحةً -إلى آخره!- فلم أجد في حواشيه -**كُلِّها**- إلاّ تعليقَيْن -فقط- **موصولَين بغريب اللغةِ** -وفي مقدّمة المؤلّف-؛ ليس إلاّ !!

فماذا نقولُ بحقّ هذا (الورّاق)؟!... أَصلَحَهُ اللَّه العليمُ الخلاَّق!

- **أمّا رابعاً** : فقد جعل (الورّاق) عنوانَ مقالِه: (الفارق بين المحقِّقِ والسارق)؛ وهو عنوانٌ (مُقْتَبَسٌ) من رسالة العلاَّمة السيوطي «**الفارق بين المصنِّف والسارق**»؛ المطبوعة بتحقيقي قبل نحو ثنتي عشرة سنة!

فليس يخفى عَلَيّ -والفضلُ للَّه- وحدَه- **دقائقُ هذه القضيّةِ**[1] **وخباياها**، وما (**قد**) تحملُه -بالحقِّ- من صواب، وما قد (**تُحمَّلُهُ**) -بالباطلِ- من فساد!

ولكنّ (الورّاق) تَمَحّل (!) -جداً- في بناءِ وتسويد مقالهِ، **ليسلمَ له ادّعاؤه عَلَيَّ -بغير حقٍّ- كحالِه!** -...

يبيِّن ذلك:

- **خامسًا**: أنّه أشار في افتتاحية (!) مقالهِ إلى الظاهرة الجديدة في إخراج الكتب الكبيرة في مجلّد واحد!!

إذن؛ فـ(الورّاق) (يعرف) ذلك ويراه؛ **فلماذا خَصَّ هذا الكتابَ دون غيره**، وَرَماه؟! وصَبَّ سوادَ قلمهِ -**ولا أُريدُ أَنْ أَقول: قلبه!**- **على مَن** ليس له فيه -كما يقال! - ناقةٌ ولا جَمَلٌ؛ وهو الّذي (أشرف عليه، وقدّم له) -حَسْبُ-،

(١) وفي مقدّمتي الحافلةِ على رسالة «الفارق..» -هذه- تفصيلٌ مُفيد -إن شاء اللَّه العزيز الحميد-؛ وعندي -بفضلِ ربِّي- المزيد...

دون ادِّعائِهِ تحقيقَه، أو توثيقَه!! أم أنَّ في (النفس) شيئاً -بل أشياءَ!-؟!

ولِماذا (أغمض) عينيه -مثلاً-! عن (الكتب السّتَّة) الصادرة -مِن وقت قريبٍ جدّاً -قريباً منه- جدّاً! -في الرياض!- في مجلّدٍ واحدٍ، وحالُ هذا المجلّد كحال ذاك المجلّد؛ في الملحظ، والصورة، و«الحقيقة»؟! -نَشْرًا، وإِشْرَافًا-!

فما هي -أيّها (الورّاق)- «الحقيقة»؟!

نحنُ نعرفُها؛ إنْ كنتَ أَنتَ (!) -إلى الآن!- لا تعرفُها!!

أمّا سادسًا: فقد (صحّح) القائمون -ولا أقول: المحقّقون! -على نَشْر «النهاية»- ذات المجلّد الواحد- عدداً غيرَ قليلٍ من الأخطاء المطبعيّة، والأوهام العلمية؛ التي وقع بها (المحقّقان) الفاضلان للطبعة المصريّة[1]...

فليس الأمرُ -كما زعم (الورّاق)- مجرّد قضية تجارية!!

- وسابعًا -وأخيراً-: فمن المصائب -والمصائبُ جمّةٌ!- اتّهامُ طلبة العلمِ بالظنّ، والقولُ فيهم بغيرِ حقٍّ (من غير خشيةٍ من اللَّه -عزّ وجلّ-، ولا حياءٍ من الناس؛ وإنّ ممّا أدرك الناسَ من كلام النبوّة الأولى: «إذا لم تستح فاصْنَع ما شئْتَ») -كما قاله (الورّاق)[2] -بحقّ- آخرَ كلامِهِ -المُخالِفِ للحقّ !!-.

---

(١) وليس في هذا ما يَنْقُصُ قَدْرَ عَمِلِهما -جزاهُما اللَّه خيرًا-...

(٢) ثُمَّ وقفتُ -أثناء تجربةِ تصحيحِ الكتاب الأخيرة- على كتابٍ سوَّده هذا (الورّاقُ)- عنوانُه: «هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري» في (٨٥٠) صفحة! نبزَ فيها شيخَنا -في معرِض (تَعصُّبِه) لشيخِه(!)- بأوصافٍ قبيحةٍ! منها: (ص١٢١): الإصرارُ على القولِ! و(ص١٢٣): التَّعصُّبُ، والكلامُ غيرُ المُتَّزِن! و (ص١٢٤): التَّسرُّعُ والحِدَّةُ في الرَّدِّ، والشدَّةُ! و(ص١٢٥): عِظَمُ الجنايةِ! و(ص٧٥٦-٧٥٧): التَّهوينُ من إمامةِ شيخنا الألبانيِّ، وعَلَمِيَّتِه! و(ص٧٨٤)، عدمُ حفظِ الشيخ وتناقضُه! و(ص٧٨٦): عدمُ تَثَبُّتِه وتحريهِ! و(ص٧٨٩): تحريفاتُ الشيخ الألبانيِّ وتصحيفاتُه !

ومِثلُها في (ص ٧٤٥- ٧٩٥) -بِتَعَصُّبٍ ظاهرٍ!- ردًّا قبيحًا، شديدًا، قاسيًا على فضيلة الأخِ الشيخِ سمير بنِ أمين الزُّهَيري -نفع اللَّهُ به-.

... فلمَّا رأيتُ هذه البواقِع: هانَ عليَّ كلامُ هذا (الورَّاقِ) فِيَّ!! وقلتُ:

فَإِنْ تَنجُ مِنَّا تَنجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ ‏ ‏ ‏ وَإِلاَّ فَإِنِّـي لا أَظُنُّـكَ ناجيـا

٣- نعودُ إلى سياق كلام (الرويبضة)، وما ذكره من (**عون أهل الباطل**)، و(الاستعانة بأهل الباطل)!! ... إلى آخر ما **غمز به! وألْغز !!**

ولولا جُبنُه (!) **الطَّافحُ به بغير حقّ** -الواصلُ منه إلى أقصى (الحَلْق)!- **وخوفُه من بعض** (!) **الخَلْق**!- مع كونهِ (شُجاعاً) -ومِقْداماً!- في مخالفة الخالق - بتغيير الحقائق!- لصَرَّح بهذا الإلْغاز، **ولَعَدَّه (أكبرَ) إنجاز !!**

❑ **فِرية بلا مِرْيَة :**

وإنِّي (أعرف) -جيّداً- «حقيقةَ» ما يُريد -**هذا الكاذبُ العنيد!**-؛ فقد (هَمَسَ) به لبعض (زُملائه) -**القُدماء**-؛ الذين كشفوه و(عرفوه)، ووقفوا على «حقيقته»، **وهجروه !!**

وبعضٌ منهم(!) لا يزال يُرَجِّح (المصلحة) -**الشخصيّة!!**- على (الحقّ)؛ **فيسكت ، ويُقِرّ؛ بلا أَدَبٍ، ولا بِرّ!!**

أمّا «حقيقةُ» ما جَبُنَ عن إعلانه -من قبيح بُهتانه!- فهو الكذبُ عَلَيَّ -**واللّهُ يشهدُ**- مُدَّعِياً أنّي (**صاحبُ خَبَر**)[1]!!! مُتَّكِئاً- في دعواه الآثمةِ -هذه- على بعضِ كلامي -أثناءَ جوابٍ -**واضحٍ صَريحٍ**- لي على استفتاءٍ وُجِّهَ إليَّ -**في مجلسٍ مشهود**(!) -**غاصٍّ بالحُضور وبالشُّهود!**- حولَ حُكم (**التكفيريِّين**) المُفسدين في الأرض، و (**وجوب**) التحذير منهم -والاستعانَةِ عليهم- في الطول والعَرْض!!

... **ومِن غيرِ تكثير كلامٍ أقولُ:**

قولي -**الحقُّ**- [في هذه المَسأَلَةِ (الدَّقيقَةِ) هُوَ عَيْنُ ما وَرَدَ في بيانِ (**هَيْئَةِ كِبارِ العُلَماءِ**)[2]: **إنْكاراً عَلَى مَنْ يُكَفِّرونَ (الناسَ بِغيرِ بُرْهانٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ،**

---

(١) انظر معناها (!) في كتاب «النظائر» (ص٣٠٣) لفضيلة الشيخ بكر أبو زيد -سدّده اللّه، وشفاه-.

(٢) بيانُ (هَيْئَةِ كِبارِ العُلَماءِ) المَنْشورُ في «مجلَّةِ البُحُوثِ الإسلاميَّةِ» (رقم ٦٢) (ص: ٣٦)، وكلُّ ما بين الأقواس -منه-.

وَسُنَّةِ رَسولِ اللَّه ﷺ؛ مَعَ التَّوْكيدِ عَلَى (**خُطُورَةِ إِطْلاقِ ذَلِكَ**؛ لِما يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ شُرورٍ وآثامٍ)، و(سَفْكٍ للدِّماءِ البَريئَةِ، وتَفْجِيرٍ للمَساكِنِ والمَركَباتِ، والمَرافِقِ العامَّةِ والخَاصَّةِ، وتخريبٍ لِلْمُنْشآتِ)؛ معَ بيانِ أنَّ ذلِكَ -كلَّه- (عَمَلٌ إجْراميٌّ، **والإِسْلامُ مِنهُ بَرِيءٌ**)؛ لِكَونِه صادِراً مِنْ (**صَاحِبِ فِكْرٍ مُنْحَرِفٍ، وعَقِيدَةٍ ضالَّةٍ**)؛ يَجِبُ **التَّحْذيرُ** مِنْ (**مُصاحَبَةِ أَهْلِهِ**)؛ معَ الدُّعاءِ لـ (**جَميعِ وُلاةِ أُمُورِ المُسْلِمينَ**) أنْ يُوَفِّقَهُمُ اللَّهُ لـ (**قَمْعِ الفَسادِ وَالمُفْسِدينَ**)...

هذا معنى ما قلتُهُ -**وأَقُولُهُ**-، وسأظلُّ أقوله-يقيناً-، **وأُفْتي بِهِ -وُجُوباً-**؛ حِفْظاً لِبَيْضَةِ الأمَّةِ من **المُصيبات**، وحِمَايَةً **لاسْتِقْرارِها** مِن المُلِمَّات، **وَصِيَانَةً لها مِنَ الفِتَنِ المدْلَهِمَّات** -مِنْ غَيْرِ تَزَيُّدٍ ولا تَقَوُّلٍ -؛ وَ «**الظُّلْمُ ظُلُماتٌ**»...

رضِيَ مَن رَضِيَ! وسَخِطَ مَن سَخِطَ، وَكَذَبَ مَن كَذَبَ!.. و... استَغَلَّ مَنِ استغَلَّ !!

وعليهِ؛ **فَمَن نقل عنّي -أوْ فهِم منّي- غيرَ هذا-** فضلاً عمّا هو أكثَر منه: فهو مُبْطِلٌ كذّابٌ، وَمُفْتَرٍ دَجّالٌ؛ **وبينِي وَبَيْنَه يومُ القِيامَة**؛ ليذُوقَ الحسْرَة والنَّدَامَة...

مع التنبيهِ -**والتوكيدِ**- أنَّ تنزيلَ هذا على أرض الواقع: إنَّما يكون **بعد تعَدُّد (المسامحة)، والمناصحة**، والتذكير -بالتكرير-، **والترغيب، والترهيب**...

إلى الجبّار يومَ الدينِ نَمْضِي وَعِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الخُصُوم

... فإذا (**فشلت**) هذه (**المحاولاتُ**) -كُلُّها-، وكان ذاك المنحرفُ لا يزالُ مغروراً بفساده، و(مُصرّاً) على إفسادِهِ؛ **بما يعودُ على الأمَّة بالبلاء**، وعلى شباب الإسلام بالابتلاء[1]؛ فالواجبُ الحَتْمُ -والحالَةُ هذه -**كفُّ فسادِهِ، وقمعُ إفسادِهِ**؛

---

(١) انظر كتابي «**صيحة نذير**» (ص ٨)، وكتابَ «مدارك النّظر» (ص ٣٣٨) للأخ الشّيخ عبد المالك رمضاني - وفّقه اللَّه -.

وذلك من بابةِ: (آخِر الدواء الكَيّ)، والعلمُ هو الشِفاءُ (الوحيدُ) للعِيِّ!!

والناظرُ في كلام **أهلِ العلم**: يرى -بجلاءٍ- ائتلافَ كلماتهم على هذا الأصلِ الشرعيِّ المعتبَر -ولكنْ؛ عند **ذوي الحلْم والنَّظَر**(١)-؛ فلْيُراجع -مثلاً- «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٣٢) -لشيخ الإسلام-، و«شرح مسلم» (٢/ ١١٣) -للإمام النووي-، و«فتح الباري» (١٠/ ٤٧٢ و٤٧٣) -للحافظ ابن حجر-، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٦٨) -للإمام الخطيب البغدادي-.

فماذا يَنْقِمُ علَيَّ -هذا (الرويبضةُ التافهُ) -**ومَن تابَعه دون أَنْ يتَحَقَّقَه!!** وبكَذِبِه صدّقه!- في أمْرٍ راعَيْتُ فيهِ قَواعِدَ الفِقْهِ الرّائد؛ «**دَرْءاً للمخاطِرِ والمَفَاسِد**»(٢)؛ مُوافِقاً -بِذلِك- أَهْلَ العِلْم الأماجد، **رُغْمَ أَنْفِ كُلِّ حاقِدٍ وحاسِد -مُفْسِدٍ وَفاسِد-؟!**

﴿الَّذِينَ آمنوا وَلَمْ يَلْبِسوا إِيمانَهُمْ بِظُلْمٍ **أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ** وَهُمْ مُهْتَدون﴾... لَوْ كَانُوا يَعْلَمُون!](٣).

---

(١) انظر مقالَ: (**الأمْن: مهمّة مَن؟**) -«المجلّة السلفيّة» (العدد: ٦، ص٣٣)- لفضيلة الأخ الدكتور الشيخ عبدالسلام بن برجس آل عبد الكريم -نفع اللَّهُ به-، وكتابَهُ -النافع-: «قطع المِراء في حكم الدخول على الأمراء» (ص١٠٥-١١٢).

ويُنظر -أيضاً- «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» (ص٦٣-٦٤) للقاضي ابن جماعة.

ثُمَّ إنِّي أقولُ -ههنا- أمرًا مهمًّا؛ وهو:

أنِّي على استعدادٍ -تامٍّ- أن يُرفَع أمرُ هذه (المسألة) -بعينها- إلى عُلماءِ (اللجنة الدائمة للإفتاء) -مُجتمعين أو مُنفردين-؛ ليكون قولُهم -حفظَهم اللَّه- هو الفصلَ فيها -بائْتِمان-...

أم أنّكم(!) ستقولونَ (الآن): (هؤلاء علماء سلطان)؟!!

وانظر ما تقدّم (ص ٩٣) -مِن بيان-.

(٢) انظر ضوابطَ هذه القاعدة، والصورَ عليها في «إعلام الموقّعين» (٣/ ٦-٧، و١١٧)، و«الفروسيّة» (ص٢٢) كلاهما للإمام ابن القيم.

(٣) كُلُّ ما بين المعقوفين -من الصفحةِ قبل السابقة، إلى هنا- نقلتُه من كتابي «**صفعات البُرهان على صفحات البُهتان**»، (ص٧-٨) -المُؤلَّف بتاريخ: ١٤/ جُمادَى الأولى/ سنةَ ١٤٢١هـ، ولم أنشُرْه إلى الآن!!- **وهو ردٌّ على (بعض) فِرَى (الرويبضة) -القديمة-!! واستعداءاتِهِ(!) ذاتِ الفتنةِ المُقِيمَة!!!**

أقُولُ: فما أَلْغَزَ به هذا (الرُّويبضةُ) -هنا-، وصَرَّحَ به (!) -هُنَاكَ!-: (لا بُدَّ) مِن إلحاقهِ -لزوماً!- في **المُلاعنة** السابق ذِكرُها، **والمباهلةِ** المتقدّم طلبُها...

ومن عَجَبٍ -**ولا عَجَب!**- أَنَّ بعضَ مَن (كان) يُظَنّ فيه (دينٌ) مبرور، وعقلٌ [منصور]!! -من **الدكاترة** (!) **المعروفين!**- تابَعَ هذا المفتري على افترائه، ووافقه (!) على شقائهِ وبلائِه؛ **فطيّره في عددٍ مِن مَجالسه**، وَ (لَفَظَهُ) لبعضِ مُجالِسه!!

بل (تَزَيَّدَ) -هذا- على ذيّاك (الرويبضَةِ) فيما كَذَب؛ بِتَعْيِينِ (!) المراتِب، وتحديد (الرُّتَب) !!

فاللَّهمَّ أَجِرْنا في مُصِيبَتِنا، وارْزُقْنا [**عوض**] خيرٍ فيه!! (لِيَنْكَشفَ) (!) له -«حقيقةً»- **افتراءُ هذا الظّالم السّفيه !!**

دلاَّهُمُ بغُرورٍ ثمّ أَسلَمَهم إنّ (الجهولَ) لمَن والاه غرّارُ

... فهذا -وأمثالُهُ!- مع (الرويبضةِ) الكاذب، **في (خندقٍ) واحدٍ!!** والتحدِّي لهم -جميعاً- هُوَ هُوَ!! **مُباهَلةٌ ومُنازَلَةٌ...**

تاسعًا: ثم تمّم (!) (الرويبضة) كلامَه (ص١٠٩) -قائلاً- مُشيراً إليَّ في غيري (!) -ضمن كلامٍ (إنشائيّ) هزيلٍ ذليلٍ!-:

«... ولم يكتف بما صنع؛ فعلَّم غيرَه كيف يَمْشي مُتَقَبِّعاً الإثم على ضلالتِهِ...»!! إلى آخِرِ كلماتِهِ المُخْتَلَّةِ (المهزوزةِ) !!

❑ دفاعًا عن الذين آمنوا :

قلتُ: إنّما يُشير إلى أخينا الكبيرِ الفاضل؛ الأستاذ الدّكتور المحقّق: فضيلة الشيخ **باسم بن فيصل الجوابرة** -نفع اللّه بعلومهِ-؛ **فكَرَّ عليْه بأوصاف مُستبشعة، وقدَحَهُ بصفات مُستقبحة، مُسْتَشْنَعة -هي بقائِلها أَلْيَق! وَبِمُتَقَوِّلها أوفق!-** ؛ قائلاً (!) -بعد وصفِهِ له **بالنفاق!**-:

«... وامتدّت يده الآثمة ليكتب ما يُملي عليه شيطانه؛ افتراءً وكذباً، وتحريضاً بحقّ اللجنة الدائمة التي يَشْرُف هو وأمثاله بذكرهم، وبِحقّ الأستاذ الشيخ محمد إبراهيم شقرة، وراقم هذه السطور»!!

ثمّ قال -فيه- **عباراتٍ قبيحةً فجّةً أُخرى**؛ مِن مثل: (الفم المائل، واللسان المعوجّ)!! و(عُقوبة هذا الآثم)! و(خُبث صُنعهِ)! و(أفراخ المرجئة)!! إلخ...

وكلُّه ناشئٌ عن غيظٍ ممتلئ! وعن حَسَدٍ مُهتَرِئ!! مِنْ جاهلٍ مُجتَرِئ !!!

... فهي لا تَحوِي (**بَحثًا**) يُـرَدُّ ! وليس فيها (**مسائلُ**) تُصَدُّ !! وإنَّما (**إنشاءٌ**) فارغٌ يُعَدُّ !!!

عاشرًا: ثم أشار في نهاية (!) تعليقِهِ -**تلميحًا**- إلى رسالة أخينا الأستاذ عزمي بن فيصل الجوابرة -وهو الشقيق الأكبر للدكتور باسم-؛ المُعَنْوَنَةِ باسْمِ: «**ماذا ينقمون من الإمام الألباني، ودعوته، وتلامذته؟!**»؛ الّتي **كَشَفَتْ شيئاً يسيراً جدّاً** (!) ممّا **أُلجئ** إلى كتابتِهِ أخونا الأستاذ عزمي؛ نتيجةَ **تجارِبه الشخصيّة، ومواقفه الذاتيّة**؛ وليس مُجرَّد (روايات عنعنيّة سماعيّة) -كما كَذَبَه المفتري (ص١٠٩)!- بِصَلَفٍ مُهتَرِي-!!

فالنقضُ على هذه الكلماتِ الهاوِياتِ -جميعِها- من وُجوهٍ:

أوّلها: أنَّ فضيلةَ الدكتور الشيخ باسم الجوابرة -حفظه المولى- أَجَلُّ مِن أنْ يُقْبَلَ فِيهِ **قولُ مُفْترٍ حاسد، ومتقوِّلٍ جاحد**.. وليس ما قيل فيهِ إلاّ **تطاوُلاً مَشينًا كثيرًا**، وحِقداً حِزبِيًّا كبيراً!!

وأمَّا (النِّفاقُ) -المَرْمِيُّ بِهِ-: **فقائلُهُ -لسوءِ ما بِهِ- أَوْلى بِهِ**[1]؛ لأنّه كلامٌ بلا زِمام، يُورِدُ صاحِبَه مهالكَ الرّدى في مَهَاوي الحِمام!!

---

(١) انظر ما تقدم (ص ٧٠).

إنَّه إِيذاءٌ لأهلِ الحقِّ شديدٌ هواه -غيرُ مُتناه-...

فـ ﴿دَعْ أذاهُمْ وتوكَّل على اللَّه﴾ ...

ثانيها: أمّا ما عدّه (!) (كذباً، وافتراءً، وتحريضاً..) فهو فِرية بلا مِرْيَة...

ولقد طلبتُ من الأخ الدكتور باسم -زاده اللَّه توفيقاً- أن يُوافِيني بنسخَة ما كتَبَ؛ ممّا عليه -به- ذلك الأفّاكُ افترى وكَذَب-؛ ففعل -جزاه اللَّه خيراً-؛ وهذا نصُّ كلامِه بالسُّطور -وهو مُتداوَلٌ (!) مشهور-:

«الموقفُ مِمَّا هو واقعٌ بين محمد شقرة، وأبو رحيّم، ولجنة الإفتاء بالسعودية -من جهة-، وعلي الحلبي وسليم الهلالي ومَن معهما -من جهةٍ أُخرى-: هو موقفٌ شرعيٌّ محض وليس شخصياً؛ فما ينتصر له علي الحلبي وسليم الهلالي في مسائل الإيمان، والكفر، والحكم بما أنزل اللَّه هو الحقُّ الذي لا حقَّ سواه، وهو نفسُه الذي أخذْناه عن الشيخ الألباني -رحمه اللَّه- قبل ما يقرب من ثلاثين سنة.

ومسألة الحكم بغير ما أنزل اللَّه التي يقع فيها الحاكم المسلم الذي يشهد (أن لا إله إلاّ اللَّه، وأن محمداً رسول اللَّه): مبنيَّةٌ على التفصيلِ -وَفْقَ ما صحّ عن الصحابة والتابعين- في أنّه ليس كفراً يخرج من الملّة».

فأقول:

فأين الافتراءُ؟!

وأين الكذبُ؟!

وأين التحريضُ -أَيُّهذا الأرعنُ المريض-؟!

اِعكِس تكُن أَنت المُصيب، ولن تضِلَّ أو تخيب!!

لقد استخفّ هذا (الرويبضة) -ومن يمدّه بمدده، ويُملي(!) عليه بمائهِ وإنشائه !- بعُقول أقوامِهم (!)، واستمرؤوا الاستهانةَ بأنصارهم، و(حُلَفائِهم)!!

فهلاً آنَ الأوانُ لِيَقَظةٍ ناشطة، و(انتفاضةٍ) باسِطة: تَقمعُ باطلَهم، وتدرأُ سوءَهم!!

ثالثها: لَنْ نُجاري (!) هذا (الأفّاك) بما استحلاه (!)؛ من إلقاء الكلام على عواهِنِه بمحضِ هواه؛ فكلٌّ من يُحسِن الإمساكَ بالقَلَم: يستطيع تسويدَ ما يُريد، كما يريد!!

ولكنْ؛ مَن ذا الذي يُراقبُ ربَّه، ويُرافقُ بالإخلاص قلبَه؟!

❑ **كتابٌ ، وصوابٌ :**

رابعها: كتابُ أخينا الأستاذ عزْمي بن فيصل «**ماذا ينقمون من الإمام الألباني، ودعوته، وتلامذته؟!**» كتابُ حقٍّ خالصٍ؛ لا يَحْوي إلاّ نُقولاً مدقّقة، ومقالاتٍ موثّقة! فمِن أجل ذا: لم يجِدوا -أمامَه- إلاّ التسفيه، والتمويه!! والكلُّ قادرٌ عليه !!

وأما قولُ (الرويبضة) -في مقامِهِ هذا- أخيراً!- حول الكتاب المذكور: «وَدِدنا معها لو تفضّل علينا بتوكيلِنا بتوزيعهِ...»!!

فأقولُ: هذا الكتاب -أمامكم!- في المكتبات؛ فاشتروه إن كنتم صادقين؛ ولَسْنَا -نحْنُ- بمُستطيعين (!) أنْ نَفعلَ ما تَفعلون! وأنْ نُوزِّع ما له تُوزّعون[1]!!

فليس لنا مِن مَدَدٍ! -طيلةَ المُدَد، وبلا عَدَد!!- إلاَّ مِن اللَّهِ الواحد الأحد الصَّمد...دعوة نقيّة سلفيّة ﴿لا شرقيّة ولا غربيّة﴾...

حادي عشرَ : ثم كانت السطُورُ الثلاثةُ -الأخيرة- في كتابه (ص١١٠) -حول (الإرجاء، والأرحاء، والإرخاء)!- مكرورةً باختصارٍ مَمْجُوجٍ (مخلّ)!- مِن مقدّمة

---

(١) وإنِ (انعكست) الصورةُ في بعضِ الأمر (!)؛ فذلك من توفيق اللّهِ لنا، وخذلانهِ -سبحانه- لهم!
فـ ... الحمدُ للّهِ.

«حقيقتهِ» (صفحة: ٧- الطبعة الثالثة) -الأولى!- الّتي لا تتجاوز أربعَ صفحات!

وقد رددتُ على كلامه -وهَذْيِهِ -هنا وهناك!- في رسالتي «**طليعة كشف الجهل المخيِّم من أباطيل د. محمد أبو رحيّم**»!! -بما يزيدُ عليها -والفضلُ للَّه- عشرين ضعفاً!!-.

هُدَّتْ معاقِلُهُم واستُؤْصِلوا فَغَدَوْا منهم قتيلٌ ومنهم مُوْثَقٌ عاني

ولا أُعيدُ -بالحقِّ- كما أَعاد، وقد أَزيد؛ إذا -بالباطلِ- زاد ...

❑ **الخاتمة مِسكٌ -إن شاء الله-:**

وأخيراً : «يؤسفني أن أقول: **إنّ (الرويبضة التافه) لم يُصِب، ولم يُوَفَّق في شيء مما قاله**، وإنّما كان -فيما يبدوا!- **مدفوعاً (!) إلى**[1] **كتابتِهِ**، وكان التحامُلُ هو الطابعَ العامَّ لكلامِهِ؛ من أولِهِ إلى آخرِهِ.

ولقد أساء الدكتور (!) بكلامِهِ إلى نفسه -أولاً-؛ **حيث ورَّطها في أخطاء ظاهرة الشناعة**، ثم أساء إلى «الحقيقة» -في نفسها- **حيث ظلمها، وتجنّى عليها** .

فهل للدكتور (!) -في ضوء كشفِنا «لحقيقتهِ»- أن يُراجع نفسَه، ويرجعَ **عمّا قاله**، عملاً بالمثل القائل: «**إنّ الرجوعَ إلى الحقّ خيرٌ من التمادي في الباطل**».

هذا ما نرجوه !

واللّهَ نسأَل أن يهديَنا جميعاً سبيلَ الحقِّ والإنصاف، **وأن يُعيذَنا من شرورِ أنفسِنا وسيِّئات أعمالنا**»[2] -دون إجحاف-...

---

(١) و : على .. !

(٢) من كلام الدكتور الشيخ محمد خليل هرّاس -رحمه اللَّه- في آخرِ كتابِهِ «**الحركة الوهّابيّة**» (ص٧٩) -بتصرُّف-.

ولكي يكونَ **الخِتامُ** شَهْداً طَيِّباً -**لأهلِ الحقِّ**-، وعَلْقَماً مُرّاً -على مَن خالَفَ الحقَّ!- أُوردُ هذِه القَصيدَةَ (**الخَمْسِينيّة**)[1] الّتي نَظَمَها (**بِيُمْنٍ صادِقٍ**) -ولا نُزكّيه على اللّه- **شاعرٌ من شعراءِ الدّعوة السّلفيّة** -زاده اللّهُ توفيقاً، وجَعَلَ الحقَّ له طريقاً-..

قالَ -سدَّدَه اللّهُ-:

❑ المئويَّة السلفيَّة :

إنَّ الزَّمانَ بأَهلِهِ لَمُضَيِّعٌ	لا سِيَّما رَجُلِ النّقائِصِ والصَّدي
عَجَبي شَدِيدٌ إنْ يكادُ لَيَنْتَهي	في كُلِّ أَمرٍ غيرِ شِبْهِ الأعْبُدِ
رجلٌ خَوِيٌّ بل عَوِيٌّ ناتئٌ	بينَ النَّخِيلِ بفِسْلِه المُتَمرِّدِ
ماذا يُقالُ لمثْلِه ولِشَكْلِه؟!	إلاَّ البَيانُ فثَمَّ يُوضَحُ مقْصِدِي
فإنِ اسْتَجابَ -وهل لنا من مثلِه	في أَن يجيبَ!- فأَوْبَةٌ مِنْ مُبْتَدي
وإنِ اسْتَمَرَّ على الضّلالِ فشَأْنُهُ	وَنِبالُنا رَشْقٌ بِقَفْرٍ أَجْرَدِ
يا سادِراً في غَيِّهِ ماذا بدا؟!	أَتُرِيدُ جهلَكَ قُدْوَةً للْمُقْتَدِي؟!
خابَتْ «حَقِيقتُكَ» الّتي هيَ باطِلٌ	فيها مُخالَفَةُ الإمامِ السَّيِّدِ
أَحَشَرْتَهُ يا جاحِداً في زُمْرَةٍ	مِن أَهلِ سُوءٍ؟! فَلْتَخِبْ مِنْ جاحِدِ
فيها الهُراءُ وحِقْدُ نَفْسِكَ ظاهِرٌ	وتفاهَةُ الْفَحْوَى وَمَذْهَبُكَ الرَّدي
ماذا أَضَفْتَ؟! وهل أَتيتَ سفاهَةً	بجَدِيدِ قولٍ أَمْ بأَمْرٍ أَوْحَدِ؟!
فإذا أَجَبْتَ وقلتَ: إِيْ؛ فنَدَامَةٌ	إذ نَهْجُنا ما ذا بِنَهْجٍ تَفَرُّدِ
وإنِ اسْتَفَقْتَ وقلتَ: بل لي سالِفٌ	وطَلَبْتَهُ بل قُلْتَ: هيّا؛ يَحْرَدِ

---

(١) وأضفتُ إليها -بَعْدُ- أكثَرَ من (خمسين) بيتًا أُخرى -على نَسَقِها-؛ فصارت -والمِنَّةُ للّهِ- «**المِئويّة السّلفية على أهل الأهواءِ الرّديّة**»...

لا نَهْـجَ فِيـــه ولا إليْـــهِ ولا لـــهُ ... وإذا بـــه (سَــفَرٌ) بعيدُ المَقْصِدِ

فانْظُـر خَسِـئْتَ إلـى سَوالِفِ جَمْعِكُـمْ ... مـا بين كـالِحِ وَجْهِــهِ والأسْــوَدِ

مـــا بَيْـنَ مُنْخَنِـقٍ وَمَوْقُـوذٍ هُنــا ... وَمُضَيَّـــعِ وَمُقَطَّـــعِ وَمُشَــرَّدِ

يـــا مَـن (تَدَكْـتَرَ) وانْحَنَـتْ أَوْداجُـهُ ... بَيـنَ الجُمـوعِ مِـن الشّـبابِ الْـبُرَّدِ

أَوْ بيـنَ جَمْـعٍ مِـن نسـاءٍ كُشِّـفَتْ ... مـاذا تقـولُ إذا حُشِـرْتَ لِمَوعِـدِ؟!

فَـارْضَ الْمَهانَـــةَ لا أبــاكَ فإنّمـا ... لـك قَطَّعَـتْ مِـن ثَوْبِها ما ترتَدي

وأَشَـــدُّ مِـــن هـذا المَهِينِ جُوَيْهِلٌ ... قَـزَمُ الجَهالَـةِ إذ يَـرُوحُ ويَغْتَـدِي

(عـاصٍ) الشَّـرِيعَةِ والكِتـابِ وَسُـنَّةٍ ... جـانِي الثّمـارِ بوَسْـطِ صَحْـرا فَدْفَـدِ

عَيْـبُ الرِّجـالِ ولَسْـتُ أَدْرِي مُنصِفًـا ... أَمِـنَ الرِّجـالِ أَم اسْتَشَـبَّ كـأَمْرَدِ؟!

أَمْ شَـبَّ عـن طَـوْقِ الرَّضـاعِ فَخِلْتَـهُ ... ذا لِحْيَـةٍ؟! فَهَـلِ اسْتَعَنْتَ بشاهِدِ!؟

فـإذا بـــه يُدْنِـي الـدَّواةَ مُسَــوِّدًا ... وَمُوَضِّحــاً لَكِـنْ لِشَــرٍّ مُسْــرَدِ

وهــلِ الْتَقَيْـتَ بِـهِ لِتَعْـرِفَ شَــأْنَهُ ... فـي عِيِّــهِ؟! فكأَنَّــهُ مِـن أَعْمُـدِ

غِـرُّ الْمَقـالِ سَــفِيهَةٌ أَفْعَالُـــهُ ... نَسْــلُ التَّكَـبُّرِ خالِفـاً عـن تـالِدِ

مـاذا دَهـاه!؟ ولَيْـسَ يُحْسِـنُ جُمْلَـةً ... إلاَّ بِسَـــلْبٍ مِـــن كَـلامِ الوالِـدِ

مـاذا بَـلاه!؟ ولَيْـسَ يُفْصِـحُ قـائِلاً ... وَهْـوَ الْمُشَـبَّهُ ذي الْعَصـا بِـالْمِرْوَدِ

مـــاذا رَمَـاهُ بِوَسْـــطِ بَحْـرٍ مـائِجٍ ... يَهْـوِي بِمَـوْجٍ دُونَ مَـوْجٍ عـائِدِ؟!

وَمَتَـــى بَـدا شَــيْطانُهُ يُوحِـي لَـهُ ... وَحْـيَ «الـرُّدُودِ» وَجَنْبُـهُ لَـمْ يَرْقُـدِ؟!

واللَّـــهِ لَـوْ رُمْـتَ «الـرُّدُودَ» وَجَدْتَهـا ... سَـبّاً وَشَـتْماً وَارْتِجـافَ الحُسَّـدِ

وَمَقالَـــةَ السُّـــوأَى وحِقْـداً بالِغـاً ... والطَّعْـنَ فـي دِيـنٍ بِجَهْـدِ مُجْهِـدِ

وَتَســاؤُلِي: هـل كـانَ ذَلِـكَ طالِبـاً ... يومـاً لِعِلْـمٍ مِـنْ إمـامٍ (مُهْتَـدِي)؟!

أَمّـــا الْجَـوابُ فَظَـاهِرٌ بَـلْ بَيِّـنٌ ... فـي حـالِ ذاكَ الْمُسْتَخِفِّ اللاَّحِدِ

وأَراهُ مَـعْ صَحْبٍ لَـهُ في «رَدِّهِـمْ» مَثَـلاً شَبِيهاً بالْمَقالِ السّائِدِ

(كبَهِيمَةٍ عَمْياءَ قادَ زِمَامَها أَعْمَى على عِوَجِ الطَّرِيقِ) الْحَائِدِ

فاهْنَأْ (عُوَيْص) وَمَنْ تُدافِعُ عَنْهُمُ كَأَبِي رُحَيْمٍ ذي (اللَّبُونِ) الشّارِدِ

وَاعْلَمْ بِأَنَّ (الْبُزْل) أَشْياخٌ لَنا هُمْ شَوْكَةٌ في جَوْفِ حَلْقِ الْمُعْتَدِي

فـ (النَّصْرُ) مِنّا حامِلٌ قُرآنَنا و(سَلِيمُنا) مِنْهُ الْهِلالُ إلى غَدِ

والثّالِثُ (الْمَشْهُور) فِينا مُحْتَذٍ حَذْوَ الْبَقِيَّةِ في اتِّباعِ مُحَمَّدِ

و(عَلِيُّهُمْ) في ذا «الْكِتابِ» كأَنَّهُ نارٌ تَلَظَّى فَوْقَ رأْسِ عَمَرَّدِ

وَبَقِيَّةُ الأَشْياخِ (يُسْرٌ) (باسِمٌ) وكذا (حُسَيْنٌ) نَحْوَ خَيْرِ الْمَوْرِدِ

هَذِي اللُّيُوثُ لَنا فَهاتُوا جَمْعَكُمْ جَمْعَ التَّفَرُّقِ والضَّلالِ الْمُكْسَدِ

اللاَّبِسِينَ ثِيابَ زُورٍ شائِنٍ والْحَامِلِينَ سِمَاتِ زَيْفٍ مُغْمَدِ

والْجَامِعِينَ لِكُلِّ رأْسٍ تالِفٍ ذي نَهْجِ سُوءٍ واخْتِلالِ عقائِدِ

لَكِنْ أُسُودُ الْعِلْمِ أَشياخٌ لَنا يُؤْتُونَكُمْ كَشْفاً بِسَهْمٍ مُوقَدِ

يُبْدِي عَوارَ مَقالِكُمْ «بُرهانُهُ» والْحَقُّ يَبْدُو في شَدِيدِ الْمَشْهَدِ

بالسُّنَّةِ الْغَرّاءِ يَعْلُو أَمْرُنا وَلِوَاؤُنا في عِزَّةٍ مِنْ سُؤْدَدِ

هذا الْقَرِيضُ بَيانُ حَقٍّ فالِقٌ هامَ الجَهُولِ بِسَيْفِهِ الْمُتَجَرِّدِ

والحَمْدُ للَّهِ الْعَظِيمِ إلَهِنا ثُمَّ الصَّلاةُ على النَّبِيِّ مُحَمّدِ

وأقولُ -على نَسَقِهِ ورَوِيِّهِ، وقافِيَتِه-:

شَكَرَ الإلَهُ مُنافِحاً في شِعْرِهِ هُوَ (صادِقُ اليُمْنِ) بِكُلِّ تَوَدُّدِ

رَدّاً على هذا الجَهُولِ مُداوِياً مَرَضَ النُّفُوسِ؛ فذاكَ مِثْلُ مُعَقَّدِ

فَمُدَافِعٌ عن ذِي الشُّيُوخِ بِشِعْرِهِ ذا ذَبُّهُ عَنْ حَقِّ رَبٍّ أَوْحَدِ

ذا (ناصِرٌ) سُنَنَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى قُلْ كـ(الْبُخارِيِّ) وَقُلْ كـ(مُسَدَّدِ)

وكذاكَ (مُسْلِمُ) (تِرمِذِيٌّ) (ماجَةٌ) — (داودُ) و(ابْنُ شُعَيْبِ) مِثْلُ الـ(أَحْمَدِ)

ذِي عُصْبَةُ التَّحْدِيثِ فَخْرُ رِجالِنا — فَاخْرَسْ عَدُوَّ الْحَقِّ أَوْ فَلْتَرْقُدِ

فَعَقِيدَةُ الأَسْلافِ رأْسُ طَرِيقِنا — وكَذاكَ نَهْجٌ لِلْحَبِيبِ مُحَمَّدِ

لا فَرْقَ فِيها بَيْنَ أَشْياخٍ لَنا — كـ (ابنِ العُثَيْمِينِ) و (بازٍ) الأَنْجُدِ

وَكَذا (الرَّبِيعُ) كذاك (مُقْبِلُ) مَعْهُمُ — (عَبَّادُنا): فَتَوَافُقُ المُتَوَحِّدِ

وعقيدةُ التَّوْحِيدِ تَجمَعُ شَمْلَهُمْ — لا لَيْسَ ذاكَ سَفَاهَةَ الْمُتَلَغِّدِ

أَمّا الجَهُولُ (رُحَيِّمٌ) لا كاسْمِهِ — بَلْ (حالُهُ) في حَيْرَةٍ وَتَلَدُّدِ

تلكَ الْمَصالِحُ شَرَّقَتْ أَوْ (غَرَّبَتْ) — فَتَصَوُّفٌ وَتَحَزُّبٌ بِتَعَدُّدِ

فـ«حَقِيقَةٌ» أُولَى كَذَلِك «أُخْتُها» — مِنْ بَعْدِها: تَكْرارُ دُونَ تَجَدُّدِ

كالتّاجِرِ الْفَلِسِ الظَّلُّومِ لِنَفْسِهِ — هُوَ باحِثٌ في دَفْتَرٍ مُتَباعِدِ

فَهُوَ (الرُّوَيْبِضَةُ) الطَّعُونُ بِشَيْخِنا — هِيَ طَعْنَةٌ كُبْرَى بِنَحْرِ الْمُعْتَدِي

تُهَمٌ كَلَيْلِ الْوالِهِينَ صَبابَةً — ذَهَبَ الْهَوَى فِيها بِعَقْلٍ أَنْكَدِ

لا لَيْسَ يَعْرِفُ (مُرْجِئاً) مِنْ (خارِجٍ) — فَضْلاً عَنِ (السَّلَفِيِّ) ذاكَ الأَمْجَدِ

فـ (أَبُو الْمُعِينِ) مَعِينُهُ = إيمانُهُ — أَشْئِمْ بِهِ في عَقْدِهِ ذاك الرَّدِي

والشَّيْخُ (ناصِرُنا) الْعَلِيمُ بِسُنَّةٍ — وَعَقِيدَةٍ هُوَ مُرْجِئٌ!؟ يا سَيِّدِي

هذا انْقِلابٌ في التَّصَوُّرِ فاشِلٌ — هذا انْعِكاسُ الأَمْسِ يَوْمٍ أَوْ غَدِ

لا لَيْسَ مِنّا جاهِلٌ مُتَحَوِّلٌ — يأْتِيكَ بالأنباءِ دُونَ تَزَوُّدِ

زِدْ فَوْقَ هذا فُحْشَ قَوْلٍ فاسِدٍ — لا كالأَدِيبِ الْقَوْلِ بَلْ بِتَنَمْرُدِ

لا لَيْسَ يُعْرَفُ رأْسُهُ مِنْ رِجْلِهِ — فالْكُلُّ شَوْكٌ مِثْلُ حالِ الْقُنْفُدِ

ثُمَّ الطُّعُونُ بـ(مركزٍ) في مَوْقِعٍ! — حَسَداً وَجَهْلاً مِثْلُهُ لَمْ يُعْهَدِ

فـ(المركزُ الْعِلْمِيُّ) (مَرْكَزُ) سُنَّةٍ — نَشْراً لَها بِالنُّورِ خَيْرُ المَعْهَدِ

ذا (مركزٌ) تَهْوِي القُلُوبُ لِنَحْوِهِ ... مِنْ كُلِّ طالِبِهِ وَمِنْ مُسْتَرْشِدِ
فـ (كويتُ) أَوْ (نجدٌ) وَمِثْلُ(إمارَةٍ) ... و(الأَنْدَنُوسِ) و (لُنْدُنَ) الْمُتَباعِدِ
مِنْ شَرْقٍ اَوْ مِنْ غَرْبٍ اَوْ مِن بينِهم ... حِرْصاً عَلَى عِلْمٍ كَدُرٍّ الْعَسْجَدِ
فـإذا (بِهِمْ) فَتَحُوا -ضِرارًا- (مَرْكَزاً) ... لَكِنَّهُ عَنْ جَهْلِهِمْ لَمْ يُوصَدِ
أَيْنَ (الْبُخارِيْ) مِنْ غَرُورٍ باسْمِهِ ... أَكْرِمْ بِهِ مِنْ عالِمٍ ومُجاهِدِ
فالإِسْمُ لا يُغْنِي ولا سِمَنٌ وَلا ... حَقٌّ كَمِثْلِ (صِنارَةِ) الْمُتَصَيِّدِ
نَظَرُوا فَلا طُلاَّبَ تَقْصِدُ بَابَهُ ... فالْعَقْلُ يَهْدِي (للصَّغير) الْمُبْتَدِي
زَهِدُوا بِهِمْ فالْجَهْلُ حالُ (كبارِهم) ... فَضْلاً عَنِ التَّكْفِيرِ لا لا تَعْدُدِ
أمّا الْفَخُورُ بِمَنْصِبٍ وَ (تَدَكْتُرٍ) ... فَلْيَهْنَ بالدُّنْيا وإلاَّ يَخْمَدِ
تِلْكَ (الشَّهادَةُ) مِثْلُ زُورٍ قاتِمٍ ... لا تُغْنِي عَنْ عِلْمٍ وَلَكِنْ كالدَّدِ
لا لَسْتُ أَطْعَنُ بالشَّهاداتِ وَلا ... (بدَكاتِرٍ) عَرَفُوا الْعُلُومَ بِجَيِّدِ
لكِنَّ (طَعْنِي) في الْجَهولِ (مُدَكْتَراً) ... بالْكِبْرِ في رأْسٍ عَنِيدٍ جَلْمَدِ
لا لَيْسَ يُغْنِي عَنْ سَوادِ فِعالِهِ ... لا (شُقْرَةٌ) لا حُسْنُ لَوْنٍ زائِدِ
فَهُوَ الظَّلُومُ وَمُظْلِمٌ فِي ظُلْمَةٍ ... فَسَوادُهُ فِيهِ سَوادُ الأَسْوَدِ
أَمّا (الْمُقَدِّمُ) لِلْجَهُولِ «كِتابَهُ» ... هَلْ يا تُرَى قَدْ كانَ مِثْلَ الرَّاقِدِ؟!
أَيْنَ (الوَفاءُ) الْحُرُّ مِنْ أَصْحابِهِ؟! ... بَلْ أَيْنَ (خِلاَّنُ) الزَّمانِ الأَوْرَدِ؟!
عِشْرُونَ عاماً زِدْ عَلَيْها مِثْلَها ... أَفَكُلُّ هذا ضائِعٌ بِتَزَهُّدِ؟!
أَتُبَدِّلُ الْحَقَّ النَّقِيَّ بِضِدِّهِ ... مِنْ باطِلِ النَّهْجِ؟! فَفِيمَنْ تَقْتَدِي؟!
ذاكَ الصَّحِيحُ فَعِلْمُهُ مُتَأَصِّلُ ... لا مِثْلُ هذا أَوْ كَذاكَ الْفاسِدِ
(إِحْسانُهُمْ) (حَسّانُهُمْ) و (رُحَيِّمٌ) ... (حُلَفاءُ) أَعْوانٍ فَهُمْ كَمُعانِدِ:
لِلشَّيْخِ بَلْ لِلنَّهْجِ بَلْ لِدُعاتِهِ ... جَمْعٌ غُثاءُ السَّيْلِ قُلْ كالأَزْبُدِ

(ثــالوثُ) حقـدٍ والجهالــةُ مركـبٌ ... هـم كــالغريقِ بِلَجَّـــةٍ وتَفَـرُّدِ
حَقّــاً تَرَكْـتَ بِمِثْـلِ هـذا مَنْهَجــاً ... هُـوَ مَنْهَجُ السَّلَفِ الصَّحِيحِ الأَرْشَدِ
فــارْجِعْ إلـى مــاضٍ جَمِيـلٍ ذِكْـرُهُ ... دُونَ الْحَواضِرِ فَهْيَ حَقٌّ (شَواهِدي)
و(الْجَوْهَــرِيُّ) كلاقِــطٍ مُتَســاقِطاً ... لا فَــرقَ بَيْــنَ الْبَعْــرِ أَوْ كَزُمُرُّدِ
هُــوَ (ناشِــرُ) الْبِـدَعِ الْغَلِيـظِ إِهَابُهـا ... مِـنْ (سـاخِنٍ) أَوْ بـارِدٍ مُتَجَمِّـدِ
لكنّهــا (أُهُــبُ) الجهالــةِ كلّهــا ... دون الدِّباغــةِ نَتْنُهــا لـم يُبْعَـدِ
فاسْـمَعْ -هُدِيتَ الرُّشْدَ- نُصْحاً صادِقاً ... تَسْــعَدْ بِــهِ لا أَنْ تَكُـونَ كَـأَلْوَدِ
خَـيْرٌ لَكُـمْ -(حُلَفَاءُ)- صَمْـتٌ مُطْبِـقٌ ... لا أَنْ تَقُولُــوا قَالَــةَ الْمُتَعَرْبِـدِ
أَوْ فــاتْرُكُونِي لِلْحَقِيقَــةِ حَقُّهــا ... ذا ظَــاهِرٌ لِلْعَيْــنِ بَــلْ لِلأَرْمَـدِ
يــا ذاكَ دَعْ لَوْمـي فــإِنِّي نــاصِرٌ ... لِلْحَـقِّ فـاقْبَلْ أَوْ لِتَـتْرُكْ لِـي يَـدِي
لَــوْ أَنَّ جَمْعَكُــمُ كَبِــيرُ تَحــالُفٍ ... مِـنْ شـامٍ اَوِ مِـنْ مُتْهِمٍ أَوْ (مُنْجِدِ)
أَوْ مِـنْ (سُـرور) الغَرْبِ أَوْ مِنْ (قُطْبِكُمْ) ... فـي مِصْـرَ أَوْ (سَـفَرٍ) لِـذاكَ الأَبْعَـدِ
واللّـــهِ لَـــوْ سَـــوَّدْتُموا لِوُجُوهِكُـمْ ... لا للصَّحــائفِ حَسْــبُ دُونَ تَـرَدُّدِ
أَقْلامُنـــا: أَسْـــيافُنا ورِماحُنــا ... مُتَجَهِّــزُونَ بِهــا لِـرَدِّ الْمُعْتَـدِي
أَمَلِـي بِـرَبِّ الْكَـوْنِ يَعْظُـمُ دائمــاً ... فـي أَنْ تكـونَ (شـواهداً) كَزَبَرْجَـدِ
فِيهــا (الْــبَراهِينُ) الْكِبــارُ بِحُجَّــةٍ ... كالسَّـيْفِ مَسْـلُولِ الْحَدِيـدِ الْمِبْرَدِ
زِدْ فَــوْقَ هَــذا كِذْبَهُــمْ أَشْــنِئْمْ بِــهِ ... مَـعْ حِقْدِهِـمْ كالْحاسِـدِ الْمُتَمَعْـدِدِ
لَكِـنَّ حَبْـلَ الْكِـذْبِ دَوْمــاً قــاصِرٌ ... مَهْمــا تَـرَى مِـنْ قــائِمٍ أَوْ قــاعِدِ
هــذي الفضيحــةُ نحوَهـم ذا ســيرُها ... دونَ اعوجــاجٍ للقباحــةِ تَرْتَـدي
و(النَّصْـرُ) دَوْمــاً (سـالِمٌ) فـي (شُـهْرَةٍ) ... (يَغْلُـو) بِهـا فـي الْحَقِّ مِثْلَ الْفَرْقَدِ
و(العيشُ) (يُسْــرٌ) للأنــامِ و(باسـمٌ) ... ذي سـبعةٌ: سـبعون؛ (هـا) فَلْتَنْقَـدِ
(فــاحْمَدْ إِلَهَـكَ أَيُّهــا السُّــنِّيُّ مِـنْ) ... بِـدَعِ الضَّلالَـةِ عِنْدَنـا لَـمْ تُوجَـدِ

وَاقْـرأْ لِـرَدٍّ قـاصِمٍ جَهْـلَ الـوَرَى ... كُـلَّ الفِـرَى بـالعِلْمِ حَقًّـا تَسْـعَدِ

قـالُوا: تَرَفَّـق! قُلْـتُ: هـذا لائـقٌ ... بـل إنَّنِـي (مُتَلَطِّـفٌ) لَـمْ أَشْـدُدِ

وختامُنـا حمـدُ الإلـهِ فإنَّـهُ ... تَوْفِيقُـهُ - سُـبْحانَهُ - لِلْعُبَّـدِ

وأَخْتُـمُ بمـا قالـه الإمـامُ ابـنُ القيِّـم -رحمـه اللَّـه- في آخِرِ كتابه «مدارج السالكين» (٣/ ٥٢٢) -بكلامٍ علميٍّ رَصِين، وقَولٍ حَسَنٍ أمين-:

«فيـا أيُّهـا القـارئ لـه، لـك غُنْمُـه، وعلـى مؤلِّفه غُرْمُه، لك ثَمَرَتُهُ، وعليه تَبِعَتُـهُ؛ فمـا وجـدتَ فيه من صوابٍ وحقٍّ: فاقبله، ولا تلتفِتْ إلى قائلِه؛ بل انظر إلى ما قال، لا إلى مَنْ قال![1].

وقـد ذمَّ اللَّه -تعالى- مَنْ يردُّ الحقَّ إذا جاء به مَن يُبغضه، ويقبلُه إذا قاله مَن يحبُّه؛ فهذا خُلُق الأمة الغضبيَّة؛ قال بعضُ الصحابة:

اقبـلِ الحقّ ممن قاله -وإن كان بغيضاً-، ورُدَّ الباطلَ على من قاله -وإن كان حبيباً-».

والـلَّهُ الموفّق للحقِّ والسَّداد، والهادي إلى سبيل الرشاد...

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للَّه ربِّ العالمين.

وكتب

عليُّ بنُ حسنِ بنِ عليِّ بنِ عبدالحميد

الحلبيُّ الأثريُّ السلفيُّ

-عفا الله عنه بمَنِّه-

بعد صلاة ظُهرِ يومِ الاثنين؛ السادس مِنْ شعبان سنة (١٤٢٢ هـ)[2].

---

(١) وهي (عُقدَةُ) كثيرٍ مِنْ حملةِ (الأوزار) -والأوزان!- الثِّقال !

(٢) ثُـمَّ راجعتُـه، وزدتُ عليـه، ونقَّحتُه -بَعْدُ- في مجالسَ متعدِّدَةٍ آخِرُها ضُحى يوم السبتِ ليومينِ بقيا مِنْ شهرِ شوَّال -مِنَ السنةِ نفسِها-.

□ مُلحقٌ علميٌّ[(١)]:

كلام فضيلة الشيخ حسين بن عبدالعزيز آل الشيخ

بشأن (فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء) في بعض مواضعَ من
كتاب الشيخ علي الحلبي «التّحذير من فتنة التّكفير» -حَفظ اللَّهُ الجميع-.

الحمد للَّه، والصّلاة والسّلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمّا بعد:

فقد وصلنا شريطٌ من بعض الإخوة في أمريكا؛ فيه تسجيلٌ لإحدى محاضرات **فضيلة الشيخ حسين بن عبدالعزيز آل الشيخ (إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف، والمدرّس فيه، والقاضي بالمحكمة الكبرى في المدينة المنورة)** -نفع اللَّه بعلومه-، بعنوان: «**على طريق السُّنَّة**»؛ وذلك يوم الاثنين ٥/ربيع الأول/ سنة ١٤٢٢هـ، أثناء فعاليات المخيّم الصيفي التابع لجمعية القرآن والسُّنّة في (أمريكا الشمالية)، في مدينة (شيكاغو) من ولاية (إلينوي) الأمريكية.

وفي آخِر الشريطِ المذكورِ بعضُ الأسئلة المطروحة على فضيلتِهِ - بعد المحاضرة-، والأجوبة عليها مِن قِبَلِهِ -حفظه اللَّه-...

وقد اخترتُ من بين هذه الأسئلة **سؤالاً مهمّاً يخصُّ** فتوى (اللجنة الدائمة للإفتاء) في بعض مواضعَ من كتاب الشيخ علي الحلبي الأثري -حفظه

---

(١) مِن نقلِ الأخ الفاضل **إسماعيل العمري** -وفّقه المولى- بتاريخ ١١/ربيع الأول/١٤٢٢هـ، الموافق: ٣/٦/٢٠٠١م.

وإنما أوردتُ هذا (الملحقَ) -هنا- مع بعض اختصارٍ- لأنّ مسوّدَ «حقيقة الإيمان...» ذكر هذه الفتوى! -**غيرَ مدركٍ لحقائقها، ولا فاهمٍ لمعانيها**-، ثمّ شنّع بها، وشيّع!!

المولي- «التّحذير من فتنة التّكفير» -وألحق به كتابه الآخر «صيحة نذير»!-!

وإنّي أُورِدُ هذا السؤالَ -مع الإجابة عليه-، وأُضيفُ إلى ذلك شيئاً من التّعليق الذي لا بدَّ منه -من عندي-؛ منبهاً إلى أنَّ ما كان بين القوسين المعقوفين [ ] **هو من إضافتي الخاصة للتوضيح.**

والآن مع السؤال، وإجابة فضيلة الشيخ عليه:

قالَ السائلُ :

☐ فضيلةَ الشيخ -جزاكم اللّه خيرًا-: ما هو رأيكم في الفتوى التي أصدرتها (اللجنة الدائمة) حول كتابَي الشيخ علي [الحلبي] -حفظه اللّه- «التّحذير»، و «صيحة نذير»، وأنّهما يدعوان إلى مذهب الإرجاء؛ من أنّ العمل ليس شرطَ صحةٍ في الإيمان، **مع أنَّ هذين الكتابين لم يبحثا شرطَ الصّحة، أو شرطَ الكمال ؟!**

فأجاب فضيلتُه بما يلي:

«أولاً : يا إخوان! الشيخ علي **هو والمشايخ على وفاقٍ، والشيخ علي هو أخٌ كبيرٌ** من جملة **المشايخ** -كالذين أصدروا هذه الفتوى-؛ **وهو يعرفهم، وهم يعرفونه، وبينه وبينهم محبّة.**

والشيخ علي قد أُوتي -وللّه الحمد- من **العلم والبصيرة** ما يُمكن أن يعالج به هذه **القضيةَ العلميةَ** التي بينه وبين المشايخ، وهي - والحمدُ للّه- في طريقها لبيان الحقّ.

أمّا الشيخ علي وشيخه - الشيخ الألباني-: مَن كان على منهج السُّنَّة؛ فلا يشُكّ أحدٌ أنهم -وللّه الحمد- على المنهج المرضيّ.

والشيخ عليّ -وللّه الحمد- من المدافعين عن منهج أهل السُّنَّة والجماعة .

والفتوى لم تنُصّ على أنَّ الشيخ مُرجئ -وحاشاها أن تقول هذا!!-؛ هي خلافها مع الشيخ علي في الكتاب، والنقاش معه في هذا الأمر.

وكون (الآخرين) يريدون أن يُقحِموا من مضامين هذه الفتوى أنّها أوجبت الحكمَ على الشيخ بأنّه مرجئ! فهذا أنا لا أفهمه، وأظنّ أن إخواني لا يفهمونه، وهي -ولله الحمد- لم تخالف ما بين الشيخ علي وما بين المشايخ، وهم يُقدِّرونه ويحترمونه.

والشيخ علي قد ردّ رداً علمياً [«الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدائمة»] -كما عليه سلف هذه الأمّة-؛ ما منّا إلا آخذٌ ومعطٍ، كلٌّ يؤخذ من قوله ويُردُّ [عليه]؛ إلا صاحب هذا القبر، أي: رسول اللهﷺ -كما قال الإمام مالك-.

كلُّ كلامٍ منه ذو قَبولِ ومنهُ مردودٌ سوى الرسولِ

هكذا الأمّة؛ تختلف في أولها بين آخذ وبين رادّ؛ لكن البشر -من حيث هم- قد يكون في أثناء أقوالهم أقوالٌ - بمعنى ما يسمّى بالأقوال الصريحة التي تكون من جرّاء المناقشة، ومن الطبيعة البشرية-، فيكون فيها شيءٌ من الشدة، حتى بين الصّحابة -رضي اللّه عنهم- كما وقع بين أبي بكر وعمر، وبين غيرهم من الصحابة -بين عائشة وعلي-.

الحاصلُ؛ أن هذه الفتوى -في نظري- أنّها لم تحكم ولم تنصّ نصّاً صريحاً على أنَّ الشيخَ علَى هذا المنهج، إنّما هي مناقشةٌ في كتابٍ كتبه الشيخ.

والشيخ [عليّ] -وفّقه اللّه- كتب الكتاب [«الأجوبة المتلائمة»] بعد الفتوى؛ ليس من باب الرَّد، وإنما من باب البيان لما عليه الشيخُ، وما عليه

شيخُه [الإمام الألباني - رحمه اللَّه-](١).

والذي نعتقده ونَدينُ اللَّه -جلّ جلاله- به: **أنَّ الشيخَ وشيخَه هم أبعدُ النّاس عن مذهب المرجئة -كما قلتُ سابقاً-.**

والشيخ علي؛ لو قلتُ: ما الإيمان؟ - والشيخ الألباني - رحمة اللَّه عليه-: لم نجد في قوله ما يقوله المرجئة: أنّ العمل ليس بداخل في الإيمان!

بل نصوص الشيخ [الألباني] -رحمة اللَّه عليه- تنصّ على تعريف الإيمان بأنّه: اعتقادٌ بالجَنان، وقولٌ باللسان، وعملٌ بالأركان، يزيدُ بالطاعات، وينقصُ بالعصيان.

وأظنّ الشيخ [علي الحلبي] يوافقُني على هذا: أن فتوى اللجنة ليس فيها -كما **يُطنطِنُ** عليه كثيرٌ- أنَّهم قالوا: الشيخ علي مرجئ! **أبداً، لم يقولوا هذا، هم ناقشوه في كتاب! وهل المناقشةُ بين السلف إلا من لوازم محبة معرفة السُّنَّة والحفاظ عليها؟! بل المناقشة في جزئيّة من جزئيّات هذا الكتاب**(٢).

سماحةُ الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ [مفتي بلاد الحَرَمين]؛ ممن يُحب الشيخ علياً - وأعرف هذا-، ويقدّره، ويدعو له؛ حتى بعد أن تقابل الشيخ [علي] مع سماحةِ الشيخ.

---

(١) وقد سألت الشيخ علياً -حفظه اللَّه- بشأن كلام الشيخ الفاضل -هذا-، فأجابني:

«بل إنني أوافق فضيلة الشيخ -جزاه اللَّه خيراً- **على أكثرَ من ذلك**، حيث إنّني أقول: **إن الفتوى المذكورة صحيحة بجملتها؛ ولكن في أمور نُسبت إليّ! لا فيما أنا قائلٌ به -حقيقةً-**؛ كما فصّلت ذلك وأوضحته في «الأجوبة المتلائمة» - على وجه التمام-، وزدتُه بياناً في «الحجة القائمة...» -يسّر اللَّه نشره-، **فالحمد للَّه على فضله وتوفيقه**». (إسماعيل).

وأقولُ -الآن-: وكذلك في «**التَّنبيهات المُتوائِمَة..**»...

(٢) قارن بين هذا الكلام مِن عالم قرأ «الأجوبة»، **وبين ما حاول إثارتَه أهلُ الفتن من ادِّعاءِ عدمِ احترام الشيخ علي للّجنة الدائمة! - وحاشاه ذلك-**. (إسماعيل).

ويُجلّ ويحترم الشيخ الألباني محبّة عظيمة جداً -من قديمٍ-، أعرف هذا وهو مدرّس في كلية الشريعة عام (١٤٠٦هـ)، دائماً في ذكر الشيخ، والثناء عليه، والدّعاء له.

والشيخ الألباني مع مشايخ المملكة، يجمعهم أصلٌ واحدٌ؛ وهو : منهج سلف هذه الأمّة (١).

لو اتفقنا على الهوى لخرجنا؛ لكنْ هذا من لوازم المحبّة الصّحيحة؛ الصدقُ والمناصحةُ.

أمّا أن يأخذَها [أي: فتوى (اللجنة)] الآخرون، ويفرحوا بها فيما لهم، ولا يأخذوا بها فيما عليهم؛ هذا شأنُ أهلِ البدع» (٢).

[وصلّى اللَّه على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) وهو ما يجمعنا جميعاً، ويدفعنا إلى حبهم وتقديرهم واتِّباعهم بالحقّ؛ لا كشأن أصحاب الأهواء ، الذين خرجوا عن هذا الأصل العظيم - وعليه -؛ اتباعاً لأهوائهم، ونصرة لحزبيتهم ! (إسماعيل).

(٢) والأدلة من أحوال هؤلاء وأقوالهم متكاثرة!!! (إسماعيل).

مسرد المصادر والمراجع

١- «أباطيل وأسمار» / محمود شاكر - مصر.

٢- «الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدائمة» / علي الحلبي - الأردن.

٣- «أحكام الجنائز» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.

٤- «أحكام الشتاء» / علي الحلبي - السعودية.

٥- «أدب الطلب ومنتهى الأرب» / الشوكاني - اليمن.

٦- «إجابة السائل على أهمّ المسائل» / مقبل بن هادي - اليمن.

٧- «إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة والجهمية» / سلمان بن سحمان - السعودية.

٨- «الإحكام» / الآمدي - مصر.

٩- «الإحياء» / الغزالي - مصر.

١٠- «إرشاد الساري» / محمد شقرة - الأردن.

١١- «الأشباه والنّظائر» / السيوطي - مصر.

١٢- «إعلام الأمة بحكم تارك الصلاة من الكتاب والسنة» / عطاء عبداللطيف - مصر.

١٣- «أعلام السنة المنشورة» / حافظ الحكمي - السعودية.

١٤- «إعلام الموقّعين» / ابن قيم الجوزيّة - مصر.

١٥- «إغاثة اللّهفان» / ابن قيم الجوزية - السعودية.

١٦- «الإفادات والإنشادات» / الشاطبي - لبنان.

١٧- «الأنوار الجلية في مختصر الأثبات الحلبيّة» / محمد راغب الطبّاخ - سوريّة.

١٨- «أوضح المسالك» / ابن هشام - مصر.

١٩- «الإمام عثمان بن سعيد الدارمي» / محمد أبو رحيم (!) - لبنان.

٢٠- «الإيمان» / ابن أبي شيبة - السعودية.

٢١- «الإيمان» / ابن تيمية - لبنان.

٢٢- «الإيمان» / ابن منده - السعودية.

٢٣- «الباعث الحثيث» / أحمد شاكر - السعودية.

٢٤- «تاريخ بغداد» / الخطيب البغدادي - مصر.

٢٥- «التبيان لعلاقة العمل بمسمّى الإيمان» / علي آل سوف - السعودية.

٢٦- «التتمّات لبعض مسائل الصلاة» / محمد عمر بازمول - السعودية.

٢٧- «تحذير الأمّة من تعليقات الحلبي على أقوال الأئمّة» / محمد أبو رحيّم (!) - الأردن.

٢٨- «التحذير من فتنة التكفير» / علي الحلبي - السعودية.

٢٩- «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» / ابن جماعة - قطر.

٣٠- «تحرير (التحذير) من دعاوى التغرير» / علي الحلبي - السعودية.

٣١- «تحريم آلات الطرب» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.

٣٢- «تحفة المجيب» / مقبل بن هادي - اليمن.

٣٣- «التحفة العراقية» / ابن تيمية - السعودية.

٣٤- «التعريف والتنبئة بتأصيلات العلاّمة الألباني في مسائل الإيمان والردّ على المرجئة» / علي الحلبي - الأردن.

٣٥- «تعظيم قدر الصلاة» / المروزي - السعودية.

٣٦- «التعليقات الرضيّة» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.

٣٧- «تفسير آيات أشكلت» / ابن تيميّة - السعودية.

٣٨- التمهيد» / ابن عبدالبر - المغرب.

٣٩- «التنبيهات المتوائِمَة» / علي الحلبي - تحت الطبع.

٤٠- «تنوير الأرجاء بتحقيق مسائل الإيمان والكفر والإرجاء»/ مجموعة من طلبة العلم - الأردن.

٤١- «تنوير الأفهام» / محمد شقرة - الأردن.

٤٢- «التوحيد أوّلاً يا دُعاةَ الإسلام» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.

٤٣- «التوسُّط والاقتصاد» / علوي السقاف - السعودية.

٤٤- «ثَبت مؤلَّفات المحدِّث الكبيرِ الإمامِ محمد ناصر الدين الألبانيِّ الأرنؤوطيِّ» / عبدالله الشمْراني - السعودية.

٤٥- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» / الخطيب البغدادي - السعودية.

٤٦- «الجنائز؛ بِدَع أَقبلت، وسنن أدبرتْ» / محمد شقرة - الأردن.

٤٧- «الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه» / عبدالرزاق طاهر معاش - السعودية.

٤٨- «حتّى لا يَحْزَنَ المُحِبُّون، وَلا يَفْرَحَ الشّامِتُون» / محمد شقرة - الأردن.

٤٩- «الحجّة في بيان المحجة» / قِوام السنَّة الأصبهاني - السعودية.

٥٠- «الحركة الوهّابيّة» / محمد خليل هرّاس - السعودية.

٥١- «حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني» / محمد أبو رحيم(!) - الأردن.

٥٢- «حقيقة الخلاف بين السلفية الشرعية وأدعيائها في مسائل الإيمان»/ محمد أبو رحيم (!) - الأردن.

٥٣- «حكم تارك الصلاة» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.

٥٤- «الحُجّة القائمة على فتوى اللجنة الدائمة» / علي الحلبي - تحت الطبع.

٥٥- «الحِطّة في ذكر الصحاح الستة» / صدِّيق حسن خان - تحقيقي - الأردن.

٥٦- «درء الفتنة» / بكر أبو زيد - السعودية.

٥٧- «دفاع عن الحديث النّبويِّ والسّيرة» / محمد ناصر الدين الألباني - سوريّة.

٥٨- «ديوان ابن رشيق» / لبنان.

٥٩- «ديوان الإمام الشافعي» - لبنان.

٦٠- «ديوان البهاء زهير» - مصر.

٦١- «ديوان صالح بن عبد القُدّوس» - العراق.

٦٢- «ديوان الضُّعفاءِ والمتروكِين» / الذهبي - السعودية.

٦٣- «الذَّبّ الأحمد» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.

٦٤- «رجوم المعتدين على العقيدة السلفية، ودعاتها السّلفيّين» / شوقي أبو عبدالرحمن الجزائري - تحت الطبع.

٦٥- «ردُّ عَنَتِ العاني، الواقعِ في ثَبْتِ الشمراني؛ لمؤلَّفاتِ الإمام الألبانيّ!» / علي الحلبي - تحت الطبع.

٦٦- «الرد الوافر» / ابن ناصر الدين الدمشقي - لبنان.

٦٧- «الردود العلميّة السّنيّة» / عاصم شقرة(!) - الأردن.

٦٨- «رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدّائمة» / محمد سالم الدوسري (!) - السعودية.

٦٩- «الزهد» / ابن أبي عاصم - الهند.

٧٠- «سؤال وجواب حول فقه الواقع» / محمد ناصر الدين الألباني - الأردن.

٧١- «السلسلة الأحاديث الصحيحة» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.

٧٢- «سلسلة الأحاديث الضعيفة» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.

٧٣- «السنة» / الإمام أحمد - السعودية.

٧٤- «السنة» / الخلال - السعودية.

٧٥- «سير أعلام النبلاء» / الذهبي - لبنان.

٧٦- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» / اللالكائي - السعودية.

٧٧- «شرح حديث: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» / ابن تيميّة - لبنان.

٧٨- «شرح صحيح مسلم» / النووي - مصر.

٧٩- «شرح لُمعة الاعتقاد» / ابن عثيمين - السعودية.

٨٠- «شرح المنتهى» / البَدَخْشي - لبنان.

٨١- «شرحَ العقيدة الطَّحَاوِيَّة» / ابن أبي العز الحنفي - لبنان.

٨٢- «الشّريعة» / الآجُرّي - مصر.

٨٣- «الصارم المسلول» / ابن تيمية - السعودية.

٨٤- «الصلاة وحكم تاركها» / ابن قيّم الجوزية - لبنان.
٨٥- «صحيح البخاري» / محمد بن إسماعيل البخاري - مصر.
٨٦- «صحيح الترغيب والترهيب» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
٨٧- «صحيح الجامع الصغير وزيادته» / محمد ناصر الدين الألباني - لبنان.
٨٨- «صريح السنّة» / ابن جرير الطبري - السعودية.
٨٩- «صفحاتٌ بيضاء من حياةِ الإمامِ مُحمَّد ناصرِ الدين الألبانيِّ» / عطية صدقي - مصر.
٩٠- «صفعات البُرهان على صفحات البُهتان» / علي الحلبي - تحت الطبع.
٩١- «الصّمت» / ابن أبي الدنيا - لبنان.
٩٢- «صيحة نذير»/ علي الحلبي - الأردن.
٩٣- «ضعيف الترغيب والترهيب» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
٩٤- «طبقات الحنابلة» / ابن أبي يعلى - مصر.
٩٥- «طرح التثريب» / العراقي - مصر.
٩٦- «طليعة كشف الجهل المخيّم من أباطيل د محمد أبو رحيّم»/علي الحلبي - تحت الطبع.
٩٧- «ظاهرة الإرجاء» / سفر الحوالي(!) - مصر.
٩٨- «ظلال الجنة في تخريج السنة» / محمد ناصر الدين الألباني - لبنان.
٩٩- «العبودية» / ابن تيمية - مصر.
١٠٠- «العقلانيّون: أفراخُ المُعتزِلَة العصرِيّون» / علي الحلبي - السعودية.
١٠١- «عقيدة أدعياء السّلفية في ميزان أهل السنة الجماعة»/ بوالنيت المراكشي(!) - المغرب.
١٠٢- «عقيدة السلف أصحاب الحديث» / الصابوني - السعودية.
١٠٣- «علم أُصُول البدع» / علي الحلبي - السعودية.
١٠٤- «العواصم مِمّا في كتب سيّد قطْب من القواصم» / ربيع بن هادي - السعودية.
١٠٥- «عودةٍ إلى السُّنّة» / علي الحلبي - لبنان.
١٠٦- «غارة الأشرطة على أهل الجهل والسّفسطة» / مقبل بن هادي - اليمن.

١٠٧- «الفارق بين المصنِّف والسارق» / السيوطي - السعودية.

١٠٨- «فتح الباري» / ابن حجر - مصر.

١٠٩- «فتح الباري» / ابن رجب الحنبلي - السعودية.

١١٠- «فتح رَبِّ العبيد في الرد على (مختصَر شرح الطحاوية)، و(كتاب التوحيد)» / عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي - السعودية.

١١١- «الفروسيَّة» / ابن قيم الجوزية - السعودية.

١١٢- «فقه الواقع بين النّظريّة والتّطبيق» / علي الحلبي - السعودية.

١١٣- «الفوائد» / ابن قيم الجوزية - السعودية.

١١٤- «فوائد الفوائد» / علي الحلبي - السعودية.

١١٥- «القامُوس المحيط» / الفيروزآبادي - لبنان.

١١٦- «القدريَّة والمرجئة» / الدكتور ناصر العقل - السعودية.

١١٧- «قرَّة العيون في تفسير ﴿ومَن لم يحكم بما أنـزل اللّه فأولئك هم الكافرون﴾» / سليم الهلالي - عجمان.

١١٨- «قطع المِراء في حكم الدخول على الأمراء» / عبدالسلام البرجس - السعودية.

١١٩- «قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر» / صدِّيق حسن خان - لبنان.

١٢٠- «القول المبين» / حسَّان عبد المنّان!! - الأردن.

١٢١- «كشف الشُّبهات: عقيدة السَّلفيِّين في ميزان أهل السنة والجماعة» / محمّد بوالنيت = «عقيدة أدعياء السلفية»!

١٢٢- «الكشف عن وجوه القراءات السبع» / مكي بن أبي طالب - لبنان.

١٢٣- «كشف المناهج» / علي الحلبي - تحت الطبع.

١٢٤- «كلمةٌ سواء» / علي الحلبي - تحت الطبع.

١٢٥- «لُمعة الاعتقاد» / ابن قدامة المقدسي - لبنان.

١٢٦- «ماذا ينقمون من الإمام الألباني، ودعوته، وتلامذته؟!» / عزمي فيصل - الأردن.

١٢٧- «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة» / السعودية.

١٢٨- «مدارج السّالكين» / ابن قيم الجوزية - مصر.

١٢٩- «مدارك النّظر» / عبدالمالك الجزائري - الأردن.

١٣٠- «مرعاة المفاتيح» / عُبيدالله الرحماني - الهند.

١٣١- «المِرْقاة في نهج السلف سبيل النَّجاة» / نادر بن سعيد - لبنان.

١٣٢- «مسالك المستفيد في مسائل الإجازة، والرواية، والأسانيد» / علي الحلبي - تحت الطبع.

١٣٣- «مسند أحمد» / - مصر.

١٣٤- «مسند الطيالسي» / - الهند.

١٣٥- «المصنَّف» / ابن أبي شيبة - الهند.

١٣٦- «المُعْجِب» / المراكشي - المغرب.

١٣٧- «مُعجم الأخطاء الشّائعة» / العدناني - لبنان.

١٣٨- «المعجم الكبير لمؤلَّفاتِ الإمام محمد ناصر الدين الألباني» / علي الحلبي-تحت الطبع.

١٣٩- «مَعَ شيخنا ناصر السنّة والدين في شهور حياته الأخيرة» / علي الحلبي - الأردن.

١٤٠- «المُغني» / ابن قدامة - مصر.

١٤١- «المُغني في الضُّعفاء» / الذهبي - سوريًا.

١٤٢- «مفتاح دار السعادة» / طاش كبري زادة - مصر.

١٤٣- «المنتقى من فتاوى صالح الفوزان» - السعودية.

١٤٤- «المُنتَهى الأصولي» / ابن الحاجب - مصر.

١٤٥- «المنظومة النونية» / علي الحلبي - الأردن.

١٤٦- «مِنّة الرّحمن على مَن اشتبهت عليه بعضُ مسائل الإيمان» / شوقي أبو عبدالرحمن الجزائري - تحت الطبع.

١٤٧- «الموطأ» / مالك بن أنس - مصر.

١٤٨- «نبذة مُختصرة في تاريخ (محمد إبراهيم شقرة)» / سليم الهلالي - الأردن.

١٤٩- «نُخبة الفِكَر» / ابن حجر - مصر.

١٥٠- «نزهة النظر» / ابن حجر - مصر.

١٥١- «نُصُوص العُلماء والأئِمَّة» / علي الحلبي - تحت الطبع.

١٥٢- «النصيحة بالتحذير» / محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.

١٥٣- «النظائر» / بكر أبو زيد - السعودية.

١٥٤- «النكت على نزهة النظر» / علي الحلبي - السعودية.

١٥٥- «نهاية الأرب» / النُّويري - مصر.

١٥٦- «النهاية في غريب الحديث» / ابن الأثير الجزري - السعودية.

١٥٧- «هداية الرواة في تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة» / ابن حجر - السعودية.

١٥٨- «هي السلفيّة؛ نسبةً، وعقيدةً، ومنهجاً» / محمد شقرة - الأردن.

١٥٩- «الأصالة» / مجلتنا السلفية - الأردن.

١٦٠- «المجلّة السلفيّة» - السعودية.

١٦١- «مجلَّة البُحُوث الإسْلاميَّةِ» - السعودية.

١٦٢- «المسلمون» / الصحيفة الأسبوعية - بريطانيا.

فهرس المواضيع، والأبحاث، والفوائد